منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

يونيسف

برنامج الأغذية العالمي
WFP

منظمة الصحة العالمية

الإسكوا
ESCWA

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

2022

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية

التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية

الاقتباس المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية والإسكوا. 2023. الشرق الأدنى وشمال أفريقيا - نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية. التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية. القاهرة.

https://doi.org/10.4060/cc4773ar

أن الأوصاف المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد فيه لا تعني التعبير عن أي رأي على الإطلاق من جانب منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمُصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات اختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية المنظمة تفضيلاً لها على أخرى ذات طابع مماثل مما لم يرد ذكره. كما إن وجهات النظر المُعبرِ عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-137748-2

©منظمة الأغذية والزراعة، 2023

بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنف متاح بموجب ترخيص: the Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 3.0 IGO (licence (CC BY-NC-SA 3.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/legalcode).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل وإعادة توزيعه وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي إشارة بأن المنظمة تزكي أي منظمة أو منتجات أو خدمات محددة. ولا يُسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نفسه أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن الترجمة بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: «لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبالتالي فإن المنظمة غير مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة [طبعة اللغة] الأصلية هي الطبعة المعتمدة.»

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص والتي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها بقواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول والأشكال والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات والحقوق والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (www.fao.org/publications) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

صورة الغلاف © منظمة الأغذية والزراعة / بيدرو كوستا غوميز

مصر. شخص يبيع الخيار في القاهرة/مصر.

2022

الشرق الأدنى
وشمال أفريقيا

نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية

التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

القاهرة، 2023

المحتويات

تمهيد ix

شكر وتقدير xi

ملخص تنفيذي xii

الجزء الأول

إحصائيات واتجاهات **1**

الفصل الأول

المقصد الأول لهدف التنمية المستدامة الثاني: كفالة تمتع الجميع بالأمن الغذائي ونظم غذائية صحية **2**

1.1 انتشار نقص التغذية 3

1.2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بناءً على مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي 8

الفصل الثاني

المقصد الثاني لهدف التنمية المستدامة الثاني: القضاء على جميع أشكال سوء التغذية **16**

2.1 انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة 17

2.2 انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة 19

2.3 انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة 22

2.4 انتشار فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً 24

الفصل الثالث

مؤشرات التغذية الإضافية لجمعية الصحة العالمية **28**

3.1 انتشار السمنة لدى البالغين 29

3.2 معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال الستة أشهر الأولى من العمر 31

3.3 انتشار انخفاض الوزن عند الولادة 32

الفصل الرابع

القدرة على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي **34**

الجزء الثاني

التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية **39**

الفصل الخامس

تحديات الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية **42**

5.1. تحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية 44

5.2. تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية وسياسات الاستجابة 48
5.3. تداعيات الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 51
5.4. التحديات المتصلة بالتغذية في المنطقة العربية والحاجة إلى تبني نهج نظم الأغذية الزراعية 56
5.5 الحاجة والأساس المنطقي لإجراء مفاضلات في نظم المنتجات الزراعية 59
5.6 تحديد المفاضلات الرئيسية لضمان الأمن الغذائي والتغذية 61

الفصل السادس
الوضع الإقليمي لإنتاج وإمدادات وتجارة الغذاء 64
6.1. إنتاج الغذاء 66
6.2. الإمدادات الغذائية 69
6.3. تجارة الأغذية الزراعية 72
6.4. الاعتماد على الاستيراد وخطر الانكشاف على الصدمات 79

الفصل السابع
دور التجارة في تعزيز الأمن الغذائي 90
7.1. التجارة بوصفها أداة رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية 91
7.2. تطور السياسات والأطر التنظيمية الرابطة بين الأمن الغذائي والتجارة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 99

الفصل الثامن
استنتاجات السياسات الموصى بها 108

المراجع 114

المرفقات
مرفق 1: جداول البيانات – الجزء الأول 120
مرفق 2: التعريفات – الجزء الأول 133
مرفق 3: مذكرات – الجزء الأول 137
مرفق 4: التصنيفات الفرعية للبلدان حسب مستوى الدخل الجزء الأول 139
مرفق 5: إنتاج الحبوب والخضراوات والفواكه في المنطقة العربية (2010–2020) 140
مرفق 6:متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية وإمدادات المجموعات الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية 143
مرفق 7: بيانات وإحصاءات الواردات والصادرات 153
مرفق 8: معدلات الاعتماد على الواردات وتنوع مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدود من الموردين للمجموعات الغذائية الرئيسية الأربع 160

الملحقات
ملحق 1: نظرة عامة على التنمية على المستوى القطري والأولويات الوطنية ذات الصلة بالتجارة والأمن الغذائي 166
ملحق 2: دراسات حالة قُطرية 180

الجداول

1 انتشار نقص التغذية (نسبة مئوية) 5
2 عدد من عانوا من نقص التغذية (بالملايين) 8
3 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (النسبة المئوية) 11
4 عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (بالملايين) 13
5 عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد (بالملايين) 15
6 انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية) 18
7 انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية) 20
8 انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية) 23
9 انتشار انتشار فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً (نسبة مئوية) 25
10 انتشار السمنة بين البالغين في البلدان العربية (نسبة مئوية) 30
11 انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع من عمر 0 إلى 5 أشهر (نسبة مئوية) 31
12 انتشار انخفاض الوزن عند الولادة (نسبة مئوية) 33
13 الأراضي الصالحة للزراعة (نسبتها من إجمالي مساحة كل بلد) 48
14 سياسات الاستجابة الرئيسية لجائحة كوفيد-19 وأثرها على الأسواق والتجارة 50
15 مؤشر مرونة المصادر الغذائية لأطنان من الفاكهة والخضروات في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2016–2018 86
16 الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل المحتملة للتجارة على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي 94
17 تصنيف التدابير غير التعريفية الخاص بفريق الدعم متعدد الوكالات 105
18 عدد التدابير غير التعريفية تحت مختلف التصنيفات 106
19 انتشار نقص التغذية (نسبة مئوية) 120
20 عدد من عانوا من نقص التغذية (بالملايين) 121
21 انتشار انعدام الأمن الغذائي (نسبة مئوية) 122
22 عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي (بالملايين) 123
23 انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية) 124
24 انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية) 125
25 انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية) 126
26 انتشار فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً (نسبة مئوية) 127
27 انتشار السمنة بين البالغين في البلدان العربية (نسبة مئوية) 128
28 انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع من عمر 0 إلى 5 أشهر (نسبة مئوية) 129
29 انتشار انخفاض الوزن عند الولادة (نسبة مئوية) 130
30 القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي 131
31 تكلفة نظام غذائي صحي (بالدولار الأمريكي للفرد في اليوم) 132
32 إنتاج الحبوب في المنطقة العربية (بالطن) للفترة (2010–2020) 140
33 إنتاج الخضروات في المنطقة العربية (بالطن) للفترة (2010–2020) 141

34 إنتاج الفواكه في المنطقة العربية (بالطن) للفترة (2010–2020) 142
35 متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية (نسبة مئوية، متوسط ثلاث سنوات) 143
36 إجمالي الإمدادات الغذائية في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) 144
37 الإمدادات الغذائية من الفواكه (بما في ذلك البطيخ بأنواعه) في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) 145
38 الإمدادات الغذائية من الخضروات في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) 146
39 الإمدادات الغذائية من الحبوب في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) 147
40 الإمدادات الغذائية من السكر والشراب والعسل في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) 148
41 الإمدادات الغذائية من الحليب ومنتجاته (باستثناء الزبدة) في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) 149
42 الإمدادات الغذائية من منتجات اللحوم الكاملة في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) 150
43 الإمدادات الغذائية من الجذور والدرنات في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) 151
44 الإمدادات الغذائية من الزيوت والدهون الحيوانية في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) 152
45 واردات الحبوب في المنطقة العربية (بالطن) 153
46 صادرات الفواكه في المنطقة العربية (بالطن) 154
47 واردات الفواكه في المنطقة العربية (بالطن) 155
48 صادرات الخضروات في المنطقة العربية (بالطن) 156
49 واردات الخضروات في المنطقة العربية (بالطن) 157
50 صادرات اللحوم في المنطقة العربية (بالطن) 158
51 واردات اللحوم في المنطقة العربية (بالطن) 159
52 قائمة المواد الفردية المدرجة في المجموعات الغذائية الأربع 162
53 معدل الاعتماد على استيراد الحبوب (نسبة مئوية) (متوسط 3 سنوات) 163

الأشكال

1 انتشار نقص التغذية في العالم والدول العربية، وعدد من عانوا من نقص التغذية في الدول العربية 4
2 انتشار نقص التغذية حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية 5
3 انتشار نقص التغذية في الدول العربية 6
4 عدد من عانوا من نقص التغذية حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية 7
5 انتشار انعدام الأمن الغذائي حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية 10
6 انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في الدول العربية 11
7 عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية 12
8 عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية 14
9 انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية 17
10 انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة في البلدان العربية (2020) 19
11 انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية (2020) 20
12 انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية (بيانات آخر سنة) 21
13 انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية 22
14 انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة في البلدان العربية 24
15 انتشار انتشار فقر الدم بين النساء (من 15 إلى 49 عاماً) حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية 25
16 انتشار فقر الدم بين النساء (من 15 إلى 49 عاماً) في البلدان العربية 26
17 انتشار السمنة بين البالغين حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية 29
18 انتشار السمنة بين البالغين في البلدان العربية 30
19 انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة من عمر 0 إلى 5 أشهر (نسبة مئوية) في البلدان العربية (بيانات آخر سنة) 32
20 انتشار انخفاض الوزن عند الولادة في البلدان العربية 33
21 نسبة الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة تبني نظام غذائي صحي في البلدان العربية 36
22 قيمة صافي الواردات الغذائية للفرد في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (بما في ذلك المنتجات المصنعة) 45
23 حصة الواردات من إجمالي الاستهلاك (نسبة مئوية) 46
24 الأراضي الصالحة للزراعة (2020) 47
25 عدد السكان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2010–2021 (بالمليون) 49
26 الاعتماد على استيراد القمح، المستوردين الصافين، 2021 (نسبة مئوية) 52
27 النسبة المئوية لواردات الأسمدة النيتروجينية من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا حسب البلد (متوسط 2018–2020) 53

28 النسبة المئوية للواردات من أسمدة البوتاس من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا حسب البلد (متوسط 2010–2021) 52
29 قيمة الإنتاج الإجمالي العالمي للمحاصيل حسب المجموعة السلعية (مليار دولار أمريكي) 66
30 إجمالي إنتاج الحبوب (مليون طن) 67
31 أكبر خمسة منتجين للحبوب في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن) 68
32 إمدادات المجموعات الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) 71
33 صافي التجارة الزراعية لبلدان مختارة في العالم (مليار دولار أمريكي، متوسط القيمة في 2018–2020) 73
34 أكبر خمسة مستوردين للحبوب في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن) 74
35 أكبر خمسة مصدرين للحبوب في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن) 75
36 أكبر خمسة مستوردين للحبوب في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن) 75
37 أكبر خمسة مصدرين للخضار في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن) 76
38 أكبر خمسة مستوردين للخضار في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن) 77
39 أكبر خمسة مصدرين للحوم في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن) 78
40 أكبر خمسة مستوردين للحوم في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن) 78
41 نسب الاعتماد على الواردات في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2017–2019 (سعرات حرارية، الحصة) 82
42 صافي الواردات من السعرات الحرارية للفرد سنوياً (بالملايين) 83
43 الاعتماد على الواردات والاعتماد على عدد محدود من الموردين في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (بمقياس السعرات الحرارية) 85
44 نسبة الاعتماد على الواردات (المحور الصادي) والاعتماد على عدد محدود من الموردين (المحور السيني) وصافي حصة الفرد من الواردات (الدوائر) 89
45 المسارات بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية 93
46 العلاقة بين الإجهاد المائي وصافي الحالة التجارية، 2018 و2019 96
47 المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية (نسبة مئوية) التي تفرضها البلدان العربية فعلياً على الأغذية المستوردة (2010–2019 للأردن 2010–2020 للمملكة العربية السعودية) 102
48 المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان العربية فعلياً على الأغذية المستوردة والاتجاه الخطي له (2017–2019 للأردن 2010–2020 للمملكة العربية السعودية) 102
49 العدد الإجمالي للتدابير غير التعريفية المفروضة على تجارة الأغذية حسب البلدان في المنطقة العربية 106
50 الاعتماد على الواردات والواردات للفرد في أربع مجموعات غذائية (متوسطات 2017–2019) 164
51 مقاييس الاعتماد على عدد محدود من الموردين لأربع مجموعات غذائية (متوسطات 2017–2019) 165

تمهيد

يسلط تقرير «نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا لعام 2022» الضوء على مستوى التقدم الذي أحرزته البلدان العربية صوب تحقيق مقصدي هدف التنمية المستدامة الثاني بشأن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وإنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بالإضافة إلى الأهداف العالمية لجمعية الصحة العالمية لعام 2025 بشأن التغذية.

يركز هذا الجزء من التقرير على الاتجاهات والإحصائيات المرصودة في المجالات المذكورة أعلاه، بينما سيسلط الجزء الثاني منه الضوء على دور التجارة في تحقيق الأمن الغذائي.

وعلى غرار السنوات السابقة، تُظهر البيانات الواردة في هذا التقرير أن الدول العربية لا تزال تواجه تحديات كبيرة في سعيها نحو تحقيق المقصد الأول لهدف التنمية المستدامة الثاني بشأن «كفالة حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي وميسور التكلفة»، والمقصد الثاني للهدف نفسه بشأن «إنهاء جميع أشكال سوء التغذية».

وفقاً لتقديرات عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في المنطقة 3 54 مليون، أو ما يعادل 12.2 في المائة من إجمالي سكان المنطقة. وهذا يعني زيادة بنسبة 55 في المائة عن الأرقام المسجلة في عام 2010، أي قبل أن تعصف بالمنطقة هزات كبرى ناجمة عن موجة النزاعات والثورات الشعبية. وأدت جائحة كوفيد-19 التي ضربت المنطقة في عام 2019، إلى زيادة مستويات الجوع في جميع أنحاء المنطقة، مما أثر على البلدان بمختلف مستويات دخلها وكذلك على البلدان التي تعاني أصلاً من نزاعات.

كما واصلت معدلات انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد منحناها التصاعدي، لتؤثر سلباً على ما يقدر بنحو 3 154 مليون شخص في عام 2021، بزيادة قدرها 6 11 مليون شخص عن عام 2020. وارتفع عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي بشكل مطرد منذ عام 2014، إذ قُدِرَت نسبة الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2021 بنحو 34.7 في المائة من إجمالي عدد سكان المنطقة، وكانوا غير قادرين على تأمين ما يكفيهم من الغذاء المغذي في أغلب الأحيان. كما يقدر عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في عام 2021 بنحو 9 53 مليون شخص، بزيادة قدرها 5 ملايين عن العام السابق.

في ضوء ما تقدم، من غير المرجح أن تنجح المنطقة في تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني بشأن القضاء على الجوع بحلول عام 2030. وما يزيد الأمور سوءًا هو وجود العديد من التحديات التي تشمل تغير المناخ والنزاعات والكوارث ومشاكل هيكلية مثل الفقر وعدم المساواة. وما قد يزيد الطين بلة هي التحديات الناشئة مؤخراً والمتصلة بالاضطرابات الحاصلة في سلاسل الإمداد الغذائية وارتفاع أسعار الغذاء.

وللتصدي للتحديات المذكورة أعلاه والعودة إلى المسار الصحيح صوب تحقيق أهداف الغذاء والتغذية، يتعين على بلدان المنطقة إحداث تحول في نظمها الغذائية والزراعية بحيث تكون أكثر شمولاً واستدامة وقدرة على الصمود. ولا تألو المنظمة وغيرها من الشركاء جهداً لدعم الدول الأعضاء لتحقيق تلك الأهداف.

عبد الحكيم الواعر

المدير العام المساعد والممثل الإقليمي لإقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

دينا صالح

المدير الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا

Ms. Corinne Fleischer

المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، برنامج الأغذية العالمي

الدكتور أحمد المنظري

المدير الإقليمي لشرق المتوسط

منظمة الصحة العالمية

أديل خضر

المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اليونيسيف

الدكتورة رولا دشتي

وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير أحمد مختار من المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بدعم من تاماس فاتاي، وبإشراف عبد الحكيم الواعر. وقدم Jean-Marc Faurès مجموعة من المدخلات الأساسية للتقرير، وساهم فيه كذلك بينيش أمجد ومريم هدى وفاطمة إبراهيم وبهاء العرموطي ومنير البعمري. وتولت مريم حسنين مسؤولية الإشراف على عملية النشر. وقدمت أنغام عبد المجيد تصميم المحتوى.

وقدم كل من Máximo Torero Cullen وMarco Sánchez Cantillo وJosé Rosero Moncayo من المقر الرئيسي للمنظمة الدعم من ناحية الهيكل العام للتقرير ومحتوياته. وتولى Olivier Lavagne d'Ortigue المسؤولية عن التصميم الجرافيكي للبيانات. وقدم كل من Hernán Muñoz وفراس ياسين وOlivier Lavagne d'Ortigue (من شعبة الإحصاءات بالمنظمة) وCindy Hollemans وValentina Conti وValentina Pernechele وGiovanni Carrasco Azzini (من قسم اقتصاديات الأغذية الزراعية بالمنظمة) تعليقات ومدخلات قيمة. كما ساهم في التقرير أيضاً كل من Ekaterina Krivonos وJakob Rauschendorfer (قسم التجارة والأسواق في المنظمة) وأحمد رزق (قسم الأغذية والتغذية في المنظمة) وJosé Valls Bedeau (قسم النظم الغذائية وسلامة الأغذية في المنظمة) ومي هاني (قسم التحول الريفي الشامل والمساواة بين الجنسين في المنظمة).

وبالنسبة للمنظمات الشريكة، ساهم التالية أسماؤهم في إعداد التقرير: Alessandra Garbero وأمين زروق وGrayson Sakos (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد))؛ ريم نجداوي وFidele Byiringiro وأستل الجمال (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا))؛ Aashima Garg ووجدان مدني وLeonardo Menchini وVrinda Mehra وSabah Barigou وSiemon Hollema (اليونيسف)؛ Kate Newton وEric Scanlon (برنامج الأغذية العالمي)؛ وأيوب الجوالده ونشوى منصور و Asmus Hammerich (منظمة الصحة العالمية)؛ Denise Penello Rial (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)).

ملخص تنفيذي

يبحث هذا التقرير في حالة الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.[1] ويناقش التقرير دور التجارة الدولية في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية يبحث هذا التقرير في حالة الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويناقش التقرير دور التجارة الدولية في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية في منطقة تعاني أصلاً من مجموعة من الصدمات الخارجية. فلقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن وجود نقاط ضعف في أنظمة الأغذية الزراعية وفاقمت من حالة عدم المساواة وأدت إلى زيادة معدلات الجوع وسوء التغذية في العالم. وكانت المنطقة العربية بالفعل خارج المسار الصحيح المطلوب لتحقيق مقصدي هدف التنمية المستدامة الثاني بشأن القضاء على الجوع وتحسين التغذية قبل تفشي الجائحة. كما بات النزاع الدائر في أوكرانيا يؤدي إلى مزيد من الاضطراب في سلاسل التوريد وزيادة أسعار الحبوب والأسمدة والطاقة. ونظراً لأن المنطقة تعتمد اعتماداً كبيراً على الغذاء المستورد لتلبية متطلبات الأمن الغذائي، فقد أثرت هذه الأزمات على الدول العربية أكثر من غيرها من البلدان.

كشفت الجائحة والأزمة في أوكرانيا عن وجود العديد من نقاط الضعف في سلاسل الإمداد الغذائي العالمية. وعلى الرغم من أن التجارة يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تعزيز تبني أنماط غذائية صحية، وهو ما يترجم بطبيعة الحال إلى نتائج غذائية إيجابية، إلا أن الجوع وسوء التغذية وصلا إلى مستويات حرجة حيث أعاقت هاتان الأزمتان إمكانية الحصول على الأغذية الأساسية. وفي منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ساهمت الزيادة في تكلفة المعاملات التجارية عبر الحدود، وزيادة التأخير بسبب حالة عدم اليقين بشأن العرض والطلب، وارتفاع أسعار السلع الناجم عن اضطرابات سلسلة التوريد، في حالة من عدم الاستقرار التجاري، وبالنتيجة، في انعدام الأمن الغذائي. وسيتطلب تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والأولوية الإقليمية الثانية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (توفير «الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع») اتخاذ إجراءات سريعة لتيسير التجارة في المنتجات الزراعية بين الدول الأعضاء في المنظمة. ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال: (1) توريد المستوردات الغذائية من مصادر متنوعة؛ (2) تعزيز مأمونية الأغذية وجودتها؛ (3) تقليل الفاقد من الأغذية على طول سلسلة القيمة؛ (4) تمكين سكان المنطقة الآخذ عددهم بالزيادة من تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية؛ و(5) دفع التجارة للمساهمة في ضمان التغذية السليمة.

يأتي هذا التقرير في وقت حرج يتفاقم فيه عبء ثلاثي الأبعاد يتمثل بنقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن/ السمنة في المنطقة العربية. ففي عام 2021، بلغ عدد

1 يسلط هذا التقرير الضوء على حالة الأمن الغذائي والتغذية في بلدان المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: الإمارات، الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، الصومال، العراق، الكويت، المغرب، اليمن، تونس، جزر القمر، جيبوتي، سوريا، عُمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا. في هذا التقرير، يتم استخدام منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والمنطقة العربية بالتبادل.

الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في المنطقة 3 54 مليون، أو ما يعادل 12.2 في المائة من إجمالي سكان المنطقة. كما واصلت معدلات انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد منحناها التصاعدي، لتؤثر سلباً على ما يقدر بنحو 3 154 مليون شخص في عام 2021. علاوة على ذلك، فإن معدلات انتشار السمنة تتزايد باطراد في المنطقة منذ عام 2000، في الوقت الذي لا يستطيع فيه أكثر من نصف سكان المنطقة العربية تحمل كلفة تبني نمط غذائي صحي.

وفي ضوء ندرة الموارد الطبيعية، لا سيما الأراضي والمياه وتغير المناخ وزيادة تواتر الظروف المناخية القاسية، فإن المنطقة غير قادرة إلى حد كبير على إطعام عدد متزايد من السكان بالأغذية المحلية ويجب عليها استيراد المنتجات الزراعية. إذ يتم استيراد أكثر من 50 في المائة من الأغذية المستهلكة في المنطقة العربية، مما يجعلها واحدة من أكبر المناطق في العالم المستوردة الصافية للغذاء. ونتيجة لذلك، أصبحت المنطقة معرضة بشكل متزايد للتأثر بالصدمات في أسواق السلع الأساسية الدولية. وهي تواجه حالة خطيرة من عدم اليقين في جانب العرض والطلب، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

كما تشير الدراسات إلى أن الإنتاجية الزراعية في المنطقة، والتي هي بالأصل منخفضة مقارنة بمناطق عدة حول العالم، لا تتماشى مع النمو السكاني المطرد. فعلى مدى العقد الماضي، كان متوسط معدل النمو السكاني السنوي في المنطقة العربية ضعف المتوسط العالمي تقريباً. وإلى جانب شح موارد المياه والأراضي وانخفاض الإنتاج المحلي الزراعي، أدى ارتفاع الطلب إلى زيادة نسبة الاعتماد على الواردات. وفي الوقت الذي يتوقع فيه أن يواصل عدد السكان نموه، ستستمر المنطقة في الاعتماد على التجارة والأسواق الدولية، وهو ما يمثل مصدر قلق كبير لواضعي السياسات.

يؤثر التفاوت الكبير في توزيع الدخل أيضاً على القدرة الكلية للسكان على تحمل تكاليف شراء أغذية مغذية. ونظراً لاعتماد المنطقة على استيراد السلع الأساسية، فإن العديد من البلدان معرضة للتأثر بأي اختلالات في الإمدادات وتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. ونتيجة لذلك، غالباً ما تكون إمدادات المنتجات الغذائية وأسعارها غير مستقرة، مما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي والتغذية.

يُقيّم هذا التقرير مستوى الاعتماد على الاستيراد ويحدد مواطن الضعف في البلدان العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لأربع مجموعات منتجات (الحبوب، والفواكه والخضروات، واللحوم، والبقول) والمجموعة الكلية للمجموعات الغذائية بالاستعانة بالمقاييس التالية: نسبة الاعتماد على الواردات؛ ومستوى الاعتماد على عدد محدود من الموردين. إذ يمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على الواردات إلى جانب الاعتماد على عدد قليل جداً من الموردين إلى جعل أي بلد عرضة للصدمات مثل التقلبات في بلد المنشأ أو تعطل طرق الإمداد. كما تشير النتائج أيضاً إلى أن بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تعتمد بشكل أكبر على الأغذية المستوردة تعتمد أيضاً على مجموعة أكثر تنوعاً من الموردين العالميين. وهذا ينطبق بشكل خاص على الأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، ليس هذا هو الحال بالنسبة للمنطقة بشكل عام، حيث تعتمد معظم البلدان بشكل كبير على استيراد الأغذية من عدد محدود من البلدان. وتحظى الدول الأعلى دخلاً في المنطقة، وهي الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بإمدادات غذائية متنوعة للغاية من حيث قنوات التوريد والسلع الغذائية، ولكن هذا ليس هو الحال بالنسبة للبلدان الأخرى، وخاصة الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة والعراق وليبيا.

من منظور التغذية، أحد الاستنتاجات الأساسية للتقرير هو أن الواردات تسهم مساهمة كبيرة في تنوع المواد الغذائية المتاحة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وفيما يخص الإمداد من الفاكهة والخضروات التي لا يتم إنتاجها بكميات كافية في المنطقة ولكنها ضرورية لتبني أنماط غذائية صحية ومغذية، تساهم الواردات بشكل كبير في تنويع الأغذية المتاحة للاستهلاك المحلي، وخاصة في الكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات

العربية المتحدة. أما بالنسبة للإمدادات من اللحوم والبقول، تعتمد بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشكل كبير على مجموعة محدودة من الموردين العالميين وتتفاوت فيما بينها تفاوتاً عالياً فيما يخص درجة اعتماد كل منها على الاستيراد. وبشكل عام، يعتبر نصيب الفرد من الواردات الصافية لهاتين المجموعتين صغيراً نسبياً. ومن وجهة نظر الأمن الغذائي، يمكن الحد من مخاطر الاعتماد الكبير على الواردات والضعف أمام الصدمات الخارجية من خلال تنويع مصادر الاستيراد من بلدان ومناطق ذات ظروف اجتماعية واقتصادية ومناخية متنوعة، فضلاً عن تكوين مخزون غذائي.

في الوقت الذي أصبحت فيه الروابط بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية مفهومة بشكل جيد، أصبح من المهم بشكل متزايد تحسين اتساق السياسات لأنه في معظم البلدان النامية، يتم وضع الأهداف الزراعية والأهداف المتعلقة بالتجارة عبر عمليات تفاوض وتنسيق منفصلة. لذلك، يجب تقييم التدخلات التي تهدف إلى إحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية وتحسين الحالة التغذوية والصحية لسكان المنطقة بشكل شامل، مع مراعاة المفاضلات وأوجه التآزر المحتملة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوخاة. ويحدد هذا التقرير المفاضلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهامة للتدخلات السياسية المحددة التي تهدف إلى تحويل أنظمة الأغذية الزراعية. أحد المجالات التي يجب أن تؤخذ فيها المفاضلات بعناية هو إعادة توجيه الإعانات الزراعية المحلية لتحقيق نتائج أفضل في مجالات التغذية والصحة والبيئة.

يختتم هذا التقرير ببعض التوصيات. في البلدان التي يكون فيها الإنتاج المحلي منخفضاً ولكن تأتي وارادتها من مصادر متنوعة بشكل كبير، تقل احتمالية عدم الاستقرار التجاري وتحديات الأمن الغذائي وسوء التغذية. وبالتالي، ينبغي على واضعي السياسات العمل على ما يلي: (1) تقليل الحواجز التجارية وتسهيل التجارة بما في ذلك من خلال تبني التقنيات الرقمية ومواءمة التدابير غير التعريفية وتحسين الشفافية وتعزيز الحوكمة وتنسيق السياسات التجارية؛ (2) إنشاء مناطق تجارة حرة جديدة و/أو توسيع تغطية السلع والمنتجات للمناطق القائمة؛ (3) تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان والمجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، يمكن أن تقطع التجارة والتنويع الاستراتيجي لسلة الواردات شوطاً طويلاً نحو تحقيق الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي ودفع التقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030. ويتطلب تحقيق خطة التنمية الطموحة المنصوص عليها في عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016–2025 اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء على الجوع وعلى سوء التغذية بجميع أشكالهما من خلال ضمان توفر كميات كافية من الأطعمة الآمنة والمغذية وبأسعار معقولة للجميع. لذلك، يجب على منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا النهوض بنظم أغذيتها الزراعية لضمان الأمن الغذائي والتغذية الكافية للجميع، ولتكون مستدامة اقتصادياً وشاملة وتعود بأثر إيجابي على المناخ والبيئة.

تونس
محمد علي غيدي خلال
عمله مع القطيع.
© منظمة الأغذية والزراعة
/ أنيس ميلي

الجزء الأول
إحصائيات واتجاهات

يشكل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تحديات متزايدة في المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي ليست على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني بشأن القضاء على الجوع. ويأتي هذا التقرير في وقت حرج يتفاقم فيه عبء ثلاثي الأبعاد يتمثل بنقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن/ السمنة في المنطقة. يقدم الجزء الأول من هذا التقرير آخر الإحصاءات التفصيلية عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة. ويعرض الفصل الأول منه الإحصاءات ذات الصلة بالمقصد الأول لهدف التنمية المستدامة الثاني بشأن نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد، في حين يسلط الفصل الثاني الضوء على المخاوف المتصلة بتحقيق المقصد الثاني لهدف التنمية المستدامة الثاني، عبر استعراض الأرقام والاتجاهات بشأن أربعة مؤشرات عالمية للتغذية: انتشار التقزم والهزال وزيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة وفقر الدم لدى النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً. ويُقيّم هذا الجزء التقدم المحرز صوب تحقيق ثلاثة أهداف تغذية عالمية إضافية أقرتها جمعية الصحة العالمية مثل الرضاعة الطبيعية الخالصة والحد من انخفاض الوزن عند الولادة والسمنة لدى البالغين. وأخيراً، يقدم الفصل الرابع أول تقييم لتكلفة تبني نمط غذائي صحي والقدرة على تحمل هذه التكلفة في المنطقة منذ تفشي جائحة كوفيد-19.

الفصل الأول

المقصد الأول لهدف التنمية المستدامة الثاني: كفالة تمتع الجميع بالأمن الغذائي ونظم غذائية صحية

رسائل رئيسية

- واصلت معدلات الجوع في المنطقة العربية مسارها التصاعدي منذ عام 2014. ففي عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في المنطقة 54 3 مليون، أو ما يعادل 12.2 في المائة من إجمالي سكان المنطقة. وهذا يعني زيادة بنسبة 55 في المائة عن الأرقام المسجلة في عام 2010، أي قبل أن تعصف بالمنطقة هزات كبرى ناجمة عن موجة النزاعات والثورات الشعبية. وأدت جائحة كوفيد-19، التي ضربت المنطقة في عام 2020، إلى زيادة مستويات الجوع في جميع أنحاء المنطقة، مما أثر على البلدان بمختلف مستويات دخلها وكذلك على البلدان التي تعاني أصلاً من نزاعات وتلك التي لا تعاني من أي نزاعات. وسُجِّلَ أعلى معدل لانتشار نقص التغذية في المنطقة في عام 2021 في اليمن التي تعاني من نزاع وتصنف على أنها من البلدان ذات الدخل المنخفض.
- واصلت معدلات انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد منحناها التصاعدي منذ عام 2014، لتؤثر سلباً على ما يقدر بنحو 154 3 مليون شخص في عام 2021، مقارنة بـ 142 7 مليون في عام 2020، ما يعني زيادة قدرها 11 6 مليون. وقُدِرَت نسبة الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2021 بنحو 34 7 في المائة من إجمالي عدد سكان المنطقة، وكانوا غير قادرين على الحصول ما يكفيهم من الغذاء المغذي في أغلب الأحيان. وفي عام 2021، عانى ما يقدر بنحو 53 9 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد، الذي يمثل مقياساً آخراً لتقدير مستويات الجوع، ما يعني زيادة قدرها 5 ملايين شخص عن الرقم المسجل في عام 2020.
- تشير الاتجاهات الأخيرة في مستويات انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي إلى أن المنطقة ليست على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني المتمثل بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030. ويمكن أن يعزى ذلك إلى حد كبير إلى جائحة كوفيد-19، وأسباب أخرى مختلفة مثل الفقر وعدم المساواة والنزاعات وتغير المناخ.

وما قد يزيد الطين بلة هي التحديات الناشئة مؤخراً والمتصلة بالاضطرابات الحاصلة في سلاسل الإمداد الغذائية وارتفاع أسعار الغذاء.

1.1 انتشار نقص التغذية

يُستخلَصُ مؤشر انتشار نقص التغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) من البيانات القطرية الرسمية بشأن الإمدادات الغذائية واستهلاك الغذاء والاحتياجات من الطاقة، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الديموغرافية مثل العمر والنوع الاجتماعي ومستويات النشاط البدني. والمؤشر مصمم في المقام الأول لقياس حالة الحرمان من إمدادات الطاقة الغذائية الممتدة لأكثر من عام، وبالتالي فهو لا يقيس الآثار قصيرة الأجل للأزمات المؤقتة أو عدم تناول ما يكفي من العناصر الغذائية الأساسية لفترة مؤقتة.

وتسعى منظمة الأغذية والزراعة دوماً إلى تحسين دقة تقديرات انتشار نقص التغذية من خلال أخذ المعلومات الجديدة بعين الاعتبار وتحديث السلسلة التاريخية بأكملها في كل تقرير تصدره. ولهذا السبب، يجب اعتماد سلسلة التقديرات الحالية فقط، بما في ذلك القيم الخاصة بالسنوات الماضية.

ما فتئت معدلات الجوع في الدول العربية[2] في ارتفاع منذ عام 2014، مما يقضي على التقدم المحرز منذ عام 2000. فقد بلغ معدل انتشار نقص التغذية 12.2 في المائة في عام 2021، وهو قريب من مستواه لعام 2001، وأعلى من المتوسط العالمي البالغ 9.8 في المائة. كما تواجه المنطقة العديد من التحديات، بما في ذلك الآثار الناجمة عن تغير المناخ ونزاعات ممتدة وكوارث طبيعية، وكلها عوامل تساهم في انتشار نقص التغذية. فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية بنسبة 55 في المائة بين عامي 2010 و2021، ليصل إلى 3 54 مليون، وهذا الرقم أكبر بمقدار 2 3 مليون عن ذلك المسجل في عام 2020، وهو نتيجة للتأثير الممتد لجائحة كوفيد-19 على اقتصادات المنطقة وسبل عيش الناس.

2 تشير البيانات والتحليلات الواردة في هذا التقرير إلى الدول العربية: الإمارات، الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، الصومال، العراق، الكويت، المغرب، اليمن، تونس، جزر القمر، جيبوتي، سوريا، عُمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا.

الشكل 1

انتشار نقص التغذية في العالم والدول العربية،
وعدد من عانوا من نقص التغذية في الدول العربية

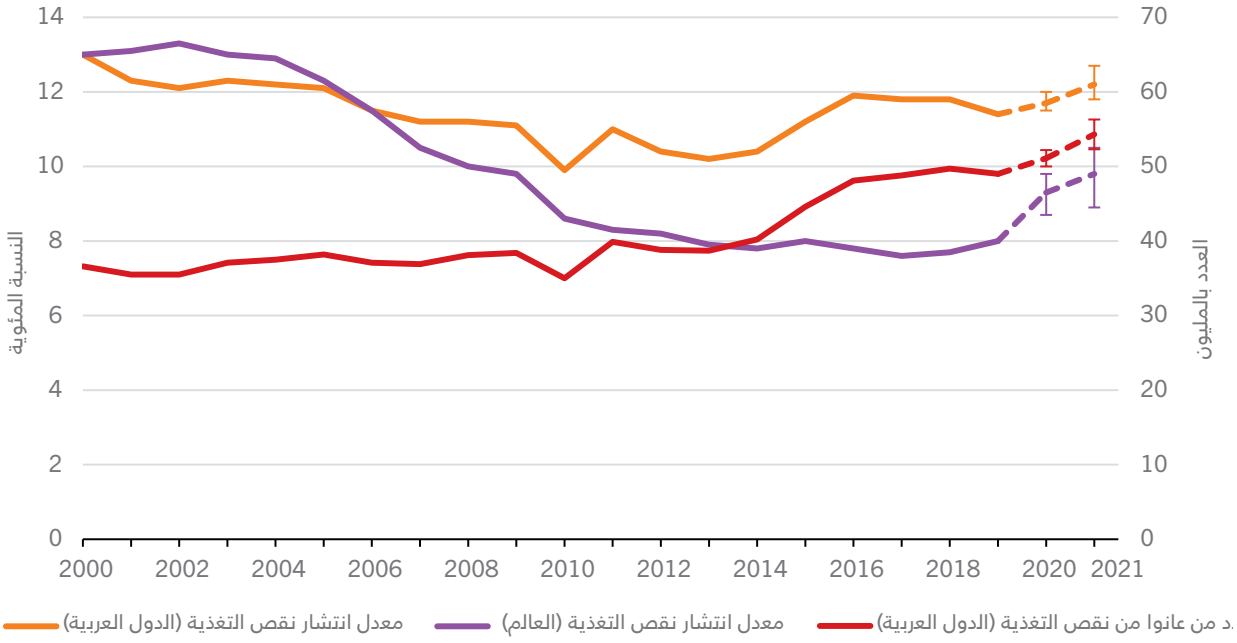

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

ملاحظة: تم استخدام التقديرات التي تشير إلى متوسط النطاقات المتوقعة لعامي 2020 و2021 لحساب متوسطات السنوات الثلاث. يقل معدل انتشار نقص التغذية عن 2.5 في المائة في كل من الجزائر للفترة 2019–2021 وفي الكويت للفترة 2013–2015.

على وجه الخصوص، سُجِّلت الزيادات في معدل انتشار نقص التغذية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل والبلدان التي تعاني من نزاعات منذ عام 2010، وكذلك في البلدان غير المتأثرة بنزاعات منذ عام 2015 (انظر مجموعات البلدان في المرفق رقم 4). وظل متوسط معدل انتشار نقص التغذية في المنطقة في ارتفاع مطرد منذ عام 2014، رغم أنه يظل أقل بقليل من المعدل المسجل سنة 2000 (13 في المائة). ووفقاً للتصنيف الفرعي لبلدان المنطقة من حيث الدخل، تعاني البلدان منخفضة الدخل من أعلى معدل لانتشار نقص التغذية، حيث تبلغ نسبته 28.9 في المائة، بينما تسجل البلدان ذات الدخل المرتفع أدنى نسبة عند 4.3 في المائة. ويتسم معدل انتشار نقص التغذية في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بأنه أعلى من المعدل المسجل في البلدان ذات الدخل المنخفض بسبب الآثار المترتبة على النزاعات الممتدة في العديد من البلدان المدرجة في هذه المجموعة الفرعية. كما ظلت معدلات انتشار الجوع في البلدان التي تعاني من نزاعات أعلى بكثير منها في البلدان التي لا تشهد أي نزاعات. وفي عام 2021، بلغ معدل انتشار نقص التغذية في البلدان التي تعاني من نزاعات 23.9 في المائة مقارنة بـ 5.8 في المائة في البلدان غير المتأثرة بأي نزاعات.

الشكل 2

انتشار نقص التغذية حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية

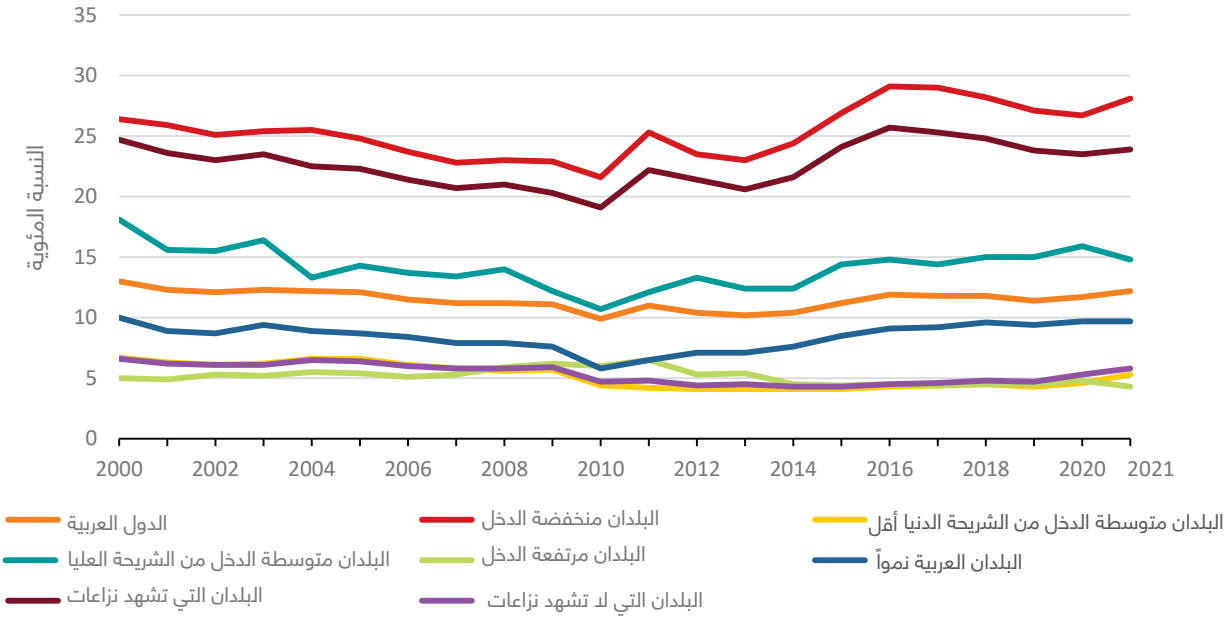

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

ملاحظة: تستند القيم المقدرة إلى متوسط النطاق المتوقع لعامي 2020 و2021.

جدول 1

انتشار نقص التغذية (نسبة مئوية)

	2000	2010	2015	2019	2020	2021
العالم	13.0	8.6	8.0	8.0	9.3	9.8
الدول العربية	13.0	9.9	11.2	11.4	11.7	12.2
البلدان منخفضة الدخل	26.4	21.6	26.9	27.1	26.7	28.1
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	6.7	4.4	4.1	4.3	4.6	5.3
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	18.1	10.7	14.4	15.0	15.9	14.8
البلدان مرتفعة الدخل	5.0	6.0	4.4	4.5	4.8	4.3
أقل البلدان العربية نمواً	10.0	5.8	8.5	9.4	9.7	9.7
البلدان التي تشهد نزاعات	24.7	19.1	24.1	23.8	23.5	23.9
البلدان التي لا تشهد نزاعات	6.6	4.7	4.3	4.7	5.3	5.8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

ملاحظة: تستند القيم المقدرة إلى متوسط النطاق المتوقع لعامي 2020 و2021.

الشكل 3

انتشار نقص التغذية في البلدان العربية

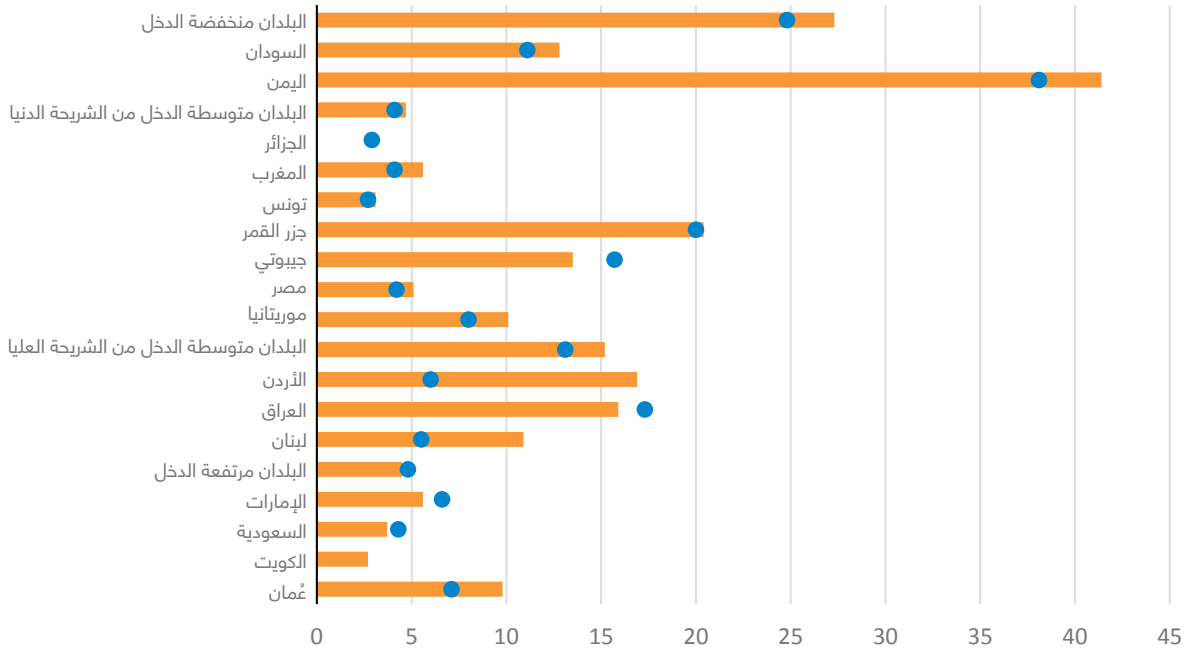

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

ملاحظة: تم استخدام التقديرات التي تشير إلى متوسط النطاقات المتوقعة لعامي 2020 و2021 لحساب متوسطات السنوات الثلاث. كان معدل انتشار نقص التغذية أقل من 2.5 في المائة في كل من الجزائر للفترة 2019–2021 وفي الكويت للفترة 2013–2015.

تتوفر تقديرات فردية لـ 16 دولة عربية من أصل 22 دولة. وتُظهر معظم البلدان (10 من أصل 16 مدرجة في القائمة) التي تتوفر عنها بيانات زيادة في معدل انتشار نقص التغذية خلال الفترتين 2013–2015 و2019–2021. وتظهر البيانات أن معدل انتشار نقص التغذية اتجه نحو الزيادة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (باستثناء الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة وجمهوريّة جيبوتي والعراق)، لكنه انخفض بشكل طفيف (0.3 نقطة مئوية) في مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع. وسُجِّل أعلى معدل لانتشار نقص التغذية في المنطقة للفترتين في اليمن التي تعاني من نزاع وتصنف على أنها من البلدان ذات الدخل المنخفض، ليبلغ 41.4 في المائة في الفترة 2019–2021. كما تظهر أحدث التقديرات أن أدنى مستويات انتشار نقص التغذية، أي أقل من 4 في المائة، قد لوحِظَت في الكويت والمملكة العربية السعودية وتونس. وتعاني الأردن من ارتفاع معدل انتشار نقص التغذية بسبب تدفق اللاجئين، بينما واجهت لبنان تحديات اقتصادية خطيرة في السنوات الأخيرة.

الشكل 4

عدد من عانوا من نقص التغذية حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية

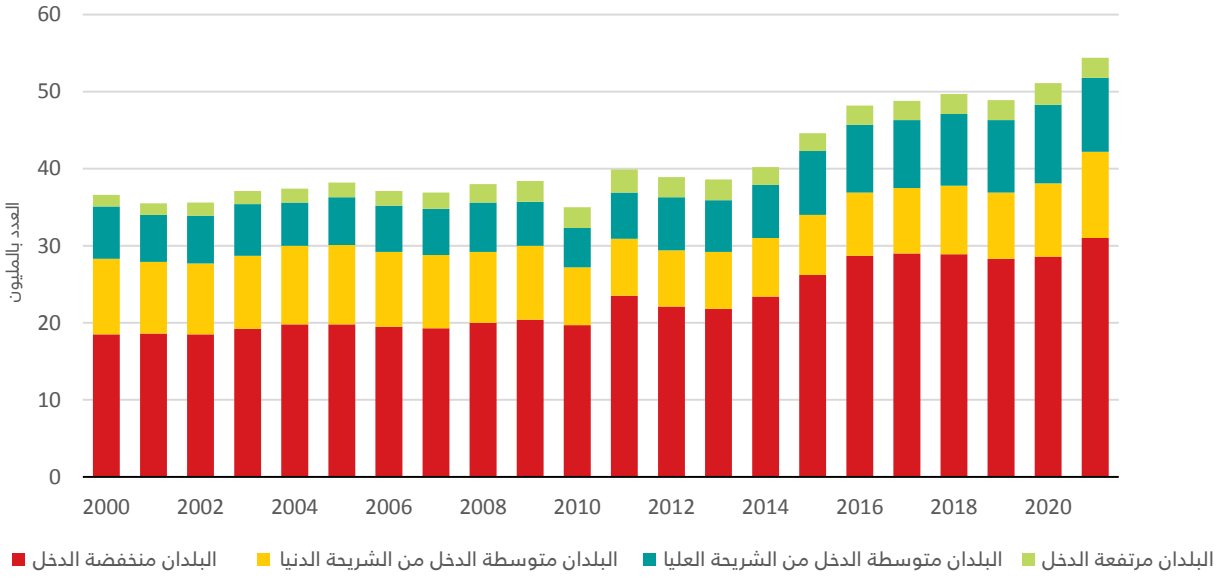

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

ملاحظة: تستند القيم المقدرة إلى متوسط النطاق المتوقع لعامي 2020 و2021.

في عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في المنطقة العربية 3 54 مليون، مقارنة بـ 6 36 مليون في عام 2000، ما يعني زيادة نسبتها 48.3 في المائة (الجدول 2). وبالمقارنة مع عام 2020، ارتفع عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية بمقدار 2 3 مليون. وسُجِّلت الزيادات السنوية في مجموعات البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تعاني من نزاعات والبلدان التي لا تشهد نزاعات في المنطقة. كما تظهر الأرقام انخفاضاً معتدلاً من عام لآخر في معدل انتشار نقص التغذية في عام 2021 في مجموعات البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان ذات الدخل المرتفع.

بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في البلدان منخفضة الدخل 31 مليون، مقارنة بـ 2 11 مليون في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و6 9 مليون في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و6 2 مليون في البلدان مرتفعة الدخل. وبلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في البلدان التي تشهد نزاعات 8 37 مليون، وهو أكثر من ضعف العدد المسجل في البلدان التي لا تشهد أي نزاعات (5 16 مليون شخص).

وبالنتيجة، يوجد في المنطقة ما نسبته 7 في المائة من العدد الكلي للأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية على مستوى العالم في عام 2021 والذي بلغ 9 767 مليون شخص.

الجدول 2
عدد من عانوا من نقص التغذية (بالملايين)

	2000	2010	2015	2019	2020	2021
العالم	796.2	601.3	588.6	618.4	721.7	767.9
الدول العربية	36.6	35.0	44.6	49.0	51.1	54.3
البلدان منخفضة الدخل	18.5	19.7	26.2	28.3	28.6	31.0
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	9.8	7.5	7.8	8.6	9.5	11.2
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	6.8	5.1	8.3	9.4	10.2	9.6
البلدان مرتفعة الدخل	1.5	2.7	2.3	2.6	2.8	2.6
أقل البلدان العربية نمواً	12.1	8.7	14.1	16.7	17.6	18.0
البلدان التي لا تشهد نزاعات	24.4	24.2	33.5	35.8	36.2	37.8
البلدان التي لا تشهد نزاعات	12.2	10.8	11.1	13.2	15.0	16.5

المصدر: **منظمة الأغذية والزراعة**. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. **منظمة الأغذية والزراعة**. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

ملاحظة: تستند القيم المقدرة إلى متوسط النطاق المتوقع لعامي 2020 و2021.

1.2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بناءً على مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

يستخدم مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي الذي يعتمد على معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لتقدير نسبة السكان الذين يواجهون قيوداً متوسطة الشدة أو شديدة تحد من قدرتهم على الحصول على غذاء كافٍ على مدار عام. ويعاني الناس من انعدام الأمن الغذائي المعتدل عندما يكونوا غير متيقنين من قدرتهم على الحصول على الغذاء على مدار العام، وبالتالي يضطرون إلى تقليل نوعية و/أو كمية الطعام الذي يستهلكونه في بعض الأحيان بسبب نقص الأموال أو الموارد الأخرى. أما بالنسبة لانعدام الأمن الغذائي الشديد، فهو يشير إلى الاحتمال الكبير بأن الطعام لدى الناس قد نفد وعانوا بشكل حقيقي من الجوع، وفي أسوء الظروف قضوا أياماً دون تناول أي طعام، بشكل يعرض صحتهم وحياتهم لمخاطر حقيقية.

بلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في المنطقة العربية 34.7 في المائة في عام 2021، مما يدل على اتجاه تصاعدي متواصل للعام الثالث على التوالي، وهو أيضاً أعلى من المتوسط العالمي البالغ 29.3 في المائة. وفي عام 2021، سجلت الدول العربية الأقل نمواً أعلى معدل لانتشار انعدام الأمن الغذائي، بنسبة 51.2 في المائة. ووفقاً للتصنيف الفرعي القائم على الدخل للبلدان،[3] سُجِّل أعلى معدل لانتشار انعدام الأمن

3 تستخدم المنظمة التصنيفات القائمة على مستوى الدخل الصادرة عن البنك الدولي والمتاحة على الرابط التالي: https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups.
البلدان مرتفعة الدخل: الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عُمان، قطر؛ البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا: الجزائر، المغرب، تونس، جزر القمر، جيبوتي، فلسطين، مصر، موريتانيا؛ البلدان منخفضة الدخل: السودان، الصومال، اليمن، سوريا؛ البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا: الأردن، العراق، لبنان، ليبيا؛ البلدان العربية الأقل نمواً: السودان، الصومال، اليمن، جزر القمر، جيبوتي؛ البلدان المتأثرة بنزاعات: السودان، الصومال، العراق، اليمن، سوريا، ليبيا؛ البلدان غير المتأثرة بنزاعات: الإمارات، الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، الكويت، المغرب، تونس، جزر القمر، جيبوتي، عُمان، فلسطين، قطر، لبنان، مصر، موريتانيا.

الغذائي المعتدل أو الشديد في البلدان منخفضة الدخل وبنسبة 48.2 في المائة، في حين سجلت البلدان ذات الدخل المرتفع أدنى معدل انتشار بنسبة 17.3 في المائة. ويتجه انتشار انعدام الأمن الغذائي نحو الزيادة في البلدان التي تعاني من النزاعات منذ عام 2014، ومنذ عام 2019 في البلدان التي لا تشهد نزاعات. وفي عام 2021، بلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من نزاعات 46.1 في المائة مقارنة بـ 28.4 في المائة في البلدان غير المتأثرة بأي نزاعات.

بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد نحو 3 154مليون، منهم 9 53 مليون عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويواصل هذا الرقم التصاعد منذ عام 2014.

وقد أثر انعدام الأمن الغذائي الشديد على 12.1 في المائة من سكان المنطقة العربية في عام 2021، ارتفاعاً من 11.4 في المائة في عام 2014. وسجلت أعلى نسبة، 18.2 في المائة، في البلدان منخفضة الدخل، في حين سجلت أدناها في البلدان ذات الدخل المرتفع، عند 6 في المائة. وبشكل عام، تتزايد معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد في المنطقة بشكل مطرد منذ عام 2019.

تتوفر أحدث التقديرات (2019–2021) لانتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لـ 18 دولة عربية من أصل 22. وأظهرت هذه التقديرات أن أعلى معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد سُجلت في جزر القمر بنسبة 79.7 في المائة والصومال بنسبة 77.4 في المائة. وفي المقابل، تم تسجيل أدنى معدل لانتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، بنسبة 7.5 في المائة، في الإمارات العربية المتحدة، وهي دولة ذات دخل مرتفع.

الشكل 5
انتشار انعدام الأمن الغذائي حسب
التصنيف الفرعي للبلدان العربية

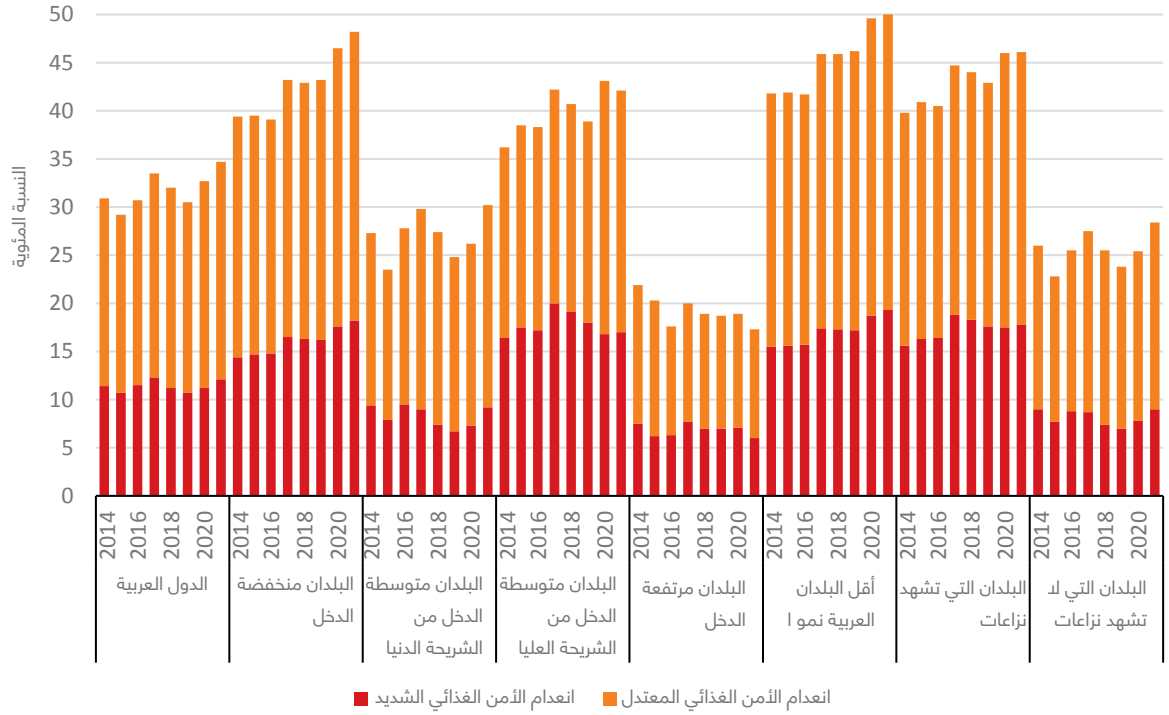

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

في عام 2021، واجه 48.2 في المائة من الأشخاص في البلدان منخفضة الدخل حالة من انعدام الأمن الغذائي الشديد أو المعتدل، مقارنة بـ 42.1 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و30.2 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و17.3 في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع. وقد أثر انعدام الأمن الغذائي الشديد على 12.1 في المائة من سكان المنطقة العربية في عام 2021، ارتفاعاً من 11.4 في المائة في عام 2014، وتوزعت النسب على النحو التالي: 18.2 في المائة في البلدان منخفضة الدخل، و17 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و9.2 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و6 في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع.

تتزايد معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في المنطقة منذ عام 2019، رغم حقيقة أنها تتباين من دولة لأخرى تبعاً لمستوى الدخل. ولم تظهر سوى مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع انخفاضاً في معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد عن المستويات المسجلة في عام 2014، على عكس مجموعات الدخل الأخرى. ومنذ عام 2014، تتجه معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي إلى الزيادة في البلدان التي تعاني من النزاعات. ففي عام 2021، عانى ما نسبته 46.1 في المائة من الناس في هذه البلدان من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد مقابل 28.4 في المائة في مجموعة البلدان التي لا تشهد أي نزاعات.

الجدول 3

معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (النسبة المئوية)

	انعدام الأمن الغذائي المعتدل				انعدام الأمن الغذائي الشديد				انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد			
	2014	2019	2020	2021	2014	2019	2020	2021	2014	2019	2020	2021
العالم	13.5	16.1	18.6	17.6	7.7	9.3	10.9	11.7	21.2	25.4	29.5	29.3
الدول العربية	19.5	19.8	21.5	22.6	11.4	10.7	11.2	12.1	30.9	30.5	32.7	34.7
البلدان منخفضة الدخل	25.0	27.0	28.9	30.0	14.4	16.2	17.6	18.2	39.4	43.2	46.5	48.2
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	17.9	18.1	18.9	21.0	9.4	6.7	7.3	9.2	27.3	24.8	26.2	30.2
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	19.8	20.9	26.3	25.1	16.4	18.0	16.8	17.0	36.2	38.9	43.1	42.1
البلدان مرتفعة الدخل	14.4	11.7	11.8	11.3	7.5	7.0	7.1	6.0	21.9	18.7	18.9	17.3
أقل البلدان العربية نمواً	26.3	29.0	30.9	31.9	15.5	17.2	18.7	19.3	41.8	46.2	49.6	51.2
البلدان التي تشهد نزاعات	24.2	25.3	28.5	28.3	15.6	17.6	17.5	17.8	39.8	42.9	46.0	46.1
البلدان التي لا تشهد نزاعات	17.0	16.8	17.6	19.4	9.0	7.0	7.8	9.0	26.0	23.8	25.4	28.4

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

الشكل 6

انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في الدول العربية

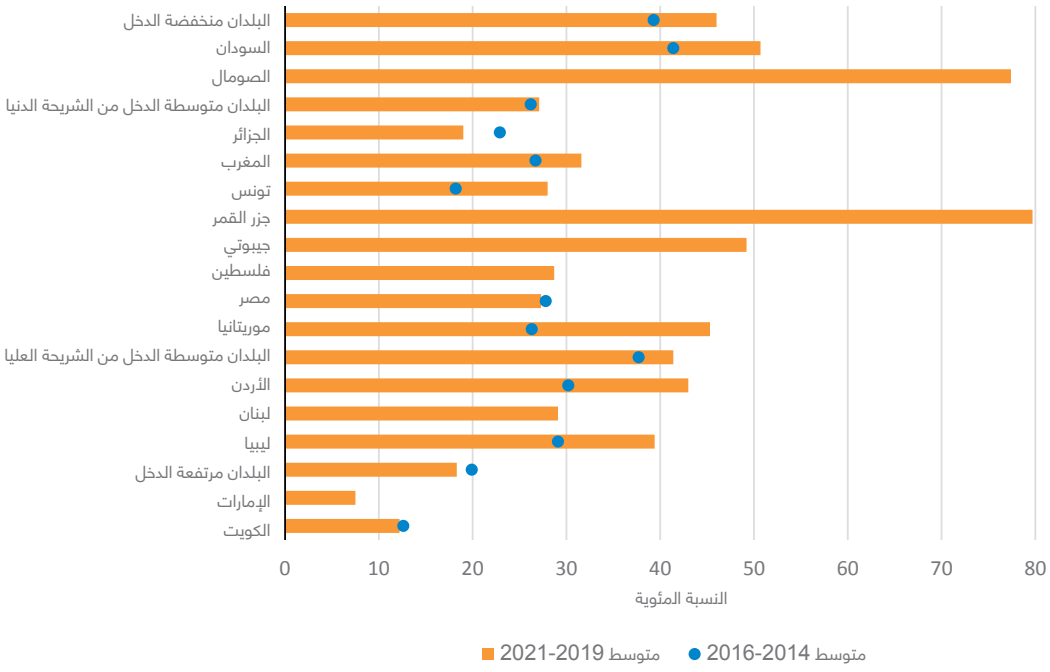

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

عند مقارنة التقديرات بين فترتين مثل 2014–2016 و2019–2021، أظهر أحد عشر بلداً زيادة في مستويات الانتشار، وأظهرت ستة بلدان انخفاضاً، بينما ظلت معدلات الانتشار في بلدين على حالها (جزر القمر وجيبوتي). وفي الفترة 2019–2021، سُجِّل أعلى معدل لانتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في أقل البلدان نمواً مثل جزر القمر (79.7 في المائة) و الصومال (77.4 في المائة) والسودان (50.7 في المائة)، بينما كانت أقل نسبة انتشار في الإمارات العربية المتحدة (7.5 في المائة) وهي دولة ذات دخل مرتفع.

الشكل 7
عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية

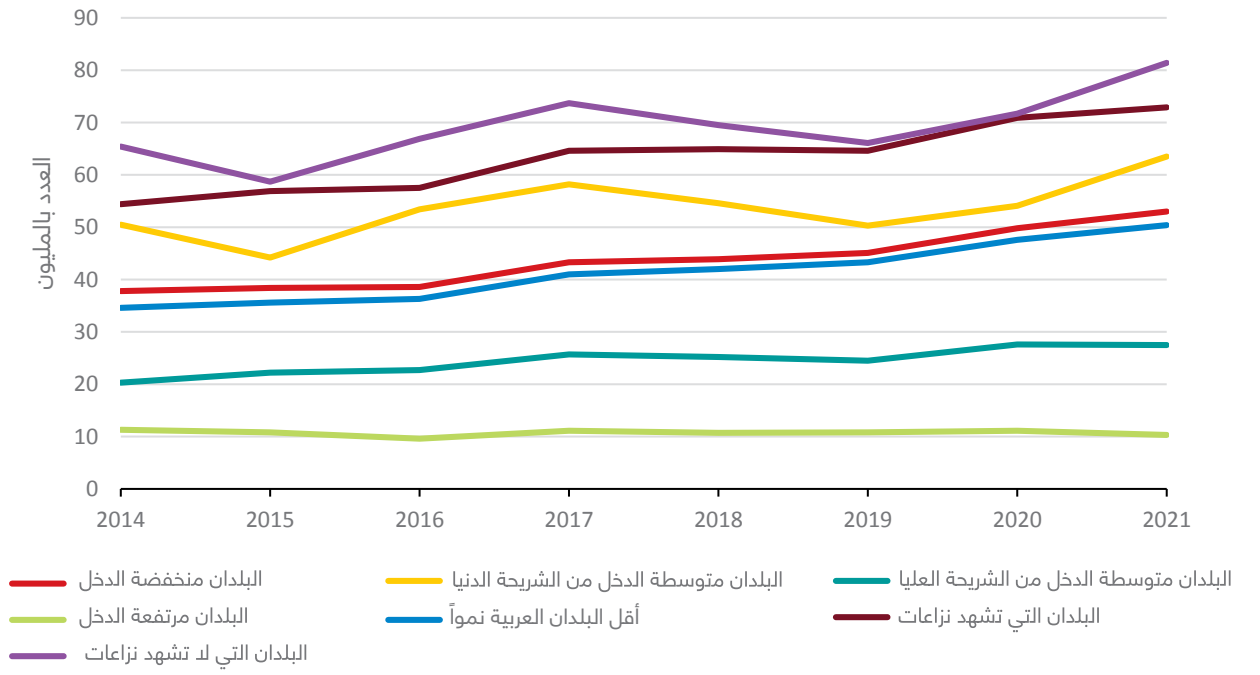

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

في عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في المنطقة العربية 3 154مليون، بزيادة مقدراها 5 34 مليون أو 29 في المائة عن المستويات المسجلة في عام 2014. وبلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا 5 63 مليون شخص، مقارنة بـ 53 مليون في البلدان منخفضة الدخل، و5 27 مليون في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و3 10مليون في البلدان ذات الدخل المرتفع. وبين عامي 2014 و2021، زادت الأرقام في جميع هذه المجموعات الفرعية، باستثناء مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع، التي شهدت انخفاضاً قدره مليون. وانخفضت الأرقام مقارنة بعام 2020 في

البلدان مرتفعة الدخل، في حين سجلت زيادة طفيفة في مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وسجلت ارتفاعات في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وزاد عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد منذ عام 2014 في كل من الدول العربية التي تشهد نزاعات وتلك التي لا تشهد أي نزاعات، ويرجع ذلك أساساً إلى النمو السكاني المرتفع ومحدودية الإنتاج الزراعي وضعف القدرة على تأمين الغذاء. وبالنتيجة، يوجد في المنطقة ما نسبته 6.7 في المائة من العدد الكلي المقدر للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على مستوى العالم.

الجدول 4

عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (بالملايين)

	2014	2016	2019	2020	2021
العالم	1 543.9	1 693.4	1 955.9	2 297.8	2 308.5
الدول العربية	119.8	124.3	130.8	142.7	154.3
البلدان منخفضة الدخل	37.8	38.6	45.1	49.8	53
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	50.5	53.4	50.3	54.1	63.5
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	20.3	22.7	24.5	27.6	27.5
البلدان مرتفعة الدخل	11.3	9.6	10.8	11.1	10.3
أقل البلدان العربية نمواً	34.6	36.3	43.3	47.6	50.4
البلدان التي تشهد نزاعات	54.4	57.5	64.6	70.9	72.9
البلدان التي لا تشهد نزاعات	65.4	66.9	66.1	71.7	81.4

المصدر: **منظمة الأغذية والزراعة**. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. **منظمة الأغذية والزراعة**. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

الشكل 8
عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية

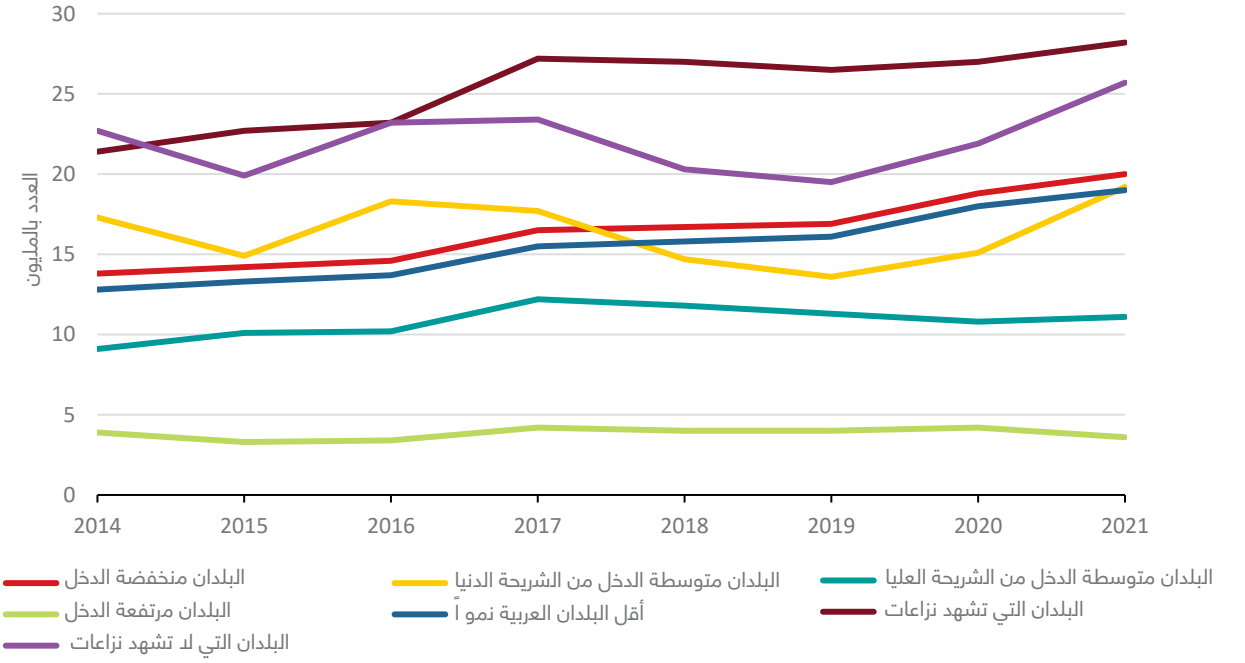

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

في عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في المنطقة العربية 9 53 مليون، بزيادة مقدراها 8 9 مليون أو 22.2 في المائة عن الرقم المسجل في عام 2014. وبلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في البلدان منخفضة الدخل 20 مليون شخص، مقارنة ب 2 19 مليون في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و1 11مليون في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و6 3 مليون في البلدان ذات الدخل المرتفع. وهذا يعني زيادة قدرها 5 ملايين شخص عن الرقم المسجل في عام 2020. وسُجلت زيادات على جميع مستويات المجموعات الفرعية القائمة على تصنيف الدخل، باستثناء مجموعة البلدان مرتفعة الدخل حيث أظهرت التقديرات انخفاضاً قدره 3 0 مليون. كما سُجِلّت زيادات في عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في كل من البلدان العربية التي تعاني من نزاعات وتلك التي لا تعاني من نزاعات. ففي عام 2021، عانى 2 28 مليون شخص في البلدان التي تعاني من نزاعات من انعدام الأمن الغذائي، مقارنة بـ 7 25 مليون في البلدان التي لا تعاني من أي نزاعات.

الجدول 5

عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد (بالملايين)

	2014	2016	2019	2020	2021
العالم	564.9	588.5	716.9	850.1	923.7
الدول العربية	44.1	46.5	45.9	48.9	53.9
البلدان منخفضة الدخل	13.8	14.6	16.9	18.8	20.0
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	17.3	18.3	13.6	15.1	19.2
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	9.1	10.2	11.3	10.8	11.1
البلدان مرتفعة الدخل	3.9	3.4	4.0	4.2	3.6
أقل البلدان العربية نمواً	12.8	13.7	16.1	18.0	19.0
البلدان التي تشهد نزاعات	21.4	23.2	26.5	27.0	28.2
البلدان التي لا تشهد نزاعات	22.7	23.2	19.5	21.9	25.7

المصدر: **منظمة الأغذية والزراعة**. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. **منظمة الأغذية والزراعة**. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

الفصل الثاني

المقصد الثاني لهدف التنمية المستدامة الثاني: التغذية

يغطي هذا القسم أربعة مؤشرات عالمية للتغذية: التقزم والهزال وزيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة، وفقر الدم لدى النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً.

رسائل رئيسية

- لا تزال المنطقة العربية تعاني من أشكال متعددة من سوء التغذية. فقد ظلت معدلات انتشار التقزم (20.5 في المائة) وزيادة الوزن (10.7 في المائة) بين الأطفال دون سن الخامسة مرتفعة في عام 2020. ورغم أن معدل انتشار التقزم في المنطقة كان أقل من المتوسطات العالمية، إلا أن معدل انتشار زيادة الوزن كان أعلى بكثير من المعدلات العالمية. كما كان معدل انتشار الهزال (7.8 في المائة) في المنطقة أعلى أيضاً من المتوسط العالمي (6.7 في المائة). وسجلت البلدان العربية الأقل نمواً أعلى معدلات لانتشار التقزم والهزال في المنطقة، وفي الوقت نفسه أدنى معدلات انتشار زيادة الوزن بين الأطفال.
- قُدر معدل انتشار فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً بنسبة 33.2 في المائة في عام 2019 (آخر تقدير متاح)، مما يشير بشكل عام إلى مشكلة صحة عامة متوسطة الخطورة في المنطقة. ومع ذلك، لا يزال فقر الدم يمثل مشكلة صحة عامة خطيرة في البلدان منخفضة الدخل وكذلك في أقل البلدان نمواً في المنطقة. وسُجِّلت أعلى معدلات فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً (61.5 في المائة) في اليمن، وهي دولة منخفضة الدخل.
- بالنسبة لمؤشرات نقص تغذية الأطفال (الهزال والتقزم) وكذلك فقر الدم بين النساء في الفئة العمرية 15 إلى 49 عاماً، كانت البلدان التي تعاني من نزاعات في المنطقة أسوأ حالاً مقارنة بالبلدان غير المتأثرة بأي نزاعات. وعلى النقيض من ذلك، كانت نسبة انتشار زيادة الوزن بين الأطفال أقل بكثير في البلدان التي تعاني من نزاعات، عند 6.4 في المائة، مقارنة بالدول التي لا تشهد أي نزاعات حيث تبلغ النسبة 13.8 في المائة.

2.1 انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة

بلغ معدل انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة العربية 20.5 في المائة في عام 2020، مقارنة بـ 28.7 في المائة في عام 2000. ووفقاً للتصنيف الفرعي لبلدان المنطقة من حيث الدخل، تعاني البلدان منخفضة الدخل من أعلى معدل لانتشار التقزم، حيث تبلغ نسبته 32.9 في المائة، مقارنة بـ 17.3 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و13.5 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و5.1 في المائة في البلدان مرتفعة الدخل. وسُجِّل أعلى معدل لانتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة في البلدان التي تعاني من نزاعات عند 27.8 في المائة مقارنة بالدول التي لا تعاني من أي نزاعات حيث تبلغ النسبة 15.2.

الشكل 9
انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية

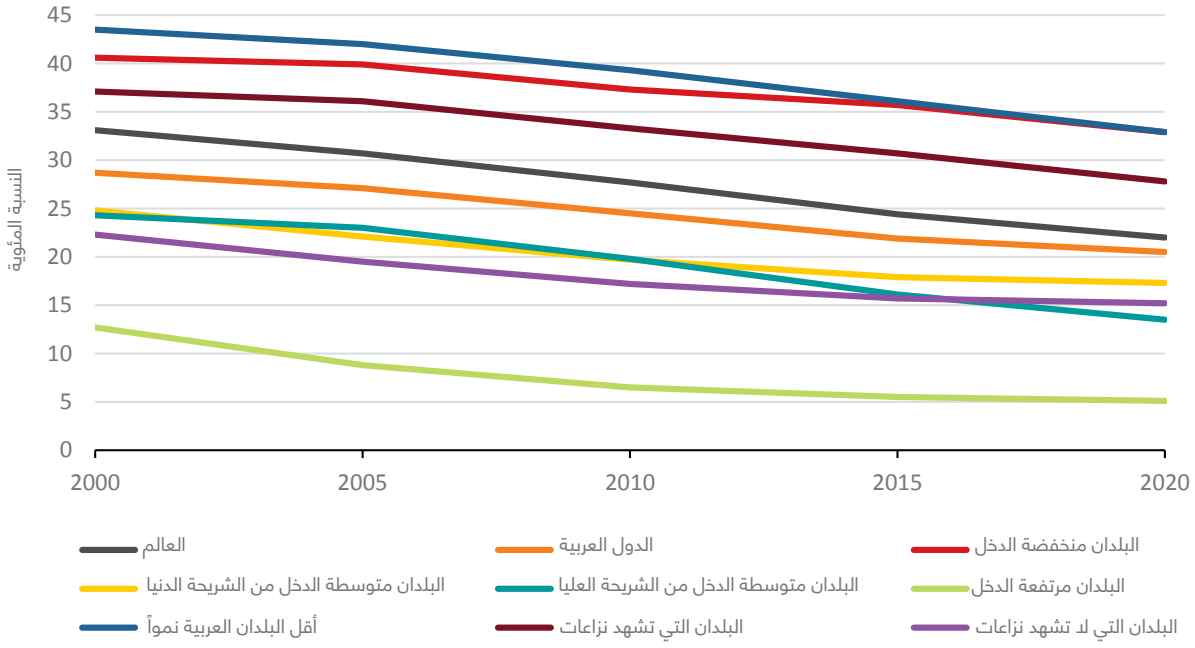

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021

انخفض معدل انتشار التقزم بشكل مطرد منذ عام 2000 في جميع المجموعات الفرعية للبلدان العربية (المصنفة حسب مستوى الدخل)، والبلدان التي تعاني من نزاعات وتلك التي لا تعاني من أي نزاعات. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في العقدين الماضيين، لا يزال معدل الانتشار الحالي للتقزم في المنطقة مرتفعاً استناداً إلى تصنيف منظمة الصحة العالمية لشدة سوء التغذية بوصفها مشكلة صحة عامة. ولكن يظل معدل الانتشار الحالي المقدر للمنطقة العربية أقل من المتوسط العالمي البالغ 22 في المائة.

الجدول 6
انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية)

	2000	2005	2010	2015	2020
العالم	33.1	30.7	27.7	24.4	22.0
الدول العربية	28.7	27.1	24.5	21.9	20.5
البلدان منخفضة الدخل	40.6	39.9	37.3	35.7	32.9
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	24.8	22.1	19.7	17.9	17.3
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	24.3	23.0	19.8	16.1	13.5
البلدان مرتفعة الدخل	12.7	8.8	6.5	5.5	5.1
أقل البلدان العربية نمواً	43.5	42.0	39.3	36.1	32.9
البلدان التي تشهد نزاعات	37.1	36.1	33.3	30.7	27.8
البلدان التي لا تشهد نزاعات	22.3	19.5	17.2	15.7	15.2

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021

تتوفر تقديرات لمعدل انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة عام 2020 لـ 21 دولة عربية. في عام 2020، كان التقزم يمثل مشكلة صحة عامة خطيرة للغاية[4] (أكثر من 30 في المائة) في أربع دول عربية، بمن فيها جيبوتي وليبيا والسودان واليمن. وكانت مستويات انتشار التقزم عالية في خمسة بلدان أخرى مثل جزر القمر والجمهوريّة العربيّة السوريّة والصومال ومصر وموريتانيا، بينما مثّلّ التقزم في باقي البلدان العربية مشكلة صحة عامة متدنية أو متوسطة الخطورة. وسجلت ليبيا أعلى معدل لانتشار التقزم في المنطقة، وبما يصل إلى 43.5 في المائة.

4 حسب القيم الحدية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية (انظر الملحق رقم 2).

الشكل 10
انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة في البلدان العربية (2020)

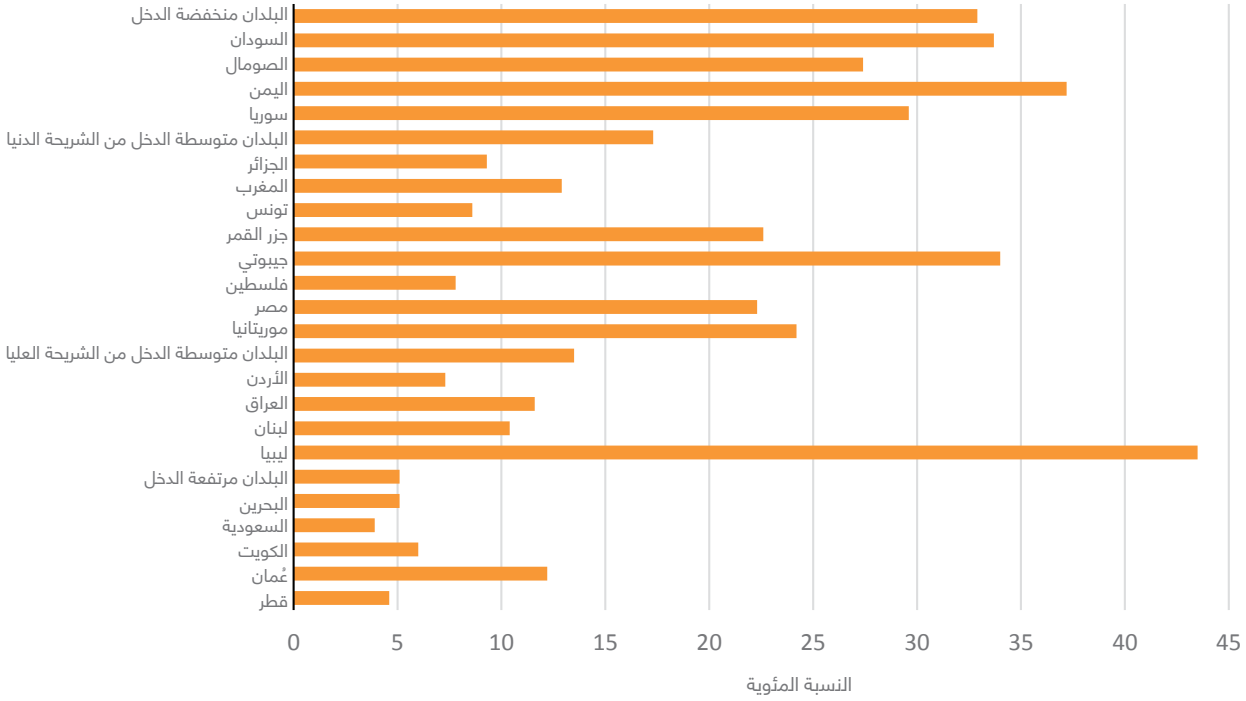

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021

2.2 انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة

بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة المتأثرين بالهزال في المنطقة العربية 7.8 في المائة في عام 2020، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 6.7 في المائة. ورغم أن متوسط انتشار الهزال في المنطقة يقع ضمن الفئة المتوسطة، وفقاً لتصنيف منظمة الصحة العالمية، إلا إن معدل الانتشار مرتفع جداً (16.3 في المائة) في البلدان منخفضة الدخل ومرتفع في البلدان التي تعاني من نزاعات (10.2 في المائة). وفي مختلف المجموعات الفرعية للبلدان العربية (المصنفة حسب مستوى الدخل)، بلغت نسبة انتشار الهزال بين الأطفال 16.3 في المائة في البلدان منخفضة الدخل، وهي نسبة عالية جداً. وعلى نحو غير متوقع، تلى تلك المجموعة مجموعة البلدان مرتفعة الدخل حيث بلغت النسبة فيها 6.7 في المائة. أما فيما يخص البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، فقد بلغت النسبة فيها 6.6 في المائة، في حين بلغت 3.8 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وفي البلدان التي تعاني من نزاعات، كان الهزال مشكلة صحة عامة عالية الخطورة إذ بلغت نسبة الانتشار 10.2 في المائة. وأما في البلدان التي لا تعاني من نزاعات، بلغت نسبة الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة 6.6 في المائة، وهي تمثل مشكلة صحة عامة متوسطة الخطورة.

الشكل 11

انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية (2020)

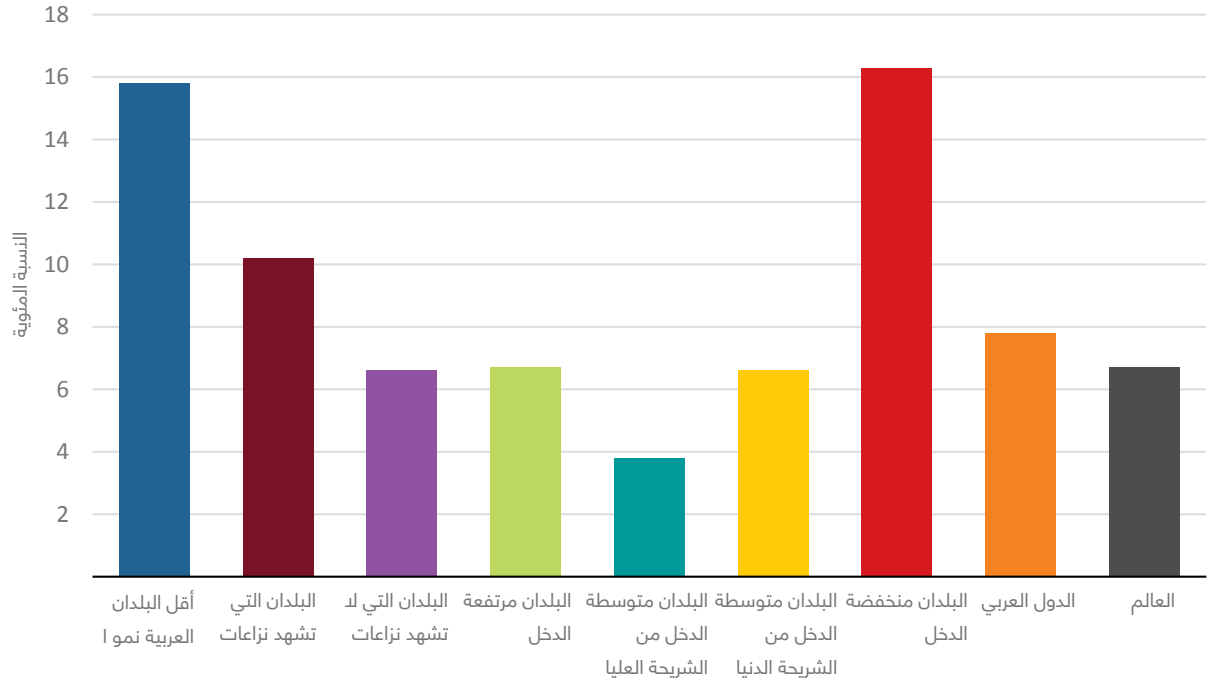

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021

الجدول 7

انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية)

	2020
العالم	6.7
الدول العربية	7.8
البلدان منخفضة الدخل	16.3
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	6.6
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	3.8
البلدان مرتفعة الدخل	6.7
أقل البلدان العربية نمواً	15.8
البلدان التي تشهد نزاعات	10.2
البلدان التي لا تشهد نزاعات	6.6

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021

تُظهر أحدث البيانات على المستوى القطري أن معدلات انتشار الهزال مرتفعة جداً في جيبوتي (21.5 في المائة) و السودان (16.3 في المائة) واليمن (16.4في المائة)، وجميعها من أقل البلدان نمواً. أما البلدان الثلاثة الأخرى الأقل نمواً، وهي جزر القمر وموريتانيا والصومال، فنسب انتشار الهزال فيها مرتفعة. وكان معدل انتشار الهزال في الأردن وفلسطين وتونس منخفضاً جداً (أقل من 2.5 في المائة).

الشكل 12
انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية (بيانات آخر سنة)

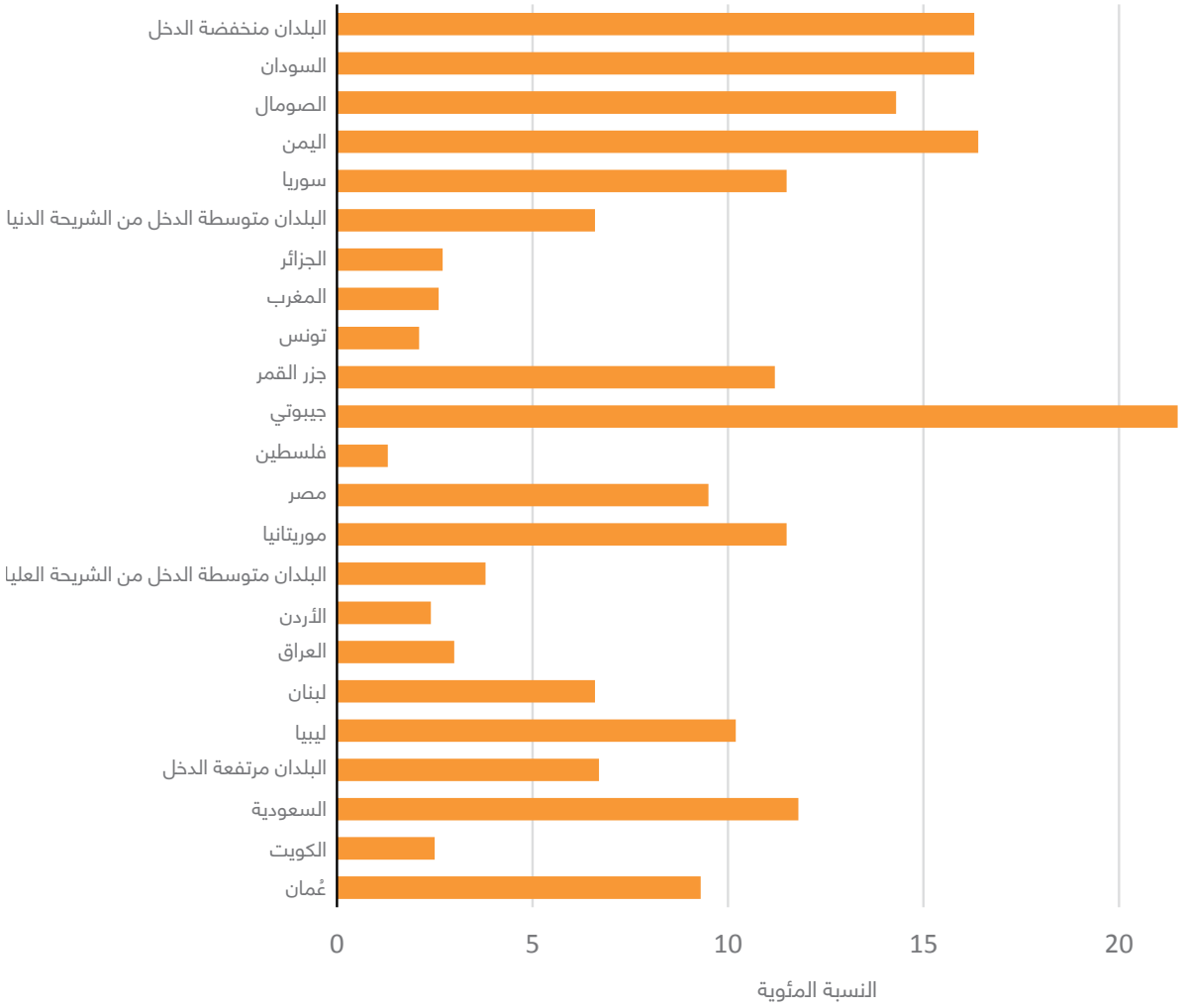

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021

2.3 انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة

في المنطقة العربية، كان ما نسبته 10.7 في المائة من جميع الأطفال دون سن الخامسة يعانون من زيادة الوزن في عام 2020، ارتفاعاً من 9.4 في المائة في عام 2000. وهذه النسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 5.7 في المائة. ووفقاً للتصنيف الفرعي لبلدان المنطقة من حيث مستوى الدخل، تعاني البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا من أعلى معدل لانتشار لزيادة الوزن بين الأطفال، حيث تبلغ نسبته 15 في المائة، ويلي ذلك البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بنسبة 10.9 في المائة، والبلدان ذات الدخل المرتفع بنسبة 7.4 في المائة، والبلدان منخفضة الدخل بنسبة 4.7 في المائة. كما كان معدل انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة مرتفعاً في البلدان التي لا تعاني من نزاعات عند 13.8 في المائة مقارنة بالدول التي تعاني من نزاعات حيث تبلغ النسبة 6.4 في المائة. وتظهر البيانات زيادة مطردة في معدلات انتشار زيادة الوزن لدى الأطفال في المنطقة منذ عام 2000.

الشكل 13
انتشار زيادة الوزن بين الأطفال
دون سن الخامسة حسب التصنيف
الفرعي للبلدان العربية

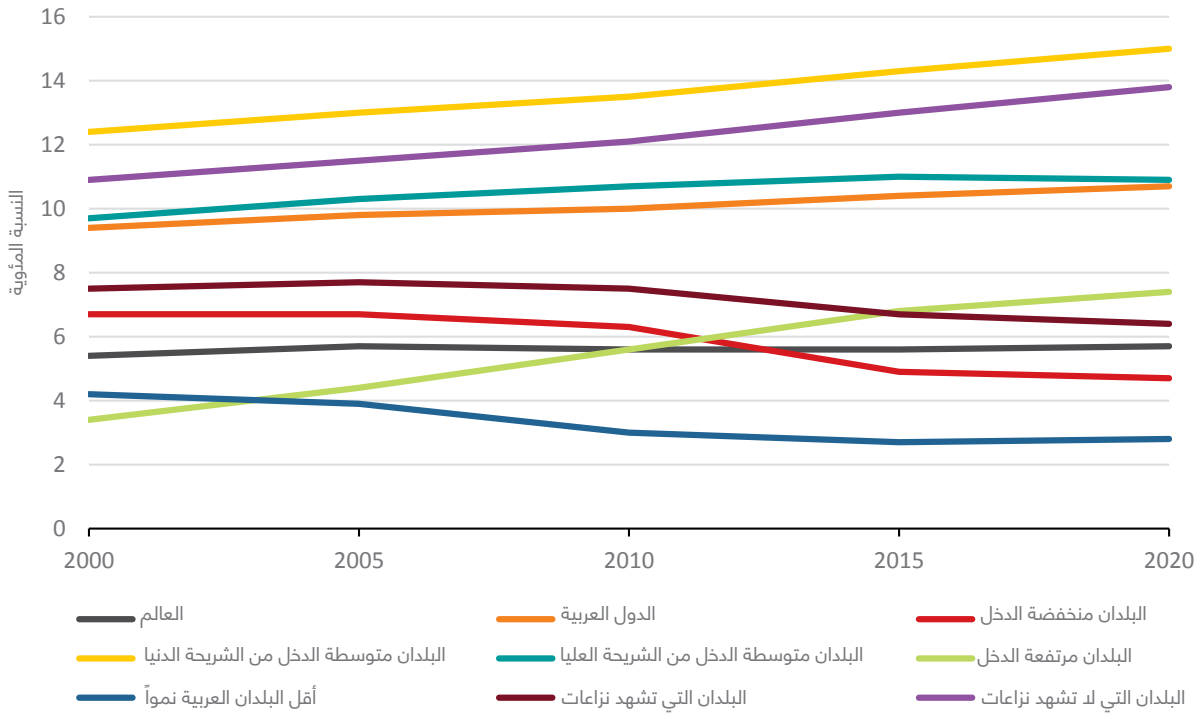

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021

الجدول 8
انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية)

	2000	2005	2010	2015	2020
العالم	5.4	5.7	5.6	5.6	5.7
الدول العربية	9.4	9.8	10.0	10.4	10.7
البلدان منخفضة الدخل	6.7	6.7	6.3	4.9	4.7
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	12.4	13.0	13.5	14.3	15.0
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	9.7	10.3	10.7	11.0	10.9
البلدان مرتفعة الدخل	3.4	4.4	5.6	6.8	7.4
أقل البلدان العربية نمواً	4.2	3.9	3.0	2.7	2.8
البلدان التي تشهد نزاعات	7.5	7.7	7.5	6.7	6.4
البلدان التي لا تشهد نزاعات	10.9	11.5	12.1	13.0	13.8

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021 .UNICEF/WHO/World Bank Group Levels and Trends in Child Malnutrition. Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021

يعد انتشار زيادة الوزن بين الأطفال مشكلة صحة عامة تثير قلقاً كبيراً في خمسة بلدان في المنطقة: مصر (17.8 في المائة)، لبنان (19.7 في المائة)، ليبيا (25.4 في المائة)، والجمهوريّة العربيّة السوريّة (18.2 في المائة)، وتونس (16.5 في المائة). في المقابل، سجلت خمسة بلدان فقط في المنطقة معدلات انتشار منخفضة لزيادة الوزن بين الأطفال (أقل من 5 في المائة)، بما في ذلك عُمان، وهي دولة ذات دخل مرتفع، وأربعة من أقل البلدان نمواً: موريتانيا والصومال والسودان واليمن.

الشكل 14
انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة في البلدان العربية

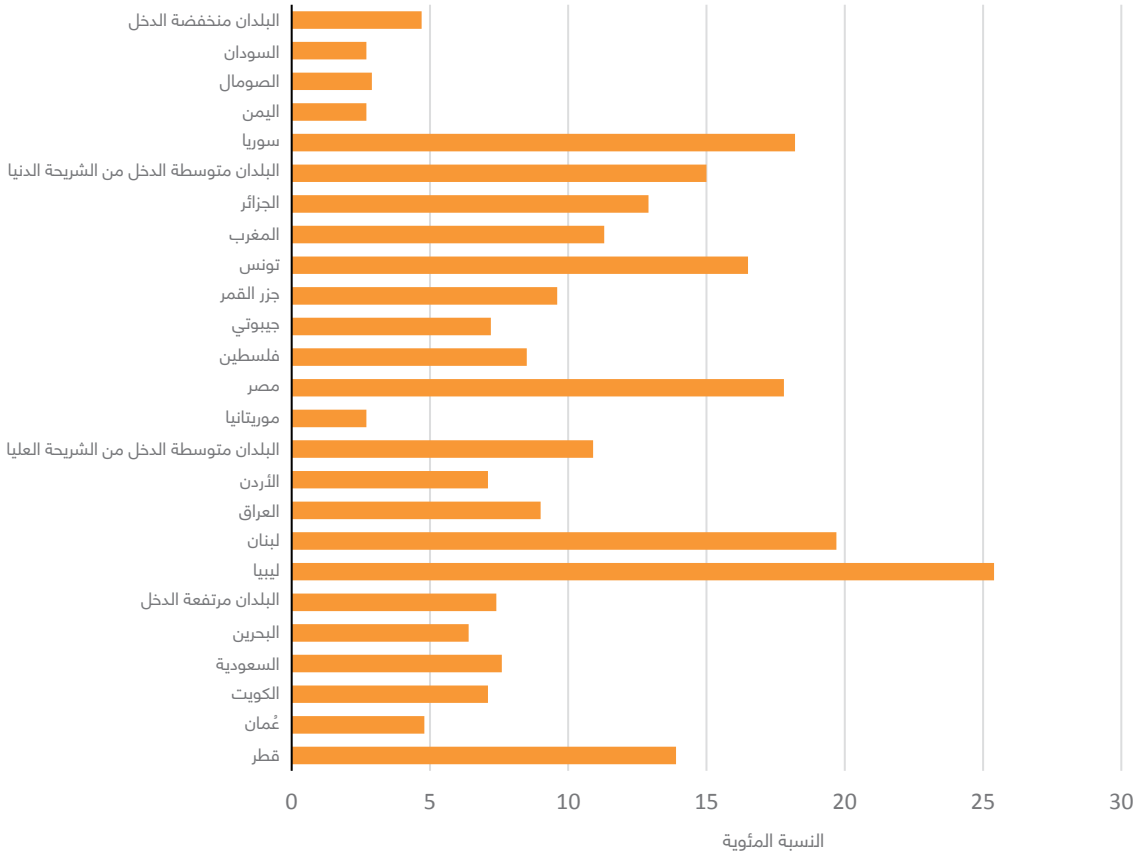

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021

2.4 انتشار فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً

قُدّر انتشار فقر الدم بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً في المنطقة العربية بنحو 33.2 في المائة في عام 2019، أي أقل بـ 4.9 نقطة مئوية عن عام 2000. وهذه النسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 29.9 في المائة. وتم تسجيل أعلى معدل لانتشار فقر الدم في البلدان منخفضة الدخل، حيث بلغ 43.8 في المائة، مقارنة بـ 30.3 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و30.2 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و27.1 في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع. وبشكل عام، يعتبر فقر الدم بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً مشكلة صحة عامة متوسطة الخطورة بناءً على تصنيف منظمة الصحة العالمية (انظر الملحق رقم 2). وبلغ معدل انتشار فقر الدم 39.2 في المائة في البلدان التي تعاني من نزاعات مقابل 29.9 في المائة في البلدان غير المتأثرة بأي نزاعات.

الشكل 15

انتشار فقر الدم بين النساء اللائي
تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً حسب
التصنيف الفرعي للبلدان العربية

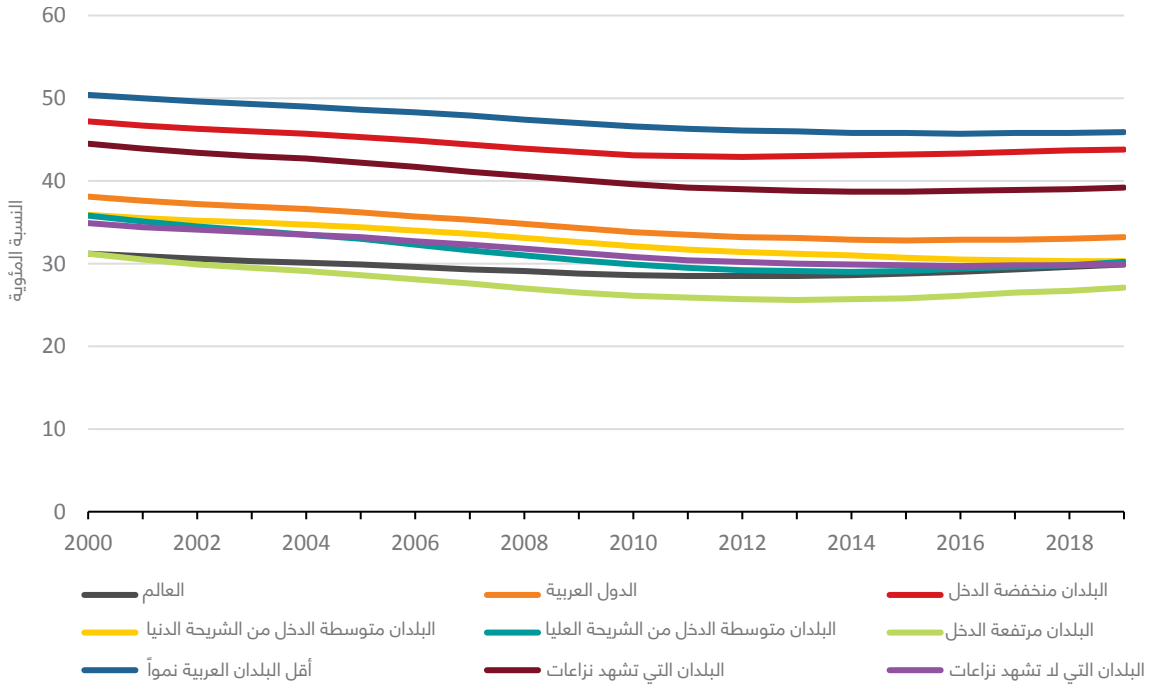

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2021. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي: التقديرات العالمية لفقر الدم، إصدار 2021. في منظمة الصحة العالمية. جنيف. 25 مايو/آيار 2021.
www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-anaemia-in-women-of-reproductive-age-(-)

الجدول 9

انتشار فقر الدم بين النساء (من 15 إلى 49 عاماً) (نسبة مئوية)

2019	2015	2010	2005	2000	
29.9	28.8	28.6	29.9	31.2	**العالم**
33.2	32.8	33.8	36.2	38.1	**الدول العربية**
43.8	43.2	43.1	45.3	47.2	**البلدان منخفضة الدخل**
30.3	30.7	32.1	34.4	35.9	**البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا**
30.2	29.1	29.9	33.0	35.8	**البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا**
27.1	25.8	26.1	28.6	31.2	**البلدان مرتفعة الدخل**
45.9	45.8	46.6	48.6	50.4	**أقل البلدان العربية نمواً**
39.2	38.7	39.6	42.2	44.5	**البلدان التي تشهد نزاعات**
29.9	29.8	30.8	33.2	34.9	**البلدان التي لا تشهد نزاعات**

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2021. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي: التقديرات العالمية لفقر الدم، إصدار 2021. في منظمة الصحة العالمية. جنيف. 25 مايو/آيار 2021.
www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-anaemia-in-women-of-reproductive-age-(-)

في عام 2019، كان فقر الدم لدى النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً مشكلة صحة عامة خطيرة في البلدان منخفضة الدخل مثل موريتانيا والصومال واليمن حيث كانت نسبة انتشاره أعلى من 40 في المائة. وسجلت اليمن أعلى معدل لانتشار فقر الدم في المنطقة بنسبة 61.5 في المائة. وفي معظم الدول العربية، يُنظر إلى فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً على أنه مشكلة صحة عامة متوسطة الخطورة.

الشكل 16
انتشار فقر الدم بين النساء (من 15 إلى 49 عاماً) في البلدان العربية

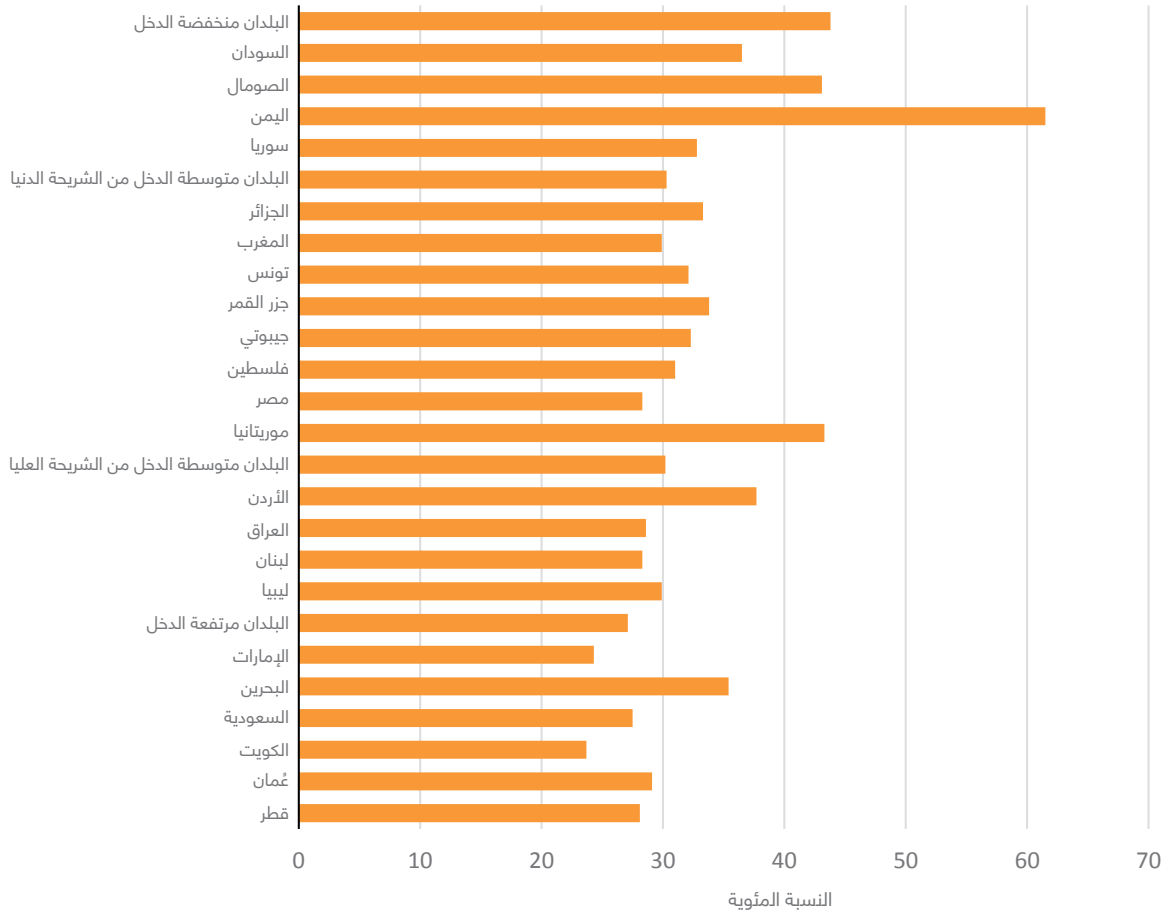

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2021. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي: التقديرات العالمية لفقر الدم، إصدار 2021. في منظمة الصحة العالمية. جنيف. 25 مايو/آيار 2021.
www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-anaemia-in-women-of-reproductive-age-(-)

الضفة الغربية وقطاع غزة
عضوات في تعاونية نسائية محلية وهن يذرين الأرز.
©منظمة الأغذية والزراعة / ماركو لونغاري

الفصل الثالث

مؤشرات التغذية الإضافية لجمعية الصحة العالمية

يُقيّم هذا الجزء مستوى التقدم المحرز صوب تحقيق ثلاثة أهداف تغذية عالمية إضافية أقرتها جمعية الصحة العالمية مثل الرضاعة الطبيعية الخالصة والحد من انخفاض الوزن عند الولادة والسمنة لدى البالغين.

رسائل رئيسية

- تُظهر أحدث التقديرات المتاحة (تقديرات 2016) أن 28.8 في المائة من السكان البالغين (18 عاماً فأكثر) في المنطقة العربية يعانون من السمنة، وهذه النسبة أكثر من ضعف المعدل العالمي البالغ 13.1 في المائة. ومنذ عام 2000، اتجهت معدلات انتشار السمنة بين البالغين نحو الزيادة في المنطقة وكذلك في المناطق الفرعية. وسجلت البلدان ذات الدخل المرتفع أعلى معدل لانتشار السمنة لدى البالغين بينما كانت النسبة أقل في البلدان منخفضة الدخل. وكانت نسب الانتشار في البلدان التي تشهد نزاعات أقل منها في البلدان التي لا تشهد نزاعات في المنطقة.
- ارتفع معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة (للمواليد من عمر 0 إلى 5 أشهر) في المنطقة العربية منذ عام 2012، ليصل إلى 40 في المائة في عام 2020. ورغم ذلك، تظل هذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 43.8 في المائة. وسُجِّل أدنى معدل للرضاعة الطبيعية الخالصة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، حيث يرضع ما يزيد قليلاً عن ربع المواليد رضاعة طبيعية خالصة.
- وأظهرت المنطقة العربية وتصنيفاتها الفرعية بعض التقدم صوب الحد من انتشار انخفاض الوزن عند الولادة منذ عام 2012. واستناداً إلى أحدث البيانات المتاحة (2015)، كان معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة في المنطقة (11.6 في المائة) أقل من المتوسط العالمي (14.6 في المائة). وسُجِّلت أعلى نسبة انتشار في البلدان العربية الأقل نمواً (14.4 في المائة)، بينما سجلت البلدان ذات الدخل المرتفع (9.1 في المائة) في المنطقة أدنى معدلات انتشار.

3.1 انتشار السمنة لدى البالغين

ارتفعت معدلات السمنة بين البالغين (من سن 18 عاماً فأكثر) في المنطقة العربية، من 19.5 في المائة في عام 2000 إلى 28.8 في المائة في عام 2016. وهذه النسبة هي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 13.1 في المائة. وشهدت جميع المجموعات الفرعية للدول العربية، سواء تلك القائمة على أساس مستوى الدخل أو المعاناة من نزاعات من عدمها، ارتفاعاً في معدلات انتشار السمنة لدى البالغين خلال هذه الفترة. فقد سجلت البلدان ذات الدخل المرتفع أعلى نسبة لانتشار السمنة بين البالغين، بنسبة 34 في المائة، تليها البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا (31.7 في المائة)، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (29 في المائة)، والبلدان المنخفضة الدخل (18.8 في المائة). كما كان معدل انتشار السمنة بين البالغين أعلى في البلدان التي لا تعاني من نزاعات عند 30.4 في المائة مقارنة بالدول التي تعاني من نزاعات حيث تبلغ النسبة 24.1 في المائة.

الشكل 17
انتشار السمنة بين البالغين
حسب التصنيف الفرعي
للبلدان العربية

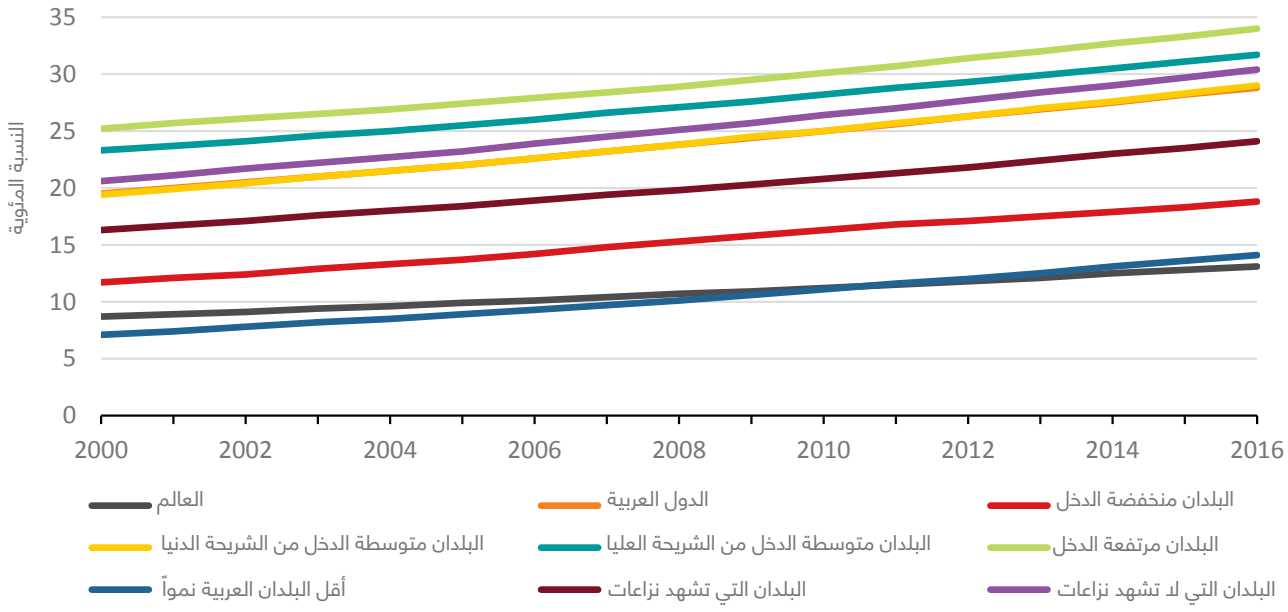

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2020. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي. منظمة الصحة العالمية. جنيف. سويسرا. 28 إبريل/نيسان 2020.
https://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en

الجدول 10

انتشار السمنة بين البالغين في البلدان العربية (نسبة مئوية)

	2000	2005	2010	2014	2015	2016
العالم	8.7	9.9	11.2	12.5	12.8	13.1
الدول العربية	19.5	22.0	25.0	27.5	28.2	28.8
البلدان منخفضة الدخل	11.7	13.7	16.3	17.9	18.3	18.8
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	19.4	22.0	25.0	27.6	28.3	29.0
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	23.3	25.5	28.2	30.5	31.1	31.7
البلدان مرتفعة الدخل	25.2	27.4	30.1	32.7	33.3	34.0
أقل البلدان العربية نمواً	7.1	8.9	11.1	13.1	13.6	14.1
البلدان التي تشهد نزاعات	16.3	18.4	20.8	23.0	23.5	24.1
البلدان التي لا تشهد نزاعات	20.6	23.2	26.4	29.0	29.7	30.4

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2020. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي. منظمة الصحة العالمية. جنيف. سويسرا. 28 إبريل/نيسان 2020.
https://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en

ارتفعت معدلات انتشار السمنة بين البالغين في جميع دول المنطقة منذ عام 2000. فبناءً على أحدث التقديرات، تجاوزت معدلات انتشار السمنة لدى البالغين حاجز الـــ 30 في المائة في تسع دول عربية (مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وسجلت الكويت أعلى معدل انتشار بنسبة 37.4 في المائة، بينما جزر القمر والصومال أدنى نسبة (7.8 و8.3 في المائة على التوالي).

الشكل 18

انتشار السمنة بين البالغين حسب التصنيف الفرعي للبلدان العربية

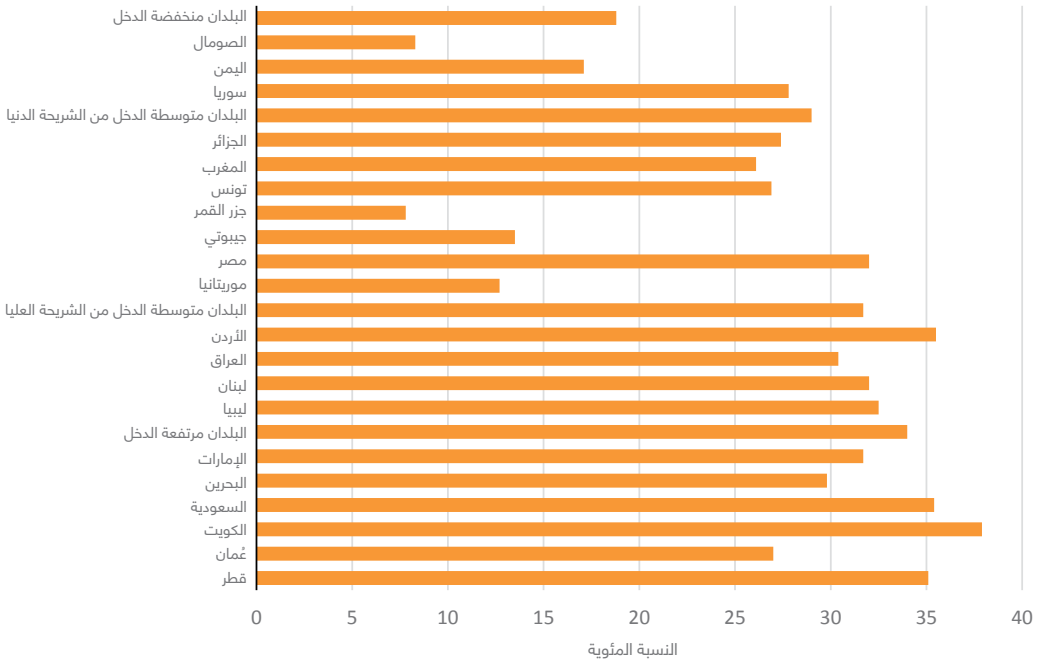

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2020. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي. منظمة الصحة العالمية. جنيف. سويسرا. 28 إبريل/نيسان 2020.
https://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en

3.2 معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال الستة أشهر الأولى من العمر

ارتفع معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة (من سن 0 إلى 5 أشهر) في المنطقة العربية من 34.8 في المائة عام 2012 إلى 36.9 في المائة عام 2020. وعلى الصعيد العالمي، تم إحراز تقدم مطرد صوب زيادة معدلات الرضاعة الطبيعية الخالصة، حيث كان ما نسبته 43.8 في المائة من الأطفال دون سن ستة أشهر يرضعون رضاعة طبيعية خالصة في جميع أنحاء العالم في عام 2020، مقارنة بـ 37.1 في المائة في عام 2012. ومع ذلك، كانت المعدلات في معظم بلدان المنطقة أقل من المتوسط العالمي. فقد انخفض معدل الرضاعة الطبيعية الخالصة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان غير المتأثرة بأي نزاعات. وفي المقابل، ارتفع المعدل في المجموعات الفرعية الإقليمية الأخرى: البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تعاني من نزاعات. وتظهر أحدث التقديرات أن أعلى معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية سُجِّلت في البلدان الأقل نمواً (49.4 في المائة).

الجدول 11

انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع من عمر 0 إلى 5 أشهر (نسبة مئوية)

	2012	2020
العالم	37.1	43.8
الدول العربية	34.8	36.9
البلدان منخفضة الدخل	33.1	46.2
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	39.7	35.3
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	20.0	25.8
البلدان مرتفعة الدخل	غ.م	غ.م
أقل البلدان العربية نمواً	29.6	49.4
البلدان التي تشهد نزاعات	29.0	40.0
البلدان التي لا تشهد نزاعات	38.8	34.7

المصدر: اليونيسيف. 2021. تغذية الرضع وصغار الأطفال. اليونيسف. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. 6 أبريل/نيسان 2022.
https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding

وعلى مستوى البلدان، سجلت السودان أعلى معدل لانتشار للرضاعة الطبيعية الخالصة (54.6 في المائة)، في حين سجلت اليمن أدنى نسبة (9.7 في المائة).

الشكل 19
معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة
للرضع من عمر 0 إلى 5 أشهر (نسبة مئوية)
في البلدان العربية (بيانات آخر سنة)

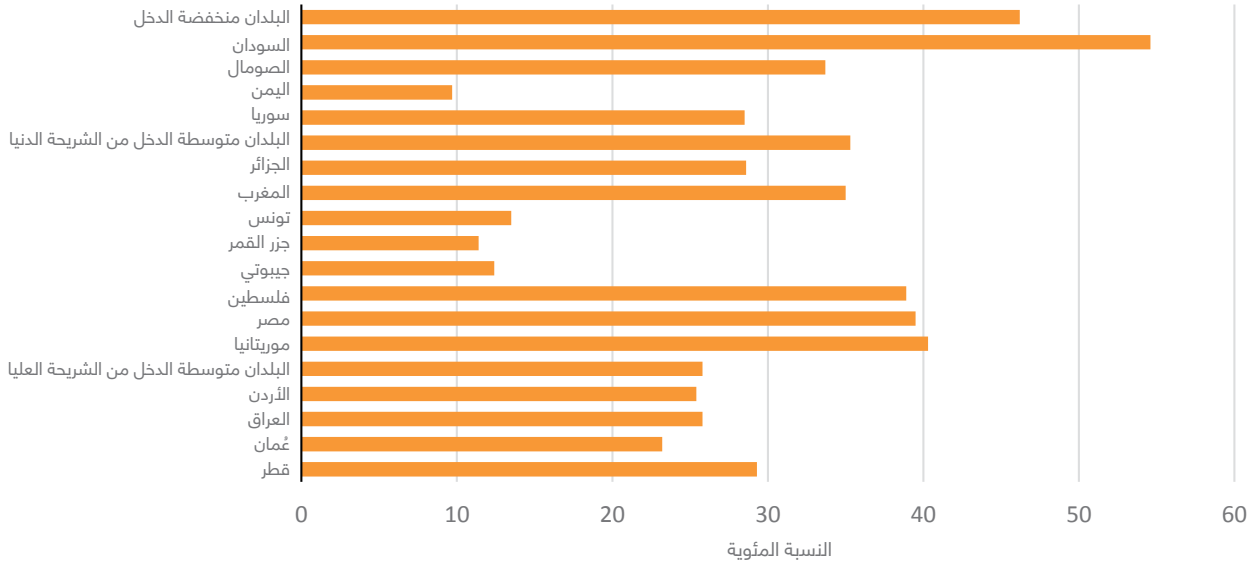

المصدر: اليونيسيف. 2021. تغذية الرضع وصغار الأطفال. اليونيسف. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. 6 أبريل/نيسان 2022.
https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding

3.3 انتشار انخفاض الوزن عند الولادة

بلغ معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة في المنطقة العربية 11.6 في المائة في عام 2015. وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 14.6 في المائة. وسُجِّلَ أعلى معدل لانتشار انخفاض الوزن عند الولادة في البلدان منخفضة الدخل، حيث بلغ 13.5 في المائة، مقارنة بـ 11.4 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و9.9 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، و9.1 في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع. كما كان معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة أعلى في البلدان التي تعاني من نزاعات عند 12.3 في المائة مقارنة بالدول التي لا تعاني من نزاعات حيث تبلغ النسبة 11.2.

الجدول 12

انتشار انخفاض الوزن عند الولادة (نسبة مئوية)

	2000	2005	2010	2012	2014	2015
العالم	17.5	16.4	15.3	15.0	14.7	14.6
الدول العربية				11.8		11.6
البلدان منخفضة الدخل				13.6		13.5
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا				11.6		11.4
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا				10.1		9.9
البلدان مرتفعة الدخل				9.1		9.1
أقل البلدان العربية نمواً				14.7		14.4
البلدان التي تشهد نزاعات				12.4		12.3
البلدان التي لا تشهد نزاعات				11.3		11.2

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. 2019. UNICEF-WHO joint low birthweight estimates. UNICEF. New York and Geneva. Cited 28 April 2020. www.unicef.org/reports/UNICEF-WHO-low-birthweight-estimates-2019

تتوفر بيانات عن انتشار انخفاض الوزن عند الولادة لـ 12 دولة عربية فقط. وتظهر مقارنة للأرقام المسجلة عام 2000 مع تلك المسجلة عام 2015 أن معدلات انتشار انخفاض الوزن عند الولادة قد تراجعت في جميع الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات، باستثناء البحرين التي ارتفع فيها المعدل بمقدار 3.4 نقاط مئوية. وتظهر أحدث التقديرات أن أعلى معدل لانتشار انخفاض الوزن عند الولادة قد سُجِّلَ في جزر القمر (23.7 في المائة) في حين كانت أدنى نسبة في قطر (7.3 في المائة).

الشكل 20

انتشار انخفاض الوزن عند الولادة
في البلدان العربية

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. 2010. UNICEF-WHO joint low birthweight estimates. UNICEF. New York and Geneva. Cited 28 April 2020. www.unicef.org/reports/UNICEF-WHO-low-birthweight-estimates-2019

الفصل الرابع
القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي

رسائل رئيسية

- يعد اتباع نظام غذائي صحي أمراً ضرورياً لضمان عافية الإنسان وحماية صحته، وذلك لأن تبني أسلوب حياة نشط وصحي وتجنب جميع أشكال سوء التغذية أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو والتطور الأمثل.
- يعد هذا التقييم هو أول تقييم لتكلفة اتباع نظام غذائي صحي والقدرة على تحملها منذ تفشي جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تضخم أسعار الغذاء وأثرت على مداخيل الكثيرين. فقدر ترتب على هذه الزيادة في أسعار المواد الغذائية أثر حقيقي على التكلفة التي يدفعها الفرد لاتباع نظام غذائي صحي.
- تتزايد تكلفة اتباع نظام غذائي صحي في المنطقة العربية كل عام منذ عام 2017. ففي عام 2020، وصلت التكلفة إلى 3 47 دولاراً أمريكياً للفرد في اليوم، على الرغم من أنها لا تزال أقل قليلاً من المتوسط العالمي (3.54 دولاراً أمريكياً للفرد في اليوم). وارتفعت التكلفة منذ عام 2019 في معظم المجموعات الفرعية الإقليمية والبلدان باستثناء ثلاث دول عربية (الجزائرية ومصر) حيث انخفضت بشكل طفيف في عام 2020.
- وعلى عكس الاتجاه المتمثل في ارتفاع تكلفة اتباع نظام غذائي صحي، تظهر البيانات انخفاضاً سنوياً في عدد ونسبة الأشخاص الذين لم يتمكنوا من تحمل تكاليف نظام غذائي صحي منذ عام 2018، وخصوصاً في بلدان الجزائر ومصر والعراق وفلسطين.
- ولم يكن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي ما يعادل 7 162مليون نسمة، قادرين على تحمل تكلفة اتباع نظام غذائي صحي في عام 2020. كما لم تكن الغالبية العظمى من سكان البلدان العربية الأقل نمواً (88.3 في المائة) قادرين على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي في عام 2020، مقارنة بـ 42.6 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في المنطقة. وسجلت السودان أعلى نسبة للأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة تبني نظام غذائي صحي عند 91.8 في المائة في عام 2020، في حين سُجّلت أدنى نسبة في الأردن عند 14.9 في المائة.

أصبحت القدرة على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي تحدياً بسبب الصعوبات الأخيرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. فعلى الرغم من تحسن القدرة على تحمل التكاليف بشكل طفيف في المنطقة بين عامي 2019 و2020، إلا أن النسبة المقدرة لا تعكس إلا الأثار المترتبة على تغير أسعار الغذاء خلال العام ولا تأخذ في الحسبان التبعات السلبية المترتبة على مستويات الدخل ككل والناجمة عن الجائحة، بسبب عدم توفر بيانات حول توزيع الدخل لعام 2020. وهذا يعني أن تقديرات القدرة على تحمل تكلفة نظام صحي غذائي في المنطقة، والتي تأخذ في الحسبان التأثير المشترك للتغيرات الحاصلة في مستويات أسعار الغذاء تحديداً والدخل عموماً، قد تكون أقل من الواقع. علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن الزيادة الأخيرة في أسعار المواد الغذائية والآثار المترتبة على تعطل إمدادات الغذاء بسبب الأزمة في أوكرانيا يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع وتؤدي في نهاية المطاف إلى جعل عدد أكبر من الناس غير قادرين على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي. وهذا أمر مقلق بشكل خاص في المنطقة العربية التي تعتمد بشكل كبير على واردات الحبوب من منطقة البحر الأسود.

زادت تكلفة اتباع نظام غذائي صحي في المنطقة بشكل سنوي اعتباراً من عام 2017، لتصل إلى 3 47 دولاراً أمريكياً في اليوم للفرد في عام 2020 (انظر الجدول أ-13). وهذا الرقم أقل من المتوسط العالمي البالغ 3 54 دولار أمريكي للفرد في اليوم. وبالمثل، ارتفعت التكلفة في جميع المجموعات الفرعية الإقليمية باستثناء البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حيث انخفضت بشكل طفيف (0.4 في المائة) في عام 2020 عن العام السابق. وحسب الدول، انخفضت تكلفة اتباع نظام غذائي صحي انخفاضاً طفيفاً في عام 2020 عن العام السابق في ثلاث دول عربية (الجزائر ومصر وفلسطين).

ولم يكن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي ما يعادل 7 162مليون نسمة أو 52.6 في المائة من مجمل السكان، قادرين على تحمل تكلفة اتباع نظام غذائي صحي في عام 2020 (أنظر الجدول أ-12). وهذه النسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 42 في المائة. كما لم تكن غالبية سكان البلدان العربية الأقل نمواً (88.3 في المائة) قادرين على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي في عام 2020، مقارنة بـ 42.6 في المائة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في المنطقة. كما كان معدل انتشار انعدام القدرة على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي أعلى بكثير في البلدان التي تعاني من نزاعات عند 71.6 في المائة مقارنة بالدول التي لا تعاني من نزاعات حيث تبلغ النسبة 45.5.

يُظهر تحليل الاتجاهات أن النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف نظام غذائي صحي وعددهم قد انخفض في الدول العربية بين عامي 2018 و2020 (انظر الجدول أ-12). ومع ذلك، فإن التغيرات الإيجابية الملحوظة في القدرة على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي كانت مدفوعة بانخفاض التكلفة في الجزائر ومصر والعراق وفلسطين، حيث انخفضت التكلفة أو ظلت دون تغيير.[5] وعند استثناء هذه البلدان الأربعة من الحسابات، تزداد نسبة الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي بين عامي 2018 و2019 (من 44.5 إلى 45.3 في المائة) وتبقى في الغالب دون تغيير بين عامي 2019 و2020 (45.3 إلى 45.5 في المائة). وقد انخفضت النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل

5 تماشياً مع تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2022، فإن منطقتي شمال إفريقيا وغرب آسيا (اللتان تنتمي إليهما هذه البلدان الأربعة) هي المناطق الوحيدة في العالم التي انخفض فيها عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف نظام غذائي صحي.

تكلفة نظام غذائي صحي منذ عام 2017 في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، ومنذ عام 2018 في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان التي لا تعاني من نزاعات.

تتوفر بيانات عن نسبة الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي لـ 10 دول عربية فقط، وتظهر زيادة في النسبة بين عامي 2019 و2020 في جيبوتي والأردن فقط، بينما انخفضت النسبة أو ظلت دون تغيير في جميع البلدان الأخرى. وسجلت السودان أعلى نسبة للأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة تبني نظام غذائي صحي عند 91.8 في المائة في عام 2020، تبعتها مصر بنسبة 72.9 في المائة. وسُجِّلت أدنى نسبة في المنطقة في الأردن عند 14.9 في المائة عام 2020.

الشكل 21
نسبة الأشخاص غير القادرين على
تحمل تكلفة تبني نمط غذائي صحي
في البلدان العربية

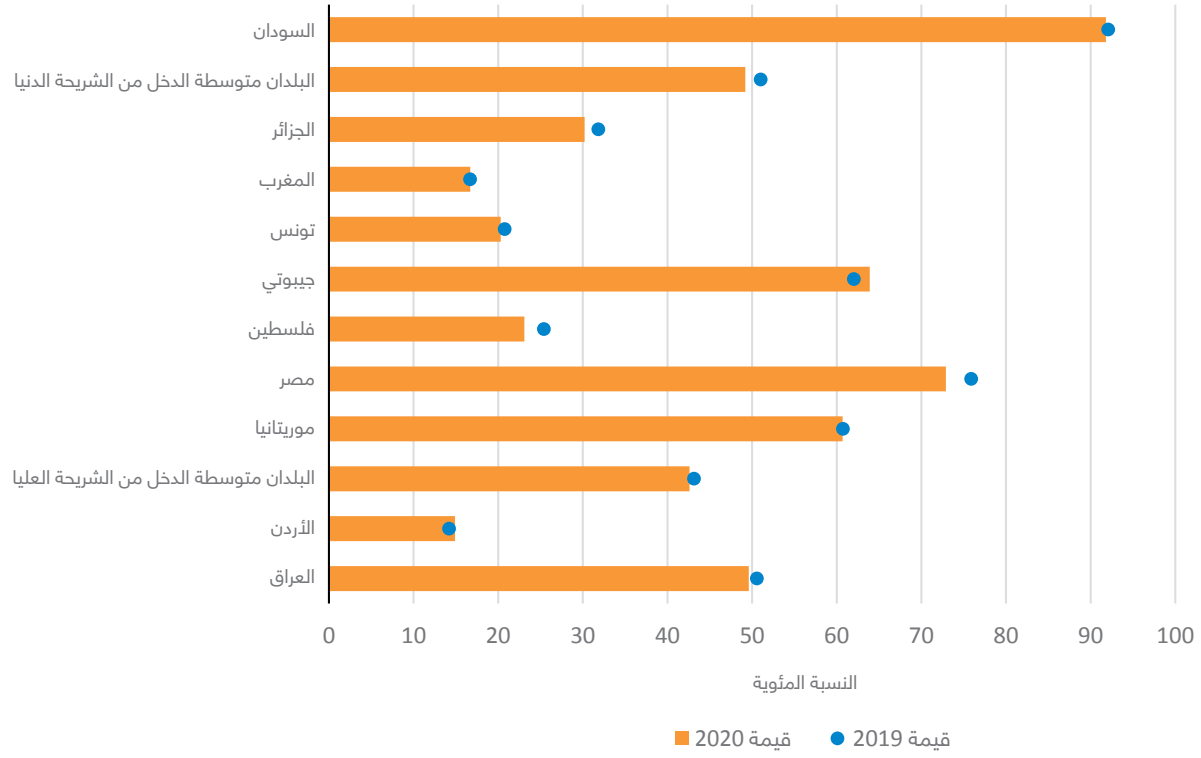

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
https://www.fao.org/documents/card/en/c/CC0639AREn/#data/CAHD

المغرب
نساء يشترين البرتقال في سوق أغادير.
© منظمة الأغذية والزراعة / أليساندرا بينيديتي

الجزء الثاني

التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية

يمر العالم، ولا سيما المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بفترة عصيبة بسبب العديد من العوامل التي تبطئ مساعي القضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكالهما. وتشمل هذه العوامل، التي تزداد وتيرتها وشدتها، النزاعات وتقلب المناخ والظواهر الجوية المتطرفة والتباطؤ الاقتصادي والركود (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). فقد أدت عوامل هيكلية أساسية تتمثل بانعدام المساواة والفقر، والتي تفاقمت بسبب الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا، إلى مفاقمة مواطن الضعف العالمية وتعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية حيث ارتفعت أسعار الأغذية الأساسية وانخفضت القوة الشرائية للغذاء للأسر. وبالتالي، باتت المجموعات السكانية الأكثر هشاشةً تعاني من انعدام الأمن الغذائي. إذ يستمر ارتفاع تكلفة تبني أنماط غذائية صحية وزيادة معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل في جعل النظم الغذائية الصحية بعيدة عن متناول حوالي 3.1 مليار شخص في كل منطقة من مناطق العالم (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). ويتطلب هذا الوضع تدخلات عاجلة وشاملة للتخفيف من هذه المخاطر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

في إطار الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الجوع، التزمت الدول الأعضاء «بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.» ويندرج تحت هذا الهدف خمسة مقاصد محددة هي: (2.1) القضاء على الجوع؛ (2.2) القضاء على جميع أشكال سوء التغذية؛ (2.3) مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخول صغار منتجي الأغذية؛ (2.4) ضمان نظم إنتاج غذائي مستدامة؛ (2.5) الحفاظ على التنوع الجيني. ويهدف كل مقصد من مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني إلى التصدي لمختلف التحديات العالمية ذات الصلة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية. ويمكن أن تساعد التجارة في التخفيف من وطأة مشاكل الجوع وسوء التغذية وكذلك تحسين كفاءة نظم الإنتاج الزراعي واستدامتها. بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، يحدد المقصد 2.ب التجارة بوصفها وسيلة للتنفيذ، إلى جانب زيادة الاستثمار (المقصد 2.أ) وضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية (المقصد 2.ج). لكن لسوء الحظ، فإن المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ليست على المسار الصحيح لتحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني (انظر الجزء الأول من هذا التقرير).

يقدم الجزء الثاني من هذا التقرير شرحاً مستفيضاً للكيفية التي يمكن أن تساعد من خلالها التجارة في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، أي كيف يمكن للتجارة أن تساهم في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة. ورغم أن التركيز الأساسي لهذا التقرير ينصب على التجارة الدولية، إلا أنه يتم استخدام كلمة «تجارة» ليقصد بها كل من التجارة المحلية والدولية. وكما هو موضح في الفصل الخامس، تواجه المنطقة تحديات متعددة تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية. وتعاني المنطقة من محدودية الأراضي والموارد

المائية ونمو سكاني متسارع، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على التجارة وأسواق السلع الأساسية الدولية. ويوضح الفصل الخامس أيضاً كيف أثرت جائحة كوفيد-19 والأزمة في أوكرانيا، والتداعيات الاقتصادية والتجارية الناجمة عنهما، على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وزيادة تكلفة تبني أنماط غذائية صحية وكشفتا عن العديد من مواطن الضعف في المنطقة أمام الصدمات العالمية ذات الصلة بالعرض والأسعار. وسيتطلب جعل الأنماط الغذائية الصحية أكثر توفراً ويسراً من حيث التكلفة في المنطقة العربية إحداث تحولات كبيرة في أنظمة الأغذية الزراعية واللجوء إلى مفاضلات وتآزر بين البلدان في ظل حقيقة عدم توفر حل يمكن تطبيقه على جميع البلدان. وسيتناول الجزء الأخير من الفصل الخامس (القسم 5.6.) تفاصيل ومعلومات إضافية حول دور المفاضلات في تحويل أنظمة الأغذية الزراعية في المنطقة العربية وبعض الأمثلة عليها.

يقدم الفصل السادس تحليلاً متعمقاً لإنتاج الغذاء في المنطقة وإمدادات الطاقة الغذائية وأنماط التجارة. كما يعرض الفصل أدلة إحصائية على الدور الأساسي للتجارة في الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، في ضوء حقيقة أنها منطقة مستوردة صافية للغذاء. فبسبب محدودية موارد الأراضي والمياه، تعتمد الدول العربية إلى حد كبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية والمنتجات الضرورية لأنماط غذائية متنوعة وصحية (مثل الفواكه والخضروات) وهي سلع لا تستطيع إنتاجها محلياً بكميات كافية. ومع ذلك، فإن البلدان التي تعتمد إلى حد كبير على التجارة قد تصبح أكثر عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية، مثل تلك المتصلة بالإمدادات أو القيود التجارية. ويُقيِّم الجزء الأخير من الفصل السادس (القسم 6.4.) مواطن الضعف في بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، مثل اعتمادها على الواردات وعدم اعتمادها على مجموعة متنوعة من الموردين، لأربع مجموعات من المنتجات (الحبوب والفواكه والخضروات واللحوم والبقول) وإجمالي المجموعات الغذائية. ويمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على الواردات إلى جانب الاعتماد على عدد قليل جداً من الموردين إلى جعل البلد عرضة للصدمات مثل التقلبات في بلد المنشأ أو تعطل طرق الإمداد.

يناقش الفصل السابع دور التجارة بوصفها عامل تمكين أساسي في جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية (توفر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستخدامه، واستقرار الإمدادات منه). فيمكن أن يساعد فتح الأسواق الغذائية والزراعية العالمية في تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية وتلبية الاحتياجات الغذائية للبلدان ذات الموارد المائية والأراضي المحدودة من حيث الكمية والنوعية والتنوع. ومع ذلك، يقدم الفصل السابع نهجاً أكثر دقة، حيث أن الآثار الإيجابية للتجارة على الأمن الغذائي والتغذية ليست دائماً مباشرة وتعتمد على عدة عوامل. ويؤكد الفصل السابع أن تيسير التجارة جزء لا يتجزأ من جهود زيادة تجارة الأغذية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية من خلال تقليل خسائر الشحن وزيادة سرعة النقل إلى الأسواق. وتعتمد القدرة المالية للحصول على الغذاء بشكل كبير على تكلفة هذه المنتجات الغذائية، والتي تحددها التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية التي يطبقها بلد ما إلى حد كبير. ويعرض الجزء الثاني من الفصل السابع (القسم 7.2) السياسات والأطر التنظيمية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بمزيد من التفاصيل حول مستوى التعريفات الجمركية المفروضة على الاستيراد المطبقة في المنطقة، وأهمية التدابير غير التعريفية في تعزيز التجارة الدولية، ويحدد مجموعة واسعة من التدابير غير التعريفية التي يمكن تطبيقها في الدول العربية.

العراق
عائلة تعمل في حصاد البصل.
© منظمة الأغذية والزراعة / جنكيز يار

الفصل الخامس

تحديات الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية

رسائل رئيسية

- تواجه منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تحديات هيكلية متعددة تتصل بالأمن الغذائي والتغذية. وتعاني المنطقة من محدودية الأراضي والموارد المائية ونمو سكاني متسارع، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على التجارة وأسواق السلع الأساسية الدولية. إذ تعد حصة الفرد من موارد المياه العذبة المتاحة في المنطقة العربية هي الأدنى على مستوى العالم، ويبلغ متوسط الأراضي الصالحة للزراعة كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأراضي 7.23 في المائة، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 10.65 في المائة. وعلى مدى العقد الماضي، بلغ متوسط معدل النمو السكاني السنوي في المنطقة العربية 2.29 في المائة وهو ضعف المتوسط العالمي تقريباً.
- أدى الاعتماد الكبير على الواردات إلى جعل المنطقة عرضة لصدمات العرض وتضخم الأسعار في أسواق السلع الأساسية الدولية. وتعد جائحة كوفيد-19 والأزمة في أوكرانيا أمثلة على كيفية تأثير الانقطاع المفاجئ لسلاسل التوريد على إمدادات وأسعار الحبوب والأسمدة والطاقة وكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المنطقة.
- استجابت بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا للتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 من خلال طرح حزم تحفيز اقتصادي تستهدف المستهلكين والمنتجين، وفرض حظر مؤقت على الصادرات، وخفض أو إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات الغذائية.
- تشكل الأزمة في أوكرانيا تحدياً خطيراً آخراً للمنطقة التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية والأسمدة من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، بما في ذلك القمح كغذاء أساسي. فبسبب الأزمة، وصلت أسعار الغذاء والطاقة والأسمدة إلى مستويات قياسية، مما أدى إلى زيادة فواتير الاستيراد وزيادة الضغط على الاحتياطيات الأجنبية لمعظم الدول العربية المستوردة للغذاء، وبالتالي على أسعار الصرف.

- للتصدي لتحديات الأمن الغذائي وزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات العالمية، نفذت بلدان المنطقة مجموعة من التدابير، مثل دعم الزراعة المحلية وزيادة مخزونات الغذاء وزيادة الدعم للفئات الضعيفة منذ بداية النزاع في أوكرانيا. وتمثلت معظم الإجراءات المتصلة بالتجارة والتي تم تبنيها في المنطقة في حظر التصدير وغيرها من الإجراءات التي تضع قيوداً على متطلبات تراخيص التصدير. وفي بعض الحالات، تم تحرير التعريفات الجمركية على الواردات أو رفع الحظر عن الاستيراد لتعزيز الإمدادات الغذائية في الأسواق المحلية. وفي حالات أخرى، تم رفع التعريفات الجمركية على الواردات أو فرض حظر على الاستيراد لدعم الإنتاج المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تسعى العديد من البلدان في المنطقة إلى زيادة تنويع مصادر وارداتها.
- يتطلب التصدي لتحديات الأمن الغذائي والتغذية والصحة المعقدة في المنطقة العربية اتباع نهج نظم أغذية زراعية يأخذ في الاعتبار الآثار الأوسع للسياسات القطاعية على العديد من نتائج الاستدامة لتجنب عدم الاتساق بين السياسات. كما يجب تقييم استدامة نظم الأغذية الزراعية بشكل شامل مع مراعاة المفاضلات وأوجه التآزر المحتملة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما هو مبين في الجزء الأول، يمثل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكالهما تحدياً متزايداً في المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. كما أن المنطقة ليست على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني المتمثل بالقضاء على الجوع. وبات العبء الثلاثي المتمثل في نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة يتفاقم بمعدلات غير مسبوقة، إذ لم يكن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي ما يعادل 7 162مليون نسمة أو 52.6 في المائة من إجمالي السكان، قادرين على تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي في عام 2020. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى تباين ظروف ومستويات الدخل في المنطقة التي يوجد فيها بلدان خليجية نفطية مرتفعة الدخل وبلدان متوسط الدخل وبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وبلدان منخفضة الدخل كما هو الحال مع موريتانيا والسودان واليمن. وتُترجم هذه الفوارق الكبيرة إلى تباين في القدرات والموارد والاحتياجات، مما يستلزم اتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة الأسباب التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية واعتماد المنطقة المفرط على الواردات. يناقش هذا الفصل التحديات الهيكلية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ومحدودية الأراضي والموارد المائية، والاعتماد على الواردات الغذائية ذات الصلة وتزايد عدد السكان. كما يسلط الضوء على الاتجاهات السائدة في المنطقة التي تحدد النتائج المتعلقة بالتغذية وبعض التدخلات التجارية والسوقية التي تؤثر على توفر الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها.

5.1. تحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية

حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة، «يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة» (منظمة الأغذية والزراعة، 2001). ويشمل هذا المفهوم أيضاً تعزيز القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وضمان وصول السكان إلى أسواق المواد الغذائية. ويمثل تناول ما يكفي من الأطعمة المغذية التي تشكل نمطاً غذائياً صحياً أمراً بالغ الأهمية للأمن الغذائي والتغذية (انظر الفصل الرابع).

واصلت معدلات الجوع في المنطقة العربية مسارها التصاعدي منذ عام 2014. فكما هو موضح في الفصل الأول من هذا التقرير، في عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في المنطقة 3 54 مليون، أو ما يعادل 12.2 في المائة من إجمالي سكان المنطقة. وهذه زيادة مستمرة خلال العقدين الماضيين وهي قريبة من الرقم الأعلى المسجل عام 2011 عندما عصفت بالمنطقة ثورات شعبية عارمة. وأدت جائحة كوفيد-19، التي عصفت بالمنطقة في عام 2020، إلى زيادة مستويات الجوع في جميع أنحاء المنطقة، مما أثر على البلدان بمختلف مستويات دخلها وبصرف النظر عما إذا كانت تعاني من نزاعات أم لا. وسُجِّلَ أعلى معدل لانتشار نقص التغذية في المنطقة في عام 2021 في اليمن التي تعاني من نزاع وتصنف على أنها من البلدان ذات الدخل المنخفض.

كما يبين الفصل الأول أن معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد قد واصلت منحناها التصاعدي، لتؤثر سلباً على ما يقدر بنحو 3 154مليون شخص في عام 2021، بزيادة قدرها 6 11مليون شخص عن عام 2020. وارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل مطرد منذ عام 2014. وقُدِرَت نسبة الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2021 بنحو 34.7 في المائة من إجمالي عدد سكان المنطقة، وكانوا غير قادرين على الحصول ما يكفيهم من الغذاء المغذي في أغلب الأحيان. ويمثل عدد الأشخاص المعرضين للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي الحاد مقياساً آخراً لتقدير مستويات انتشار الجوع وقد نما هذا العدد أيضاً بالتزامن مع زيادة انتشار نقص التغذية. وفي عام 2021، عانى ما يقدر بنحو 9 53 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بزيادة قدرها 5 ملايين شخص عن العام السابق.

الشكل 22

نسبة الأشخاص غير القادرين على
تحمل تكلفة تبني نمط غذائي صحي
في البلدان العربية

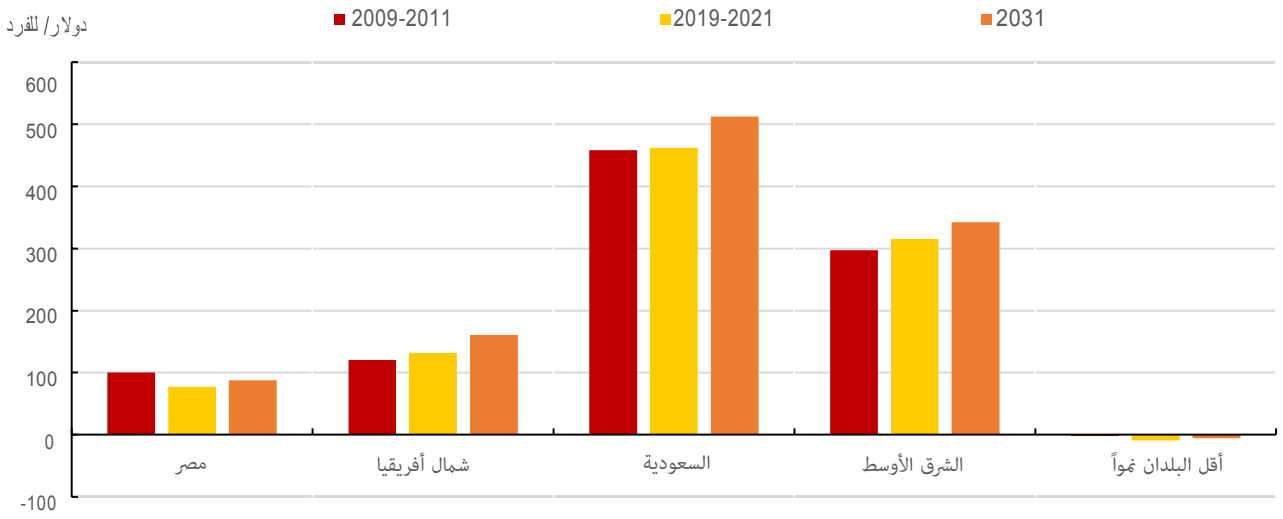

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة. 2022. https://www.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/oecd-fao-agricultural-

نظرا لندرة الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الغذاء، تعتمد المنطقة بشكل كبير على استيراد المنتجات الزراعية. كما أثر تغير المناخ وزيادة وتيرة الظروف المناخية القاسية أيضاً على الزراعة المحلية، مما حد من قدرة المنطقة على إطعام عدد متزايد من السكان بالمنتجات المحلية. وتعد حصة الواردات في إجمالي الاستهلاك (65.7 في المائة في 2019–2021) في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي الأعلى في العالم (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، 2022)، مما يجعلها واحدة من أكبر المناطق العالمية المستوردة الصافية للأغذية (الشكل 23). وبالتالي، فإن معدلات الاكتفاء الذاتي من معظم السلع منخفضة، وصافي الواردات الغذائية للفرد مرتفع (الشكل 22)، خاصة بالنسبة للحبوب والزيوت النباتية والسكر. ووفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة، ستستمر المنطقة في الاعتماد على التجارة والأسواق الدولية بسبب القيود ذات الصلة بتوفر الموارد. وكما يوضح الشكل 23، من المتوقع أن تبلغ حصة الواردات في إجمالي الاستهلاك 64.7 في المائة في عام 2031. فمن ناحية، تمكّن التجارة المنطقة من ضمان توفر الغذاء الذي يمكن أن يساهم في إيجاد أنماط غذائية صحية. ومن ناحية أخرى، أدى الاعتماد الكبير على الواردات إلى جعل المنطقة منكشفة انكشافاً كاملاً على أي اختلالات في أسواق السلع الدولية، خصوصاً الاختلال في الإمدادات وتضخم الأسعار. وتعد الأزمة في أوكرانيا مثالاً على كيفية تأثير الانقطاع المفاجئ لسلاسل التوريد على إمدادات وأسعار الحبوب والأسمدة والطاقة وكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

الشكل 23
حصة الواردات من إجمالي
الاستهلاك (نسبة مئوية)

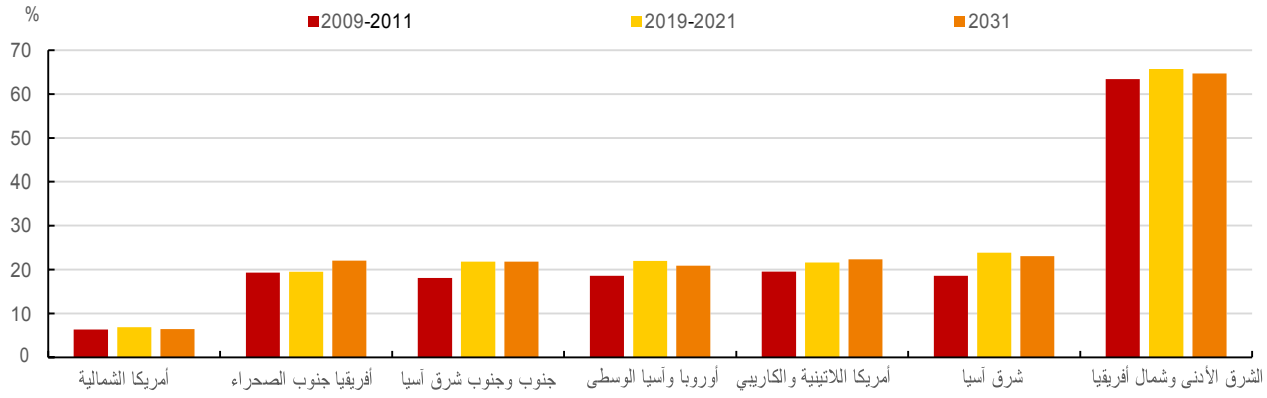

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة. 2022.
https//:www.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/oecd-fao-agricultural-outlook_2022-2031-f1b0b29c-en;jsessionid=AkWng_LdNb87Dh6VWFTQewAJBsIe3gcL61fu8AAA.ip10-240-5-71-
ملحوظة: تشمل الواردات الأعلاف ويشمل التوفر تصنيع السلع التي يمكن إعادة تصديرها.

تساهم العديد من التحديات الهيكلية، وأولها ندرة المياه، في اعتماد المنطقة الكبير على واردات الغذاء. فندرة المياه تمثل عائقاً أمام الإنتاج الزراعي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وسبباً من أسباب اعتماد المنطقة على الواردات الغذائية. ويشير تحليل جانب العرض في إنتاج الغذاء إلى أن جميع بلدان المنطقة تقريباً تعاني من مستويات إجهاد مائي[6] قريبة من 100 في المائة أو أعلى، ويبلغ أعلاها في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتعاني المنطقة من أدنى حصة للفرد من موارد المياه العذبة بين جميع مناطق العالم، وكذلك من مشاكل عميقة تتصل بالاستخدام غير المستدام للمياه. وقد تفاقمت هذه المشاكل بسبب الجفاف وشُح الأراضي الصالحة للزراعة. وتعاني ثلاثة بلدان على وجه التحديد من محدودية موارد المياه العذبة وهي: البحرين ومصر والإمارات العربية، إذ تبلغ نسبة حصة الفرد من المياه العذبة فيها 2.68 و10.37 و15.81 في المائة على التوالي. وبصرف النظر عن التفاوتات في مستويات المياه الجوفية في المنطقة، هناك أيضاً اختلافات في طرق الري، مما يتسبب في تفاوت مستويات الإنتاج الزراعي على المستوى المحلي وصعوبة توقعه. علاوة على ذلك، على الرغم من أنها تعد واحدة من أكثر مناطق العالم معاناة من شح موارد الأراضي والمياه، إلا أن أسعار المياه في المنطقة لا تزال منخفضة نسبياً. في المقابل، فإن إعانات أسعار المياه في المنطقة مرتفعة وتمثل حوالي 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، فإن إنتاجية استخدام المياه لا تزيد عن نصف المتوسط العالمي.

6 يعرف مستوى الإجهاد المائي على أنه سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة. ووفقاً للمؤشر الثاني للمقصد الرابع لهدف التنمية المستدامة السادس، يمثل الإجهاد المائي النسبة بين إجمالي المياه العذبة المسحوبة من قبل القطاعات الاقتصادية الرئيسية وإجمالي موارد المياه العذبة المتجددة بعد أخذ متطلبات المياه البيئية بالحسبان.

يتمثل التحدي الآخر بمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة بباقي مناطق العالم (الشكل 24). فوفق تقديرات عام 2020، بلغ متوسط الأراضي الصالحة للزراعة كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأراضي 7.23 في المائة، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 10.65 في المائة (انظر الجدول 13). وتشير البيانات إلى اتجاه تنازلي حيث انخفضت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من 7.42 في المائة في عام 1990 إلى 7.23 في المائة في عام 2020، مما يشير إلى الحاجة إلى إحداث تغييرات كبيرة في الممارسات الزراعية. في العديد من البلدان في المنطقة، مثل جيبوتي والكويت وليبيا وموريتانيا وعُمان والإمارات العربية المتحدة، تقل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة عن 1 في المائة من إجمالي مساحة هذه البلدان (مظللة باللون الأصفر في الجدول 13). في المقابل، تحظى بلدان أخرى بمساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، وتحديداً جزر القمر والجمهورية العربية السورية، وبنسب تصل إلى 35.46 في المائة و25.39 في المائة على التوالي. وقد شكل هذا تحدياً فريداً للمنطقة التي تواجه عجزاً طبيعياً مزدوجاً يتمثل بندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة.

الشكل 24
الأراضي الصالحة للزراعة (2020)

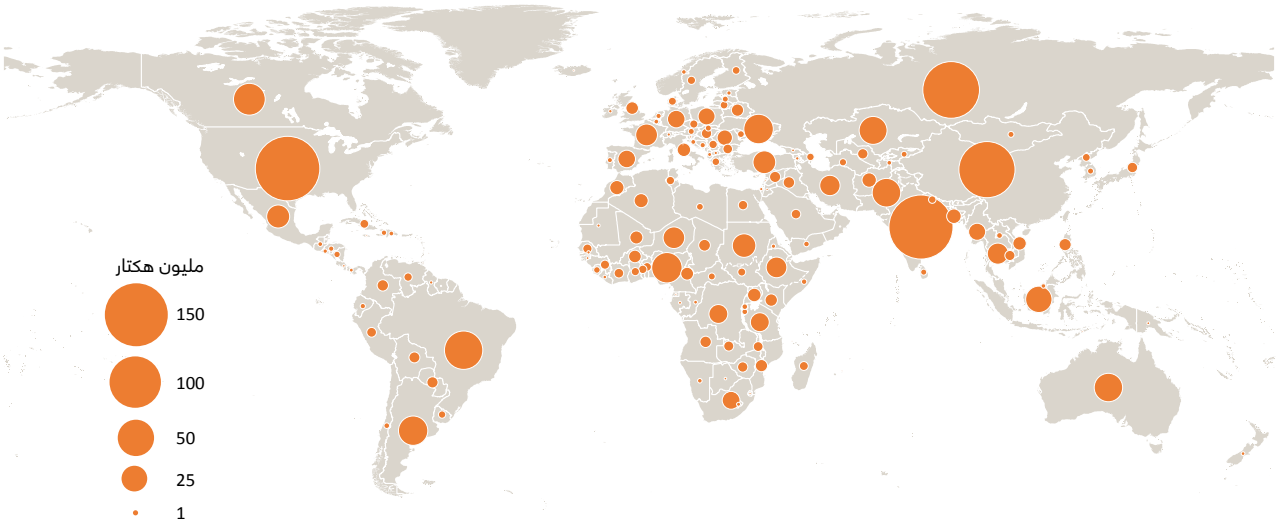

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): استخدام الأراضي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. http://www.fao.org/faostat/en/#data/RL استناداً إلى بيانات الأمم المتحدة الجغرافية المكانية. 2020. Map shapefiles] geodata]. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، الأمم المتحدة.

الجدول 13
الأراضي الصالحة للزراعة (نسبتها من إجمالي مساحة كل بلد)

	1990	2020
الجزائر	2.97	3.15
البحرين	2.90	2.04
جزر القمر	34.93	35.46
جيبوتي	0.04	0.09
مصر	2.29	3.38
العراق	11.43	11.52
الأردن	2.03	2.32
الكويت	0.22	0.45
لبنان	17.89	13.23
ليبيا	1.03	0.98
موريتانيا	0.39	0.39
المغرب	19.51	17.14
عُمان	0.11	0.24
قطر	0.86	1.83
السعودية	1.58	1.60
الصومال	1.63	1.75
السودان	-	11.24
سوريا	26.58	25,39
تونس	18.72	16.70
الإمارات	0.49	0.69
اليمن	2.88	2.19
متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	7.42	7.23
المتوسط العالمي	10.51	10.65

منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): استخدام الأراضي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/RL

لا تواكب معدلات الإنتاجية الزراعية ارتفاع عدد السكان في الدول العربية. فعلى مدى العقد الماضي (2010–2021)، بلغ متوسط معدل النمو السكاني السنوي في المنطقة العربية 2.29 في المائة، أي ضعف المعدل العالمي تقريباً، البالغ 1.20 في المائة (البنك الدولي، 2022a). وبلغ إجمالي عدد سكان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 351 مليوناً في عام 2010، ونما بنسبة 25.2 في المائة إلى 440 مليوناً في عام 2021 (الشكل 25). وعلى الصعيد الإقليمي، سجلت عُمان أعلى معدل نمو سكاني سنوي قدره 6.52 في المائة بين عامي 2010 و2021، متقدمة على قطر التي بلغت النسبة فيها 5.26 في المائة. في المقابل، انخفض عدد السكان في الجمهورية العربية السورية المتضررة من نزاع بنسبة 1.3 في المائة سنوياً بين عامي 2010 و2021. وقد أدت القيود المتصلة بقلة الموارد وانخفاض الإنتاج المحلي للمنتجات الزراعية وارتفاع الطلب إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على الواردات. وستستمر المنطقة في الاعتماد على التجارة والأسواق العالمية للحصول على المنتجات الغذائية الأساسية والمغذية، وهو ما يمثل مصدر قلق كبير لواضعي السياسات.

الشكل 25

عدد السكان في منطقة الشرق الأدنى
وشمال أفريقيا، 2010–2021 (بالمليون)

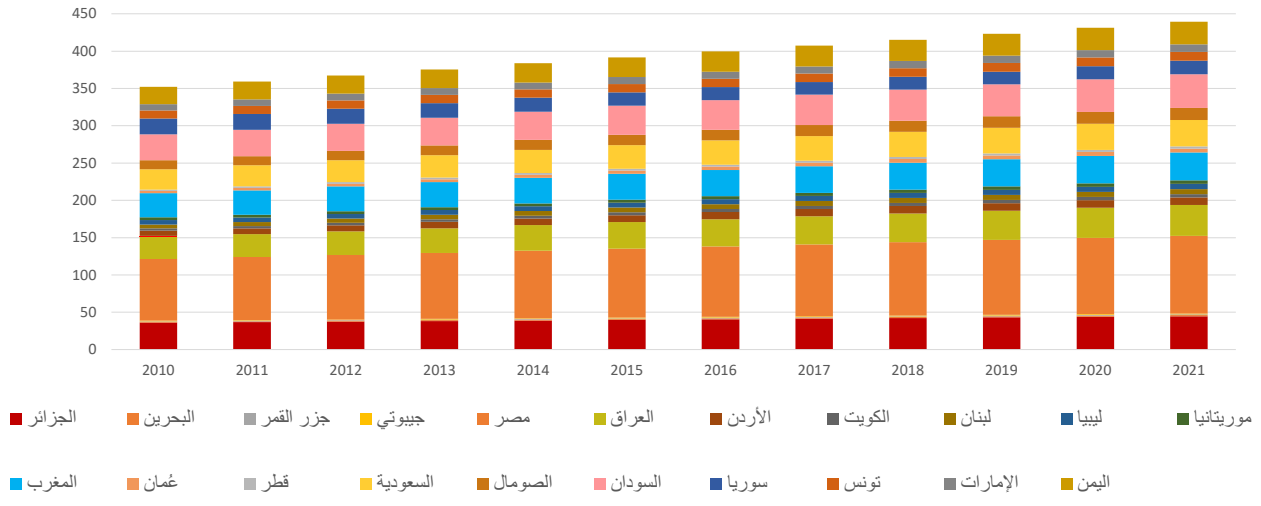

المصدر: البنك الدولي. 2022. مؤشرات التنمية العالمية. سلسلة السكان، المجموع. البنك الدولي. كما في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

5.2. تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية وسياسات الاستجابة

أثرت جائحة كوفيد-19 على نظام التجارة العالمي، مما أثر سلباً على إمدادات المنتجات الزراعية والغذائية والطلب عليها. ففي عام 2020، أدت الإجراءات التي تم تنفيذها لاحتواء جائحة كوفيد-19 إلى دفع العالم ودول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (باستثناء مصر)[7] إلى انكماش اقتصادي وتقلص دخل الفرد. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الاختلافات من حيث تأثير الجائحة والتعافي منها، إلى جانب محدودية تغطية تدابير الحماية الاجتماعية ومدتها، إلى اتساع التفاوتات وتفاقم الأمن الغذائي. كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير حتى مايو/ أيار 2022 بسبب المشاكل في سلاسل الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد، وارتفاع تكاليف النقل وغيرها من الاضطرابات الناجمة عن الجائحة (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). يقدم الفصل الرابع من هذا التقرير تقييماً لتأثير الجائحة على تكلفة تبني نمط غذائي صحي والقدرة على تحمل هذه التكلفة، مع مراعاة الأثر المترتب على ارتفاع أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية الناجم عن الآثار الاقتصادية للجائحة وتدابير احتوائها.

7 كانت مصر استثناءً، استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (كما في أكتوبر/ تشرين الأول 2022)

في ذروة الجائحة، انخفض التنوع التجاري، أي المنتجات والشركاء، وقيمة وكميات التدفقات التجارية بشكل حاد (منظمة الأغذية والزراعة، 2021b). وقد كان للموجة الأولى من جائحة كوفيد-19 تأثير واضح ولكنه قصير الأجل على الزراعة وتجارة الأغذية واللتان أثبتتا قدرتهما على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن الجائحة كما هو ملاحظ من الاتجاهات الكلية على المستويين العالمي والإقليمي. ومع ذلك، فإن تلك الصدمة، وعلى الرغم من قصرها، كانت شديدة بما يكفي لإثارة مخاوف بشأن الأمن الغذائي والتغذية ومأمونية الغذاء في جميع أنحاء العالم. وقد دفع هذا بالعديد من البلدان إلى الاستجابة بسرعة وتطبيق سياسات للحد من الآثار السلبية المحتملة على الأسواق المحلية، شملت فرض قيود على التجارة ومحاولة إزالة الحواجز من أمام الاستيراد واتخاذ تدابير محلية (الجدول 14).

الجدول 14
سياسات الاستجابة الرئيسية لجائحة
كوفيد-19 وأثرها على الأسواق والتجارة

القيود التجارية	تدابير للحد من حواجز الاستيراد	تدابير محلية
يفرض عدد محدود من البلدان قيوداً على بالتجارة (عدد قليل جداً من قيود الاستيراد).	قللت عدة بلدان من القيود المفروضة على الاستيراد، وذلك بشكل رئيسي في شكل تعليق التعريفات الجمركية على الواردات،	تم وضع تدابير لدعم المنتجين لضمان الإنتاج.
تم تحويل العديد من قرارات حظر التصدير إلى حصص تصدير، وسرعان ما تم إلغاء معظمها.	وفي حالات محدودة، رفع الحصص الخاضعة لتعريفة جمركية مخفضة.	قدمت بعض البلدان الدعم في مجال الخدمات اللوجستية والتسويق.
استهدفت قيود الاستيراد بشكل رئيسي تجارة الحيوانات الحية والأسماك وبعض منتجات البستانية.	خفضت بعض البلدان الحواجز الفنية أمام التجارة لتسهيل استيراد المواد الغذائية الأساسية.	وسعت عدة بلدان من أهداف مشترياتها الغذائية المحلية، و/أو زادت الواردات لتكوين احتياطيات وطنية، وضمان توفرها.
	كانت معظم الإجراءات مؤقتة، وتم تنفيذها في مارس/ أبريل، ومن المقرر أن تستمر حتى نهاية العام.	وضعت بعض البلدان سقوفاً للأسعار، في حين وسعت دول أخرى برامج توزيع الغذاء لضمان تمكين الناس من الحصول عليه.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2021ب. التجارة الزراعية واستجابة السياسات إبان الموجة الأولى لجائحة كوفيد-19 عام 2020. صفحة 17. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://www.fao.org/documents/card/ar/c/cb5406ar

استجابت بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لتحديات الجائحة من خلال إطلاق حزم تحفيز اقتصادي تهدف إلى ضخ السيولة من خلال السياسات المالية والنقدية لضمان تلبية الاحتياجات وتوفير الخدمات الأساسية ودعم الاقتصاد. وشملت التدابير الأكثر شيوعاً الموجهة نحو المستهلكين والمنتجين ما يلي: تدابير الحماية الاجتماعية، ولا سيما التحويلات النقدية، وتوزيع الطرود الغذائية، وبرامج إعانة العاطلين عن العمل، وتأجيل مدفوعات ضريبة الدخل، وتأجيل أقساط القروض، وتوفير قروض بأسعار فائدة مدعومة، وإنشاء صناديق الاستثمار ومنح ضمانات حكومية للقروض الجديدة، والإعفاءات من فواتير الخدمات الأساسية، والتنازل عن اشتراكات الضمان الاجتماعي، ومراقبة وضبط الأسعار لتجنب التلاعب فيها. بالإضافة إلى ذلك، تم توزيع مدخلات الإنتاج والإعانات في بعض الحالات، ولا سيما لدعم المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة (منظمة الأغذية والزراعة، 2020b).

استجابت بعض البلدان في المنطقة العربية، وهي منطقة تتسم بارتفاع نسب الاعتماد على الواردات الغذائية، من خلال فرض حظر مؤقت على الصادرات (منظمة الأغذية والزراعة، 2021c). واستهدفت تدابير الحظر هذه بعض المنتجات كما كان الحال في الجمهورية العربية السورية والسودان وفئات منتجات محددة، كما كان الحال في الجزائر، وفرض حظر تام على جميع الصادرات الغذائية، كما هو الحال في الكويت والأردن. وللحفاظ على مخزوناتها الاستراتيجية، أوقفت مصر عمليات تصدير جميع أنواع البقوليات. وفرضت الجمهورية العربية السورية قيوداً على تصدير البيض والحليب والجبن والبقوليات لمدة شهر. بدورها، فرضت عُمان قيوداً مؤقتة على صادرات بعض المنتجات الزراعية، مثل البصل والثوم والدقيق والقمح. وبينما قد يكون التأثير على الإمدادات والأسعار الدولية للقيود التي تبنتها هذه البلدان المستوردة الصافية الصغيرة نسبياً محدوداً، إلا أن أثره في الأسواق الإقليمية كان واضحاً. كما دلل على وجود حالة من انعدام الثقة في أسواق الغذاء العالمية كمصدر لإمدادات الغذاء، مما زاد من عدم استقرار الأسواق بشكل عام.

علقت البلدان المستوردة في المنطقة التعريفات الجمركية وغيرها من الرسوم أو عمدت إلى خفضها نتيجة لحالة عدم الاستقرار في الأسواق. وعمدت دولة مثل قطر إلى إلغاء التعريفات الجمركية البالغة نسبتها 5 في المائة على جميع المنتجات الغذائية. كما صنفت المغرب وقطر والمملكة العربية السعودية القمح ودقيق القمح والعدس والحمص والفاصوليا والفول على أنها مواد أساسية وألغت التعريفات المفروضة عليها (منظمة الأغذية والزراعة، 2021c). وخفضت الموريتانيا بدروها التعريفات الجمركية المفروضة على واردات الزيوت الغذائية. وقررت بعض البلدان، مثل مصر، زيادة احتياطياتها الغذائية، مما أدى إلى زيادة عمليات شراء الحبوب بما في ذلك من خلال الاستيراد.

5.3. تداعيات الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

من المرجح أن يتأثر مسار الأمن الغذائي على مستوى العالم بأزمة أوكرانيا، التي ينغمس فيها اثنان من أكبر منتجي الزراعة والحبوب الأساسية على مستوى العالم. وتتسبب الأزمة المستمرة في تعطيل سلاسل التوريد وتؤثر بشكل أكبر على أسعار الحبوب والأسمدة والطاقة العالمية، مما يؤدي إلى نقص في الغذاء وارتفاع أسعاره. إذ يُعد كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا من بين أهم منتجي السلع الزراعية في العالم. فقبل الأزمة، كان البلدان يستحوذان على 30 في المائة و20 في المائة من صادرات القمح والذرة العالمية على التوالي. كما استحوذ البلدان على ما يقرب من 80 في المائة من صادرات العالم من منتجات بذور عباد الشمس. علاوة على ذلك، يعد الاتحاد الروسي من أهم مصدري الأسمدة المصنعة من النيتروجين والبوتاسيوم والفوسفور (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). وتعتمد العديد من البلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا اعتماداً كبيراً على استيراد المواد الغذائية والأسمدة من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، بما في ذلك القمح كغذاء أساسي (الشكل 26). ويأتي أكثر من 70 في المائة من إمدادات القمح في لبنان ومصر من أوكرانيا والاتحاد الروسي، في حين تستورد ليبيا أكثر من 60 في المائة من هذه الاحتياجات، وتزيد هذه النسبة عن 60 في المائة في كل من جيبوتي وموريتانيا، وتقترب في كل من

المملكة العربية السعودية وعُمان من 50 في المائة، وتزيد عن 40 في المائة في كل من تونس واليمن. يبلغ متوسط اعتماد منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على استيراد القمح من هاتين الدولتين المتأثرتين بالنزاع حوالي 45 في المائة (منظمة الأغذية والزراعة، 2022f).

الشكل 26

الاعتماد على استيراد القمح، المستوردين الصافين، 2021 (نسبة مئوية)

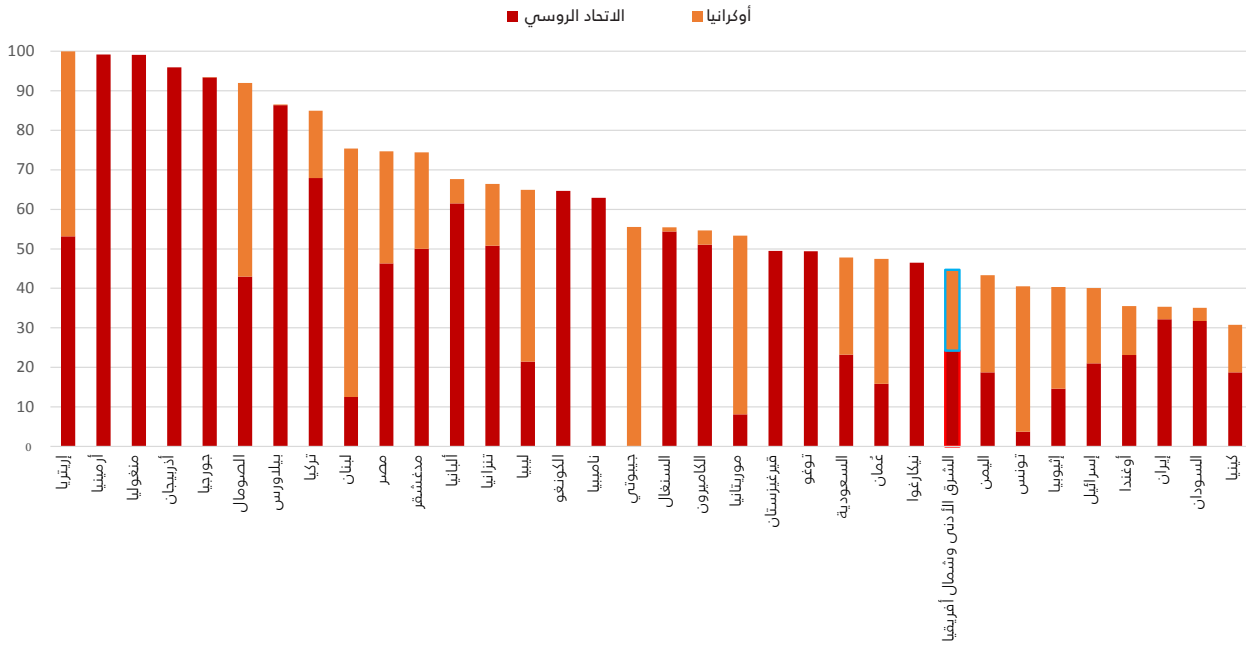

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022g. مذكرة إعلامية - أهمية أوكرانيا والاتحاد الروسي للأسواق الزراعية العالمية والمخاطر المرتبطة بالحرب في أوكرانيا. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf

الشكل 27

النسبة المئوية لواردات الأسمدة النيتروجينية
من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا حسب البلد
(متوسط 2010–2021)

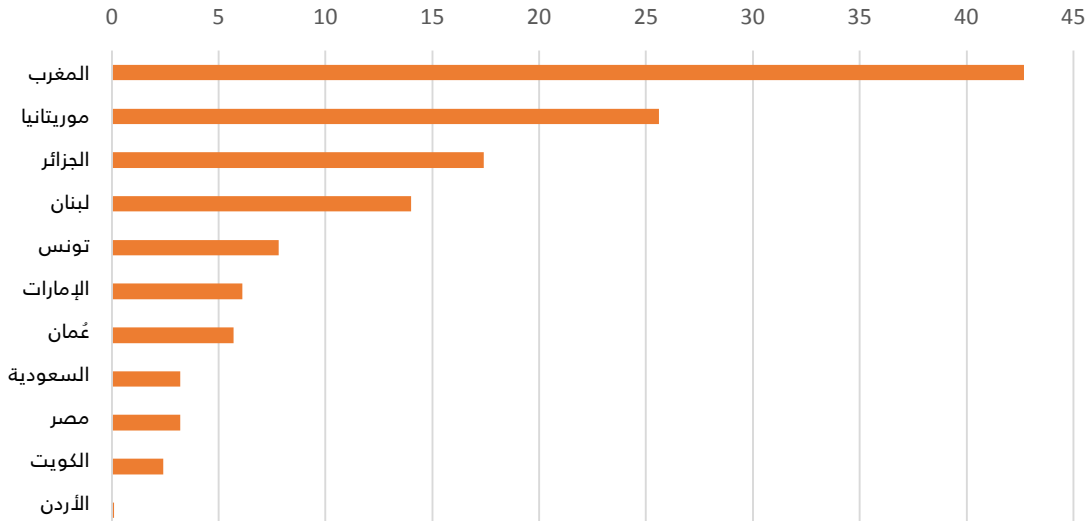

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022b. Addressing Food Security Challenges faced by Near East and North Africa Region due to the Ukraine Crisis. المذكرات الإعلامية القطرية القاهرة، منظمة الأغذية والزراعة. https://www.fao.org/3/cc0043en/cc0043en.pdf

ملاحظة: يوضح الشكل 27 والشكل 28 أن بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعمد اعتماداً كبيراً على واردات الأسمدة النيتروجينية والبوتاسيوم من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا.

الشكل 28

النسبة المئوية للواردات من أسمدة البوتاس
من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا حسب البلد
(متوسط 2010–2021)

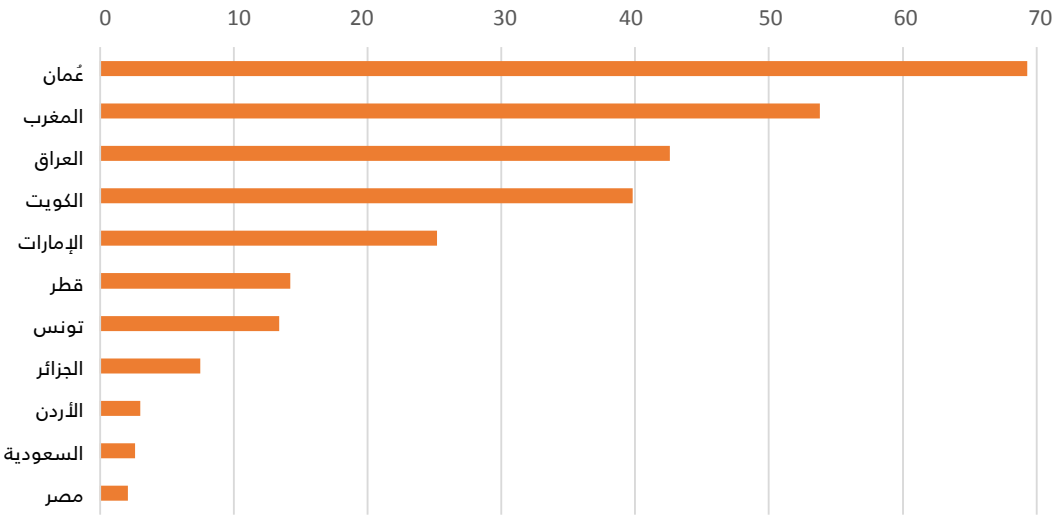

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022b. Addressing Food Security Challenges faced by Near East and North Africa Region due to the Ukraine Crisis. المذكرات الإعلامية القطرية القاهرة، منظمة الأغذية والزراعة. https://www.fao.org/3/cc0043en/cc0043en.pdf

ملاحظة: يوضح الشكل 27 والشكل 28 أن بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعمد اعتماداً كبيراً على واردات الأسمدة النيتروجينية والبوتاسيوم من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا.

تنطوي الأزمة في أوكرانيا على العديد من المخاطر على المنطقة. فقبل اندلاع النزاع، كانت معظم بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تستورد الغذاء بشكل متزايد لتلبية احتياجاتها المحلية. وقد كان العديد من هذه البلدان تعمل جاهدة للتعامل مع الآثار السلبية لارتفاع أسعار الأغذية والأسمدة في الأسواق العالمية. وباتت المنطقة معرضة بشكل خاص لارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب اعتمادها على الاستيراد وتبنيها برامجاً لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية (منظمة الأغذية والزراعة، 2022b). ويثير استمرار الصراع مخاوف بشأن قدرة أوكرانيا على الإنتاج والتصدير (مخاطر الإنتاج والتصدير). فما بين 20 و30 في المائة من المساحات المزروعة بالمحاصيل الشتوية في أوكرانيا قد تظل غير محصودة خلال موسم 2023/2022، ومن المحتمل أيضاً أن تتأثر غلات هذه المحاصيل سلباً.

كما يمكن للعقوبات الاقتصادية المفروضة على الاتحاد الروسي أن تعطل وارداته من المدخلات الزراعية، مما يؤدي إلى تقليل الزراعات وانخفاض الغلات وتدني جودة المنتجات. وعليه، فإن توقعات الصادرات الروسية تظل غير معروفة وقد تؤدي الفجوات المحتملة في الإمدادات إلى جعل بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، التي تعتمد بشكل كبير في وارداتها على أوكرانيا والاتحاد الروسي، غير قادرة على تلبية الطلب المحلي على الغذاء. فقد دمر النزاع البنية التحتية للنقل الداخلي والتخزين والبنية التحتية للتصنيع وتسبب في إغلاق الموانئ (مخاطر لوجستية). واعتمدت العديد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على استيراد الحبوب من الاتحاد الروسي وأوكرانيا بسبب انخفاض تكاليف الشحن بسبب قربها من حوض البحر الأسود والميزة السعرية النسبية للحبوب الموردة من هذه المنطقة. ويمكن أن تؤدي الفجوة المتوقعة في الإمدادات العالمية إلى زيادة أسعار الأغذية والأعلاف في الأسواق الدولية (مخاطر الأسعار) بنسب تتراوح من 8 إلى 22 في المائة فوق مستويات خط الأساس (2021) المرتفعة أصلاً (منظمة الأغذية والزراعة، 2022f). ونظراً لأن معظم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعد مستوردين صافين للأغذية، فقد تتأثر بشكل كبير بهذه الزيادة المتوقعة في أسعار المواد الغذائية.

أدى الارتفاع الحاد في الأسعار في الأسواق الدولية إلى الضغط على الاحتياطيات الدولية للدول المستوردة للغذاء، وبالتالي على أسعار الصرف (مخاطر سعر الصرف، والديون، ومخاطر النمو) باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. على سبيل المثال، اعتباراً من 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، انخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة 53.3 في المائة، والجنيه السوداني بنسبة 27.5 في المائة، في حين تراجعت قيمة الدينار التونسي بنسبة 11.4 في المائة مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية الأزمة في أوكرانيا.[8] علاوة على ذلك، يُعد الاتحاد الروسي لاعباً رئيسياً في أسواق الطاقة العالمية. لذلك، ستتأثر الزراعة، وهي قطاع كثيف الاستهلاك للطاقة، بارتفاع أسعار المدخلات (مخاطر الطاقة). وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض استخدام المدخلات في النهاية وانخفاض الإنتاج.

8 تستند حسابات المؤلفين إلى بيانات سعر الصرف من موقع Tradingeconomics.com، كما في نوفمبر/ تشرين ثاني 2022.

سمحت مبادرة حبوب البحر الأسود التي تقودها الأمم المتحدة بشحن أكثر من 9 ملايين طن من الحبوب وغيرها من الصادرات الغذائية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من المبادرة. وقد ساهمت هذه المبادرة في استقرار أسعار الغذاء العالمية وبالتالي خفضها وتمكين شحن الحبوب من إحدى أهم المناطق المنتجة العالم إلى السوق العالمية (الأونكتاد، 2022b). كما تتضمن المبادرة أيضاً زيادة تدفق شحنات الأسمدة من الاتحاد الروسي. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من المبادرة (حتى 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2022)، كانت ما نسبته 10.3 في المائة من الشحنات متجهة إلى منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وحتى قبل النزاع، كانت منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعاني بالفعل من ارتفاع معدلات انتشار نقص التغذية (كما هو موضح في الفصل الأول). وفي حال أدى النزاع إلى انخفاض مفاجئ وطويل الأمد في الصادرات الغذائية من قبل أوكرانيا والاتحاد الروسي، فإنه سيدفع أسعار الغذاء في السوق الدولية إلى الارتفاع على حساب البلدان الضعيفة اقتصادياً مما يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (مخاطر إنسانية) (منظمة الأغذية والزراعة، 2022b). وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية يمكن أن يزيد بمقدار 6 7 مليون على مستوى العالم وبنسبة 4 0 مليون في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على المدى القصير في ظل سيناريو حدوث صدمة معتدلة وبمقدار 1 13مليون على مستوى العالم وبمقدار 96 0 مليون في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في ظل سيناريو وقوع صدمة أشد (منظمة الأغذية والزراعة، 2022f).

وعلى الرغم من أن حكومات البلدان العربية حاولت التخفيف من وطأة ارتفاع تكاليف استيراد المواد الغذائية، إلا أنها لم تتمكن من منع التضخم الحاصل في أسعار هذه المواد. وبالنتيجة، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بدرجات متفاوتة وزاد معها الإنفاق الحكومي على نظم إعانة أسعار المواد الغذائية والتخفيف من أثر الأزمة. وقد نفذت بلدان المنطقة مجموعة واسعة من التدابير لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات العالمية، مثل دعم الزراعة المحلية وتوسيع مساحة محاصيل القمح لزيادة الاكتفاء الذاتي (مصر)، وزيادة الأسعار المرجعية لشراء الإنتاج المحلي (الجزائر، تونس، العراق)، وتحفيز تخزين القمح (المغرب)، ودعم أسعار المياه المستخدمة في الري (الجزائر) أو توفير الأعلاف الحيوانية بأسعار مخفضة لتعويض الارتفاع الحاصل في أسعارها (المغرب). بالإضافة إلى ذلك، عمدت العديد من البلدان في المنطقة إلى زيادة الإعانات المالية للفئات الضعيفة. لكن في بعض الحالات، أثر خفض دعم أسعار البذور والأسمدة سلباً على إنتاج القمح (العراق). وتعمل العديد من البلدان على زيادة مخزوناتها من المواد الغذائية. على سبيل المثال، أدت زيادة الاحتياطيات الغذائية في الأردن إلى الحد من التضخم الأخير في أسعار المواد الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة، 2022c).

منذ اندلاع الأزمة في أوكرانيا، كانت معظم الإجراءات المتصلة بالتجارة التي تم تبنيها في المنطقة هي حظر الصادرات (13 إجراء)، تليها إعانات الإنتاج (6 إجراءات) (Global Trade Alert, 2022). بالإضافة إلى ذلك، انطوت بعض الإجراءات على وضع قيود على متطلبات ترخيص التصدير (تونس) أو فرضت على المزارعين بيع حصة معينة من محصولهم للحكومة (مصر). وفي بعض الحالات، تم تحرير التعريفات الجمركية على الواردات (المغرب، البذور

الزيتية) أو رفع حظر الاستيراد (المملكة العربية السعودية، الدواجن) لتعزيز الإمدادات الغذائية في الأسواق المحلية. وفي حالات أخرى، تم رفع التعريفات الجمركية على الواردات (المملكة العربية السعودية) لتعزيز الإنتاج المحلي (الماشية والأسماك والخضروات)، أو تم فرض حظر على الاستيراد (الجزائر، البذور). بالإضافة إلى ذلك، نظراً لاعتمادها الكبير على أسواق السلع الدولية، بما في ذلك الاتحاد الروسي وأوكرانيا، تسعى العديد من البلدان في المنطقة إلى زيادة تنويع مصادر وارداتها (مصر، المغرب) من بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل أو الهند. ومع ذلك، فإن القيود المتعلقة بتوفر المخصصات المالية غالباً ما تحد من قدرة بلدان المنطقة على التخفيف من مخاطر الأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، تكثف المؤسسات المالية الوطنية والدولية جهودها لحشد التمويل للدول العربية لدعم الأسر الضعيفة وتعزيز قدرة هذه البلدان على الصمود أمام الأزمات الغذائية والدفع نحو إصلاح سياسات الأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة، 2022c).

كشفت أزمة جائحة كوفيد-19 والأزمة في أوكرانيا والتداعيات الاقتصادية المرتبطة بهما عن العديد من مواطن الضعف في الخدمات اللوجستية للتجارة العالمية. وفي منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ساهمت الاضطرابات الحاصلة في سلاسل التوريد في عدم الاستقرار التجاري وزادت أسعار السلع والأغذية المغذية، مما زاد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتكلفة تبني أنماط غذائية صحية (انظر التحليلات ذات الصلة في الفصول من 1 إلى 4 من هذا التقرير).

5.4. التحديات المتصلة بالتغذية في المنطقة العربية والحاجة إلى تبني نهج نظم الأغذية الزراعية

النمط الغذائي الصحي هو نظام يعزز النمو والتطور ويحول دون سوء التغذية (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، 2019). وتختلف المكونات الدقيقة للنظام الغذائي الصحي اعتماداً على الخصائص الفردية والسياق الثقافي ومدى توفر الغذاء محلياً والظروف المناخية والبيئية والعادات والخيارات الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). ولكن أحد العناصر الأساسية لجودة النمط الغذائي هو التنوع الغذائي أو تنوع الأطعمة من مجموعات غذائية مختلفة. ويساعد اتباع نمط غذائي صحي طوال العمر على الوقاية من جميع أشكال سوء التغذية ويُحسن من نمو الأطفال وتطورهم ويقي من الأمراض غير المعدية المرتبطة بالنمط الغذائي، مثل داء السكري وأمراض القلب والسكتة الدماغية والسرطان. وترتبط الوقاية من جميع أشكال سوء التغذية بإنتاجية الأشخاص البالغين، وهي بالتالي حيوية لتطور الأمم.

أظهرت الدراسات وجود علاقة قوية بين عدم كفاية التنوع الغذائي وسوء التغذية، بما في ذلك نقص المغذيات الدقيقة مثل انخفاض استهلاك الحديد أو الأطعمة الغنية بفيتامين أ (Arimond and Ruel, 2004). ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يؤثر سوء نوعية النمط الغذائي وقلة تنوعه بشكل أساسي على النتائج الصحية للفئات الأكثر ضعفاً، مثل الأطفال الصغار والنساء الحوامل والمرضعات، لأنهم أكثر عرضة للعواقب الضارة لهذا العوز. على سبيل المثال، يُترجم نقص الفيتامينات والمعادن إلى زيادة في معدلات انتشار التقزم ونقص الوزن والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة (منظمة الصحة العالمية وبرنامج

الأغذية العالمي واليونيسيف، 2006). ويعد نقص الحديد السبب الرئيسي لفقر الدم عند الأطفال الصغار والنساء الحوامل. كما يُعزى نقص فيتامين (أ) أيضاً إلى العمى الذي يمكن الوقاية منه عند الأطفال وزيادة خطر الوفاة لديهم بسبب مرض معدي. وتؤكد الأدلة والبيّنات التجريبية أن الوقاية من نقص المغذيات الدقيقة والسيطرة عليها يؤثر تأثيراً إيجابياً على نتائج النمو الرئيسية، بما في ذلك النمو البدني والعقلي للأطفال، والضعف أو تفاقم الأمراض، والعمى، والمكاسب العامة في الإنتاجية والإمكانات (Ritchie *et al*., 2017).

تشير بيانات مراقبة ورصد الأسعار إلى أن أسعار معظم السلع الغذائية آخذة بالارتفاع بشكل متزايد. فلقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن العديد من مواطن الضعف الحالية في أنظمة الأغذية الزراعية، ولا سيما قدرة الأسر الفقيرة والضعيفة على شراء الغذاء. ومع استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية، تزداد حالة الأمن الغذائي والتغذية سوءًا لأن تكلفة تبني نمط غذائي صحي والقدرة على تحملها تزيد بنسبة 60 في المائة عن الأنماط الغذائية التي تلبي فقط احتياجات الفرد من العناصر الغذائية الأساسية (منظمة الأغذية والزراعة، 2020a). وفي البلدان الأكثر تضرراً، تؤثر الزيادات في الأسعار تأثيراً ضاراً على الأنماط الغذائية. فارتفاع التكاليف يؤثر سلباً على القوة الشرائية والتنوع الغذائي والحالة التغذوية لأكثر الشرائح السكانية ضعفاً. والأطفال والمراهقات والنساء هم بطبيعة الحال جزء من السكان الأكثر ضعفاً، ولا سيما الأطفال دون سن الخامسة والفتيات والنساء الحوامل والمرضعات. وهم أكثر عرضة لسوء التغذية والوفاة والاعتلال. لذلك، يحتاج السكان إلى مجموعة متنوعة من الأطعمة المغذية ميسورة الكلفة لأن السعر والقدرة على تحمل التكاليف لا يزالان من الحواجز الرئيسية التي تحول دون تبني الأفراد لأنماط غذائية صحية، وخاصة بالنسبة للأشخاص المهمشين.

كما هو موضح في الفصلين الثاني والثالث، لا تزال المنطقة العربية تعاني من أشكال متعددة من سوء التغذية. فمعدلات انتشار السمنة بين البالغين (18 سنة وما فوق) تتزايد بشكل مطرد في المنطقة منذ عام 2000، إذ تُظهر أحدث التقديرات المتاحة أن 28.8 في المائة من السكان البالغين في المنطقة العربية يعانون من السمنة، وهذه النسبة أكثر من ضعف المعدل العالمي البالغ 13.1 في المائة. وسجلت البلدان ذات الدخل المرتفع في المنطقة أعلى معدل لانتشار السمنة لدى البالغين بينما كانت النسبة أقل في البلدان منخفضة الدخل. وأظهرت تسعة بلدان من أصل 22 في المنطقة معدلات عالية بشكل استثنائي لانتشار السمنة بين البالغين، تجاوزت 30 في المائة (منظمة الأغذية والزراعة، 2021e). وتعد معدلات انتشار السمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنمط الغذائي في المنطقة العربية من أعلى المعدلات في العالم وتتزايد بسرعة. وتسبب الأمراض غير المعدية وفيات وإعاقات مبكرة أكثر بثلاث مرات من الأمراض المعدية وأمراض الأمهات والمواليد وتلك المرتبطة بالتغذية.

وكما هو مبين في الفصل الرابع، لم يكن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي ما يعادل 52.6 في المائة من إجمالي السكان، قادرين على تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي في عام 2020. وهذه النسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 42 في المائة. ولم يستطع ما يقرب من 92 في المائة من الناس في الدول العربية منخفضة الدخل، و88.3 في المائة في البلدان العربية الأقل نمواً، من تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي. كما كان معدل انتشار انعدام القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي أعلى بكثير في البلدان التي تعاني من

نزاعات عند 71.6 في المائة مقارنة بالدول التي لا تعاني من نزاعات حيث تبلغ النسبة 45.5 في المائة.

تشهد البلدان الغنية في المنطقة تبايناً في أنماط استهلاكها، كما إن الأشكال الأخرى من سوء التغذية آخذة في الارتفاع بسبب التحولات الاجتماعية والاقتصادية. فقد كانت معدلات انتشار نقص التغذية في بعض البلدان منخفضة للغاية في 2019–2021، كما هو الحال في الجزائر والكويت (2.5 في المائة) وتونس (3.1 في المائة) (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). وتتزايد معدلات انتشار السمنة في بعض البلدان بسبب زيادة استهلاك الأطعمة الغنية جداً بالطاقة والتي تحتوي على الحد الأدنى من القيمة الغذائية. في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تمثل المشروبات الغازية وعصائر الفاكهة المعلبة 26 في المائة و25 في المائة على التوالي من استهلاك السوائل اليومي للمراهقين (Bello and Al-Hammand, 2006).

تفاقمت التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان العربية نفسها ومقارنة ببعضها بعضاً، مما أدى إلى تفاقم مشكلة سوء التغذية. إذ يُعد التفاوت الكبير في توزيع الدخل عاملاً رئيسياً في عدم تمكن السكان بشكل عام من تبني أنماط غذائية صحية. ونتيجة لذلك، لا تزال حالة الأمن الغذائي والحالة التغذوية للسكان خطيرة بالنسبة للعديد من البلدان في المنطقة. فنظراً لاعتماد المنطقة على الواردات الغذائية، فإن العديد من البلدان معرضة لتقلبات الأسعار (انظر الفصل السادس). ونتيجة لذلك، غالباً ما تكون إمدادات المنتجات الغذائية وأسعارها غير مستقرة، مما يؤثر على نتائج الأمن الغذائي والتغذية.

صحيح أن التجارة تساهم في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، كما سيتم مناقشته في الفصلين السادس والسابع من هذا التقرير، إلا أن التدخلات التجارية والتدخل في الأسواق يمكن أن تمثل عوائقاً تحول دون توفر الأطعمة المغذية ما يقوض إمكانية تبني أنماط غذائية صحية والقدرة على تحمل تكاليفها. ففي العديد من البلدان، أدت الإعانات المالية إلى زيادة توفر الأغذية الأساسية ومشتقاتها وخفض أسعارها، مما أدى إلى تثبيط وزيادة تكلفة استهلاك السلع غير المدعومة أو الأقل دعماً مثل الفاكهة والخضروات والبقول (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). وفي منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، جرى تصميم سياسات الدعم الزراعي والأمن الغذائي بشكل عام لصالح إنتاج المواد الغذائية الأساسية (انظر القسم 5.6.2. حول إعادة توجيه الدعم الزراعي). وفي حين أن الهدف الرئيسي لمثل هذه السياسات هو ضمان استقرار دخل المزارعين أو زيادته وضمان الإمدادات من الأغذية الأساسية، إلا أنها قد تثبط ضمنياً أي تحرك لإنتاج أغذية أخرى ضرورية لأنماط غذائية صحية. وتميل العديد من الحكومات في الدول العربية إلى تقديم حوافز ضريبية كبيرة للحبوب والسلع الزراعية الأخرى لخفض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار بشكل مصطنع للمستخدم النهائي. وبينما تهدف مثل هذه السياسات في كثير من الأحيان إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات، فإن الإعانات تخلق حوافز للإفراط في الاستهلاك وإنتاج أغذية كثيفة السعرات الحرارية وذات قيمة غذائية متدنية، وبالتالي تثبيط استهلاك الأطعمة المغذية. على سبيل المثال، تشجع سياسات إنتاج الحبوب في المنطقة المزارعين على إنتاج القمح من خلال برامج الدعم الحكومي وتعهد السلطات بشراء الإنتاج. ويفترض أساساً أن آلية الدعم هذه موجهة نحو زيادة الاكتفاء الذاتي. ولكن مع استمرار المنتجين في السعي نحو تحسين الإنتاجية، فإنهم يفاقمون مشاكل أخرى مثل استنفاد الموارد الزراعية والطبيعية مثل

المياه والأراضي الصالحة للزراعة، ويساهمون في إنتاج أغذية تؤدي بنهاية المطاف إلى دفع الناس إلى تبني أنماط غذائية غير مغذية.

هناك حاجة إلى تبني نهج نظم أغذية زراعية يأخذ في الاعتبار الآثار الأوسع للسياسات القطاعية على العديد من نتائج الاستدامة. ويعد تقييم التأثير المحتمل لسياسة زراعية معينة على الأبعاد الأخرى وكيف يمكن أن تؤثر على مختلف أصحاب المصلحة عبر أنظمة الأغذية الزراعية أمراً في غاية الأهمية، فضلاً عن إشراك جميع القطاعات ذات الصلة (الصحة والطاقة والبيئة والتجارة، وما إلى ذلك) في صنع القرار بحيث تكون جميع الإجراءات متسقة عبر سلاسل أنظمة الأغذية الزراعية بأكملها. وسيناقش القسم 5.5 بالتفصيل أهمية اعتماد نهج نظم الأغذية الزراعية في المنطقة العربية من خلال التركيز على المفاضلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسياسات محددة تهدف إلى إحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية، مثل فرض ضرائب تستهدف بعض الأغذية غير الصحية، وإعادة توجيه الإعانات الزراعية لدعم الأنماط الغذائية الصحية، وضمان مأمونية الغذاء وتنوع إنتاج المحاصيل.

5.5 الحاجة والأساس المنطقي لإجراء مفاضلات في نظم المنتجات الزراعية

نظراً لأن منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تتأهب الآن لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وذلك لتحسين الأمن الغذائي والتغذية والحالة الصحية لسكان المنطقة، فهناك بعض مجالات التركيز ذات الأولوية التي يجب النظر إليها على أنها مرتبطة بالهدف الشامل المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام 2030، مثل:

- التغذية والأمن الغذائي؛
- الحد من الفقر وتوفير سبل العيش والوظائف؛
- المساواة بين الجنسين والشباب والإدماج الاجتماعي؛
- التكيف مع تغير المناخ والحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛
- وحماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمياه.

تُعرِّف منظمة الأغذية والزراعة النظام الغذائي الزراعي المستدام بأنه «نظام يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع بشكل لا يتم فيه المساس بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة» (منظمة الأغذية والزراعة، 2018b). ويمكن أن تتأثر الأبعاد الثلاثة للاستدامة بالتجارة (منظمة الأغذية والزراعة، 2021f).

إن سلوك مختلف الفاعلين في سلسلة القيمة (على سبيل المثال، المزارعون ومصنعو الأغذية وتجار التجزئة والمستهلكون) هو ما يرسم شكل وطبيعة نظم الأغذية الزراعية، وهذا السلوك تحكمه لإمكانات المتاحة لديهم والحوافز الممنوحة لهم. ولذلك، يجب الموازنة بين استدامة نظم الأغذية الزراعية وبين المفاضلات وأوجه التآزر المحتملة في الآثار الاقتصادية (مثل الدخل والأرباح والضرائب والإمدادات الغذائية)، والآثار الاجتماعية (مثل المساواة بين الجنسين والتغذية ورعاية الحيوان) والآثار البيئية (مثل الحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي والتربة والمياه). تُعرَّف المفاضلة بأنها «حل وسط بين هدفين مرغوب

فيهما، ولكن إلى حد ما غير متوافقين،» (Kanter *et al.*, 2018). ويجب في كل الأحوال إدارة المفاضلات بطريقة تؤدي إلى تعظيم المستوى العام للنتيجة المرجوة. ولكن تصبح المفاضلات صعبة بشكل خاص عندما تكون الموارد محدودة وعندما تتعارض أهداف أصحاب المصلحة. على سبيل المثال، هناك مفاضلات عالية المستوى بين أهداف الأمن الغذائي والتغذوي والشمول الاقتصادي أو الكفاءة الاقتصادية أو الاستدامة البيئية.

تتباين الموارد الاقتصادية والسياسات والتاريخ والأيديولوجيات السياسية في المنطقة العربية. وتؤدي الإيرادات الخارجية مثل عوائد النفط دوراً مهماً في استراتيجيات التنمية في معظم البلدان. ويمكن زيادة الأمن الغذائي مع التركيز على الإنتاج المحلي (الاستدامة الاقتصادية)، ولكن هذا مقيد بمحدودية الموارد الطبيعية. فأي تقلب في الأسعار في أسواق السلع الدولية له تأثير على أسعار النفط والغذاء في المنطقة. وقد يكون لبعض التدخلات، في حال اعتمدت على أنظمة الزراعة الأحادية، تأثير اقتصادي إيجابي على بعض أصحاب المصلحة ولكنها قد تقوض التنوع الجيني وتزيد من انكشاف النظام البيئي على تغير المناخ.

وقد يكون لبعض التدخلات آثار اجتماعية ضارة (الاستدامة الاجتماعية)، مثل تدهور النتائج الغذائية، إذا كانت تدفع نحو استهلاك الأطعمة عالية السعرات الحرارية وقليلة المغذيات والأطعمة المصنعة بدلاً من المنتجات الطازجة. وبالمثل، فإن التدخلات في سلسلة القيمة الغذائية والتي تعطي الأولوية للاعتبارات البيئية، مثل الحد من انبعاثات الكربون من خلال تقليل استخدام الأسمدة أو استخدام تكنولوجيا جديدة، قد تؤدي إلى آثار اقتصادية سلبية من حيث انخفاض الأرباح وفقدان الوظائف، وكذلك نتائج اجتماعية سلبية، مثل عدم الرغبة في استهلاك أطعمة غير تقليدية.

تطبق معظم الدول العربية سياسات ترمي إلى زيادة الإنتاج المحلي وذلك لتقليل الاعتماد على الواردات. ومع ذلك، فقد تضررت البيئة من جراء الزيادة الناتجة في استخدام الأسمدة والمياه والأراضي (تأثير سلبي على الاستدامة البيئية). كما ينبغي النظر في العوامل التي تؤثر على الاستدامة البيئية للموارد لضمان النمو المستدام. فالعديد من ممارسات استخدام المياه والأراضي المتبعة حالياً تؤثر سلباً على إنتاجية القطاع الزراعي ونموه في المنطقة. وتهدف التدخلات الذكية مناخياً إلى تسخير أوجه التآزر بين الأبعاد المختلفة للاستدامة للخروج بمنافع بيئية واجتماعية واقتصادية. وقد تجلب أساليب الزراعة الذكية مناخياً دخلاً إضافياً للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، وتزيد من الأمن الغذائي والتغذوي للناس، وترسخ القدرة على الصمود ضد تقلبات السوق وتحمي النظم البيئية من خلال حماية التنوع البيولوجي والحد من تآكل التربة وزيادة عزل الكربون في التربة (منظمة الأغذية والزراعة، 2019). ولضمان أن تكون نتائج السياسات الزراعية الذكية مناخياً مستدامة وقابلة للتطوير، فمن الأهمية بمكان دراسة جميع العوامل ضمن أبعاد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتقليل المفاضلات والتقاط أوجه التآزر.

5.6 تحديد المفاضلات الرئيسية لضمان الأمن الغذائي والتغذية

بالنظر إلى أن ظروف كل بلد تختلف عن ظروف البلدان الأخرى، يجب على كل بلد فهم المفاضلات والتقليل منها بين أهداف السياسات المتنافسة. ويجب أن يضمن تحسين آليات الحوكمة إمكانية تحديد المفاضلات وتقييمها بشكل مشترك من منظور شامل يشمل عدة قطاعات لتحديد أفضل طريقة للمضي قدماً في النظام بأكمله. على سبيل المثال، يعد تبني تقنيات أكثر استدامة أفضل بالنسبة للبيئة، ولكنه قد يتسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية نسبياً مما قد يعرض الأمن الغذائي والتغذية للفقراء للخطر. وبالمثل، قد تؤدي زيادة الإنتاج لتعزيز الصادرات الزراعية إلى الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات ويمكن أن يؤدي إلى استنفاد الموارد الطبيعية مثل المياه الجوفية. وللتعامل مع هذه المفاضلة، يجب على كل بلد الاستثمار في البحث والتطوير والبنية التحتية لزيادة الإنتاجية والكفاءة. ويمكن أن يؤدي تحسين الاستثمارات وزيادة التجارة إلى تحسين توزيع الدخل عبر البلدان وداخلها وزيادة القوة الشرائية. كما إن الروابط بين البحث والإرشاد وتحليل البيانات والبيّنات وأدوات صنع القرار بالغة الأهمية. علاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى تبني سياسات أنظمة أغذية زراعية رئيسية أخرى لضمان إحداث تحول في سلاسل الإمداد بالأغذية والبيئات الغذائية، وفي تشجيع المستهلك على تبني عادات غذائية صحية وفي تنظيم عمليات وسم الأغذية وتسويقها (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). بالإضافة إلى ذلك، قد تكون سياسات الحماية الاجتماعية ضرورية للتخفيف من المفاضلات المحتملة.

هناك حاجة إلى مزيد من التحليل والأدلة بشأن المفاضلات المحتملة لمختلف قرارات الأغذية والزراعة. وتتمثل إحدى التحديات التي تواجه عملية اتخاذ القرار في أن المفاضلات غالباً ما تكون غير معروفة وغير محددة الكمية على أرض الواقع، مما يجعل اتخاذ القرارات أكثر صعوبة. ويحدد هذا القسم المفاضلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهامة للتدخلات السياسية المحددة التي تهدف إلى تحويل أنظمة الأغذية الزراعية وتحسين التغذية والحالة الصحية لشعوب المنطقة.

فرض ضرائب موجهة على الاستهلاك للحد من استهلاك الأطعمة غير الصحية

من شأن فرض ضرائب موجهة على الاستهلاك وتطبيق تعريفات جمركية متصاعدة على الواردات التقليل من استهلاك الأغذية غير الصحية (الأطعمة الغنية بالدهون والسكر والملح والأغذية المصنعة أيضاً). وبشكل عام، تخلق الضرائب والإعانات حوافز مالية للمستهلكين لزيادة أو تقليل استهلاك الأطعمة المستهدفة، وبالتالي تحسين الأنماط الغذائية بشكل عام (منظمة الأغذية والزراعة، 2022e). كما إن تقليل استهلاك الأطعمة المصنعة عبر فرض ضريبة عليها يزيد من تكلفة الغذاء. وإذا لم يتم استهداف الأطعمة عالية التصنيع بشكل جيد، فقد ينخفض استهلاك المغذيات الدقيقة، حيث تعد الأغذية المصنعة بشكل عام قناة أساسية لهذه المغذيات. فربما أصبحت الأطعمة المُصنَّعة الغنية بالطاقة مصادر مهمة للسعرات الحرارية للفقراء، لا سيما في المناطق الحضرية. وبالتالي، فإن السياسات الرامية إلى جعل هذه المنتجات أكثر تكلفة يمكن أن تقلص الطلب على الإنتاج الأولي وتدفع المستهلكين الأكثر فقراً نحو المعاناة من مشكلة نقص الوزن (تأثير اجتماعي سلبي). علاوة على ذلك، بالنظر إلى الخصائص النموذجية للأطعمة المصنعة، مثل سهولة التخزين وفترة

صلاحيتها الطويلة وغناها بالطاقة، قد تكون هذه الأطعمة مهمة أيضاً للأمن الغذائي في المناطق النائية أو في أوقات الندرة. ويمكن أن يؤدي خفض الطلب على الأغذية المصنعة إلى تقليل إنتاج هذه الأطعمة، مما يؤثر سلباً على قطاع الأغذية، مما قد يؤدي إلى انخفاض العمالة، ويثبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الاستثمار في صناعات تصنيع الأغذية (تأثير اقتصادي سلبي).

إعادة توجيه الإعانات الزراعية

كما نوقش في القسم 5.4، ساهمت الإعانات المالية المخصصة لسلع معينة أو جوانب معينة في عملية الإنتاج مساهمة كبيرة في انتشار أنماط غذائية يكتسيها العوز والإفراط وعدم التوازن في محتواها من حيث الطاقة والمغذيات، مما ساهم في ارتفاع معدلات سوء التغذية بجميع أشكالها (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). على سبيل المثال، ساهم برنامج دعم الغذاء في مصر بشكل كبير في زيادة معدلات السمنة وأمراض القلب والأوعية الدموية ونقص المغذيات الدقيقة لدى جميع الناس بصرف النظر عن مستوى دخلهم. إذ تشير التقديرات إلى أن الإنفاق على الخبز البلدي (غذاء مصري تقليدي) ودقيق القمح والسكر والزيت لا يمثل سوى 4 في المائة من متوسط الإنفاق على الغذاء. ومع ذلك، توفر هذه الأغذية ما نسبته 31 في المائة من إجمالي السعرات الحرارية المتاحة للأسرة المصرية. وبموجب برنامج الدعم هذا، يمكن لحاملي بطاقات التموين شراء السكر وزيت الطهي بأسعار مخفضة، مما يحصر الخيارات الغذائية المتاحة أمام الأسر متدنية الدخل بأغذية منخفضة التكلفة وعديمة المغذيات (منظمة الأغذية والزراعة، 2022e). تشير النماذج التجريبية إلى أن تغيير برامج الدعم الحكومي سيقوض بشكل كبير الأوضاع المعيشية لمعظم السكان المصريين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2017). لكن يمكن أن يساهم إصلاح برامج الدعم في زيادة فرص استهلاك الفاكهة والخضروات والمكسرات والحبوب الكاملة بدلاً من الحبوب المكررة والكربوهيدرات البسيطة وفي إحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية والتشجيع على تبني أنماط غذائية صحية ونتائج صحية أفضل. على سبيل المثال، أظهرت دراسة مصرية أن انخفاض سعر الفاكهة والبيض ومنتجات الألبان بنسبة 1 في المائة يمكن أن يترجم إلى انخفاض بنسبة تتراوح من 0.08 في المائة إلى 0.12 في المائة في مؤشر كتلة الجسم للأمهات (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2020).

أكثر المفاضلات شيوعاً أمام إصلاح برامج الاستهلاك الرامية إلى التشجيع على استهلاك أغذية مغذية هي التكلفة المصاحبة لهذا الإصلاح. فقد تساهم زيادة الإنفاق على دعم أسعار المواد الغذائية في البلدان النامية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في زيادة العجز المالي في هذه البلدان. بالإضافة إلى ذلك، تعد الفاكهة والخضروات والمكسرات من بين أهم الصادرات الزراعية لمعظم دول المنطقة، والتي بطبيعة الحال توفر النقد الأجنبي المطلوب لتمويل نفقات الاستيراد. لذلك، فإن دعم أسعار الفواكه والخضروات لتشجيع استهلاكها محلياً قد يقلل من كمية المحاصيل المتاحة للتصدير وبالتالي يساهم بشكل سلبي في تقليل تدفقات العملات الصعبة. ومن التدابير الممكنة للتخفيف من هذا الأمر هو تكثيف الإنتاج الزراعي لمحاصيل صحية مثل الفاكهة والخضروات. ومع ذلك، يمكن أن تكون هناك مفاضلة بيئية فيما يتعلق بزيادة الضغط على أنظمة الري والأراضي الزراعية (Kuiper and van den Bos Verma, 2021). وستكون مفاضلة الاستدامة هذه مصدر قلق كبير في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تتسم بمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه. لكن في

المقابل، يمكن أن تؤدي زيادة استهلاك الفاكهة والخضروات إلى زيادة إنتاج هذه المحاصيل كثيفة العمالة وزيادة الأجور الزراعية. من جانب آخر، يساهم ارتفاع الأجور في قطاع الزراعة في تشجيع العمال ذوي المهارات المنخفضة على مواصلة العمل في هذا القطاع، مما يساهم في خفض حجم العمالة غير العاملة في الزراعة في المناطق الفقيرة، وبالتالي، يؤدي إلى إبطاء جهود تنويع الاقتصاد نحو الصناعة والخدمات، بما في ذلك قطاع التصنيع الزراعي.

لوائح مأمونية الغذاء

مأمونية الأغذية ضرورية لتحسين التغذية، والحد من الأمراض المنقولة بالغذاء، وجعل الأغذية الطازجة والآمنة متاحة بسهولة أكبر. ويشمل الهدف الاستراتيجي لتحسين مأمونية الأغذية سياسات لوضع وإنفاذ أنظمة أكثر صرامة لمأمونية الأغذية، مثل مواءمة المعايير مع تلك المطبقة في البلدان ذات الدخل المرتفع. وتكشف الدراسات أن النهوض بمعايير مأمونية الغذاء قد يزيد من كلفتها، وبالتالي يصعب على الأسر الفقيرة شراؤها. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في حال لم يتمكنوا من التكيف مع مثل هذه اللوائح والمتطلبات الصارمة، مما يؤدي بالنتيجة إلى تقليل فرص العمل وفقدان الوظائف (Balié, 2020). ولكن في المقابل، يمكن أن تكون هذه المتطلبات والشروط (على سبيل المثال، اشتراط عدم استخدام مبيدات الآفات) مفيدة للبيئة والتنوع البيولوجي. ومع ذلك، يمكن أن يتضرر المزارعون الذين لا يملكون الموارد المطلوبة لاستخدام بدائل مبيدات الآفات الأكثر تكلفة والأقل ضرراً على البيئة. فغني عن البيان أن زيادة تكلفة المدخلات يعني ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، مما يزيد بالنتيجة من انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي عبارة «يفضل تناوله قبل....» التي توضع على عبوات الأغذية إلى اعتقاد المستهلكين أن هذا الغذاء غير صالح للاستهلاك على الفور بعد مرور هذا التاريخ وأنه يجب التخلص منه، مما يقلل من كمية الغذاء المتاح ويزيد من هدره.

تنويع إنتاج المحاصيل

تتطلب الأنماط الغذائية الصحية والمستدامة التي تمثل العمود الفقري لأنظمة أغذية زراعية سليمة وشاملة ومستدامة وقادرة على الصمود التحول إلى تناول أطعمة صحية تتطلب موارد بيئية أقل، مثل الفاكهة والخضروات والبقوليات والمكسرات والبذور (Springmann and Freund 2022). فما تزال الأنماط الغذائية التقليدية القائمة على المواد الغذائية الأساسية هي الحال في العديد من البلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وخاصة بين الفقراء. ولذلك، يمكن أن يؤدي تنويع المحاصيل إلى تحسين الأمن الغذائي من خلال تحسين كمية الأغذية وتنوعها وزيادة دخل المزارعين، وبالتالي تعزيز إمدادات الغذاء والحصول عليه. كما قد يكون لتنويع المحاصيل أيضاً أوجه تآزر مع التدخلات الأخرى المراعية للتغذية، بما في ذلك إصلاح نظم الإعانات الزراعية على النحو المشار إليه أعلاه. ومع ذلك، قد يؤدي السعي إلى تنويع المحاصيل أيضاً إلى حالة من التنافس على الموارد بين مختلف المحاصيل وبالتالي الضغط على الموارد الطبيعية. وللتخفيف من هذه المفاضلات، يجب أن تلبي جهود تنويع المحاصيل الأهداف المتعددة للزراعة المستدامة من حيث الاستخدام السليم للموارد الطبيعية، وإنتاج المغذيات للاستهلاك البشري، والقدرة على التكيف مع المناخ، ورفع مداخيل المزارعين. في هذا الصدد، من المهم فهم أي المحاصيل، أو مجموعات المحاصيل، هي الأكثر ملاءمة لمنطقة أو بلد معين (منظمة الأغذية والزراعة، 2022e).

الفصل السادس
الوضع الإقليمي لإنتاج وإمدادات وتجارة الغذاء

رسائل رئيسية

- تعتبر بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مستوردة صافية للغذاء وتعتمد بشكل كبير على أسواق الأغذية الزراعية العالمية. استحوذت المنطقة العربية على ما نسبته 7.6 في المائة من إجمالي الواردات الزراعية في العالم في عام 2020. وتعد بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من بين أكبر مستوردي الحبوب على مستوى العالم. فبين عامي 2010 و2020، كانت بلدان الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية أكبر مستوردي الحبوب في المنطقة. في المقابل، استحوذت البلدان العربية على 2.3 في المائة فقط من إجمالي الصادرات الزراعية في العالم في عام 2020 بسبب انخفاض الموارد الطبيعية فيها نسبياً.
- تمثل الحبوب حوالي نصف الإمدادات الغذائية للمنطقة. وإمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب مرتفعة بشكل خاص في مصر والمغرب أكثر من غيرهما من البلدان. وقد كانت إمدادات الطاقة الغذائية في المنطقة من السكر والعصائر والعسل أعلى بنسبة 31 في المائة من المتوسط العالمي خلال العقد الماضي. وفي المتوسط، يأتي أقل من 5 في المائة من السعرات الحرارية المتوفرة للفرد في اليوم من الفاكهة وأقل من 3 في المائة من الخضروات.
- كانت مصر والعراق والجمهورية العربية السورية المنتجين الرئيسيين للحبوب، وكانت الجزائر ومصر والمغرب من أكبر منتجي الفواكه والخضروات في المنطقة العربية في عام 2020. ويساهم إنتاج المنطقة من الفاكهة والخضروات في نسبة عالية من استهلاك المنطقة للخضروات. وسجلت مصر والمغرب وتونس أعلى نسبة اكتفاء ذاتي من الفاكهة، بينما سجلت مصر والأردن وتونس أعلى نسبة اكتفاء ذاتي من الخضار في المنطقة في عام 2020.
- يُظهر متوسط بسيط لبلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أن الواردات وفرت 62 في المائة من الإمدادات الغذائية للمنطقة خلال الفترة 2017–2019. وبلغت نسبة الاعتماد على الواردات المرجحة بالسكان حوالي 50 في المائة.
- بالنسبة إلى 11 دولة عربية من أصل 17 دولة عربية تتوفر عنها بيانات، كان الاعتماد على الواردات أعلى من 60 في المائة، بينما في الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن، جاء أكثر من 80 في المائة من إجمالي السعرات الحرارية من الواردات.

- يتجاوز المعدل المقدر لنسبة الاعتماد على استيراد الحبوب في الأردن والكويت ولبنان وليبيا وعُمان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية حاجز الـ 90 في المائة.
- تعتمد معظم بلدان المنطقة على عدد قليل من بلدان المنشأ لوارداتها الغذائية (خاصة الجزائر والعراق وليبيا). كما إن بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تعتمد بشكل أكبر على الطاقة الغذائية المستوردة تعتمد أيضاً على مجموعة أكثر تنوعاً من الموردين العالميين، وهذا ينطبق بشكل خاص على الأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة.
- يمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على الواردات إلى جانب الاعتماد على عدد قليل جداً من الموردين إلى جعل البلد عرضة للتأثر بأي اختلالات في الأسواق الدولية. لكن يمكن الحد من مخاطر الاعتماد الكبير على الواردات والضعف أمام الصدمات الخارجية من خلال تنويع مصادر الاستيراد من بلدان ومناطق ذات ظروف اجتماعية واقتصادية ومناخية متنوعة، فضلاً عن تكوين مخزون غذائي.
- تعد التجارة الدولية ضرورية لضمان إيجاد أنماط غذائية متنوعة وصحية في المنطقة. وتساهم الواردات مساهمة كبيرة في تنوع إمدادات المواد الغذائية في المنطقة العربية. وفيما يخص الإمداد من الفاكهة والخضروات التي لا يتم إنتاجها بكميات كافية في المنطقة ولكنها ضرورية لتبني أنماط غذائية صحية ومغذية، تساهم الواردات في تنويع الأغذية المتاحة للاستهلاك المحلي، وخاصة في الكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ناقش الفصل الخامس محدودية الموارد الطبيعية في المنطقة المطلوبة لإنتاج الغذاء وتزايد عدد سكانها وكيف تُترجم هذه العوامل إلى اعتماد كبير على استيراد الغذاء. ويحلل الفصل السادس إنتاج المنطقة من الغذاء وإمدادات الطاقة الغذائية وأنماط التجارة ويقيم مواطن الضعف في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بسبب الاعتماد على الاستيراد وقلة التنويع في الموردين.

6.1. إنتاج الغذاء

بين عامي 2000 و2020، زادت قيمة الإنتاج العالمي للمحاصيل الأولية بأكثر من ثلاثة أضعاف بالقيمة الاسمية، من 849 مليار دولار أمريكي إلى 2783 مليار دولار أمريكي. ويبين الشكل 29 النمو في قيمة الإنتاج العالمي الإجمالي لخمس مجموعات سلعية: الحبوب، والخضروات والفاكهة، ومحاصيل الجذور والدرنات، ومحاصيل السكر، والمحاصيل الزيتية. بلغ إنتاج الحبوب، الذي يتركز معظمه في الصين والهند والولايات المتحدة، 2.996 مليار طن في عام 2020 (الشكل 30). وساهمت منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بنحو 53 مليون طن (1.76 في المائة) من إجمالي إنتاج الحبوب، حيث تنتج مصر 22 مليون طن سنوياً. ونتيجة لذلك، زادت مشاركة المنطقة في التجارة العالمية للمنتجات الزراعية خلال العقد الماضي، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الواردات.

الشكل 29
قيمة الإنتاج الإجمالي العالمي للمحاصيل
حسب المجموعة السلعية (مليار دولار أمريكي)

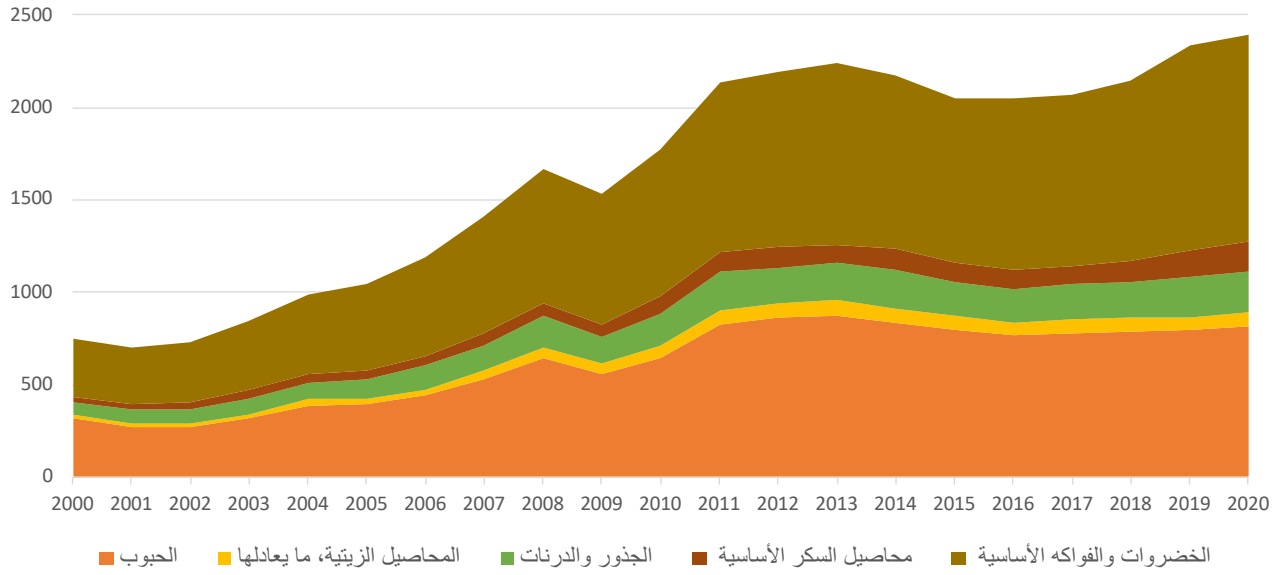

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): قيمة الإنتاج الزراعي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QV

الشكل 30

إجمالي إنتاج الحبوب (مليون طن)

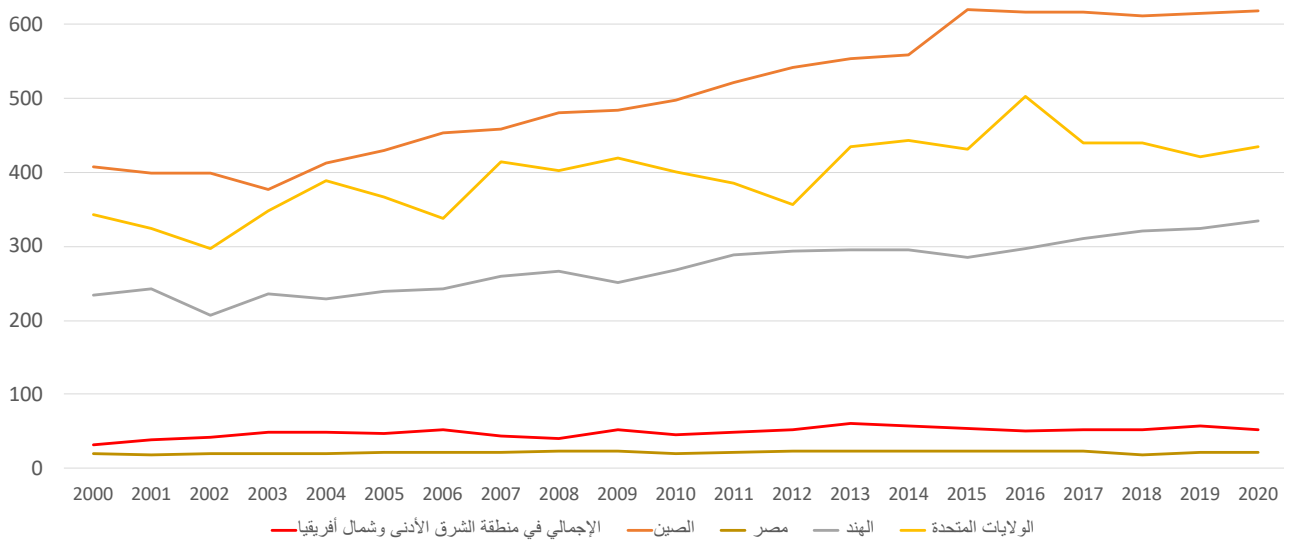

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): الإنتاج. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

من ناحية الإنتاج، تعتبر مساهمة منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في إنتاج العالم من الحبوب ضئيلة. كما من الصعب التوفيق بين أنماط زراعة المحاصيل في المنطقة والقيود الزراعية فيها، وخاصة ندرة المياه والأراضي. على سبيل المثال، على مدى العقد الماضي، زاد إنتاج الحبوب (مثل الشعير والقمح والأرز) في المنطقة (الشكل 31)، على الرغم من التحديات المتعلقة بندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة. وتجدر الإشارة إلى أن محاصيل الحبوب هي أكثر استهلاكاً للمياه من الفاكهة والخضروات التي توفر أيضاً مردوداً اقتصادياً أكبر. على الرغم من امتلاكها ميزة نسبية في تصدير الفواكه والخضروات، إلا أن حوالي 60 في المائة من الأراضي المزروعة في المنطقة لا تزال تستخدم في زراعة الحبوب، مع تبوء مصر المرتبة الأولى في إنتاج الحبوب في المنطقة، تليها العراق (المرفق 5). ومع ذلك، فإن هذا لا يُترجم إلى زيادة في غلة المحاصيل منخفضة الحرارة مثل القمح، وهو أقل بكثير من المستويات العالمية (باستثناء مصر). تتمثل المحاصيل الرئيسية في مصر في الذرة والقمح والأرز.

الشكل 31
أكبر خمسة منتجين للحبوب في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)

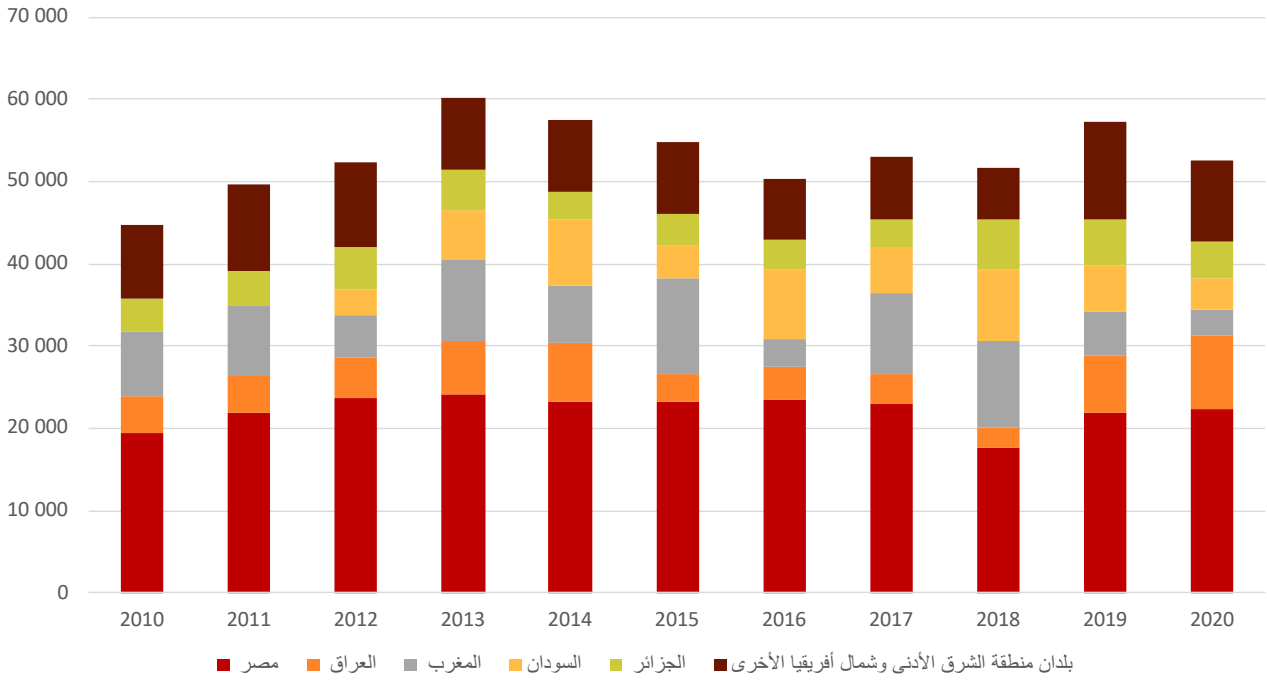

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): الإنتاج/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. كما في: سبتمبر/ أيلول. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

زادت كمية الخضروات المنتجة في المنطقة بنسبة 14.7 في المائة على مدى السنوات العشر الماضية (المرفق 5). وتعد كل من الجزائر ومصر والمغرب أكبر منتجي الخضروات في المنطقة العربية. وسجلت كل من مصر والأردن وتونس أعلى نسب اكتفاء ذاتي (119 في المائة و140 في المائة و110 في المائة على التوالي[9]) من الخضروات في المنطقة في عام 2020. وأقل البلدان المنتجة للخضروات هي البحرين وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا وقطر والصومال، إذ تنتج هذه البلدان بضعة آلاف من الأطنان فقط سنوياً. وخلال العقد الماضي، ظل الإنتاج راكداً في جزر القمر ومصر والأردن وليبيا وفلسطين. وانخفض الإنتاج في المغرب والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن بشكل كبير.

في المنطقة، تعد الجزائر ومصر والمغرب أكبر منتج للفواكه (استحوذت هذه البلدان على 32 و16 و12 في المائة على التوالي من إنتاج المنطقة من الفاكهة في عام 2020). وسجلت كل من مصر والمغرب وتونس أعلى نسب اكتفاء ذاتي (114 في المائة و241 في المائة و127 في المائة على التوالي) من الفاكهة في عام 2020. وأنتجت بعض البلدان، مثل البحرين وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا وقطر، أقل من 100 000 طن من الفاكهة في عام

9 حسابات المؤلفين. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): الإنتاج والتجارة. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QV و https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL كما في: فبراير/ شباط 2023.

2020 (المرفق 5). بشكل عام، زاد إنتاج المنطقة من الفاكهة بنسبة 33.1 في المائة بين عامي 2010 و2020. وكانت أهم أنواع الفاكهة المنتجة في المنطقة في عام 2020 هي التمور، يليها البطيخ والبرتقال والعنب والموز والتفاح والمانجو. في بعض البلدان، تدفع زيادة المداخيل المستهلكين إلى التحول من نمط غذائي أساسي قائم على الكربوهيدرات إلى نمط غني بالمغذيات.

6.2. الإمدادات الغذائية

يختلف تكوين إمداد الطاقة الغذائية، المفصل في بيانات ميزانيات الأغذية، اختلافاً كبيراً بين البلدان في المناطق. وانخفض متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية[10] في بعض البلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (في مصر والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا وعُمان واليمن). وأظهر المتوسط الإقليمي لمتوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية زيادة هامشية (0.8 في المائة) بين عامي 2010 و2020 (المرفق 6)، في حين نما المتوسط العالمي نفسه بنسبة 4.2 في المائة في الفترة نفسها.[11] وهذا يدعم الافتراض القائل بأن الاختلافات بين البلدان تترجم إلى تفاوتات في المؤشرات المتعلقة بالتغذية. وظل متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في عام 2020 مثل المتوسط العالمي (124 في المائة).

انخفض متوسط الإمدادات الغذائية لجميع فئات الأغذية في المنطقة بشكل طفيف (-1.3 في المائة) خلال العقد الماضي من 2978 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً إلى 2940 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً (الشكل 32 والمرفق 6)، وتراجع في مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية واليمن. كان نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية هو الأدنى في اليمن وجزر القمر على مستوى المنطقة (2019 و2285 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً، على التوالي). وانخفض متوسط إمداد الجذور والدرنات، واللحوم للفرد في اليوم (-4.6 في المائة و-4.7 في المائة على التوالي)، في حين زاد متوسط توفر الحليب والخضروات بشكل ملحوظ (17.5 في المائة و5.6 في المائة على التوالي). وكانت هناك زيادة بسيطة في معدل إمداد الفاكهة والحبوب (2.8 في المائة و1.1 في المائة على التوالي). وخلال العقد الماضي، جاء ما نسبته 48.8 في المائة من السعرات الحرارية المتاحة للفرد يومياً من الحبوب (1444 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)، و5.1 في المائة من الحليب (151 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)، و4.7 في المائة من الفاكهة (138 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)، و4.4 في المائة من اللحوم (129 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)، و2.7 في المائة من بالخضروات (81 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) و2.1 في المائة من الجذور والدرنات (6 سعرات حرارية/ للفرد/ يومياً).

10 يعبّر المؤشر عن إمدادات الطاقة التغذوية كنسبة مئوية من متوسط الاحتياجات من الطاقة التغذوية. ويتم تسوية متوسط إمداد كل بلد أو منطقة من السعرات الحرارية لاستهلاك الغذاء من خلال متوسط الاحتياجات من الطاقة التغذوية المقدرة لسكانها لتوفير مؤشر كفاية الإمدادات الغذائية من حيث السعرات الحرارية (المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): https://www.fao.org/faostat/en/#faq)

11 المتوسطات عبارة عن متوسطات غير مرجحة لا تأخذ بالحسبان عدد سكان البلدان المعنية.

إن إمدادات الطاقة الغذائية (متوسط 2017–2019) من الحبوب في المنطقة (1444 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 1308 كسعرة حرارية/ للفرد/ يومياً وهي مرتفعة بشكل خاص في مصر (2168 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) والمغرب (1972 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)، وأقل من المتوسط العالمي في كل من جزر القمر والأردن ولبنان وعُمان والإمارات العربية المتحدة.

ويأتي ثاني أعلى مصدر للطاقة الغذائية في المنطقة من السكر والعصائر والعسل (305 سعرات حرارية/ للفرد/ يومياً في المتوسط في 2017–2019)، وهو أعلى بنسبة 31 في المائة من المتوسط العالمي في الفترة نفسها (233 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً). إن إمدادات الطاقة الغذائية من السكر والعصائر والعسل في جميع بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أعلى من المتوسط العالمي باستثناء جزر القمر والعراق، وهي مرتفعة بشكل خاص في الأردن والكويت ولبنان. ويمكن أن يفسر هذا، جزئياً على الأقل، ارتفاع معدلات السمنة في المنطقة (انظر الفصل الثالث).

تختلف الإمدادات الغذائية اختلافاً كبيراً بين بلدان المنطقة. وكما يتضح من الجداول في المرفق رقم 6، سُجِلت أعلى مستويات توفر الفاكهة في المنطقة في بلدان الجزائر وعُمان في حين لوحظت أدنى المستويات في جيبوتي وموريتانيا واليمن. وكان المعروض من الخضار مرتفعاً في الجزائر ومصر وليبيا وتونس خلال الفترة 2010–2019 وكان متواضعاً للغاية في جزر القمر واليمن. وكانت إمدادات اللحوم في الفترة 2010–2019 هي الأعلى في الكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية وكانت الأدنى في جزر القمر والعراق. وكان المعروض من الحليب أعلى في بلدان الجزائر وموريتانيا وعُمان، بينما لوحظت أقل المعدلات في جزر القمر والعراق واليمن. وكان أعلى مستوى للإمداد بالجذور والدرنات في جزر القمر بينما كان الأدنى في الإمارات العربية المتحدة.

الشكل 32
إمدادات المجموعات الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)

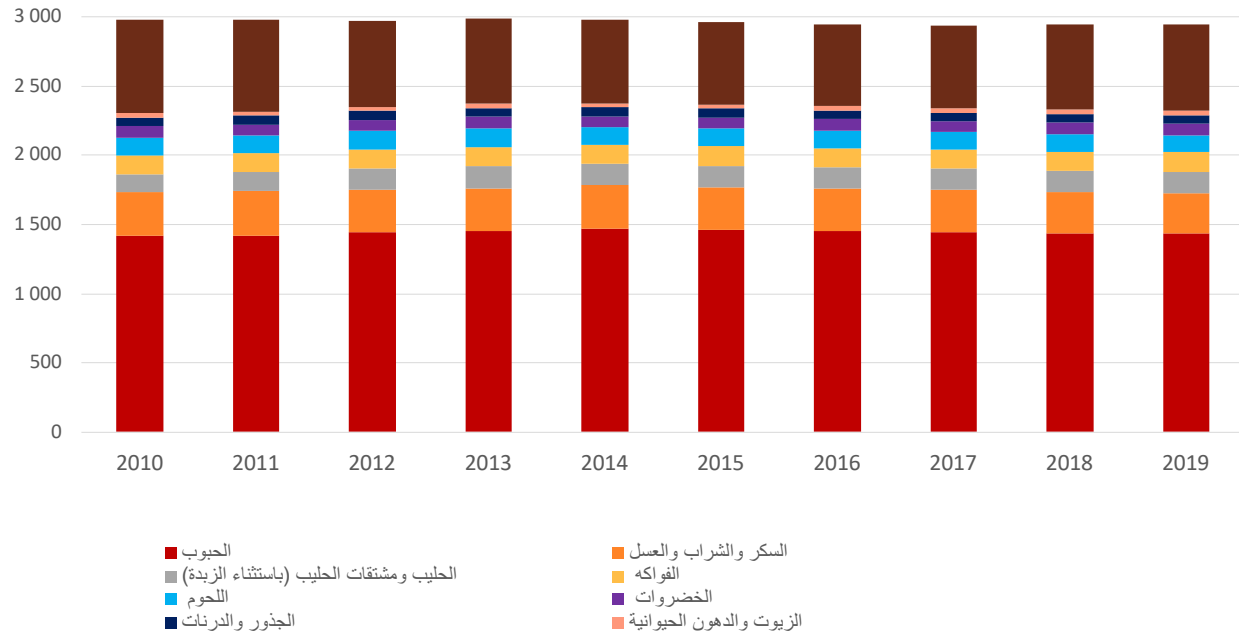

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): حسابات استخدام المعروض. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/SCL

ملاحظة: يحتوي الشكل على متوسطات بسيطة (وليس متوسطات مرجحة حسب عدد السكان)

على مدى العقد الماضي، انخفضت إمدادات اللحوم في المنطقة بشكل بسيط (بنسبة 1.3 في المائة). وتشير البيانات الخاصة بمتوسط الإمداد بالبروتين من أصل حيواني (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً) (متوسط 3 سنوات) إلى زيادة كبيرة في ليبيا والسودان والإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن زيادة هامشية في كل من الجزائر وجزر القمر وجيبوتي ومصر وموريتانيا والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس (المرفق 6). في المقابل، انخفض المعروض من اللحوم بشكل كبير في العراق ولبنان وعُمان والكويت. وتأتي الطاقة الغذائية في المنطقة من الزيوت والدهون الحيوانية (30 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً في المتوسط في 2017–2019)، وهو يمثل نصف المتوسط العالمي في الفترة نفسها (60 سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً). وقد زادت حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الدهون في البلدان العربية بنسبة 3.4 في المائة، ولا سيما في جزر القمر والعراق والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس (المرفق 6). ومع ذلك، كانت الزيادة في إمدادات الطاقة الغذائية من الدهون هامشية في كل من جيبوتي والكويت والمغرب واليمن. وانخفض الإمداد بالدهون بشكل ملحوظ في كل من مصر وليبيا وعُمان. وغالباً ما تتأثر الزيادة في استهلاك اللحوم والدهون بالتغير الحاصل في خيارات وأذواق المستهلكين ونمو الدخل. وقد تؤثر هذه التغييرات في مدخول الجسم من العناصر الغذائية على معدل الإصابة بالسمنة وأمراض القلب والسكري والسرطان. كان متوسط الإمداد من الزيوت النباتية (المحاصيل الزيتية وما

يعادلها من الزيوت) في الفترة 2010–2019 في المنطقة 7 سعرات حرارية/ للفرد/ يومياً، وهو أقل من المتوسط العالمي (9 سعرات حرارية/ للفرد/ يومياً). ومع ذلك، كان متوسط الإمداد من الزيوت النباتية في الفترة نفسها أعلى من المتوسط العالمي في كل من جزر القمر والكويت ولبنان وليبيا وتونس.

يعد التحليل النسبي للإمدادات الغذائية أمرًا بالغ الأهمية لفهم الأنماط والاحتياجات الغذائية. فقد ازداد معدل انتشار نقص التغذية في المنطقة العربية في جميع البلدان تقريباً خلال العقد الماضي (انظر الفصل 1).

6.3. تجارة الأغذية الزراعية

استحوذت المنطقة العربية على ما نسبته 7.6 في المائة من إجمالي الواردات الزراعية في العالم في عام 2020 (فاوستات، 2022). وتعتبر هذه الحصة كبيرة إذا ما قارنها بحصة المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (2.9 في المائة)[12] أو سكان العالم (5.6 في المائة)[13] في عام 2020. على سبيل المثال، تعد بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من بين أكبر مستوردي الحبوب على مستوى العالم. ولكن في المقابل، استحوذت البلدان العربية على ما نسبته 2.3 في المائة فقط من إجمالي الصادرات الزراعية في العالم في عام 2020 [14] بسبب انخفاض الموارد الطبيعية فيها نسبياً. وتبين هذه الأرقام أن بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي بلدان مستوردة صافية للغذاء وتعتمد بشكل كبير على أسواق الأغذية الزراعية العالمية.

تغيرت هذه الحصص والنسب قليلاً على مر السنين. من بين أكبر المستوردين، تأتي المملكة العربية السعودية في المركز التاسع عشر على مستوى العالم بمتوسط واردات يناهز الـ 20 مليار دولار أمريكي في الفترة 2018–2020 (الشكل 33) تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 23 ومصر في المرتبة 26 بنحو 17 مليار دولار أمريكي و14.4 مليار دولار أمريكي على التوالي. ومن بين أكبر المصدرين، احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 28 في العالم بمتوسط صادرات بلغ حوالي 12.8 مليار دولار أمريكي، تليها مصر والمغرب في المرتبتين 52 و55 عالمياً وبمتوسط صادرات بلغ 5.2 مليار دولار أمريكي و4 مليارات دولار أمريكي على التوالي في 2018–2020. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الإمارات العربية المتحدة هي دولة إعادة تصدير رئيسية، الأمر الذي قد يفسر الكمية الكبيرة من الواردات والصادرات.

12 حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (كما في أكتوبر/ تشرين الأول 2022)

13 حسابات المؤلفين استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالبنك الدولي (كما في أكتوبر/ تشرين الأول 2022)

14 منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL

الشكل 33
صافي التجارة الزراعية لبلدان مختارة في العالم (مليار دولار أمريكي، متوسط القيمة في 2010–2021)

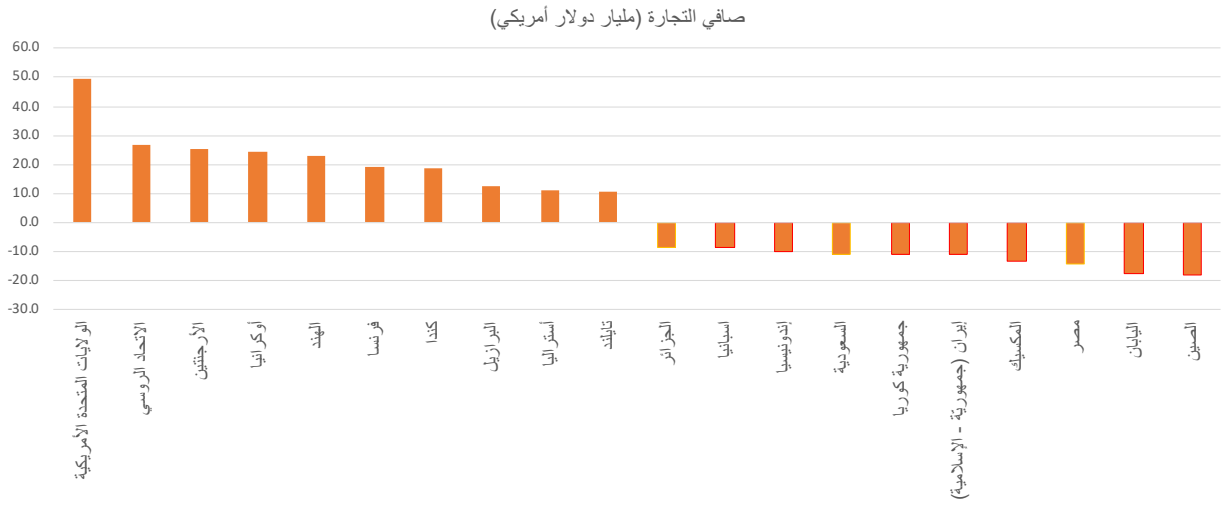

المصدر: حسابات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا القائمة على بيانات منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL

كانت الحبوب أكبر سلعة مستوردة مرتبطة بالزراعة في المنطقة العربية بمتوسط حوالي 67 مليار دولار أمريكي للفترة 2010–2021. وتعد كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر من بين أكبر 20 مستوردًا صافياً للحبوب في العالم بقيم سالبة تبلغ 8.6 مليار دولار أمريكي و10.7 مليار و14.4 مليار دولار أمريكي على التوالي (وفق حسابات الإسكوا، 2013، مُحدَّثة ببيانات من قاعدة فاوستات، 2022).

وفي الواقع، تعد المنطقة من أكبر مستوردي الحبوب في العالم. ففي عام 2020، استحوذت بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على ما نسبته 17.9 في المائة من واردات الحبوب العالمية (الفاوستات، 2022). وتشير البيانات التجريبية إلى أن إجمالي واردات الحبوب في المنطقة قد زاد بنحو 20 في المائة خلال العقد الماضي. ويشار أن ارتفاع مستويات الدخل وزيادة عدد السكان وانخفاض الإنتاج المحلي مقارنة بالدول الأخرى كلها عوامل تؤدي إلى ارتفاع الطلب. وتعد مصر، التي تساهم بأكبر قدر في الحصة العالمية من إنتاج الحبوب، هي أكبر مستورد في المنطقة (بمتوسط 24 في المائة من واردات المنطقة بين عامي 2010 و2020)، تليها المملكة العربية السعودية والجزائر (17 في المائة و15 في المائة على التوالي). وانخفضت واردات الحبوب بشكل كبير في الجمهورية العربية السورية (-88 في المائة) وتراجعت بشكل كبير في فلسطين (-27 في المائة) والمملكة العربية السعودية (-12 في المائة) على مدى العقد الماضي (الشكل 34). كانت صادرات الحبوب في المنطقة أقل من مليون طن في عام 2020، وشهدت صادرات الحبوب في المنطقة تقلبات كبيرة بين عامي 2010 و2020.

الشكل 34
أكبر خمسة مستوردين للحبوب
في منطقة الشرق الأدنى وشمال
أفريقيا (ألف طن)

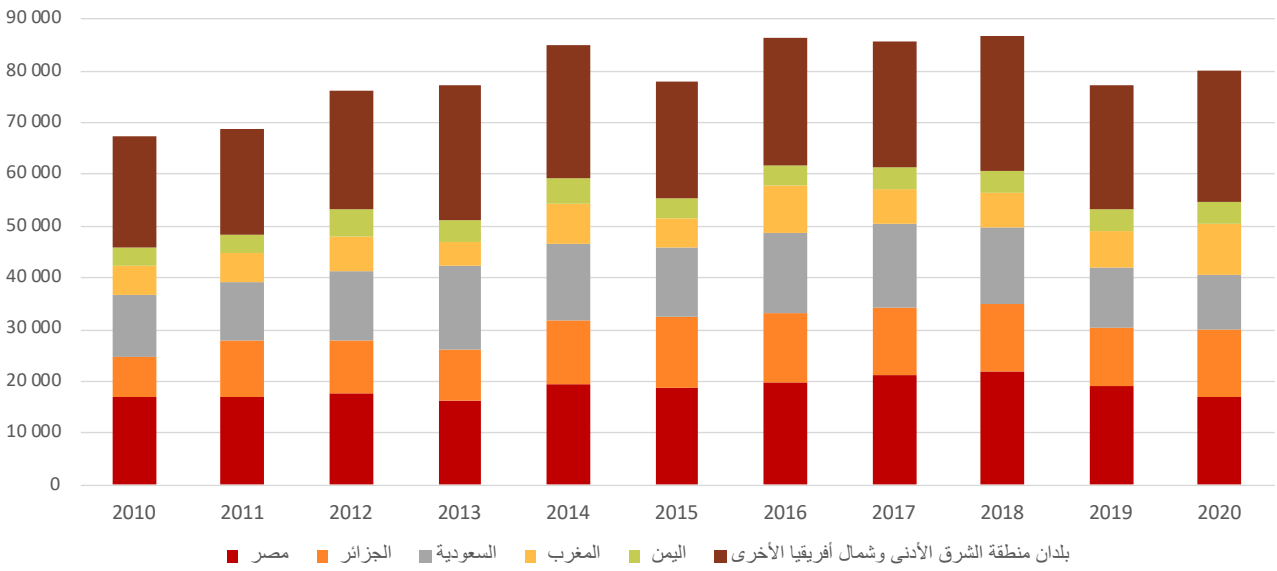

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

وزادت واردات البلدان العربية من الفاكهة (51.7 في المائة) والصادرات (46.6 في المائة) بالمعدل نفسه تقريباً خلال السنوات العشر الماضية. تعد كل من مصر والمغرب هما المصدران الرئيسيان للفاكهة في المنطقة، بينما تمثل العراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المستوردين الرئيسيين (الشكل 35 والشكل 36)، وكانت إيران وتركيا ومصر وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة والهند المصادر الرئيسية لهذه الواردات في عام 2021 [15]. وزادت واردات الفاكهة بنسبة 70 في المائة في المتوسط في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وتضاعفت الواردات أو زادت بنسبة أكبر في البحرين وجزر القمر وجيبوتي والعراق والكويت وموريتانيا وقطر والصومال وتونس واليمن. كما نمت صادرات الفاكهة بنسبة 47 في المائة في المتوسط في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بزيادة بأكثر من عشرة أضعاف في الجزائر. وتضاعفت صادرات مصر من الفاكهة ثلاث مرات خلال العقد الماضي، وهو ما يمكن أن يعزى إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة لتطوير سبل الإنتاج.

15 المصدر: خريطة التجارة. مركز التجارة الدولية، جنيف. كما في: فبراير/ شباط 2023. https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry.aspx?nvpm=1%7c368%7c%7c%7c%7c08%7c%7c%7c2%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1

الشكل 35
أكبر خمسة مصدرين للحبوب في منطقة
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)

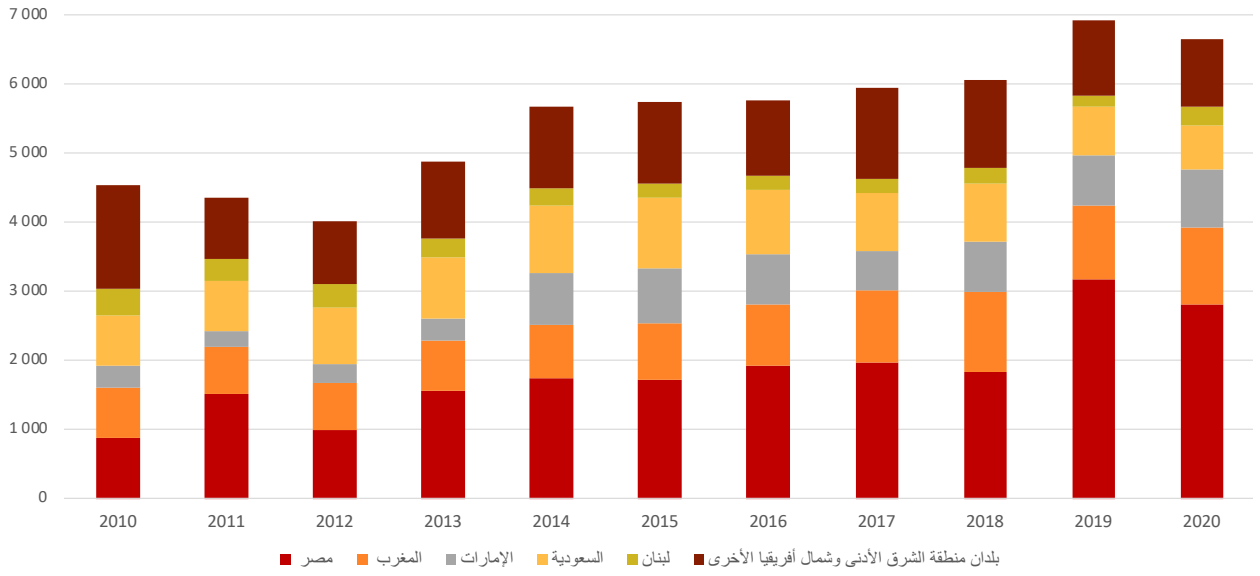

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

الشكل 36
أكبر خمسة مستوردين للحبوب في منطقة
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)

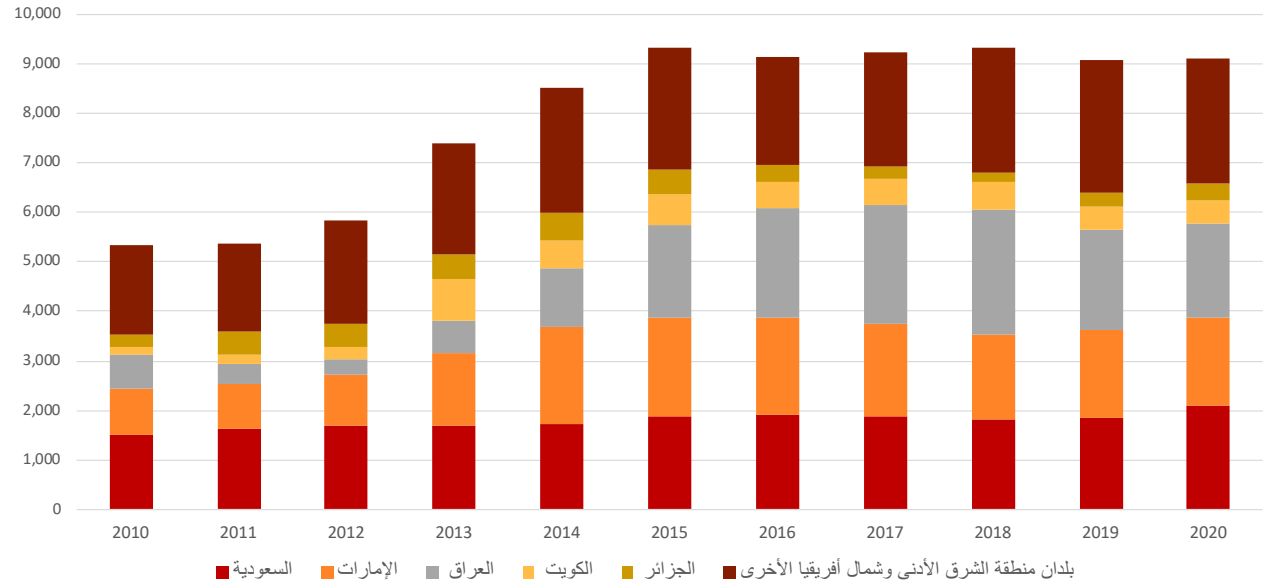

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022.
https//:www.fao.org/faostat/en#/data/QCL

بشكل عام، لا تنتج المنطقة كمية كبيرة من الخضروات، وبالتالي فإن مساهمتها في التجارة العالمية صغيرة. ومع ذلك، يساهم إنتاج المنطقة من الفاكهة والخضروات في نسبة عالية من استهلاك المنطقة للخضروات. في الواقع، تتمتع المنطقة بأعلى نسبة اكتفاء ذاتي من الفواكه والخضروات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة، 2018). وصدرت ثلاث دول ما نسبته 71 في المائة في المتوسط من إجمالي صادرات المنطقة من الخضار خلال العقد الماضي وهي: مصر والأردن والمغرب (الشكل 37). ولم تشهد صادرات الخضار أي نمو يذكر خلال السنوات العشر الماضية. في المقابل، نمت صادرات الخضار بشكل كبير في مصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، ارتفعت واردات الخضروات في المنطقة، بزيادة قدرها 52 في المائة خلال السنوات العشر الماضية. وتعتبر العراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من أكبر المستوردين للخضروات، إذ يستحوذون على ما يقرب من 60 في المائة من إجمالي واردات المنطقة من الخضروات (الشكل 38). وكان الموردون الرئيسيون هم إيران وتركيا والأردن ومصر وكندا والهند وأستراليا في عام2021.[16]

الشكل 37
أكبر خمسة مصدرين للخضار في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)

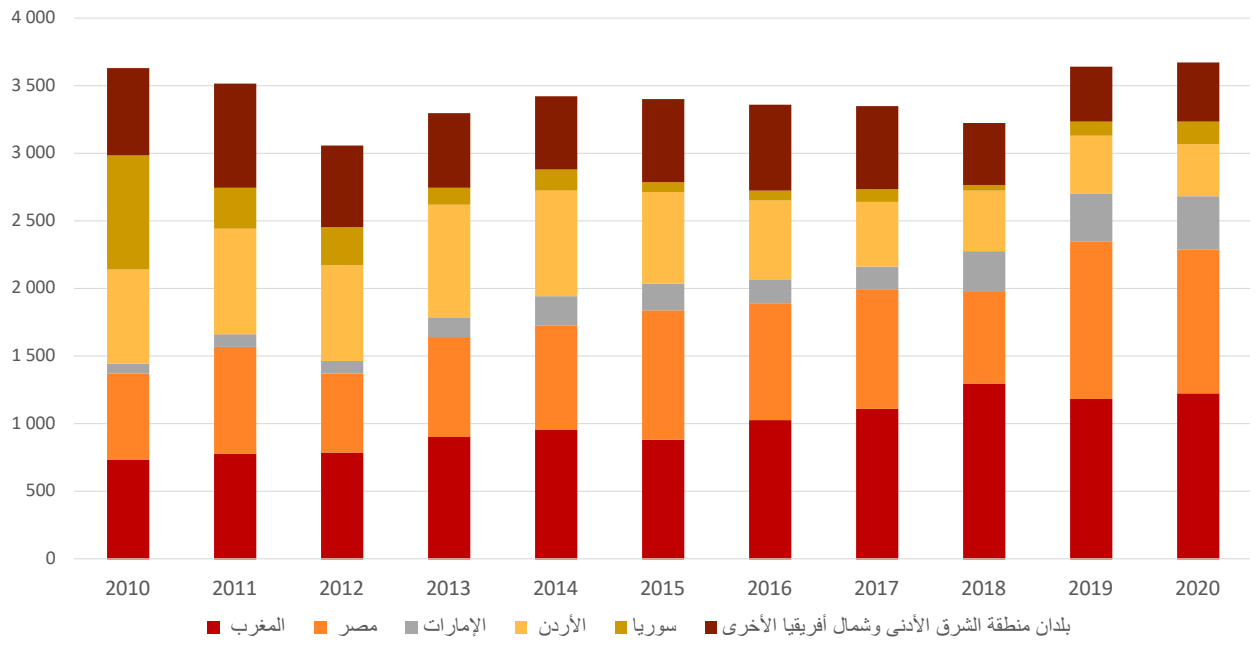

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

16 المصدر: خريطة التجارة. مركز التجارة الدولية، جنيف. كما في: فبراير/ شباط 2023. https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry.aspx?nvpm=1%7c368%7c%7c%7c%7c07%7c%7c%7c2%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1

الشكل 38
أكبر خمسة مستوردين للخضار في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)

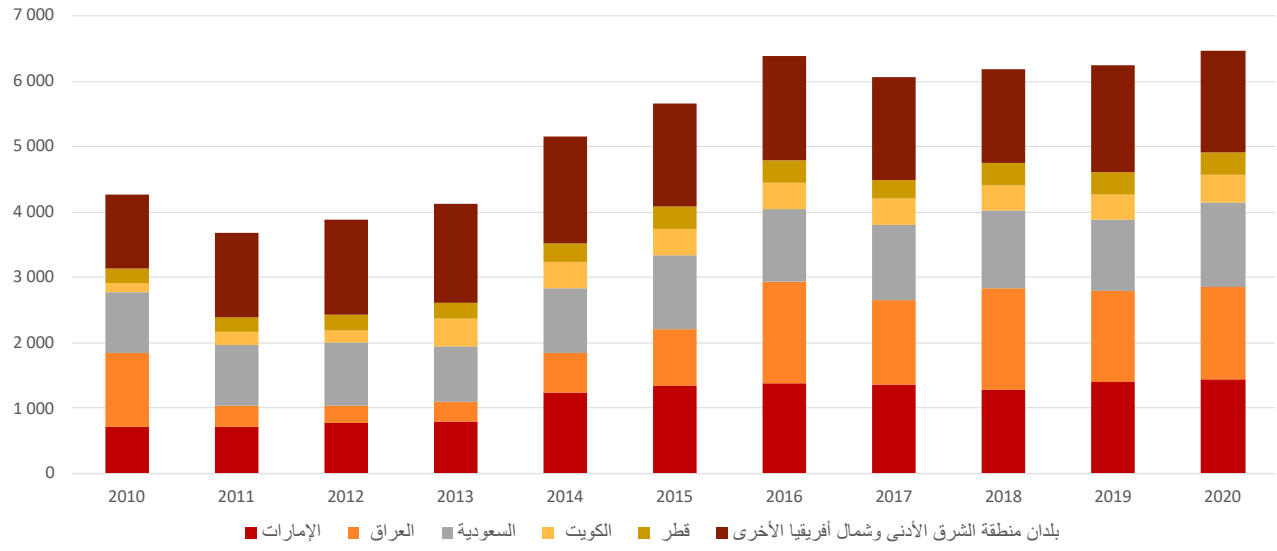

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

على الرغم من مساهمتها البسيطة في إجمالي الصادرات العالمية، استحوذت كل من مصر والإمارات العربية المتحدة على صادرات المنطقة من البقول وبنسبة متوسطة بلغت 80 في المائة من إجمالي صادرات المنطقة بين عامي 2010 و2020. وفيما يتعلق بالواردات، فإن أكثر من 46 في المائة في المتوسط من واردات البقول كانت موجهة إلى كل من مصر والإمارات العربية المتحدة في الفترة نفسها. ومع ذلك، كانت هناك زيادة كبيرة (52 في المائة) في واردات المنطقة من البقول بين عامي 2010 و2020.

الشكل 39
أكبر خمسة مصدرين للحوم في منطقة
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)

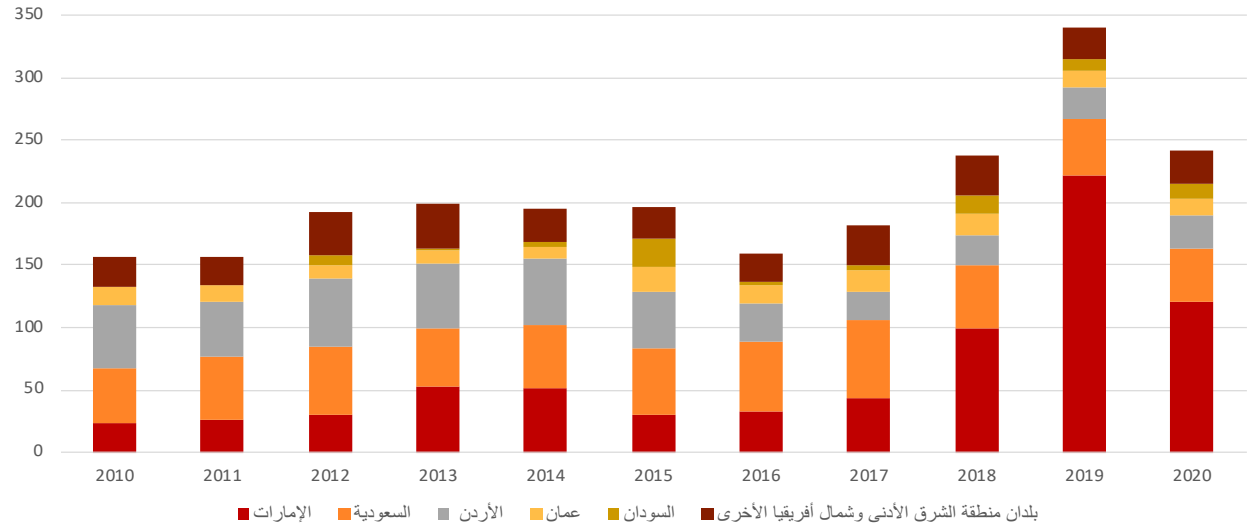

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

الشكل 40
أكبر خمسة مستوردين للحوم في منطقة
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ألف طن)

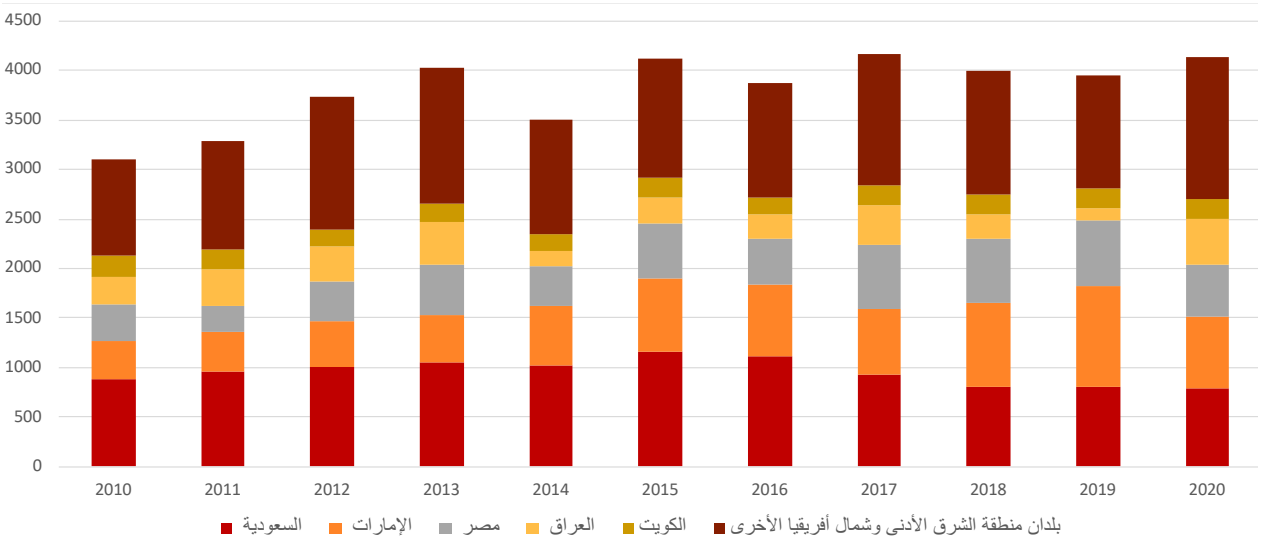

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة/ المحاصيل والمنتجات الحيوانية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

زاد استهلاك اللحوم في بعض البلدان، وكذلك الصادرات، حيث نمت الأخيرة بنسبة 55 في المائة على مدى السنوات العشر الماضية (الشكل 39). وصدرت المنطقة العربية أكثر من 400000 طن من اللحوم في عام 2020. وصدرت الإمارات العربية المتحدة 16 في المائة وصدرت المملكة العربية السعودية 12 في المائة من إجمالي صادرات اللحوم في المنطقة في المتوسط في العقد الماضي. ومع ذلك، كانت هناك زيادة كبيرة في الصادرات (زيادة بنسبة 424 في المائة) من الإمارات العربية المتحدة بين عامي 2010 و2020. وتشير الدراسات إلى أن إنتاج اللحوم الحمراء في المنطقة العربية يعود بمنافع اقتصادية صافية. في المقابل ونظراً لارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي، فإن إنتاج الدواجن لا يحقق منفعة اقتصادية صافية كبيرة لمعظم البلدان في المنطقة. والدول العربية التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج اللحوم الحمراء والدواجن هي البحرين ومصر والعراق ولبنان وتونس. واحتلت مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في استيراد اللحوم، حيث استحوذ كل منها على 13 في المائة و25 في المائة و17 في المائة من إجمالي واردات المنطقة من اللحوم، على التوالي، في المتوسط خلال الفترة 2010–2020 (الشكل 40). وكانت هناك زيادة بنسبة 33 في المائة في واردات المنطقة من اللحوم على مدى السنوات العشر الماضية.

6.4. الاعتماد على الاستيراد وخطر الانكشاف على الصدمات

كما نوقش في الفصل الخامس، تتسم الموارد الزراعية لمعظم البلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بمحدوديتها، مما يحد من قدرتها على تلبية احتياجاتها الغذائية من خلال زيادة وتنويع الإنتاج الزراعي المحلي. ونظراً لمحدودية موارد الأراضي والمياه، فقد يكون لزاماً على هذه البلدان زيادة الكفاءة إلى أقصى حد من خلال التخصص في المنتجات التي تمتلك مزايا نسبية فيها (انظر القسم 6.1) وفي الوقت نفسه الانخراط في التجارة الدولية للحصول على منتجات أخرى (انظر القسم 6.3). فبسبب محدودية موارد الأراضي والمياه، تعتمد الدول العربية إلى حد كبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية والمنتجات الضرورية لأنماط غذائية متنوعة وصحية (مثل الفاكهة والخضروات) وهي مواد لا تستطيع إنتاجها محلياً بكميات كافية. ومع ذلك، فإن البلدان التي ترتبط أنظمة أغذيتها الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالأسواق العالمية والإقليمية قد تصبح أكثر عرضة للصدمات الخارجية، مثل الصدمات من جانب العرض أو الصدمات الناجمة عن السياسات، مثل القيود التجارية (منظمة الأغذية والزراعة، 2021a). وبالنسبة للبلدان العربية التي تواجه هذه المفاضلة، فإن الإدارة الحصيفة لمثل هذا الارتباط بأسواق التجارة الدولية أمر بالغ الأهمية لتقليل خطر التعرض للصدمات الخارجية. لكن يمكن الحد من مخاطر الاعتماد الكبير على الواردات من خلال تنويع مصادر الاستيراد من بلدان ومناطق ذات ظروف اجتماعية واقتصادية ومناخية متنوعة، فضلاً عن تكوين مخزون غذائي يمكن استخدامه في حالات الطوارئ والأزمات.

يتناول هذا القسم اعتماد منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على الواردات وخطر الانكشاف على الصدمات والهدف ذو شقين: تقييم الاعتماد على الواردات من أجل ضمان توفر إمدادات الطاقة الغذائية محلياً، وتحديد مواطن الضعف الناجمة عن غياب تنويع مصادر الاستيراد. وينقسم هذا الجزء إلى جزئين: يقدم الجزء الأول مقدمة موجزة للمؤشرات الرئيسية المستخدمة لغرض التحليل بينما يتناول الثاني دور الواردات في الإمداد المحلي للسعرات الحرارية ويقدم الثالث تحليلاً يجمع بين مقاييس الاعتماد على الواردات بالنسبة للسعرات الحرارية الإجمالية ومجموعات الطعام الفردية بمقاييس تلتقط درجة تنوع شبكة الموردين الدولية لبلد ما في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويهدف القسم الأخير إلى تحديد المخاطر ومواطن الضعف في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنوع الغذائي بسبب الاضطرابات المحتملة في التجارة العالمية والصدمات الخاصة ببلدان المنشأ.

مؤشرات الاعتماد على الواردات والاعتماد على عدد محدود من الموردين

هناك مؤشرين رئيسيين مهمين للتحليل التالي؛ يُقيّم الأول مدى اعتماد بلد ما على الواردات من أجل توفير إجماليه المحلي من إمدادات الطاقة الغذائية في حين يحدد المؤشر الثاني ما إذا كانت واردات بلد ما يتم الحصول عليها من مجموعة واسعة من الموردين الدوليين أو إذا كانت مركزة للغاية بين عدد قليل من المصدرين العالميين.

بالنسبة للوقت وتغطية المنتجات، تم حساب جميع المؤشرات الواردة أدناه لمجموعات الأغذية التالية: الحبوب، والفواكه والخضروات، واللحوم، والبقول ومجاميع المواد الغذائية الزراعية.[17] بالنسبة للمجاميع، يتم التعبير عن المؤشرات بمصطلحات السعرات الحرارية بعد تطبيق عوامل التحويل المناسبة التي توضح بالتفصيل محتوى السعرات الحرارية لمختلف المواد الغذائية. ويتم عرض المؤشرات من حيث الوزن للمجموعات الغذائية الأربع. بعض المجاميع (مثل الفاكهة والخضروات أو اللحوم) ضرورية ليست فقط بسبب السعرات الحرارية ولكن أيضاً لأن العناصر الغذائية مثل الفيتامينات في حالة الفاكهة، أو الحديد والدهون والبروتين في حالة اللحوم، مطلوبة لاتباع نمط غذائي صحي. وخلال التحليل، تم تقديم متوسط البيانات للفترة 2017–2019 لتخفيف الآثار المحتملة للبيانات الخاصة بكل سنة.

مقاييس الاعتماد على الاستيراد

لتقييم دور الواردات في إمدادات السعرات الحرارية في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يستخدم هذا التحليل مؤشرين. أولاً، بالنظر إلى التطورات الأخيرة في مجال التحليل والتي اقترحتها منظمة الأغذية والزراعة (2021a) لتقييم دور الواردات في سياق الأمن الغذائي، تُحسب نسبة الاعتماد على الواردات على أنها نسبة صافي واردات البلد من السعرات الحرارية (الواردات مطروحاً منها الصادرات) إلى إنتاجها المحلي مضافاً إليها صافي وارداتها. ويعبر هذا المؤشر عن حصة الواردات في الحد الأقصى لكمية السعرات الحرارية المتاحة نظرياً للاستهلاك البشري، حتى لو تم توجيه حصة كبيرة من العناصر المستوردة نحو التصنيع أو الأعلاف الحيوانية (مثل الشعير). هذا المقياس بالغ الأهمية لهذه الدراسة وهو يُقيّم دور

17 يتم تعريف «الغذاء» على أنه جميع المنتجات المدرجة في بيانات ميزانيات الأغذية لدى منظمة الأغذية والزراعة، مع استثناءات قليلة. يقدم المرفق 8 تفاصيل عن البيانات المستخدمة في هذه المذكرة ويوضح العناصر الفردية المدرجة ضمن مجموعات الأغذية الأربع.

الواردات في التوفر المحلي للسعرات الحرارية بعد احتساب حصة كبيرة من المنتجات المحلية التي يمكن تصديرها.[18] وفي سياق منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يعد هذا التعريف لنسبة الاعتماد على الواردات مفيداً بشكل خاص حيث يمكن إعادة تصدير حصة كبيرة من واردات بلد ما، كما هو الحال في مراكز التجارة الإقليمية مثل الإمارات العربية المتحدة.[19] يسرد المرفق رقم 8 نسب الاعتماد على الواردات وصافي الواردات للفرد بالكيلوغرام لأربع مجموعات غذائية (متوسطات 2017–2019) في المنطقة العربية.

تشير نسبة الاعتماد على الواردات إلى أن بلداً ما ليس لديه إنتاج محلي، وبالتالي، يعتمد اعتماداً كلياً على الواردات من أجل توفير إمدادات الطاقة الغذائية. ومع ذلك، يشير انخفاض القيم إلى دور أقل للواردات في إمدادات الغذاء المحلية. ويمكن أن تصبح النسبة سلبية إذا كانت الدولة مُصدِّرة صافية للطاقة الغذائية أو أي عنصر قيد الدراسة. بالنسبة لهذا التحليل، في هذه الحالات، تكون النسبة مساوية للصفر، ويستنتج من ذلك أن البلد لا يعتمد على الاستيراد للمجموعة الغذائية قيد الدراسة.

يتمثل أحد أوجه القصور الواضحة في نسبة الاعتماد على الواردات في أنه يمكن لبلد ما الاعتماد بشكل كبير على الواردات لتوفير المواد الغذائية أو مجموعات الغذاء ولكن ليس الاستيراد (أو الإنتاج) بشكل عام. على سبيل المثال، لدى الأردن معدل اعتماد على الواردات يبلغ واحداً تقريباً بالنسبة للبقول، لكن صافي الواردات للفرد من البقول كان حوالي ست كيلوغرامات فقط سنوياً بين عامي 2017 و2019. وبالتالي، يعرض التحليل أيضاً نصيب الفرد من الأغذية المستوردة (بالسعرة الحرارية) والوزن (في حالة المجموعات الغذائية الأربع) كمقياس بديل لدور الأغذية المستوردة ولوضع النتائج في سياقها.

مقاييس تنوع مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدود من الموردين

يتم حساب مقاييس «الاعتماد على عدد محدود من الموردين» لكل مجموعة من المجموعات الغذائية الأربع وإجمالي واردات السعرات الحرارية. وتصف هذه المقاييس مدى توزع الواردات الغذائية لبلد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على مجموعة من المصدرين العالميين. وعلى وجه التحديد، يتم حساب مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لكل بلد ومجموعة غذائية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على أنه مجموع المربعات لحصة كل دولة مُصدرة في واردات دولة من دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من الغذاء ومجموعات الأغذية. ويمكن أن يتراوح مؤشر هيرفيندال-هيرشمان من صفر إلى واحد، حيث تشير القيم الأكبر إلى تنوع أقل في مصادر الاستيراد في حين تعني القيمة «1» أن الدولة المستوردة تعتمد على دولة مصدرة واحدة فقط تزودها بالسعرات الحرارية. في المقابل، تشير القيمة الصفرية إلى أن بلداً ما يستورد وارداته من عدد لا حصر له من المصدرين، وجميعهم لديهم حصة متساوية في سلة واردات ذلك المستورد.[20] وفي حين أن مؤشر هيرفيندال-هيرشمان هو مقياس مستخدم على نطاق واسع لقياس مستوى التنوع في الموردين، فإن القيم الفردية ليس

18 إذا كانت الصادرات صفراً، تقاس نسبة الاعتماد على الاستيراد عبر المعادلة التالية: الواردات/(الواردات + الإنتاج).

19 قد يكون البديل هو حساب الواردات والصادرات عن طريق النظر إلى الواردات المعاد تصديرها. ومع ذلك، في حالة إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فإن هذه المعلومات شحيحة وتشمل بيانات التجارة الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة عمليات إعادة التصدير. للتوضيح، استوردت الأردن وفقاً للبيانات 928 طناً من «القمح ومنتجاته» في عام 2019، ولكنها أنتجت 26 طناً فقط، ولكنها في الوقت نفسه صدرت 77 طناً.

20 sj هي حصة الشريك التجاري في واردات بلد من منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لأي سلعة معينة، و هو إجمالي عدد موردي البلد. يُستخدم مؤشر هيرفيندال-هيرشمان بوصفه مقياساً للاعتماد على عدد محدود من الموردين في العديد من السياقات، بما في ذلك التجارة الدولية (انظر Ludema and Mayda (2013)، على سبيل المثال).

لها تفسير طبيعي (Kelly, 1981). وللحصول على فهم أكثر سهولة للنتائج التي تم الحصول عليها، يشير التحليل أيضاً إلى حصة أكبر ثلاثة موردين في إجمالي واردات الدولة من أي مجموعة غذائية معينة وواردات السعرات الحرارية بشكل عام. وتشير القيم الأكبر إلى تنوع أقل في مصادر الاستيراد، كما هو الحال في مؤشر هيرفيندال-هيرشمان. يسرد المرفق 8 مقاييس تنوع مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدود من الموردين لأربع مجموعات غذائية (متوسطات 2017–2019) في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

نسب الاعتماد الإجمالية على الواردات في المنطقة العربية

عند وضع النهج أعلاه موضع التنفيذ، يوضح الشكل 41 والشكل 42 على التوالي نسب الاعتماد على الواردات في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وصافي الواردات السنوية من السعرات الحرارية للفرد كمقياس بديل. ويتم حساب كلا المؤشرين على أساس بيانات الإنتاج والتجارة التي تم الحصول عليها بالأوزان، والتي يتم تحويلها بعد ذلك إلى سعرات حرارية لتحديد دور الواردات في الأمن الغذائي بشكل أفضل.

الشكل 41
نسب الاعتماد على الواردات في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2017–2019
(سعرات حرارية، الحصة)

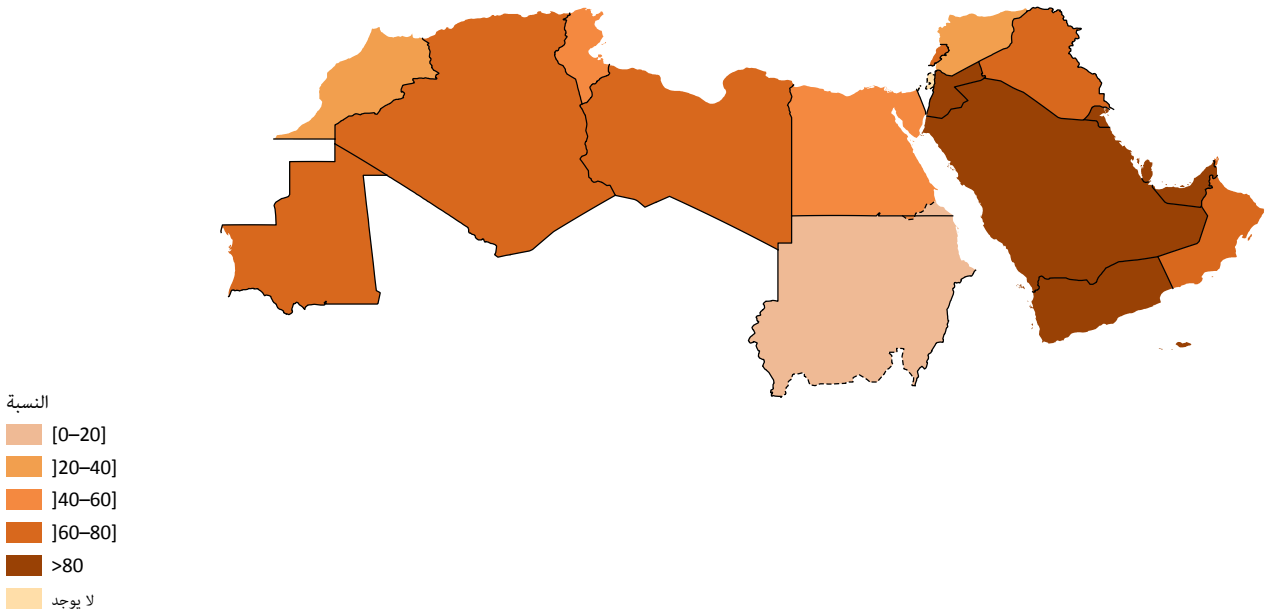

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة: بيانات ميزانيات الأغذية (2010). كما في أكتوبر/ تشرين أول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS استنادا إلى بيانات الأمم المتحدة الجيومكانية. 2020. نيويورك، الولايات المتحدة، الأمم المتحدة.

ملاحظة: لا تتوفر بيانات عن جزر القمر ولا جيبوتي ولا الصومال. لم تحدد الحدود النهائية بين السودان وجنوب السودان. كما لم يحدد مصير منطقة أبيي النهائي بعد.

كما يتضح من النتائج، تؤدي الواردات دوراً أساسياً في توفر السعرات الحرارية في جميع بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تقريباً. والبلدان الوحيدة التي تساهم فيها الواردات بأقل من 40 في المائة من الحد الأقصى من السعرات الحرارية المتاحة للاستهلاك البشري هي المغرب والسودان والجمهورية العربية السورية (الشكل 41). بالنسبة إلى 13 دولة عربية من أصل 18 دولة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تتوفر عنها بيانات، كان معدل الاعتماد على الواردات أعلى من 0.6، بينما في البحرين والأردن والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن، جاء أكثر من 0.8 من إجمالي السعرات الحرارية من الواردات. وفي عموم المنطقة، كان المتوسط البسيط للاعتماد على الواردات الغذائية 0.67 خلال الفترة 2017–2019. ومع ذلك، ونظراً لأن أكبر الدول من حيث المواطنين (مصر وجمهورية السودان) لديها نسب أقل من هذا المتوسط، فإن المتوسط المرجح بعدد السكان للمنطقة ككل يبلغ حوالي 0.5.

الشكل 42
صافي الواردات من السعرات الحرارية للفرد سنوياً (بالملايين)

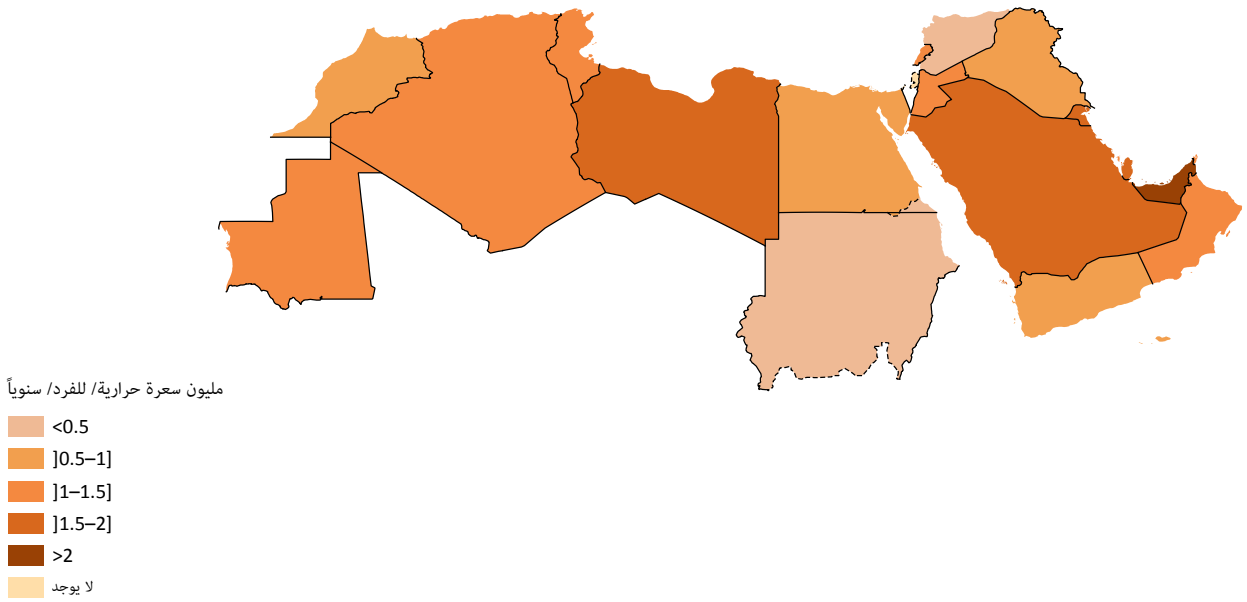

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة: بيانات ميزانيات الأغذية (2010). كما في أكتوبر/ تشرين أول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS استنادا إلى بيانات الأمم المتحدة الجيومكانية. 2020. نيويورك، الولايات المتحدة، الأمم المتحدة.

ملاحظة: لا تتوفر بيانات عن جزر القمر ولا جيبوتي ولا الصومال. لم تحدد الحدود النهائية بين السودان وجنوب السودان. كما لم يحدد مصير منطقة أبيي النهائي بعد.

إن تحديد مستوى الاعتماد من حيث صافي الواردات من السعرات الحرارية للفرد سنوياً يؤكد هذه النتائج ويضعها في سياقها (الشكل 42). فقد وُجد أن بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تتسم بارتفاع معدلات اعتمادها على الواردات تستورد عموماً سعرات حرارية أكثر لكل شخص.[21] ومن الاستثناءات الملحوظة لهذا النمط هو اليمن، والتي على الرغم من ارتفاع نسبة اعتمادها على الواردات عند مستوى 0.83 خلال الفترة 2017–2019، إلا أنها استوردت

21 ليست كل السعرات الحرارية المستوردة الصافية متاحة للاستهلاك البشري ولكن يمكن استيرادها كعلف حيواني أو بذور أو لغايات التصنيع. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي فقد الأغذية إلى تقليل السعرات الحرارية المتاحة.

فقط حوالي 66 0 مليون كيلو كالوري للفرد سنوياً أو أعلى بقليل من 1810 سعرة حرارية في اليوم.[22] وهذا يعكس التداعيات الاقتصادية للصراع المستمر في البلاد، والذي أدى إلى انخفاض حاد في الناتج الاقتصادي وضعف العملة الذي لا يزال يعوق تجارة استيراد الأغذية. بالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير المتاحة إلى توقف الواردات بسبب الخلافات حول أهم موانئ البلاد وهو ميناء الحديدة. ومن ناحية الأنماط الغذائية الصحية، يجدر التأكيد على أن ما يقرب من 90 في المائة من واردات اليمن من الأغذية الزراعية كانت سلعاً أساسية وأغذية غير صحية ذات سعرات حرارية عالية، حيث ساهمت الحبوب بنسبة 70 في المائة والسكر والعسل فيما يقرب من 20 في المائة من واردات الأغذية الزراعية في عام 2020.

الضعف: الاعتماد الكبير على الواردات ونقص التنويع في الموردين

يمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على الواردات إلى جانب الاعتماد على عدد قليل جداً من الموردين إلى جعل البلد عرضة للصدمات مثل التقلبات في بلد المنشأ أو تعطل طرق الإمداد. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على الأغذية المستوردة قد لا يساهم بالضرورة في انعدام الأمن الغذائي في حال كان البلد المستورد يستورد احتياجاته من مجموعة واسعة ومتنوعة من الموردين. وبالمثل، إذا لم تسهم الواردات كثيراً في الإمداد الإجمالي للغذاء في بلد ما، فإن الاعتماد على عدد محدود من الموردين قد لا يمثل مشكلة من حيث صلته بالأمن الغذائي.

بناءً على التحليل السابق حول درجة الاعتماد على الواردات، يتناول هذا الجزء من التقرير مستوى انكشاف الدولة المستوردة على الصدمات في الأسواق العالمية، وذلك من خلال الجمع بين بيانات درجة الاعتماد على الاستيراد ومدى تنوع موردي الأغذية الزراعية لأي بلد في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وبالتركيز على مجاميع الأغذية الزراعية من حيث السعرات الحرارية، يعرض الشكل 43 نسبة الاعتماد للواردات (المحور الصادي «Y-axis») ومؤشر هيرفيندال-هيرشمان كمقياس لمستوى تنوع مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدد من الموردين (المحور السيني «X-axis»). ولتوفير نموذج قياسي لمقارنة النتائج، يدرج الشكل القيم الخاصة بهولندا التي تحظى بدرجة عالية من المرونة في إمداداتها الغذائية من خلال تنويع مصادر وارداتها (منظمة الأغذية والزراعة، 2021a).

يكشف هذا التحليل عن عدة نتائج. أولاً، لا تستطيع أي دولة من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا المدرجة في هذا الرسم التوضيحي امتصاص أي صدمات في جانب العرض مثلما تستطيع هولندا ذلك. وفي ضوء المقارنة مع هذا البلد، تعتمد العديد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا اعتماداً كبيراً على الأغذية المستوردة وهي بالتالي أكثر عرضة للصدمات بسبب عدم تنويعها لقاعدة مورديها. كما تشير النتائج أيضاً إلى أن بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الغذاء تعتمد عموماً على مجموعة أكثر تنوعاً من الموردين العالميين. ومع ذلك، ليس هذا هو الحال بالنسبة للمنطقة بشكل عام، حيث تعتمد بعض البلدان (الجزائر والعراق وليبيا) اعتماداً كبيراً على استيراد الأغذية من عدد محدود من البلدان. ومن المرجح أن يؤدي الاعتماد الكبير على السعرات الحرارية المستوردة إلى جانب الاعتماد على عدد قليل من الموردين إلى جعل هذه البلدان عرضة للصدمات الخاصة ببلد المنشأ وانقطاع ممرات النقل الرئيسية.

22 وفقاً لبيانات ميزانيات الأغذية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، فإن الإمدادات الغذائية اليومية للفرد في عام 2019 كانت حوالي 2 019 سعرة حرارية في اليمن.

الشكل 43

الاعتماد على الواردات والاعتماد على عدد محدود من الموردين في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (بمقياس السعرات الحرارية)

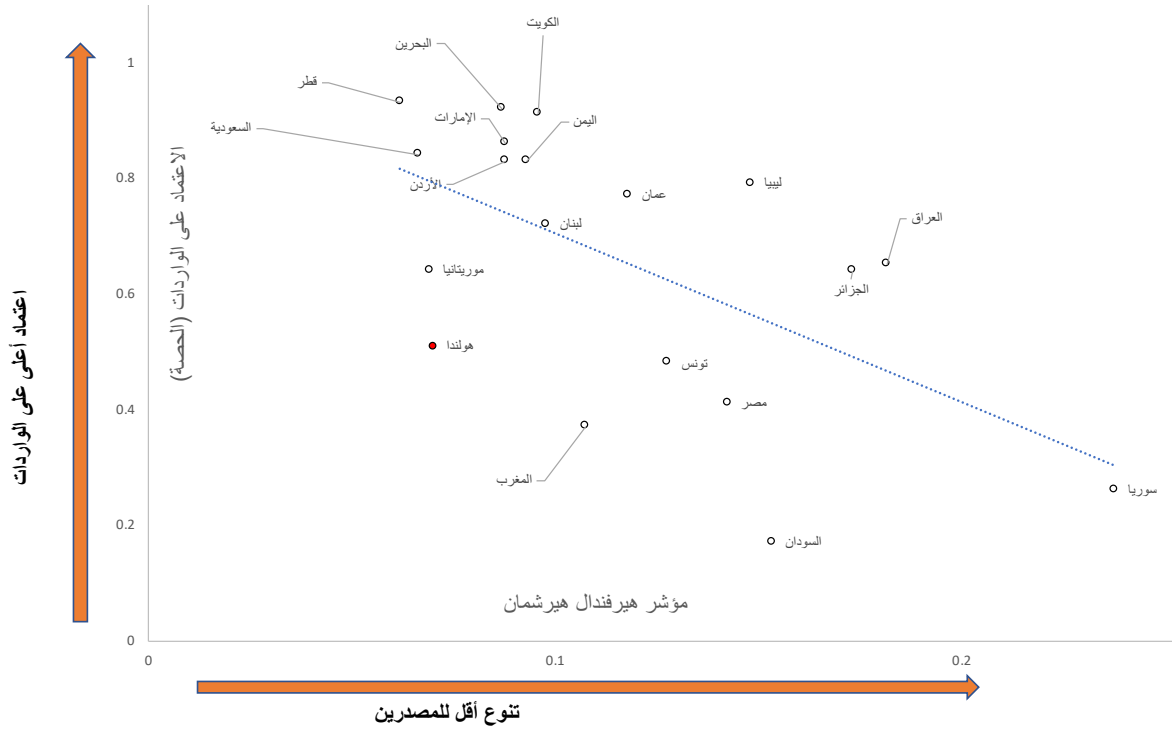

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية ومصفوفة التجارة التفصيلية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS and https://www.fao.org/faostat/en/#data/TM

ملاحظة: لا توجد بيانات عن البحرين وفلسطين والصومال وقطر. تستند حسابات نسبة الاعتماد على الاستيراد للإمارات العربية المتحدة إلى بيانات 2011–2013. يتم حساب كل من نسبة الاعتماد على الواردات ومؤشر هيرفيندال-هيرشمان بعدد السعرات الحرارية وذلك بعد تحويل المواد الغذائية إلى ما يعادلها بالسعرات الحرارية باستخدام معاملات التحويل الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة. يشير ارتفاع قيمة مؤشر هيرفيندال-هيرشمان إلى اعتماد البلد على عدد محدود من الموردين.

هذه النتائج مدعومة أيضاً بالمؤشر الذي صممته منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً والذي يقيس قدرة أنظمة الأغذية الزراعية الوطنية على امتصاص الصدمات – مؤشر مرونة المصادر الغذائية (DSFI). ويُستخدم هذا المؤشر لقياس تنوع الإمدادات الغذائية من حيث قنوات التوريد والسلع الغذائية لإبراز دور التجارة في تعزيز القدرة الاستيعابية في وقت الاضطرابات المحلية والخارجية (منظمة الأغذية والزراعة، 2021d). ويلتقط مؤشر مرونة المصادر الغذائية مصادر الإمداد المتعددة لوحدة من الغذاء (للنتائج الغذائية، مثل السعرات الحرارية) بناءً على الإنتاج المحلي للبلد وواردته من الغذاء والمخزونات العامة والخاصة. ويشير ارتفاع القيمة إلى وجود عدة مصادر إمداد محتملة لوحدة من الغذاء (أي وفرة المصادر). ويقيس هذا المؤشر مستوى المرونة في مصادر إمداد وحدة غذائية معينة. وتعد نظم الأغذية الزراعية الوطنية التي تستورد الغذاء من مصادر مختلفة أكثر مرونة وقدرة على امتصاص صدمات الإمداد (منظمة الأغذية والزراعة، 2021a).

يعتبر مؤشر مرونة المصادر الغذائية الخاص بالفواكه والخضروات مفيداً لأن هذه الفئة الغذائية ضرورية لنمط غذائي صحي، وإذا كانت إمدادات هذه المجموعة الغذائية محدودة، فمن المحتمل أن يؤثر ذلك على القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي (منظمة الأغذية والزراعة، 2021a). كما تم تضمين هولندا في الجدول 15 كدولة نموذجية لهذا التحليل. وكلما زادت القيمة، عنى ذلك أن هناك تنوعاً في قنوات التوريد. وتشير النتائج إلى أن القيم الخاصة ببلدان مثل الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على مؤشر مرونة المصادر الغذائية — وهي بلدان تتسم بانخفاض إنتاجها المحلي وفي الوقت نفسه تحظى بمستويات عالية من حيث تنوع قنوات التوريد — مماثلة لتلك الخاصة بهولندا. وهذا يعني أن هذه البلدان يمكنها أن تمتص صدمات العرض بشكل أفضل من غيرها. في المقابل، يعني انخفاض قيم مؤشر مرونة المصادر الغذائية أن هناك قيوداً تجارية. وبالتالي، ينبغي على واضعي السياسات العمل على ما يلي: (1) تقليل الحواجز التجارية عن طريق الرقمنة وتحسين الشفافية وتعزيز الحوكمة وتنسيق السياسات التجارية؛ (2) إنشاء مناطق تجارة حرة جديدة و/أو توسيع تغطية السلع والمنتجات للمناطق القائمة؛ (3) وتعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان والمجتمع العالمي.

الجدول 15

مؤشر مرونة المصادر الغذائية لأطنان من الفاكهة والخضروات في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2016–2018

	تنوع الإنتاج المحلي	تنوع الواردات	تنوع المخزونات الغذائية	إجمالي قيمة مؤشر مرونة المصادر الغذائية
الإمارات	0.07	0.71	0.072	0.85
هولندا	0.15	0.63	0.05	0.84
الكويت	0.08	0.60	0.06	0.75
السعودية	0.16	0.50	0.07	0.73
عُمان	0.19	0.38	0.03	0.60
لبنان	0.40	0.12	0.06	0.55
الأردن	0.33	0.16	0.04	0.53
موريتانيا	0.02	0.44	0.04	0.50
المغرب	0.43	0.04	0.02	0.49
مصر	0.42	0.02	0.01	0.45
اليمن	0.26	0.14	0.04	0.45
تونس	0.33	0.03	0.07	0.42
الجزائر	0.31	0.04	0.05	0.40

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2021a. تقرير حالة الأغذية والزراعة 2021. زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد روما.
https://www.fao.org/3/cb4476ar/cb4476ar.pdf

ملاحظة: لم تكن القيم الخاصة بالبحرين وجزر القمر وجيبوتي والعراق وليبيا وفلسطين وقطر والصومال والسودان وسوريا متاحة، وبالتالي تم حذفها من هذا التحليل.

يتوسع تقييم لأربع مجموعات غذائية في تحليل الاعتماد على الواردات ومستوى التنوع في مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدود من الموردين للمجموعات التالية: الحبوب، والفواكه والخضروات، واللحوم، والبقول. ويتم حساب هذه المجموعات بالوزن وذلك بالنظر إلى أن القيمة الغذائية للسلعة (أي الفيتامينات والألياف المتوفرة) محل الدراسة هي أكثر إفادة معلوماتياً من العناصر الأخرى مثل السعرات الحرارية، كما هو الحال مع الفاكهة والخضروات.

ويمكن تحديد الأهمية النسبية لواردات مجموعة غذائية بناءً على نسبة الاعتماد على الواردات ومستوى الاعتماد على عدد محدود من الموردين وصافي حصة الفرد من الواردات. إلى جانب نسبة الاعتماد على الواردات المستخدمة سابقاً (المحور الصادي) ومؤشر هيرفيندال-هيرشمان كمقياس لتحديد مستوى التنوع في مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدود من الموردين (المحور السيني)، يتناسب حجم كل دائرة في الشكل 44 مع صافي حصة الفرد من الواردات للمجموعة الغذاء (بالأوزان). بالإضافة إلى ذلك، يتم قياس هذه الدوائر بالنسبة إلى حجم استيراد يبلغ 1000 كجم للفرد سنوياً عبر جميع الرسوم البيانية، والتي تمثلها الدائرة الزرقاء في اللوحة اليسرى العلوية. وهذا يُمكن من مقارنة حصة الفرد من الواردات لجميع المجموعات الغذائية وكذلك جميع البلدان.[23] ويعد استكمال نسبة الاعتماد على الواردات ببيانات عن الحجم المطلق للواردات أمراً ضرورياً في حالة المجموعات الغذائية الفردية. فقد تكون نسبة واردات بلد ما عالية من حيث إجمالي الإمداد بمجموعة غذائية معينة، لكن يمكن أن تكون حصة الفرد من الواردات منخفضة من حيث القيمة المطلقة. على سبيل المثال، تستورد الأردن أكثر من 90 في المائة من احتياجاتها من البقول. ومع ذلك، فإن نصيب الفرد من الواردات السنوية من هذه المجموعة الغذائية في هذا البلد يبلغ حوالي 6 كجم فقط للفرد، مما يشير إلى أن الواردات من هذه المجموعة الغذائية تؤدي دوراً ثانوياً في الاستهلاك المحلي. أخيراً، بالنسبة للمجموعات الغذائية التي يكون بلد ما مُصدراً صافياً لها، مثل المغرب للفواكه والخضروات، فإن نسبة الاعتماد على الاستيراد هي في الخانة السلبية، مما يشير إلى حالة من الاكتفاء الذاتي. وعليه، يتم إسقاط هذه الحالات من الرسم البياني.[24]

في سياق منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يتجاوز معدل اعتماد كل من الأردن والكويت ولبنان وليبيا وعُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على الواردات حاجز الـ 0.9 للحبوب، مما يشير إلى اعتماد شبه كامل على الواردات.[25] كما يتضح من حجم الدوائر، صافي حصة الفرد من واردات الحبوب كبير، ما يؤكد الدور الأساسي لهذه الواردات في إمدادات المنطقة من الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، وكما تبين قيم مؤشر هيرفيندال-هيرشمان على المحور الصادي، بالنسبة لبعض بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، لا يوجد تنوع في مصادر الإمداد بالحبوب لأن معظم البلدان تستورد أكثر من نصف وارداتها من الحبوب من ثلاثة بلدان موردة فقط. وفي أكثر الحالات تطرفاً كما هو الحال مع

23 على سبيل المثال، دائرة الكويت لواردات الحبوب (337 كجم للفرد) أصغر من الدائرة الزرقاء ولكنها أكبر من دوائرها التي تمثل واردات الفاكهة والخضروات للفرد (147 كجم) واللحوم (49 كجم) والبقول (9 كجم). وبالمثل، تجاوزت واردات الإمارات العربية المتحدة من اللحوم (46 كجم) واردات المملكة العربية السعودية من البقول (6 كجم).

24 يوفر المرفق 8 البيانات نفسها الموجودة في الرسوم البيانية الشريطية، جنباً إلى جنب مع حصة أكبر ثلاثة موردين لكل مجموعة وبلد.

25 ما يؤكد هذه النتيجة هو حقيقة إن واردات الحبوب تزيد على الأقل عن تسعة أضعاف الإنتاج المحلي في هذه البلدان.

الجزائر مثلاً، يعتمد هذا البلد على استيراد الحبوب بنسبة 0.71 وتبلغ نسبة اعتماده على الاستيراد من أكبر ثلاثة مورّدين من إجمالي وارداتها من الحبوب 0.81. وبالمثل، تصل نسبة اعتماد الكويت على استيراد الحبوب 0.99 وتبلغ نسبة اعتمادها على الاستيراد من أكبر ثلاثة مورّدين من إجمالي وارداتها من الحبوب 0.73. وبناءً على الأدلة التجريبية، فإن قدرة هذه البلدان على امتصاص الصدمات في وقت الاضطرابات الداخلية والخارجية ضعيفة للغاية. وبالإضافة إلى الاعتماد على عدد محدود من الموردين، تستورد هذه البلدان وارداتها من الحبوب من بلدان تقع في منطقة جغرافية واحدة. على سبيل المثال، تستورد تونس ما يقرب من 60 في المائة من وارداتها من الحبوب من أوكرانيا وفرنسا اللتان تزودان الجزائر وليبيا بحوالي 40 في المائة من وارداتهما من الحبوب.

فيما يتعلق بالمجموعات الغذائية الثلاث الأخرى، من الأفضل دراسة الفاكهة والخضروات واللحوم والبقوليات بشكل منفصل. فبالنسبة للفاكهة والخضروات، فإن البلدان هي إما مصدرة صافية لهذه المجموعة الغذائية (وبالتالي تم إسقاطها من الرسم البياني بسبب الاكتفاء الذاتي، كما هو الحال مع المغرب) أو تستورد كميات كبيرة من هذه المجموعة الغذائية. على سبيل المثال، يبلغ صافي واردات الكويت للفرد من الفواكه والخضروات حوالي 147 كيلوغراماً سنوياً. ومع ذلك، فإن البلدان التي تعتمد اعتماداً أكثر من غيرها على استيراد الفاكهة والخضروات تظهر درجة أكبر من التنويع في قاعدة مورديها، باستثناء العراق وموريتانيا. أما بالنسبة للإمدادات من اللحوم والبقول، تعتمد بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشكل كبير على مجموعة محدودة من الموردين العالميين وتتفاوت فيما بينها تفاوتاً عالياً فيما يخص درجة اعتماد كل منها على الاستيراد. وبشكل عام، يعتبر نصيب الفرد من الواردات الصافية لهاتين المجموعتين إيجابي ولكنه صغير نسبياً.[26] وهذا يعني أن هذه الأطعمة أقل أهمية للأمن الغذائي (توفر السعرات الحرارية) ولكنها مهمة لتبني أنماط غذائية متنوعة لأنه تعد مصدراً للعناصر الغذائية مثل الدهون أو البروتينات أو الفيتامينات أو المعادن.

26 يبلغ صافي حصة الفرد من واردات البقول 5 كجم للفرد سنوياً في بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

الشكل 44

نسبة الاعتماد على الواردات (المحور الصادي) والاعتماد على عدد محدود من الموردين (المحور السيني) وصافي حصة الفرد من الواردات (الدوائر)

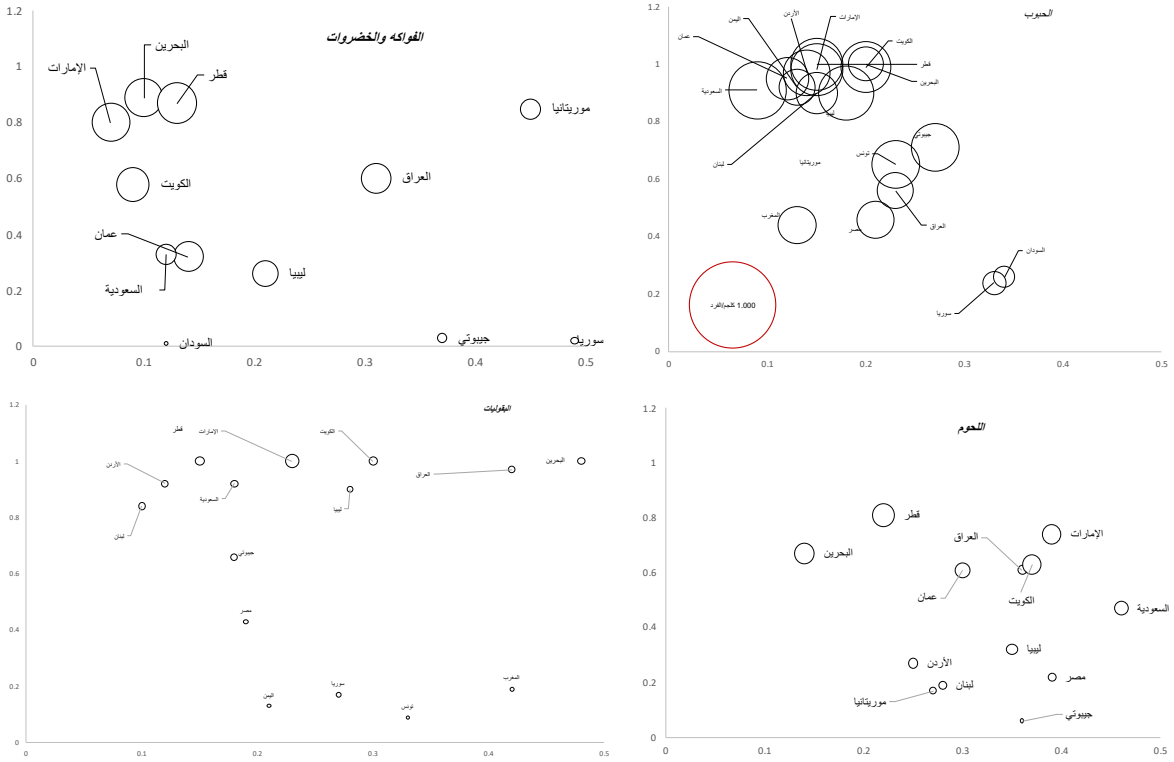

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية ومصفوفة التجارة التفصيلية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS and https://www.fao.org/faostat/en/#data/TM

ملاحظة: المحور السيني (Y-axis) = نسبة الاعتماد على الاستيراد المحور الصادي (X-axis) = درجة الاعتماد على عدد محدود من الموردين على مؤشر هيرفيندال-هيرشمان، حيث كلما ارتفعت القيمة عنى ذلك اعتماداً أكبر على عدد محدود من الموردين. حجم الدائرة = صافي الواردات للفرد/ سنوياً بالنسبة إلى 1 000 كجم (الدائرة الزرقاء في أعلى اللوحة اليسرى). في الحالات التي يكون فيها بلد ما مُصدراً صافياً لمجموعة غذائية معينة، يتم استبعاد ذلك البلد من الرسم البياني. تم حساب متوسط جميع البيانات للفترة من 2017 إلى 2019، باستثناء نسبة الاعتماد على الواردات للإمارات العربية المتحدة (2011-2013). لا توجد بيانات عن بلدان جزر القمر وجيبوتي وفلسطين والصومال. بالإضافة إلى ذلك، تم إسقاط نقاط البيانات التالية لتحسين الوضوح ولكن تم إدراجها في المرفق 8: اليمن وسوريا في «اللحوم» وعُمان في «البقول».

تساهم الواردات مساهمة كبيرة في تنوع إمدادات المواد الغذائية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. مع التركيز على عام 2019 باعتباره آخر عام تتوفر فيه بيانات ميزانيات الأغذية من منظمة الأغذية والزراعة، في المتوسط، لا يتم إنتاج ثلث جميع المواد الغذائية المتاحة للاستهلاك البشري في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بكميات كبيرة محلياً بل يتم توفيرها عبر الاستيراد.[27] وتماشياً مع ارتفاع حجم الواردات من الفاكهة والخضروات كما هو موثق أعلاه، بالنسبة لبعض البلدان (الكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، فإن هذا الاعتماد على الاستيراد كبير بشكل خاص لهذه المجموعة الغذائية. وهذا يمثل دليلاً إضافياً على أن التجارة الدولية هي عامل مهم لضمان إيجاد أنماط غذائية متنوعة وصحية في المنطقة.

27 يتم فرض حد أدنى للإنتاج يبلغ 1 طن سنوياً.

الفصل السابع
دور التجارة في تعزيز الأمن الغذائي

رسائل رئيسية

- التجارة ضرورية لضمان تحقيق جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية وهي (توفر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستخدامه، واستقرار الإمدادات منه). ويمكن للتجارة أن تزيد من كمية وتنوع الإمدادات الغذائية وتخفض أسعارها بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للغذاء، ويمكنها أن تدعم البلدان العربية للتغلب على القيود التي تفرضها محدودية الأراضي والمياه وبالتالي تلبية احتياجاتها الغذائية.
- ومع ذلك، فإن البلدان التي ترتبط أنظمة أغذيتها الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالأسواق العالمية والإقليمية قد تصبح أكثر عرضة للصدمات الخارجية، مثل الصدمات من جانب العرض أو الصدمات الناجمة عن السياسات، مثل القيود التجارية. لذلك، فإن الإدارة الحصيفة لمثل هذا الارتباط بأسواق التجارة الدولية أمر بالغ الأهمية لتقليل خطر التعرض للصدمات الخارجية.
- إن من شأن تبسيط الإجراءات الجمركية وتلك المتصلة بالتجارة ورقمنتها وإنشاء مرافق تخزين مناسبة لعمليات التفتيش على السلع القابلة للتلف تقليل الأعباء الإدارية وتكاليف التجارة وخسائر الشحن وتقليص الوقت اللازم لإيصال الغذاء إلى الأسواق.
- على الرغم من الجهود التي بذلتها بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لتعزيز تحرير التجارة وخفض تكاليفها خلال العقود الأخيرة، إلا أن مستويات الحمائية في معظم بلدان المنطقة لا تزال مرتفعة وبل زادت في العقد الماضي. وزاد متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على الأغذية المستوردة بأكثر من الضعف بين عامي 2010 و2019 في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وبلغ في المتوسط 31.6 في المائة في عام 2019.
- يعد خفض التعريفات الجمركية أمراً ضرورياً لنقل الغذاء من مناطق أخرى من العالم ذات إمدادات أوفر وأكثر تنوعاً وبتكلفة أقل إلى المنطقة العربية التي لا يكفي إنتاجها المحلي لتلبية الطلب المحلي بسبب محدودية الموارد الطبيعية. كما سيساهم ذلك في خفض تكاليف المدخلات للمزارعين وقطاع تصنيع الأغذية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يضمن أي تحرك لخفض التعريفات الجمركية على الواردات حماية حقوق ومصالح مصالح صغار منتجي الأغذية.

- تشمل التدابير غير التعريفية إجراءات غير التعريفات وحصص المستوردات الخاضعة لتعريفة مخفضة، والتي لها تأثير مباشر على التجارة الدولية لأنها تؤثر على سعر المنتجات المتداولة أو الكمية المباعة أو كليهما في المنطقة العربية، أكثر البلدان تطبيقاً للتدابير غير التعريفية هي تلك التي تستورد أكثر من غيرها وتعتمد بشكل كبير على استيراد الفواكه والخضروات (الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة).
- معظم التدابير غير التعريفية في المنطقة هي إجراءات صحة وصحة نباتية (في أغلب الأحيان فحص المنتجات لضمان الالتزام بالحدود القصوى لمتبقيات مبيدات الآفات فيها)، تليها الإجراءات المتعلقة بالتصدير (تغطي في الغالب متطلبات التفتيش وإصدار الشهادات) والحواجز الفنية أمام التجارة (على سبيل المثال وضع العلامات على المنتجات).
- إن مواءمة هذه الإجراءات وضمان اتساق الأطر التنظيمية بين البلدان على المستوى الإقليمي والمتعدد الأطراف، وتصميمها استناداً إلى أفضل المعايير أو المبادئ أو التوصيات دولية يمكن أن يساعد في تقليل تكاليف التجارة وفي الوقت نفسه ضمان استيفاء المتطلبات القانونية.

7.1. التجارة بوصفها أداة رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

يناقش القسم 7.1 بالتفصيل دور التجارة بوصفها عامل تمكين أساسي في جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية (توفر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستخدامه، واستقرار الإمدادات منه). علاوة على ذلك، يسلط القسم الضوء على الكيفية التي يمكن أن تساهم بها التجارة في الاستدامة البيئية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد ودعم البلدان للتغلب على القيود المتمثلة في محدودية الأراضي والموارد المائية، وتلبية احتياجاتها الغذائية. ومع ذلك، يقدم هذا القسم نهجاً أكثر دقة، حيث أن الآثار الإيجابية للتجارة على الأمن الغذائي والتغذية والاستدامة البيئية ليست دائماً مباشرة وتعتمد على عدة عوامل. أخيراً، يعرض القسم الدور المهم الذي يؤديه تيسير التجارة في زيادة تجارة الأغذية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في العالم العربي.

التجارة والأبعاد الأربعة للأمن الغذائي

تحدد المذكرة المعنونة «مقدمة للمفاهيم الأساسية للأمن الغذائي» الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (المذكرة صادرة باللغة الإنجليزية عام 2008) أربعة أبعاد للأمن الغذائي: (1) التوفر المادي للغذاء؛[28] (2) إمكانية الحصول على الغذاء؛[29] (3) استخدام الغذاء؛[30] (4) واستقرار الإمدادات منه.[31] ترتبط هذه الأبعاد الأربعة، إلى حد ما، بالتجارة الدولية. ويمكن تلبية اثنين من الأبعاد الأربعة الرئيسية للأمن الغذائي على النحو الذي حددته منظمة الأغذية والزراعة، أي التوفر المادي للأغذية وإمكانية الحصول عليها، بشكل مباشر من خلال التجارة الدولية، في حين أن البعدين الآخرين مرتبطان بشكل غير مباشر بالتجارة.[32]

التجارة ضرورية لضمان تحقيق جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية. يوضح الشكل 45 كيف تؤثر التجارة على الركائز الأربعة للأمن الغذائي والتغذية (منظمة الأغذية والزراعة، 2015). فقد ساهمت التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص معدلات الفقر في جميع أنحاء العالم. وتؤثر التجارة بشكل مباشر على جوانب رئيسية في أي اقتصاد، مثل إنتاج الغذاء المحلي وأسعار الغذاء والعمالة والإيرادات الحكومية. وعلى المدى الطويل، تؤثر التجارة أيضاً على المنافسة وتطوير البنية التحتية وتطوير قنوات التسويق وشبكات التوزيع من خلال التأثير على الحوافز المقدمة للاستثمارات العامة والخاصة ودخول لاعبين جدد إلى الأسواق. وتترجم الآثار المباشرة للتجارة على المتغيرات الرئيسية إلى تغييرات في مؤشرات الأمن الغذائي من خلال ثلاثة عوامل رئيسية متداخلة: إجمالي الإمدادات الغذائية، ودخل الأسرة، والخدمات الحكومية. ويحدد الإنتاج وصافي التجارة الإمدادات الغذائية المحلية وتوفر الغذاء. وتحدد أسعار المواد الغذائية ودخل الأسرة القوة الشرائية للمستهلكين وإمكانية حصولهم على الغذاء. ويؤدي القطاع العام دوراً حاسماً في تعزيز التنمية الزراعية والتصدي للفقر من خلال إعادة توزيع الدخل، مما يؤثر بالتالي على توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه. وتعتبر الخدمات الحكومية التي تضمن مأمونية الأغذية وحقوق المستهلك ضرورية أيضاً لبُعد الاستخدام في الأمن الغذائي. إذ يمكن أن تزيد التجارة من تنوع وجودة الإمدادات الغذائية (مثل الفاكهة والخضروات) من خلال الواردات وخفض أسعارها، وبالتالي إيجاد أنماط غذائية مغذية وأكثر توازناً. ويتطلب الاستقرار والأداء المستدام والمتسق لأبعاد توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستخدامه سياسات حكومية منسقة وواضحة. ومع ذلك، يعتمد بُعد الاستقرار أيضاً على عوامل خارجية قد لا تتمكن الحكومة من السيطرة عليها، مثل الاضطرابات الاقتصادية العالمية والسياسات التجارية التي يتبناها مختلف الشركاء التجاريين.

28 يرتبط توفر الغذاء بـ «جانب العرض» للأمن الغذائي ويتحدد بمستوى إنتاج الغذاء ومستويات المخزون وصافي التجارة.

29 لا يضمن توفير إمدادات كافية من الغذاء على المستوى الوطني أو الدولي الأمن الغذائي على مستوى الأسرة. أدت المخاوف بشأن عدم كفاية الحصول على الغذاء إلى زيادة تركيز السياسات على الدخل والإنفاق والأسواق والأسعار في تحقيق أهداف الأمن الغذائي.

30 يشير «الاستخدام» إلى كيفية تحقيق الجسم لأقصى استفادة من مختلف العناصر الغذائية الموجودة في الغذاء، والتي تتضمن اتباع ممارسات رعاية وتغذية جيدة وإعداد الطعام وتنوع النظام الغذائي وتوزيع الغذاء داخل الأسرة. والاستخدام هو البعد الذي يحدد الحالة التغذوية للأفراد.

31 حتى إذا كان الفرد يستهلك الآن كمية مقبولة من الطعام، فإنه يُنظر إليه على الرغم من ذلك على أنه يعاني من انعدام الأمن الغذائي إذا كان يفتقر أحياناً إلى الحصول على ما يكفي من الطعام، مما يعرضه لخطر تدهور حالته الغذائية. وتؤثر الظروف الجوية السيئة وعدم الاستقرار السياسي أو غيرها من العوامل الاقتصادية على حالة الأمن الغذائي.

32 اقترح فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية توسيع هذه الأبعاد المذكورة أعلاه لأن مفهوم الأمن الغذائي قد تطور إلى ما هو أبعد من توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستخدامه واستقرار الإمدادات منه. ويسعى المقترح إلى تسليط الضوء على مركزية بُعد الاستقلالية، أي قدرة الأفراد على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، والاستدامة، وقدرة النظم الغذائية على توفير الأمن الغذائي على المدى الطويل (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020).

الشكل 45
المسارات بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية

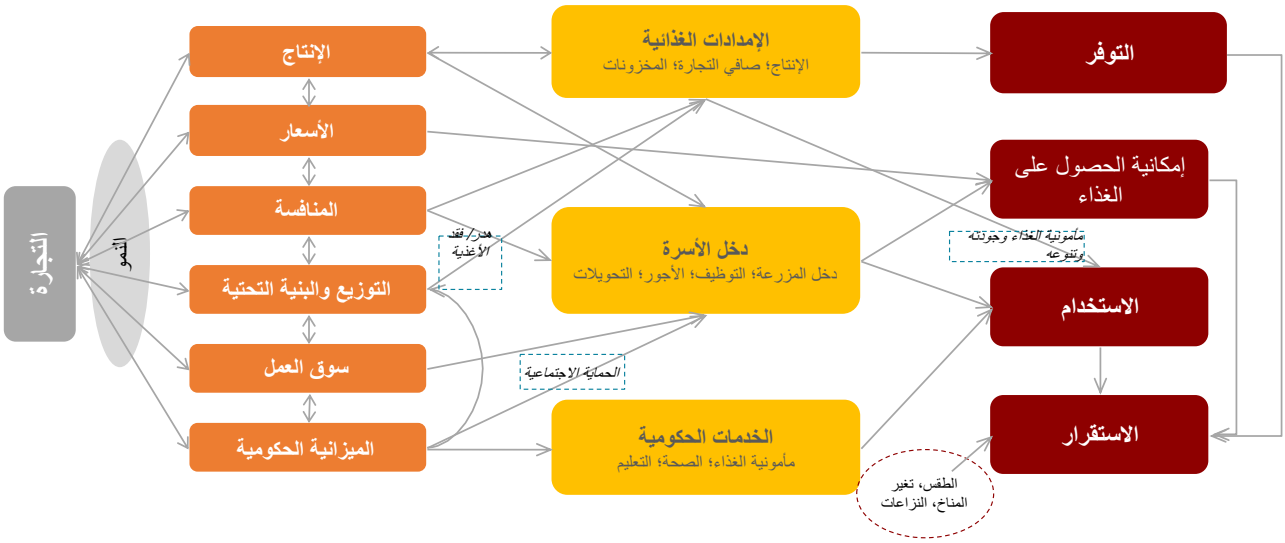

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2015. حالة أسواق السلع الزراعية 2016–2015. التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام. روما. https://www.fao.org/3/i5090a/i5090a.pdf

ومع ذلك، يمكن أن تؤثر زيادة الانفتاح التجاري على الأمن الغذائي والتغذية إيجاباً وسلباً. فمن جهة، يمكن أن تساعد التجارة في تحقيق التوازن بين حالات العجز والفوائض الغذائية بين البلدان، ويمكن أن تضمن الكميات الكافية والتنوع الكافي للإمدادات الغذائية، وكلاهما مهم للحد من الجوع ومعالجة بعض أشكال سوء التغذية. ويمكن أن تساهم التجارة في تحسين توفر مختلف أنواع الأغذية والقدرة على تحمل كلفتها وإتاحة المزيد من الخيارات أمام المستهلكين، مما يساعد على تنويع الأنماط الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة، 2018a). وبالمثل، تعتمد القدرة المالية للحصول على الغذاء بشكل كبير على تكلفة هذه المنتجات، والتي تحددها جزئياً التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية التي يطبقها بلد ما. علاوة على ذلك، يمثل تنفيذ المعايير الصحية للتجارة الدولية المتعلقة باستخدام الغذاء وضمان إيجاد قنوات تجارية منتظمة وآمنة أمراً حيوياً لاستقرار الإمدادات الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتدابير وتعديل السياسات التجارية مثل مخزون الأمن الغذائي العام والبرامج الإقليمية للتحوط ضد المخاطر وتحسين أنماط زراعة المحاصيل وتعديل أنماط التجارة أن تسهل من التصدي للآثار المرتبة على الصدمات المتصلة بالإنتاجية.

ومع ذلك، فإن البلدان التي ترتبط أنظمة أغذيتها الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالأسواق العالمية والإقليمية قد تصبح أكثر عرضة للصدمات الخارجية، مثل الصدمات من جانب العرض أو الصدمات الناجمة عن السياسات، مثل القيود التجارية. لذلك، فإن الإدارة الحصيفة لمثل هذا الارتباط بأسواق التجارة الدولية أمر بالغ الأهمية لتقليل خطر التعرض للصدمات الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة توفر الأنماط الغذائية غير الملائمة من الناحية التغذوية وخفض أسعارها نتيجة الفائض والاختلال

في إمدادات الطاقة والمغذيات. وهذا يشمل الأطعمة فائقة التصنيع، مما يساهم في تعميق مشكلة سوء التغذية بجميع أشكالها، ويؤدي إلى تفاقم المشاكل الصحية المرتبطة بزيادة الوزن والسمنة (انظر الفصل 3). وبالنسبة لبعض المنتجين، وخاصة صغار المنتجين، قد يؤدي التعرض للمنافسة إلى تقويض سبل عيشهم وقدرتهم على تحمل تكاليف الامتثال للمعايير البيئية وغيرها من المعايير الدولية.

ينظر الجدول 16 في الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة على المدى القصير والمتوسط والطويل للتجارة عبر هذه الأبعاد الأربعة. يؤثر عدد من العوامل الأساسية على الطريقة التي تتفاعل بها التجارة مع نتائج الأمن الغذائي، مما يحدد في نهاية المطاف ما إذا كان التأثير إيجابياً أم سلبياً، بما في ذلك مستوى أداء الأسواق المحلية، وكيفية استجابة المنتجين لتغير المعطيات في السوق، وما إذا كان أصحاب الحيازات الصغيرة قادرين على الولوج إلى الأسواق الزراعية (منظمة الأغذية والزراعة، 2016).

الجدول 16
الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة
الأجل المحتملة للتجارة على الأبعاد
الأربعة للأمن الغذائي

	على المدى القصير	على المديين المتوسط إلى الطويل
التوفر	تساهم في التجارة في زيادة الواردات وفي كمية وتنوع الإمدادات الغذائية	قد يزداد إنتاج الغذاء بسبب زيادة التخصص، وقد يتم النهوض بالإنتاجية من خلال زيادة المنافسة
	قد تقلل التجارة من توفر المحاصيل المحلية في أسواق البلدان المصدرة الصافية	في البلدان المصدرة الصافية للأغذية، قد تنخفض الإمدادات المحلية من المواد الغذائية الأساسية بسبب تحويل الإنتاج نحو الصادرات بينما في البلدان المستوردة الصافية للأغذية، من المرجح أن يحد بعض المنتجين من الإنتاج، مع تجنب الآثار المضاعفة للأنشطة الزراعية في المناطق الريفية
إمكانية الحصول على الغذاء	من المرجح أن تنخفض أسعار المواد الغذائية والمدخلات في البلدان المستوردة الصافية للأغذية	سترتفع المداخيل في القطاعات التنافسية، بسبب زيادة الوصول إلى الأسواق، وسيزيد النمو وفرص العمل من خلال نمو الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
	قد ترتفع الأسعار المحلية للمنتجات القابلة للتصدير بالنسبة للبلدان المصدرة الصافية للأغذية	قد تنخفض المداخيل في القطاعات المتنافسة مع الواردات، مع مغادرة بعض المنتجين لقطاع الزراعة. أيضاً، قد يحدث توزيع غير متساوٍ للمكاسب بسبب التطورات المتمثلة بالاقتصار على محاصيل التصدير على حساب إنتاج المحاصيل الغذائية لأصحاب الحيازات الصغيرة على نطاق واسع
الاستخدام	قد تتيح زيادة تنوع الأغذية فرصة تبني نمط غذائي أكثر توازناً	قد تتحسن مأمونية الأغذية وجودتها إذا تم تطبيق المعايير الدولية بشكل أكثر صرامة
	قد يكون هناك زيادة في استهلاك الغذاء رخيص الثمن وعالي السعرات الحرارية ومتدني القيمة الغذائية	قد يؤدي إعطاء الأولوية لصادرات السلع الأساسية إلى تحويل استخدام الأراضي والموارد بعيداً عن إنتاج الأطعمة التقليدية الأصلية، والتي غالباً ما تكون أفضل من الناحية التغذوية
الاستقرار	تخفف الواردات من احتمالية أي نقص ناجم عن مخاطر تؤثر على الإنتاج المحلي	الأسواق العالمية أقل عرضة للتأثر بالصدمات الناجمة عن السياسات أو المناخ
	قد تكون البلدان أكثر عرضة للتأثر بقيام المصدرين بتغيير سياساتهم التجارية، مثل حظر التصدير	قد تصبح القطاعات التي هي في أولى مراحل نموها أكثر عرضة للتأثر بصدمات الأسعار والزيادات الحادة في الواردات

الآثار السلبية المحتملة الآثار الإيجابية المحتملة

التجارة والاستدامة البيئية

يمكن أن تساهم التجارة في دعم الأبعاد الثلاثة للاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) في سياق تحويل أنظمة الأغذية الزراعية. ومع ذلك، تنطوي التجارة، كما هو الحال مع أي قطاع اقتصادي، أيضاً على مخاطر وعوامل خارجية سلبية يمكن أن تقوض أهداف الاستدامة (منظمة الأغذية والزراعة، 2021d). على سبيل المثال، يمكن أن تساعد التجارة في التخصص في إنتاج منتجات غذائية وزراعية معينة في البلدان ذات الكفاءة العالية نسبياً في استخدام الموارد. ويمكن أن تساعد التجارة البلدان في التغلب على القيود المتمثلة في محدودية الأراضي والموارد المائية، وتلبية احتياجاتها الغذائية بدرجة أعلى من حيث الكمية والتنوع مما يتيحه الإنتاج المحلي. فيمكن أن تساعد الأسواق الغذائية والزراعية العالمية المفتوحة في تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية ودعم تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته. وتعتبر الأراضي والمياه من العوامل الأساسية في إنتاج الغذاء، ويمكن أن يؤثر مستوى توفرهما على التكلفة النسبية للمنتجات الزراعية ويشكل ميزة نسبية (منظمة الأغذية والزراعة، 2022d). وتميل البلدان التي ترتفع فيها مستويات الضغط على موارد المياه المتجددة إلى استيراد السلع التي تتطلب زراعتها كميات كبيرة من المياه، وبالتالي فهي مستوردة صافية للمنتجات الزراعية. وهذا هو الحال بالضبط في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الشكل 46).

يمكن أن تؤدي التجارة أيضاً إلى تأثيرات بيئية سلبية. فقد تؤدي زيادة الانفتاح التجاري إلى زيادة الاستخدام المكثف لوسائل الإنتاج غير المستدامة بيئياً واستنفاد الموارد الطبيعية والسحب غير المستدام للمياه العذبة والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتعتمد التأثيرات البيئية السلبية على الظروف المحلية وتكون أكثر وضوحاً في البيئات التي لا تطبق فيها لوائح قوية، خصوصاً أن غالبية المزارعين في معظم بلدان المنطقة هم من أصحاب الحيازات الصغيرة. ويمكن أن يكون لزيادة المنافسة ومتطلبات الامتثال للمعايير البيئية وغيرها من المعايير الدولية تأثير سلبي على أصحاب الحيازات الصغيرة عبر إخراجهم من السوق. وهذا من شأنه أن يقوض سبل عيشهم ومصادر دخلهم. ويمكن أن يؤدي خفض أسعار المنتجات على أرض المزرعة إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الأثار البيئية السلبية المترتبة على ذلك. كما وقد يجد صغار المزارعين صعوبة في تبني تقنيات صديقة للبيئة نتيجة لذلك. ويتطلب تلبية هدف التنمية المستدامة الثاني إيجاد أنظمة أغذية زراعية مستدامة وسياسات زراعية حصيفة (انظر المقصد الرابع لهدف التنمية المستدامة الثاني). ويجب على البلدان مواءمة سياساتها مع مراعاة السياقات القطرية التي يمكن أن تؤثر على التجارة والإنتاج الزراعي والقدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب تحليل المفاضلات الرئيسية عند تصميم مختلف السياسات وتنفيذها.

الشكل 46
العلاقة بين الإجهاد المائي وصافي الحالة التجارية، 2018 و2019

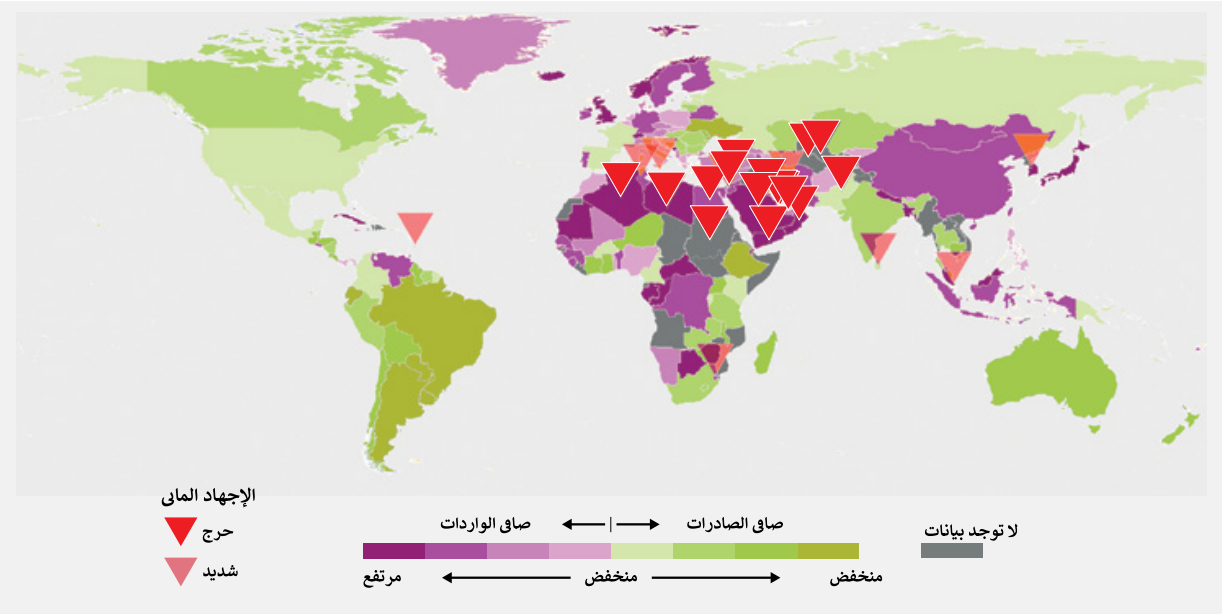

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022d. حالة أسواق السلع الزراعية 2022. جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية: نهج السياسات من أجل التنمية المستدامة. روما. https://www.fao.org/3/cc0471ar/cc0471ar.pdf

دور تيسير التجارة في تأمين الواردات الغذائية وتعزيز المشاركة في سلسلة القيمة العالمية

يؤدي تيسير التجارة دوراً أساسياً في تأمين الواردات الغذائية. ويشمل تيسير التجارة تبسيط وتحديث ومواءمة عمليات التصدير والاستيراد. وتسلط الدراسات والمنشورات المتاحة الضوء على التحسينات في النتائج بمختلف أشكالها والتي يمكن أن تنتج عن تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير والعبور. في البلدان النامية، من الممكن خفض تكاليف التجارة بنسبة 15 في المائة من خلال تنفيذ تدابير تيسير التجارة التي تبسط الإجراءات وتنسقها وتوحدها (Moïsé and Sorescu, 2013). وبالنظر إلى الارتباط بين تيسير التجارة وتقليل وقت المعاملات وتكلفتها على الحدود، من الواضح أن هذا الأمر ضروري لنجاح التجارة بين بلدان المنطقة ومع العالم.

وللنهوض بعمليات تيسير التجارة، يجب تحديد مواطن الضعف في الإجراءات التجارية، بما في ذلك تحديد أوجه القصور في الإجراءات المطبقة على الحدود وضمان الاتساق مع السياسات والأهداف الوطنية. مقارنةً بباقي أنواع السلع والبضائع، غالباً ما تخضع المنتجات الغذائية لإجراءات تجارية أكثر تعقيداً وذلك نظراً لصرامة نظم ومعايير مأمونية الأغذية. على سبيل المثال، يجب أن يقدم موردو السلع الزراعية في كثير من الأحيان شهادات صحية وصحة نباتية وأن تخضع هذه السلع، في بعض الأحيان، لإجراءات الحجر الصحي. بالإضافة إلى ذلك، قد يتطلب إدخال هذه السلع الخضوع لإجراءات تفتيش ورقابة لتحديد الالتزام بحصص

التصدير. نتيجة لذلك، يتعرض التجار والعملاء لمزيد من المتطلبات الإدارية التي تستهلك الكثير من الوقت والمال، فضلاً عن التأخير وارتفاع التكاليف.

يؤدي تعقيد الإجراءات على الحدود إلى تأخيرات في تخليص البضائع، ما يعرض جودة وسلامة السلع الغذائية إلى الخطر فضلاً عن رفع أسعارها وفي أسوء الحالات خسارتها كلياً. فالتأخير يؤثر تأثيراً كبيراً على المنتجات الزراعية القابلة للتلف وعلى جودتها وقد يؤدي إلى فقدها في نهاية المطاف. تشير الأدلة التجريبية إلى أن غياب الإجراءات الشكلية على الحدود ينتج عنه وفورات تقارب خمسة في المائة من قيمة المنتج (Hummels and Schaur, 2013). وبالنسبة للمنتجات الزراعية وتلك القابلة للتلف، يمكن أن ترتفع هذه الوفورات إلى 9 و17 في المائة على التوالي.

كما إن تعقيد الإجراءات على الحدود يقوض أيضاً الجهود الدولية في حالات الاستجابة للكوارث. على سبيل المثال، تشير آخر الدراسات والتقارير إلى أن الإجراءات الجمركية المعقدة على الحدود هي من بين أبرز التحديات التي تعوق جهود نقل وإيصال المساعدات الإنسانية. وبسبب ضعف المؤسسات أيضاً، فإن تدفق شحنات الإغاثة الغذائية غالباً ما يربك السلطات، مما يؤدي إلى مفاقمة مشاكل مختلفة مثل إطالة إجراءات التخليص وتبني لوائح غير واضحة وتعقيدات إدارية متعددة. ومن شأن إصلاح الإجراءات الحدودية المعقدة خفض تكاليف الاستيراد والتقليل من الفاقد الغذائي على طول سلسلة القيمة، وضمان سلامة وأمن تجارة المواد الغذائية. وستكون هذه التدابير التصحيحية جزءًا لا يتجزأ من زيادة القدرة على تحمل تكلفة الأنماط الغذائية الصحية وتحسين الأمن الغذائي في الأوقات العادية وحالات الطوارئ.

نتيجة للإصلاحات في السياسات المحلية والتقدم التكنولوجي، أصبحت التجارة في المنتجات الغذائية الزراعية منظمة بشكل متزايد في سلاسل قيمة عالمية. وكما أصبح قطاع الأغذية الزراعية مترابطاً بشكل أكثر من أي وقت مضى وبات هناك روابط أعمق بين قطاع الزراعة وغيره من القطاعات. ومع ذلك، تتسبب سياسات مثل التعريفات الجمركية والإعانات والتدابير غير التعريفية والخدمات في إضعاف المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وبالتالي، فإن التدابير المتخذة لتعزيز النمو في القيمة المحلية المضافة إلى سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تساهم في الدخول إلى أسواق جديدة وتزيد من الإنتاجية عبر الاستفادة من التكنولوجيا على طول سلسلة التوريد. كما يساهم تحسين تيسير التجارة وإلغاء الإجراءات التي تحد من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بشكل إيجابي في نتائج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. كما يعود تيسير التجارة بالمنفعة على الشركات والأسر التي تشارك بنشاط في سلاسل القيمة العالمية. ومع ذلك، فإن تبسيط الإجراءات التجارية، وكذلك إعادة النظر في السياسات، يمكن أن يسهل على المنتجين الصغار والمهمشين المشاركة في سلسلة القيمة. على سبيل المثال، تعتمد سبل عيش صغار المنتجين، وخصوصاً الشباب والنساء، على الدخل المكتسب من تجارة منتجاتهم عبر الحدود. كما إن التخفيف من الحواجز التي تحول دون الدخول إلى السوق، مثل ارتفاع تكاليف المعاملات، من شأنه أن يمكن صغار المنتجين من الاستفادة من الفرص التجارية إقليمياً ودولياً، وبالتالي تعزيز التمكين الاقتصادي المستدام بشكل غير مباشر.[33] ورغم حقيقة أن سلاسل التوريد ظلت مستقرة خلال جائحة كوفيد-19، إلا أنه كان هناك بعض الاضطرابات في عمليات النقل واللوجستيات والإجراءات

33 يتماشى التمكين الاقتصادي المستدام مع الأولوية الإقليمية الأولى لمنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز التحول الريفي لتوظيف الشباب وتوليد الدخل.

على الحدود. ومنذ الجائحة، تؤكد التجارب أهمية تبني سياسات محددة لتبسيط الإجراءات على الحدود (مثل إنشاء «ممرات خضراء» للسلع الأساسية) ومتطلبات التوثيق وتعزيز استخدام الأدوات الرقمية لمواجهة هذه التحديات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020a؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021).

باتت التقنيات الرقمية تستخدم بشكل متزايد لدعم تبسيط الإجراءات الرسمية على الحدود وبعدها. ويشير استعراض لاستخدام البلدان للتقنيات الرقمية في أنظمة الصحة والصحة النباتية إلى أن أهم استخدام لهذه التقنيات هو التحقق من الامتثال لهذه الأنظمة لتسهيل حركة المنتجات، وتحديداً استخدام الأنظمة الثنائية والمتعددة الأطراف لتبادل الشهادات الإلكترونية لأنظمة الصحة والصحة النباتية (الشهادات الإلكترونية) (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021).

يتعلق أهم اعتبار في الضوابط الحدودية المطبقة على المنتجات الغذائية الزراعية عموماً بالتدابير غير التعريفية، والتي يمكن أن تزيد تكلفة الاستيراد، لا سيما إذا كانت تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المطبقة في البلد المُصدِر. ويمكن ترجمة العديد من التدابير غير التعريفية إلى ضوابط مستندية محددة أو عمليات تفتيش حسية على الحدود. على سبيل المثال، حتى إذا كانت إجراءات الحصول على مستندات مثل تراخيص الاستيراد أو شهادات المنشأ أو فحوصات المنتجات أو شهادات الصحة أو الصحة النباتية أو شهادات التعقيم المسبق تنفذ قبل الوصول إلى الحدود، إلا أنه يتم على الحدود تطبيق ضوابط تتعلق بالتأكد من الحصول على هذه المستندات ومطابقتها (Moïsé and Sorescu, 2021).

وفقاً لمؤشرات تيسير التجارة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن مدة وظروف التخزين لعمليات التفتيش على السلع القابلة للتلف، ولا سيما التخليص على السلع القابلة للتلف وذلك من خلال الفصل بين الإفراج عن السلع وبين دفع الرسوم والضرائب، لا تزال تمثل تحدياً في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (Moïsé and Sorescu, 2021). ويمكن أن يساهم تنفيذ إصلاحات شاملة لتيسير التجارة في مجالات مثل التعاون المحلي وعبر الحدود، وتبسيط الإجراءات، والأتمتة وتبسيط الوثائق، في زيادة تجارة الأغذية الزراعية من خلال ضمان مكاسب كلية ناشئة عن تقليص خسائر الشحن وزيادة سرعة توصيل المنتجات إلى الأسواق (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018).

ويمكن أن تؤدي الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة دوراً مهماً في البلدان العربية المستوردة الصافية للغذاء وذلك من خلال ضمان إمدادات غذائية كافية ومتنوعة وذات نوعية جيدة. كما يساهم التبني السريع لممارسات تيسير التجارة في تحسين كفاءة وشفافية الإجراءات الإدارية والجمركية المتعلقة بالتجارة، وفي تطبيق أنظمة الصحة والصحة النباتية. ولمعرفة العوائق الرئيسية في عمليات تخليص مختلف منتجات الأغذية الزراعية على الحدود، ينبغي أولاً تحديد التدابير غير التعريفية والمتطلبات المستندية أو غيرها من الإجراءات المطبقة على الحدود للشروع بإصلاحات تهدف إلى تيسير التجارة وتسهيلها. وتشمل هذه الإصلاحات تعزيز التعاون التنظيمي الإقليمي بشأن التدابير ذات الصلة، وتبسيط وتنسيق المتطلبات المستندية، وأتمتة الإجراءات على الحدود وتبسيطها (مثل تلك المتعلقة بإثبات الامتثال لأنظمة الصحة والصحة النباتية) بما في ذلك عن طريق استخدام التقنيات الرقمية، والتعاون بين السلطات الجمركية المسؤولة عن تجارة الأغذية الزراعية، وتعزيز القدرات المؤسسية لاعتماد وتنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة.

7.2. تطور السياسات والأطر التنظيمية الرابطة بين الأمن الغذائي والتجارة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

كما هو موضح في القسم 7.1، تعتمد القدرة المالية للحصول على الغذاء بشكل كبير على تكلفة هذه المنتجات الغذائية، والتي تحددها التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية التي يطبقها بلد ما إلى حد كبير. كما يسلط هذا القسم الضوء على السياسات والأطر التنظيمية المستخدمة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ويحلل مستوى التعريفات الجمركية المفروضة على الاستيراد المطبقة في المنطقة، وأهمية التدابير غير التعريفية في تعزيز التجارة الدولية، ويحدد مجموعة واسعة من التدابير غير التعريفية التي يمكن تطبيقها في الدول العربية.

تطور السياسات والأطر التنظيمية المؤثرة على الزراعة في العقود الأخيرة

بين عامي 1950 و2021، تطورت عمليات وضع السياسات وصياغتها في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلال أربع فترات متميزة، لترسم ملامح العديد من عناصر التنمية، بما في ذلك الأمن الغذائي والتغذية. وتميزت الفترة الأولى، التي امتدت من الخمسينيات وحتى أوائل السبعينيات، باستثمارات عامة كبيرة في قطاعات في البنية التحتية والصحة والتعليم. وتميزت الفترة الثانية، بين عامي 1973 و1984، بانهيار فقاعة أسعار النفط ثم الأزمة الاقتصادية التي أعقبت ذلك. واتسمت الفترة الثالثة، بين أواخر الثمانينيات وعام 2000، على وجه الخصوص بتغييرات مهمة في السياسات كانت بمثابة آلية لخفض الإنفاق العام وإصلاح أسعار الصرف وتخفيف عبء الديون. وشهدت الفترة الرابعة، بين عام 2000 وحتى يومنا هذا، نمواً وتنويعاً اقتصادياً متسارعاً. وقد رسمت الظروف الاقتصادية والسياسية التي خيمت على كل فترة من هذه الفترات ملامح الأمن الغذائي والتغذية كما هي اليوم.

بين عامي 1950 و1970، ارتكز قطاع الزراعة في بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على استراتيجيات تنمية قادتها الحكومات وتدخلت بموجبها في تسويق الحبوب والخضروات والزيت والسكر. وفي ظل أي استراتيجية تقودها الدولة، تتدخل الحكومات في شراء وتمويل كميات كبيرة من هذه السلع. كما قدمت الحكومات دعم الإنتاج للمزارعين والصناعات الزراعية ودعمت شراء المدخلات والآلات. كما شملت التدخلات الحكومية فرض تدابير تلزم المزارعين بتسليم حصص محددة من محاصيلهم إلى الحكومة لتشتريها بأسعار ثابتة (والتي كانت أقل بكثير من الأسعار الدولية). ومن الناحية المؤسسية، تم إنشاء تعاونيات زراعية في كل قرية لضبط إنتاج وتسويق المحاصيل الرئيسية/ الاستراتيجية، وتوفير المدخلات الزراعية للمزارعين، ووضع خطط التناوب على زراعة المحاصيل، وشراء حصص من المحاصيل الرئيسية وتسويقها في نهاية المطاف.

ومع ذلك، غالباً ما تكون السياسات التي تقودها الدولة مثل برامج الإعانات والنفقات المتعلقة بالزراعة مكلفة وغير مستدامة. ففي السبعينيات، أدى ضعف الإنتاج إلى تبني العديد من الحكومات لسياسات مثل فرض ضرائب على الصادرات ودعم الأسعار

للمستهلكين وفرض قيود ترمي إلى حماية الأسواق المحلية من ارتفاع التكاليف. وقد أدت هذه النفقات العامة والبرامج الحكومية إلى خفض العبء المالي على المزارعين والأسر بشكل حقيقي، لكنها استهلكت قدراً كبيراً من الميزانيات العمومية، مما أدى إلى الأزمة الاقتصادية التي تفجرت في أوائل الثمانينيات. ولدعم جهود التعافي من الأزمة، عمدت الحكومات إلى تنفيذ إصلاحات كبيرة في سياساتها التجارية. وكان الهدف من هذا التغيير الهيكلي هو تقليل دور الدولة في تسويق كل من المخرجات الزراعية والمدخلات. وقد تم إعادة توجيه الجهود لتوفير معلومات عن السوق والأسعار، وتعزيز البنية التحتية للسوق، وتعزيز القطاع الخاص وإشراك التعاونيات في أنشطة الإنتاج والتسويق، ودعم أنظمة البحوث الزراعية الوطنية.

بدأت جهود إصلاح السياسات الزراعية والتجارية بمدى وأهداف ووتيرة متفاوتة في المنطقة العربية في منتصف الثمانينيات. وساهم خفض التعريفات الجمركية في توسيع التكامل بين الأسواق المحلية والدولية. ولكن «السلع الاستراتيجية» هي التي كانت الضامنة لأسعار الإنتاج (مثل القمح في معظم البلدان، والسكر والبنجر والتبغ في لبنان وسوريا، والقطن في مصر). كما استمر منتجو الحبوب في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية والمغرب في الاستفادة من الدعم الحكومي حتى بعد الإصلاحات، وظل دعم أسعار الأعلاف واحداً من أكبر أوجه الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة. وتجدر الإشارة إلى أن زراعة وتجارة الفاكهة والخضروات كانت من بين الأنشطة الزراعية التي لم تتدخل فيها الحكومة إلا بشكل محدود.

خلال التسعينيات، تم إلغاء برامج دعم أسعار المستهلكين تدريجياً أو تم إعادة النظر فيها لضمان أن تكون سياسات الدعم مجدية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وعلى الرغم من أن برامج الدعم الحكومي ساهمت في تقليل العبء المالي للإنتاج على المزارعين والأسر، إلا أنها غالباً ما كانت تخدم أيضاً سكان المناطق الحضرية من غير الفقراء. ففي حقيقة الأمر، تعود برامج دعم المواد الغذائية بالمنفعة على الفئات ذات الدخل المتوسط والمرتفع أكثر بكثير من الفقراء، ويرجع ذلك في الغالب إلى أن الفقراء ينفقون حصة أعلى من دخلهم على الغذاء والطاقة ولكن أقل بكثير مما تنفقه تلك الفئات من حيث القيمة المطلقة (Vidican Auktor-Loewe, 2021; البنك الدولي، 2022b). ونتيجة لذلك، بدأت الحكومات في المنطقة إما في تحسين توجيه برامج الدعم تلك أو إلغائها لتحقيق وفورات كبيرة أعيد تخصيصها لبرامج أفضل من حيث الإنتاجية ومن حيث توجيهها للفقراء.

على سبيل المثال، تبنت تونس في السبعينيات برنامجاً لدعم أسعار المواد الغذائية للمستهلكين. وقد كانت هذه الإعانات الضخمة شاملة لجميع الأسر، بغض النظر عن الاعتبارات والأحوال الاجتماعية والاقتصادية لكل أسرة. وتشير الدراسات إلى أن هذه السياسات كانت شاملة بسبب ضخامة حجم القطاع غير الرسمي وارتفاع مستويات الفقر وضعف نظم المعلومات والسجلات لتحديد الفئات الأكثر فقراً. وقد تم إصلاح برنامج دعم أسعار المواد الغذائية في تونس تدريجياً في التسعينيات لاحتواء التكاليف المتزايدة وذلك عبر اتباع نهج «الاستهداف الذاتي»، والاقتصار على دعم أسعار السلع التي تستهلكها الأسر الفقيرة في المقام الأول ورفع الدعم تدريجياً عن السلع التي تستهلكها الأسر الغنية. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى انخفاض إجمالي الإنفاق على دعم أسعار المواد الغذائية من 4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 1984 إلى 2 في المائة عام 1993. واقترنت هذه الجهود

بحملة توعية عامة ورفع الحد الأدنى للأجور وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية. ويرى كثيرون أن هذه الجهود كانت ناجحة نسبياً لأنها استهدفت شرائح محددة من السكان ممن هم بحاجة إلى مساعدات غذائية. وقد أنفقت تونس ما نسبته 3.2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على المساعدات الاجتماعية في عام 2016، وذهب الجزء الأكبر من هذه النسبة مباشرة لدعم أسعار المنتجات الغذائية وأسعار الطاقة، ليستحوذ دعم المواد الغذائية على ما نسبته 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. (البنك الدولي، 2016).

التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات

على الرغم من هذه الإجراءات، لا تزال المنطقة العربية تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة العالمية لتأمين إمداداتها من المنتجات الغذائية الزراعية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها بلدان المنطقة لتعزيز تحرير التجارة وخفض التعريفات الجمركية، إلا أن مستويات الحمائية في معظم بلدان المنطقة لا تزال مرتفعة (الشكل 47)، وبل زادت في المتوسط خلال العقد الماضي (الشكل 48). زاد متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على الأغذية المستوردة بأكثر من الضعف بين عامي 2010 و2019 في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ليصل في المتوسط إلى 31.6 في المائة في 2019. التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الغذائية المستوردة مرتفعة للغاية في مصر (175 في المائة في 2019) ومرتفعة في الإمارات العربية المتحدة (44.8 في المائة) والبحرين (46.6 في المائة) والكويت (32 في المائة).

صحيح أن التعريفات الجمركية قد تساعد في زيادة الإيرادات الحكومية، ولكن غالباً ما يتم تطبيقها لتوفير شكل من أشكال الدعم للمنتجين المحليين لمنتج معين عن طريق جعل السلع المستوردة أغلى ثمناً وأقل قدرة على المنافسة في السوق المحلية. وصحيح أن المنتجين المحليين يمكن أن يستفيدوا من ارتفاع أسعار المنتج المحمي، لكن المستهلكين المحليين يمكن أن يتأثروا سلباً بارتفاع الأسعار (منظمة الأغذية والزراعة، 2020d). علاوة على ذلك، غالباً ما يعتمد أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الغذائية على الاستيراد للتزود بمدخلات الإنتاج، وعليه يمكن أن يؤثر ارتفاع التعريفات الجمركية سلباً على قطاع تصنيع الأغذية. وعليه، ما شأن تخفيض التعريفات الجمركية المرتفعة على الواردات أن يخفض أسعار المواد الغذائية ويسهل الولوج إلى أسواق المنتجات الغذائية الزراعية ويحسن الأمن الغذائي. علاوة على ذلك، من شأن ذلك أن يساهم في تحسين نتائج التغذية والنتائج الصحية من خلال تنويع الإمدادات الغذائية الصحية. كما يعد خفض التعريفات الجمركية أمراً ضرورياً لنقل الغذاء من مناطق أخرى من العالم ذات إمدادات أوفر وأكثر تنوعاً وبتكلفة أقل إلى المنطقة العربية التي لا يكفي إنتاجها المحلي لتلبية الطلب بسبب محدودية الموارد الطبيعية. ومع ذلك، يجب أن يأخذ هذا النهج في الاعتبار صغار منتجي الأغذية الذين قد يتعرضون لمنافسة دولية متزايدة نتيجة خفض التعريفات الجمركية. ويمكن للتحرير التدريجي للتجارة المدعوم بسياسات أخرى، مثل شبكات الأمان الاجتماعي، أن يعالج مواطن الضعف هذه.

الشكل 47

المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية (نسبة مئوية)
التي تفرضها البلدان العربية فعلياً على الأغذية
المستوردة (2017–2019 للأردن 2010–2020
للمملكة العربية السعودية)

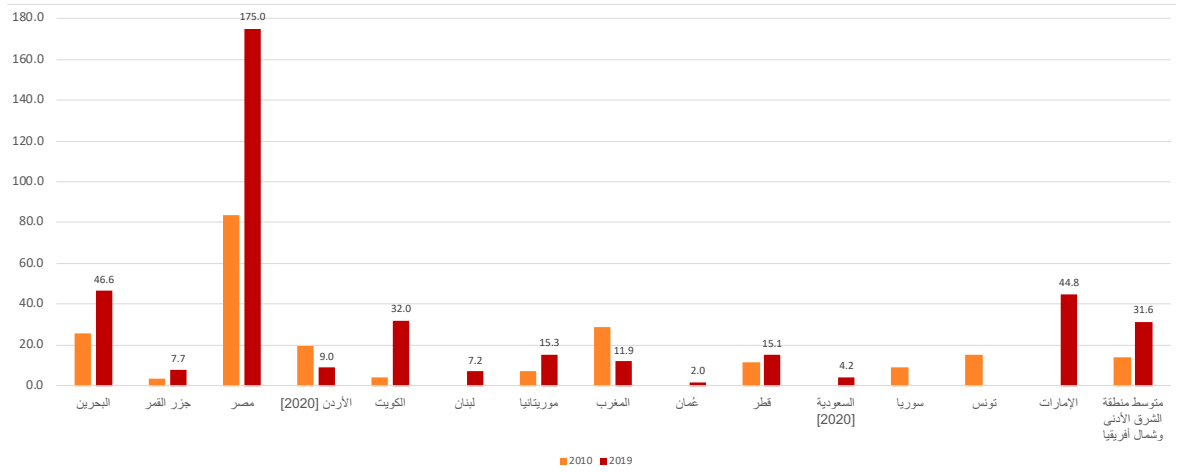

المصدر: البنك الدولي. 2022. قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة. المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية المطبقة فعلياً حسب المنتج والبلد.
البنك الدولي، واشنطن. كما في: نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/country/by-country/startyear/ltst/endyear/ltst/tradeFlow/Import/indicator/AHS-WGHTD-AVRG/partner/WLD/product/Total

ملاحظة: يحسب المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية المفروضة فعلياً على الواردات على أنه متوسط التعريفات مرجحاً بقيمتها التجارية المقابلة.

الشكل 48

المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية التي
تفرضها البلدان العربية فعلياً على الأغذية
المستوردة والاتجاه الخطي له (2017–2019
للأردن و2010–2020 للمملكة العربية السعودية)

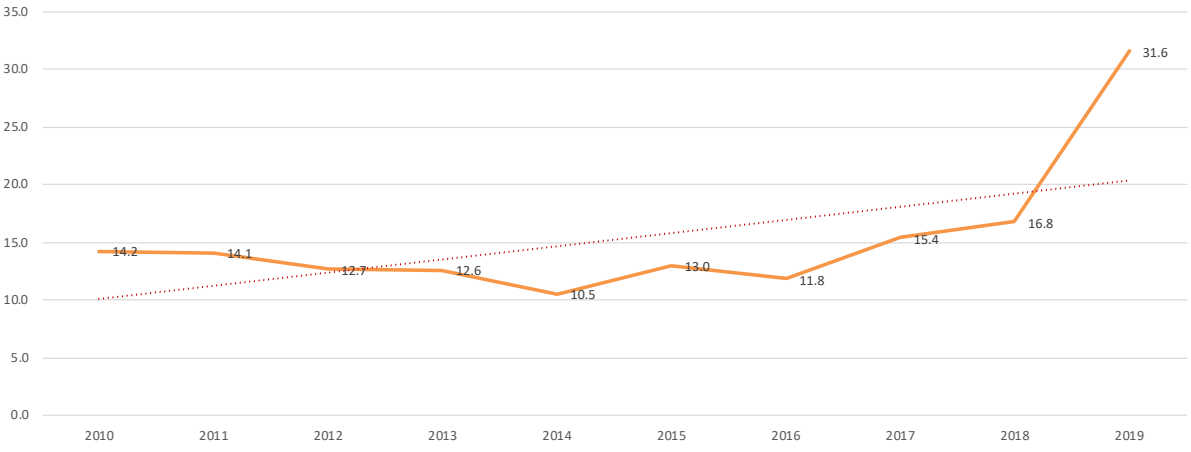

المصدر: البنك الدولي. 2022. قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة. المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية المطبقة فعلياً حسب المنتج والبلد.
البنك الدولي، واشنطن. كما في: نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/country/by-country/startyear/ltst/endyear/ltst/tradeFlow/Import/indicator/AHS-WGHTD-AVRG/partner/WLD/product/Total

ملاحظة: بالنسبة لعملية الاحتساب — لكل عام، تم أخذ المتوسط البسيط المرجح للتعريفات الجمركية المطبقة فعلياً لمختلف البلدان العربية.

تهدف معظم بلدان المنطقة العربية حالياً إلى إعطاء الأولوية للزراعة بوصفها قطاعاً أساسياً في جهودها لتنويع اقتصاداتها وخفض العجز في موازينها التجارية. تبنت العديد من بلدان المنطقة (مثل جيبوتي والمغرب (برنامج الجيل الأخضر) والسودان وتونس، اعتماداً على ظروفها الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة فيها، سياسات مختلفة تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الأمن الغذائي. من ناحية أخرى، لم تضع بعض الدول، مثل جزر القمر والصومال، أي سياسات في هذا الصدد. ويجب أن تدمج معظم البلدان جوانب التغذية والاستدامة البيئية (انظر السياسات الموصى بها في نهاية هذا التقرير) في سياساتها الزراعية والتجارية.

يتضمن ملحق هذا التقرير استعراضاً للأطر التنظيمية المطبقة في كل بلد، والتي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية.

التدابير غير التعريفية

على مر السنين، اكتسبت التدابير غير التعريفية أهمية في التجارة الدولية، ولا سيما في المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتطبق بلدان المنطقة تدابير غير تعريفية على السلع المتداولة غير التعريفات الجمركية المعروفة. وقد ساهمت الاتفاقيات التجارية العالمية في خفض التعريفات الجمركية بشكل كبير وفي تقليل الدعم الحكومي للصادرات والدعم المحلي للتجارة في قطاع الزراعة، لكن باتت التدابير غير التعريفية أكثر أهمية وتعقيداً (منظمة الأغذية والزراعة، 2017b). ويتم استخدام التدابير غير التعريفية في تجارة السلع الزراعية بشكل أكبر منه في تجارة المنتجات المصنعة. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون للتدابير غير التعريفية المطبقة على المنتجات الزراعية المصنعة تأثير أكبر على التجارة من التعريفات العادية.

تؤثر التدابير غير التعريفية على مختلف جوانب التجارة، بما في ذلك الكميات والأسعار. وفي حالة تجارة المنتجات الغذائية، قد يؤثر فرض تدابير غير تعريفية على توفر السلع في المنطقة وعلى أسعارها. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللوائح التي تحدد شروط إمكانية دخول منتج إلى بلد ما (أي متطلبات الاستيراد) تؤثر على توفر وسعر هذا المنتج لأن الإجراءات المطلوبة للامتثال للوائح غالباً ما تكون مكلفة. بشكل عام، لا يتمثل الغرض من التدابير غير التعريفية في التأثير على التجارة ولكن لضمان تحقيق أهداف أخرى، مثل ضمان جودة الأغذية أو حماية صحة المستهلك أو حماية البيئة. ويجب تصميم هذه اللوائح وتنفيذها بحيث لا تؤدي إلى فرض أي كلف إضافية على التجارة.

من الضروري فهم مختلف أنواع وأشكال اللوائح والتدابير المستخدمة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويركز هذا القسم على التدابير غير التعريفية المفروضة على تجارة المنتجات الغذائية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويحلل القسم هذه التدابير بناءً على تصنيف التدابير غير التعريفية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).[34] وهذه التدابير مصنفة في 16 فصلًا، كما هو موضح في الجدول 17، ومقسمة أيضًا إلى ثلاثة مستويات.

34 في عام 2006، وبالتعاون مع فريق الدعم المتعدد الوكالات، بدأ الأونكتاد في وضع تعريف وتصنيف مشترك للتدابير غير التعريفية. كانت الغاية من استخدام لغة مشتركة هي إيجاد فهم مشترك للتدابير غير التعريفية ولتسهيل جمع البيانات وتقديرها وتحليلها وزيادة الشفافية. يتألف فريق الدعم متعدد الوكالات من الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (الأونكتاد، 2022).

منهجية قياس التدابير غير التعريفية

يجب أن تشمل أساسيات الأمن الغذائي الأبعاد التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة (توفر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستخدامه، واستقرار الإمدادات منه)، ويجب أن تكون مستدامة على المدى الطويل. وهذا مهم لضمان مأمونية الغذاء وسلامة المستهلك وحماية حياة الإنسان وصحة الكوكب والاستدامة. إذ تركز البلدان على حماية الناس من المنتجات الغذائية غير الآمنة والمصابة بالآفات والمسببة للأمراض.

ولدعم هذه الجهود، تحدد اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية قواعد لتطبيق تدابير مأمونية الأغذية وشروطاً لحماية الحياة والصحة الحيوانية والنباتية. كما تقر بحق الحكومات في تبني وإنفاذ التدابير اللازمة لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات. وتغطي اتفاقية الحواجز الفنية في التجارة الدولية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية جميع المنتجات الصناعية والزراعية فيما يتعلق بثلاثة أنواع من التدابير: اللوائح الفنية وإجراءات تقييم الامتثال والمعايير. وتهدف الاتفاقية إلى مساعدة الحكومات على تحقيق التوازن بين أهداف السياسات التنظيمية المشروعة واحترام الضوابط الرئيسية لقواعد التجارة المتعددة الأطراف. ويركز هذا التحليل بشكل رئيسي على التدابير غير التعريفية الخاصة بتجارة الأغذية الزراعية: تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز الفنية أمام التجارة والتدابير المتعلقة بالتصدير (رخص وحصص وحظر وغيرها من القيود): الفصول «أ» و«ب» و«ف» (الشكل 17). البيانات المستخدمة في هذا التحليل مأخوذة من قاعدة بيانات UNCTAD-TRAINS NTM.[35]

35 تتضمن البيانات المجمعة السياسات التي تطبقها المنطقة العربية لاستيراد وتصدير المنتجات الغذائية للفئات من HS01 إلى HS22 في جميع فصول التدابير غير التعريفية.

الجدول 17
تصنيف التدابير غير التعريفية الخاص بفريق الدعم متعدد الوكالات

الواردات	التدابير الفنية	أ	تدابير الصحة والصحة النباتية
		ب	الحواجز الفنية أمام التجارة
		ج	التفتيش قبل الشحن وغيرها من الإجراءات
	التدابير غير الفنية	د	التدابير الطارئة لحماية التجارة
		هـ	تراخيص الاستيراد غير التلقائية والحصص وأوامر المنع وتدابير مراقبة الكميات وغيرها من القيود التي لا تشمل تدابير الصحة والصحة النباتية أو التدابير المتصلة بالحواجز الفنية أمام التجارة
		و	تدابير مراقبة الأسعار، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية
		ز	التدابير المالية
		ح	التدابير التي تؤثر على المنافسة
		ط	تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة
		ي	القيود على التوزيع
		ك	القيود على خدمات ما بعد البيع
		ل	الإعانات وغيرها من أشكال الدعم
		م	القيود على المشتريات الحكومية
		ن	الملكية الفكرية
		س	قواعد المنشأ
	الصادرات	ع	التدابير المتصلة بالتصدير

المصادر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). 2019. التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية (إصدار عام 2019). نيويورك، منشورات الأمم المتحدة. https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab2019d5_ar.pdf؛ الأونكتاد. 2022a. التدابير غير التعريفية: من الألف إلى الياء. نيويورك، منشورات الأمم المتحدة. https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab2021d3_ar.pdf

في معظم الحالات، تؤثر التدابير غير التعريفية على جميع البلدان، أي الواردات من أي مصدر، ولكن تؤثر في بعض الأحيان على بعض البلدان، على سبيل المثال، تلك المصنفة بأنها عالية المخاطر. وتشمل السلطات المنفذة لهذه التدابير في المنطقة العربية، على سبيل المثال لا الحصر، الحكومات المركزية ووزارات الأغذية والزراعة والمالية والتجارة والتنمية والوكالات المعنية بالبيئة والغذاء.

النتائج: التدابير غير التعريفية في المنطقة

يعطي الشكل 49 لمحة عامة عن عدد التدابير غير التعريفية التي اتخذتها كل دولة في المنطقة فيما يتعلق بتجارة الأغذية. هناك فرق شاسع بين عدد التدابير التي تطبقها الأردن (39) وتلك التي تطبقها الإمارات العربية المتحدة (372). وتستخدم المملكة العربية السعودية ثاني أكبر عدد من التدابير (304)، تليها الكويت (288). وقد يؤثر كل تدبير على مجموعة واسعة من المنتجات أو القليل منها فقط.

الشكل 49

العدد الإجمالي للتدابير غير التعريفية المفروضة على تجارة الأغذية حسب البلدان في المنطقة العربية

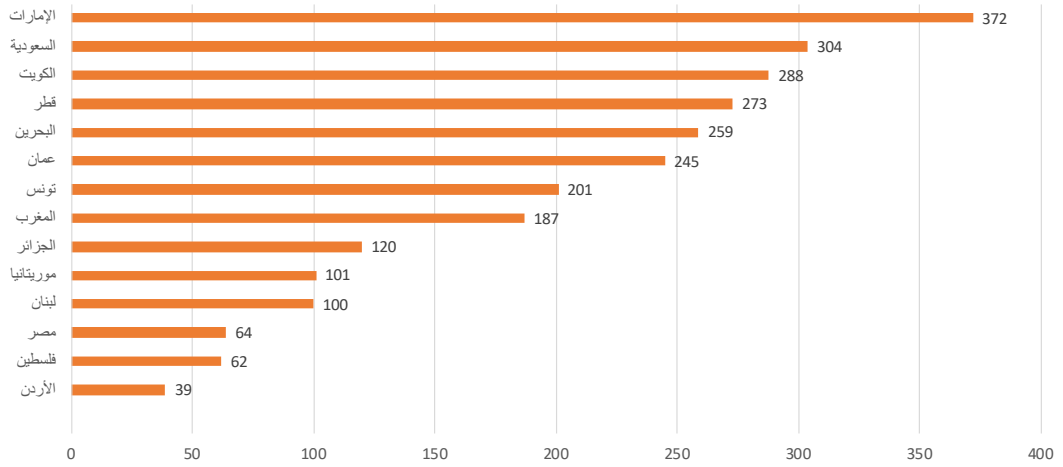

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). 2022. TRAINS Database. In UNCTAD, Geneva. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022.
https://trainsonline.unctad.org/home

بشكل عام، تركز البلدان بشكل أكبر على تدابير الصحة والصحة النباتية. وتميل البلدان إلى اتخاذ أقصى عدد من التدابير في مجال سلامة الأغذية وصحة الإنسان، تليها الإجراءات المتعلقة بالتصدير. وتم اتخاذ 1630 تدبيراً لأغراض الصحة والصحة النباتية، تليها التدابير المتعلقة بالتصدير 473 تدبيراً و216 تدبيراً للحواجز الفنية أمام التجارة (الجدول 18).

الجدول 18

عدد التدابير غير التعريفية تحت مختلف التصنيفات

الدولة	الصحة والصحة النباتية	الحواجز الفنية في التجارة	التدابير المتعلقة بالتصدير
الجزائر	90	16	7
البحرين	161	8	62
مصر	40	13	3
الأردن	18	2	12
الكويت	199	9	55
لبنان	74	5	10
موريتانيا	58	24	14
المغرب	134	28	16
عُمان	143	24	51
فلسطين	40	8	6
قطر	156	41	52
السعودية	172	22	54
تونس	102	7	55
الإمارات	243	9	76
الإجمالي	1630	216	473

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). 2022. TRAINS Database. In UNCTAD, Geneva. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022.
https://trainsonline.unctad.org/home

يمثل فحص مستوى متبقيات مبيدات الآفات في المنتجات الزراعية أكثر الإجراءات استخداماً لدى دول المنطقة. ويلي ذلك التحقق من امتلاك التراخيص اللازمة والتفتيش باستثناء الفحوصات المخبرية. وبالنسبة للحواجز الفنية، تطبق بلدان المنطقة تدابير عدة تحت عناوين مثل «متطلبات بطاقات معلومات المنتجات» و«متطلبات الجودة والمأمونية أو الأداء». أما بالنسبة للتدابير المتصلة بالتصدير، فتتمثل غالبية التدابير التي تطبقها بلدان المنطقة في عمليات التفتيش والحصول على الشهادات اللازمة.[36]

يمكن أن تزيد اللوائح والاشتراطات من تكلفة الاستيراد، لا سيما إذا كانت تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المطبقة في البلد المُصدِر. وقد تكون هذه التكاليف مرتبطة بتحديد وإضافة المعلومات المطلوبة بموجب المتطلبات ذات الصلة في السوق المستهدفة (تكاليف المعلومات)، والحاجة إلى تعديل المنتج أو عملية الإنتاج لتلبي شروط البلد المستورد (تكاليف المواصفات)، والتكاليف التي تنطوي عليها عملية التحقق والتأكد من استيفاء المتطلبات (تكاليف تقييمات المطابقة)، أو مزيج من الثلاثة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017). وغالباً ما تؤدي التكاليف المرتبطة بالتدابير غير التعريفية إلى التقليل من حجم التجارة. ومع ذلك، تظهر الأبحاث أيضاً أنه من خلال زيادة ثقة المستهلك في المنتجات المستوردة، فإن العديد من هذه التدابير تعزز التجارة في هذه السلع على الرغم من ارتفاع تكاليف التجارة، لا سيما في مجال الصحة والصحة النباتية (Cadot, Gourdon & van Tongeren, 2018). يمكن أن يساهم تنسيق التدابير غير التعريفية والأطر التنظيمية بين مختلف البلدان على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف، وتصميم التدابير غير التعريفية استناداً إلى أفضل المعايير أو الإرشادات أو التوصيات الدولية، في ضمان تنفيذ هذه اللوائح على أفضل وجه وبأقل تكلفة على حركة التجارة (انظر السياسات الموصى بها في نهاية هذا التقرير).

ولكن في العديد من البلدان، أدت هذه التعريفات والحواجز التجارية إلى فرض تكاليف باهظة على المستهلكين، وشوهت أنماط الإنتاج والتجارة، وقللت من الكفاءة الاقتصادية. ونتيجة لذلك، تم إصلاح الكثير من السياسات التجارية لتسهيل نمو القطاع الزراعي وتعزيز القدرة التنافسية على المستويات الوطنية والإقليمية. على سبيل المثال، تم تصميم هذه السياسات لتعزيز التجارة البينية العربية من خلال إنشاء العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف مثل برنامج تمويل التجارة العربية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي، ومنطقة التجارة الحرة العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير). علاوة على ذلك، في معظم البلدان، تعتبر التجارة البينية العربية دون الطموح حيث لا تزال كل من الصين والهند والدول الأوروبية الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول المنطقة.

36 القائمة الكاملة لرموز التدابير غير التعريفية
https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/NTMs-classification.

الفصل الثامن
استنتاجات السياسات الموصى بها

بيّن الجزء الأول من هذا التقرير أن المنطقة العربية حالياً ليست على المسار الصحيح لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030، إذ واصلت معدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي منحناها التصاعدي لأسباب مختلفة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19. ففي عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في المنطقة 3 54 مليون، أو ما يعادل 12.2 في المائة من إجمالي سكان المنطقة. وأثر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد سلباً على ما يقدر بنحو 3 154 مليون شخص في عام 2021، مقارنة بـ 7 142مليون في عام 2020، ما يعني زيادة قدرها 6 11 مليون. علاوة على ذلك، لا تزال المنطقة تعاني من أشكال متعددة من سوء التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال وزيادة الوزن بين الأطفال والسمنة بين البالغين. ولم يكن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي ما يعادل 7 162 مليون نسمة، قادرين على تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي في عام 2020. كما كان للأزمة في أوكرانيا انعكاسات سلبية على الأسواق الدولية للأغذية الزراعية وتسببت بتعطيل الإمدادات وزيادة أسعار الغذاء والطاقة العالمية، ما أدى إلى تفاقم تحديات الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الغذاء، بما في ذلك القمح والأسمدة من منطقة حوض البحر الأسود.

يتطلب تحقيق خطة التنمية الطموحة المنصوص عليها في عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016–2025 اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء على الجوع وعلى سوء التغذية بجميع أشكالهما من خلال ضمان توفر إمدادات كافية من الأطعمة الآمنة والمغذية وبأسعار معقولة للجميع وعلى نحو مستدام. وقد سلط الجزء الثاني من التقرير الضوء على الفرص التي يتيحها تعزيز التجارة ودورها المركزي في تحقيق الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي ودعم الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتؤدي السياسات التجارية وقوانين الاستثمار المطبقة في بلدان المنطقة دوراً رئيسياً في إعادة رسم ملامح نظم الأغذية الزراعية وتحسين قدرة الناس على تبني أنماط غذائية صحية، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي والنهوض بالحالة التغذوية. من ناحية أخرى، تؤدي الزيادات في دخل الفرد والنمو الاقتصادي السريع في بعض بلدان المنطقة، إلى جانب انخفاض الإنتاجية الزراعية المحلية، إلى ارتفاع فاتورة استيراد الأغذية الزراعية. ويمكن أن تستفيد جميع الدول، ولا سيما تلك ذات الإنتاج المحلي المحدود، من تحسن قدرتها على ضمان إمدادات غذائية ومتنوعة بفضل التجارة، وبالتالي تعويض النقص الناجم عن محدودية مواردها من الأراضي والمياه. فمعظم دول المنطقة العربية تقريباً تعتمد على الواردات لضمان أمنها الغذائي والتغذوي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم التجارة في زيادة الإمدادات من الأطعمة المغذية (مثل الأسماك ومنتجات الألبان والبقول والفواكه والخضروات الطازجة) التي

تساهم في إيجاد أنماط غذائية صحية، وذلك لدورها في معالجة فجوات الإنتاج في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. من ناحية أخرى، نظراً لاعتماد الدول العربية على أسواق الغذاء الدولية، فهي أكثر عرضة للصدمات كما تجلى خلال جائحة كوفيد-19 المستجد والحرب في أوكرانيا. لذلك، فإن الإدارة الحصيفة لمثل هذا الارتباط بأسواق التجارة الدولية أمر بالغ الأهمية لتقليل خطر التعرض للصدمات الخارجية.

يجب على منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا النهوض بنظم أغذيتها الزراعية لضمان الأمن الغذائي والتغذية الكافية للجميع، ولتكون مستدامة اقتصادياً وشاملة وتعود بأثر إيجابي على المناخ والبيئة. ويجب أن تؤخذ العوامل التالية في الاعتبار لتسهيل التحول في أنظمة الأغذية الزراعية في المنطقة عبر التجارة والاستثمار، وذلك عقب إجراء تحليل شامل لنقاط القوة ومواطن الضعف والثغرات.

- يمكن أن تساهم التجارة في خفض أسعار المواد الغذائية وتقليل كلفتها، لا سيما بالنسبة للفئات السكانية الأكثر ضعفاً في المنطقة التي تواجه الجوع. علاوة على ذلك، يمكن أن تضمن التجارة إيجاد أنماط غذائية إقليمية صحية ومتنوعة وتقليل الضغوط على الموارد الطبيعية مثل المياه. ويمكن تعزيز دور التجارة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال النهوض بالتجارة البينية، بما في ذلك التحرير التدريجي للتعريفات المفروضة على المنتجات الزراعية والغذائية. ومع ذلك، يجب أن يأخذ هذا النهج في الاعتبار صغار منتجي الأغذية الذين قد يتعرضون لمنافسة دولية متزايدة نتيجة خفض التعريفات الجمركية. لذلك، يمكن للتحرير التدريجي للتجارة المدعوم بسياسات أخرى، مثل شبكات الأمان الاجتماعي، أن يعالج مواطن الضعف هذه. بالإضافة إلى ذلك، تعد الإدارة الحصيفة لمثل هذا الارتباط بأسواق التجارة الدولية أمراً بالغ الأهمية لتقليل خطر التعرض للصدمات الخارجية. وتعد نظم الأغذية الزراعية الوطنية التي تستورد الغذاء من مصادر متنوعة أكثر مرونة وقدرة على الصمود أمام صدمات الإمداد.
- يجب على الدول العربية الاستفادة من التجارة البينية والاعتماد على قدرات وإمكانات بعضها بعضاً. فمن بين أحد أهم الدروس المستفادة من الاضطرابات الأخيرة في سلسلة الإمداد الغذائي هو الاعتماد بشكل أكبر على التجارة الإقليمية عندما يكون هناك فوائض في بلد ما ونقص في بلد آخر لتجنب الصدمات وضمان الأمن الغذائي، خاصة بالنسبة للبلدان الأكثر اعتماداً على الواردات الغذائية. ويجب أن تعمل البلدان معاً لوضع اتفاقيات تجارية تعزز المبادئ غير السوقية مثل مأمونية الغذاء، ومراعاة البيئة، والقيمة التغذوية العالية، وتحسين ظروف العمل إذا ما أرادت إيجاد أنظمة أغذية زراعية مستدامة بيئياً ومغذية وآمنة وشاملة. كما يمكن أن تساهم التجارة بين بلدان المنطقة في تحسين إنتاجية المزارعين ومداخيلهم. ويمكن أن تعزز التجارة من مشاركة المزارعين في الأسواق وسلاسل القيمة وأن تساهم في زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. فالتجارة البينية بين دول المنطقة تساعد في الحد من حالات النقص الموسمي لبعض الأغذية خلال دورات الإنتاج الزراعي العادية وتوفر آلية مهمة لمعالجة أي نقص في الإنتاج أو أي اضطرابات مفاجئة في سلاسل الإمداد، كما حصل خلال جائحة كوفيد-19. ومن خلال التركيز على التجارة الإقليمية، يمكن للبلدان زيادة استغلال مزاياها النسبية في الأسواق المجاورة، باستخدام علاقاتها وفهم أذواق

المستهلكين المحليين وكيفية خدمتهم عبر سلاسل قصيرة يمكن لصغار المزارعين والتجار المشاركة فيها.

- يمكن تعزيز المشاركة في التجارة الدولية والبينية من خلال تنسيق التدابير غير التعريفية وتصميمها استناداً إلى المعايير أو المبادئ التوجيهية أو التوصيات الدولية لتسهيل التجارة الدولية. فالمنتجات التي تستوفي المعايير نفسها قد تكون مقبولة على نطاق أوسع، مما يؤدي إلى تقليل القيود التجارية غير الضرورية وتكاليف التجارة كذلك. علاوة على ذلك، توفر المعايير الدولية أساساً علمياً وفنياً سليماً للتدابير المتخذة لتحقيق أهداف السياسات المتعلقة بالغذاء وخفض التكلفة على المستهلكين (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية، 2017). وللولوج إلى هذه الأسواق والاستفادة منها، يجب على البلدان المنخفضة الدخل أن تستثمر في الجهود المبذولة لرفع معايير الإنتاج والاستهلاك المحلية وفي برامج تعزيز الامتثال. وتواجه عملية إشراك صغار المزارعين في سلاسل القيمة الغذائية الخاضعة للمعايير الدولية تحديات متعددة. إذ يفتقر المزارعون الفقراء إلى الموارد اللازمة التي تمكنهم من الامتثال للمعايير، فضلاً عن أن المؤسسات المحلية غير مؤهلة بشكل كامل لتطبيق إجراءات مراقبة قوية. وهذا يتطلب تبني استراتيجيات مبتكرة لإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في تصميم معايير مأمونية الأغذية وجودتها وتنفيذها والامتثال لها.
- من شأن التنفيذ والامتثال لاتفاقية تيسير التجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية تبسيط وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، وتقليل الأعباء الإدارية في نقل السلع الغذائية الزراعية عبر الحدود (منظمة الأغذية والزراعة، 2017b)، وبالتالي تعزيز مشاركة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية وتعزيز فرص التجارة البينية.
- كما يجب على الدول العربية تعزيز آليات الحوكمة ورأس المال البشري والمؤسسات لديها. ويجب عليها استقطاب رؤوس الأموال الخاصة إذا ما أرادت زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية والتجارة الإقليمية والدولية. لهذا، يجب تعزيز القدرات المؤسسية. على سبيل المثال، يتعين على بلدان المنطقة التقليل من التأخيرات الناجمة عن الإجراءات الإدارية وتحسين اللوائح المتعلقة باستخدام الأراضي وغيرها. كما يمكن أن يساهم تبني لوائح فعالة في تعزيز المنافسة في السوق وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين البنية التحتية وتحسين القدرة على الحصول على التقنيات الرقمية وتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة على طول سلسلة القيمة الغذائية وتعزيز الإنتاجية (منظمة الأغذية والزراعة، 2020c) وزيادة الدخل. كما يمكن أن يساهم تعزيز آليات الحوكمة فرصاً أفضل للجهات الفاعلة الأضعف من حيث الإمكانات في أنظمة الأغذية الزراعية، مما يؤدي إلى تحسين سبل العيش وضمان المساواة في توزيع الدخل.
- لقد بات تحسين آليات الحوكمة وضمان الاتساق بين السياسات بين التجارة وغيرها من القطاعات ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى. فالتجارة والسياسات ذات الصلة الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات وخطط الاستثمار الزراعية ضرورية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية. مع ذلك، في معظم البلدان النامية، يتم وضع الأهداف الزراعية والأهداف المتعلقة بالتجارة عبر عمليات تفاوض وتنسيق منفصلة (منظمة الأغذية والزراعة، 2017a). وتُترجم هذه الفجوة في النهج التي

تتبناها مختلف القطاعات إلى ضعف القدرة على تصميم وتنفيذ استراتيجيات التجارة المناسبة، مما يمثل تحدياً لقدرة أي بلد على تحقيق أهداف الأمن الغذائي. ويتطلب سد هذه الفجوة وتحسين مستوى الاتساق بين السياسات قيادة حكيمة والتزاماً سياسياً وتعزيزاً للأطر المؤسسية وبناءً للقدرات وحوار متواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين حول السياسات. فمن شأن تحسين آليات الحوكمة والتنسيق بين مختلف القطاعات وضمان اتساق قرارات التجارة والزراعة والتغذية وحماية البيئة، وما إلى ذلك، أن يضمن أخذ مختلف أبعاد أنظمة الأغذية الزراعية في الاعتبار.

- يجب على كل دولة النظر في ظروفها الخاصة وفهم المفاضلات بين الأهداف المتنافسة والتقليل منها. لذلك، يجب تقييم السياسات الرامية إلى إحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية وتحسين الحالة التغذوية والصحية لسكان المنطقة بشكل شامل، مع مراعاة المفاضلات وأوجه التآزر المحتملة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوخاة. ويجب أن يضمن تحسين آليات الحوكمة إمكانية تحديد المفاضلات وتقييمها بشكل مشترك من منظور شامل يشمل عدة قطاعات لتحديد أفضل طريقة للمضي قدماً في النظام بأكمله. ويمكن أن تتمثل إحدى التوصيات في تعزيز الجهود على المستويين الوطني والإقليمي لتحسين جمع البيانات حول مختلف أبعاد الاستدامة وكذلك النهوض بإمكانات تحليل ودراسة المفاضلات في مختلف مخرجات أنظمة الأغذية الزراعية. ويمكن تفويض هيئات محددة على المستوى القطري والإقليمي ودعمها لقيادة مثل هذا التحليل لضمان الوصول إلى أنظمة غذائية صحية للجميع وفي الوقت نفسه التقليل من المفاضلات.
- الحفاظ على الطبيعة وزيادة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ. نظراً لمحدودية الموارد الطبيعية، يجب على بعض بلدان المنطقة العمل للحفاظ على مواردها الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام وزيادة القدرة على الصمود أمام التبعات المترتبة على تغير المناخ. ويجب على المنطقة أن تأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على أي سياسة على تغير المناخ والاستدامة البيئية. وكجزء من أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن تساعد التجارة بلدان المنطقة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته من خلال تحسين استخدام الموارد الطبيعية، مما يمكن أن يساعد في تعزيز كفاءة استخدام الأراضي والمياه والحيلولة دون الإفراط في استغلالها. وهذا يتطلب تبني نهج نظم الأغذية الزراعية يأخذ في الاعتبار الآثار الأوسع للسياسات القطاعية على العديد من نتائج الاستدامة. وهذا يعني أنه يتعين إجراء حوار متعدد البلدان والأطراف، والتنسيق واتخاذ القرارات على نحو مشترك مع مراعاة أخذ جميع الآثار بعين الاعتبار (تغير المناخ، الموارد الطبيعية، الصحة، الطاقة، التجارة، إلخ).
- فقد الأغذية وهدرها. إن الحد من فقد الأغذية وهدرها، وزيادة القيمة الاقتصادية لتجارة الأغذية، وزيادة فرص الدخل، وتقليل المخاطر الصحية للفئات السكانية الضعيفة كلها نتيجة طبيعية لأي سياسات ولوائح مصممة في الأساس للحيلولة دون فقد أو هدر الأغذية والحفاظ على جودة الأغذية المتداولة من المزرعة إلى السوق. وبالإضافة إلى التأثير البيئي الإيجابي، يساعد ذلك أيضاً في الحد من الفقر والجوع.

- ينبغي أن تشرع بلدان المنطقة في إعادة التفكير في كيفية تصميم ميزانياتها العامة الحالية للمساعدة في تقليل تكلفة الأطعمة المغذية وزيادة توفر الأنماط نظم الغذائية الصحية والقدرة على تحمل كلفتها (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022) وفي الوقت نفسه أخذ تحديات الأمن الغذائي والتحديات البيئية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بعين الاعتبار. ويمكن أن يقود تغيير تركيبة برامج الدعم الموجهة للقطاع الزراعي إلى نتائج إيجابية، وفي الوقت نفسه التقليل من المفاضلات. على سبيل المثال، قد تكون الإعانات الزراعية موجهة نحو تسويق أغذية غالباً ما تكون باهظة الثمن مثل البقول والمكسرات والبذور والخضروات والفواكه، والتي يمكن أن تسهم في اتباع أنماط غذائية صحية ومغذية. وقد ينطوي هذا في بعض الحالات على تكبد أعباء مالية إضافية، ولكن يمكن تعويض ذلك عبر فرض ضرائب إضافية على الأطعمة غير الصحية مثل تلك التي تحتوي على نسب عالية من السكر والملح. علاوة على ذلك، يجب أن يستهدف الدعم المالي المجالات ذات الكفاءة والإنتاجية الأكبر في قطاع الزراعة وفي نظم الأغذية الزراعية. وسيتم النظر في إصلاحات الإجراءات المطبقة على الحدود، والقواعد المتبعة لضبط أسعار السوق، والإعانات المالية لتقييم مدى التزام البلدان باللوائح الحالية لمنظمة التجارة العالمية في المفاوضات الجارية. ومن شأن إعادة توجيه الإعانات الزراعية لأغراض أخرى أن يتيح فرصة جديدة لمفاوضات التجارة الزراعية على المستوى متعدد الأطراف. لذلك، يجب على بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أن تؤدي دوراً أكبر في الحوارات متعددة الأطراف، مثل مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، إذا ما أرادت الوصول إلى نتائج تلبي تطلعاتها وتطلعات المنطقة ككل.
- تساهم التجارة الدولية في تشجيع نقل التكنولوجيا والمعرفة التي يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين فرص العمل وتنمية المداخيل. في هذا السياق، يجب على العديد من البلدان في المنطقة الاستفادة من التقنيات والأساليب المبتكرة لإحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية، وإشراك الشباب في هذا التحول. فالتكنولوجيا تؤدي دوراً أساسياً في تحويل أنظمة الأغذية الزراعية. ففي ظل محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه العذبة، يعد التوسع السريع في تبني التكنولوجيا والابتكار أمراً حيوياً بالنسبة للمنطقة العربية لتعزيز أنظمة الأغذية الزراعية من حيث الإنتاجية والجودة والتنوع والكفاءة والاستدامة البيئية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تبني نهج شامل لتحديد أنسب أشكال الابتكار (والتي ستختلف اعتماداً على السياق) وضمان التوزيع العادل للمنافع المتأتية منه على مختلف أصحاب المصلحة (خاصة الأكثر حرماناً). ويؤدي الشباب والشابات، بصفتهم ميسرين رئيسيين يقودون الابتكار وريادة الأعمال، دوراً أساسياً في تعزيز الاستدامة الغذائية والعدالة في التوزيع والكفاءة في الأداء. ويجب على كل دولة أن تأخذ زمام المبادرة لتشجيع الشباب على الابتكار وفي الوقت نفسه السعي لإيجاد فرص عمل لائقة في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية والتقنيات الزراعية.

- يجب أن تشمل الزراعة الجميع. ويجب توزيع الفوائد المتأتية من التجارة بالتساوي بين البلدان وداخلها بما يساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين. كما يجب رفد الفرص التجارية الجديدة بتدابير تساهم في التمكين الاقتصادي للمرأة وضمان حصولهن على أجور ملائمة. وتشمل هذه التدابير ضمان المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وتمكين النساء من استخدام الأراضي المنتجة والاستفادة من الموارد الطبيعية والحصول على مدخلات الإنتاج. كما يجب تمكين النساء من الاستفادة من خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية والمالية والتعليم والتدريب والأسواق والمعلومات.

المراجع

Evidence :Dietary diversity is associated with child nutritional status :**Arimond, M. & Ruel, M.T.** 2004 .2585–2579 :(*The Journal of Nutrition*, 134(10 .from 11 demographic and health surveys https//:doi.org/10.1093/jn/134.10.2579

Global .The trade-offs of healthy food from sustainable agriculture in the Global South .**Balié, J.** 2020 *Food Security*, 100384. https://doi.org/10.1016/j.gfs.2020.100384

Pattern of fluid consumption in a sample of Saudi Arabian ado- .**Bello, L.L. & Al-Hammad, N.** 2006 https//doi. .173–168 :(International Journal of Paediatric Dentistry, 16(3 .lescents aged 12–13 years org/10.1111/j.1365-263X.2006.00715.x

Estimating Ad Valorem Equivalents of Non-Tariff .**Cadot, O., Gourdon, J. & van Tongeren, F.** 2018 Paris, OECD Publishing. https:// .*Combining Price-Based and Quantity-Based Approaches :Measures* www.oecd-ilibrary.org/docserver/f3cd5bdc-en.pdf?expires=1667644368&id=id&accname=guest&check-sum=4BE22BE87D408A4AD534CF60149DAABC

The State of Food Security and .2001 **.(FAO (Food and Agirculture Organization of the United Nations** .Rome, FAO .*Nutrition in the World* https://www.fao.org/agrifood-economics/publications/detail/en/c/122100/

.Rome, FAO .*An Introduction to the Basic Concepts of Food Security* .**FAO.** 2008 https://www.fao.org/3/al936e/al936e.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2015. **حالة أسواق السلع الزراعية 2016–2015. التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام** روما، منظمة الأغذية والزراعة. https//:www.fao.org/3/i5090a/i5090a.pdf

Trade Policy .Trade & Food Security *?How does agricultural trade impact food security* .**FAO.** 2016 .Rome, FAO .May 2016 .Briefs, No. 17 https://www.fao.org/3/i5738e/i5738e.pdf

Trade, Policy .*Strengthening Sector Policies for Better Food Security and Nutrition Results* .**FAO.** 2017a Rome, FAO. https://www.fao.org/3/i7910en/I7910EN.pdf .Guidance Note 9

FAO Support to the WTO Negotiations at the .*Non-tarrif measures in agricultural trade* .**FAO.** 2017b Rome, FAO. .October 2017 .Trade Policy Briefs, No. 26 .11th Ministerial Conference in Buenos Aires https://www.fao.org/3/i8002e/i8002e.pdf

Trade Policy Technical .Trade and Food Security .*Trade and Nutrition Technical Note* .**FAO.** 2018a Rome, FAO .Notes, No. 21 https://www.fao.org/3/I8545EN/i8545en.pdf

Rome, FAO. http://www.fao.org/3/ .*Concept and framework .Sustainable food systems* .**FAO.** 2018b ca2079en/CA2079EN.pdf

.Rome, FAO .*Climate-smart agriculture Sustainable Development Goals* .**FAO.** 2019 https://www.fao.org/3/ca6043en/CA6043EN.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2020a. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحيّة ميسورة الكلفة. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https//:www.fao.org/3/ca9692ar/ca9692ar.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2020b. أثر جائحة كوفيد- 19 على إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وخطة استجابة منظمة الأغذية والزراعة مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى. الدورة الخامسة والثلاثون. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
https//:www.fao.org/3/nd678ar/nd678ar.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2020c. حالة أسواق السلع الزراعية 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية روما، منظمة الأغذية والزراعة.
https//:www.fao.org/3/cb0665ar/CB0665ar.pdf

FAO. 2020d. Trade and Sustainable Development Goal 2 – Policy options and their trade- offs. Rome, FAO.
https://www.fao.org/3/cb0580en/CB0580EN.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2021a. تقرير حالة الأغذية والزراعة 2021. زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
https//:www.fao.org/3/cb4476ar/cb4476ar.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2021b. التجارة الزراعية واستجابة السياسات إبان الموجة الأولى لجائحة كوفيد-19 عام 2020. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
https//:www.fao.org/3/cb5406ar/cb5406ar.pdf

FAO. 2021c. *Policy responses to the COVID-19 crisis in the Near East and North Africa – keeping food and agriculture systems alive*. Rome, FAO.
https://www.fao.org/3/cb3874en/cb3874en.pdf

FAO. 2021d. *International trade and the resilience of national agrifood systems*. FAO Agricultural Development Economics, Policy Brief 41. Rome, FAO.
https://www.fao.org/3/cb7662en/cb7662en.pdf

FAO. 2021e. *Near East and North Africa, Regional Overview of Food Security and Nutrition 2021: Statistics and trends*. Cairo, FAO.
https://www.fao.org/3/cb7495en/cb7495en.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2021f. التجارة والنظم الزراعية والغذائية المستدامة: سبل التفاعل موجز السياسات التجارية. الإصدار 47. أكتوبر/ تشرين الأول 2021. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
https//:www.fao.org/3/cb7270ar/cb7270ar.pdf

FAO. 2021g. *Policy responses to the COVID-19 crisis in the Near East and North Africa – keeping food and agriculture systems alive*. A review based on the FAO Food and Agriculture Policy Decision Analysis (FAPDA) database. Rome, FAO.
https://www.fao.org/3/cb3874en/cb3874en.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2022a. حالة الأمن الغذائي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى. الدورة السادسة والثلاثون. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
https//:www.fao.org/3/nh890ar/nh890ar.pdf

FAO. 2022b. *Addressing Food Security Challenges Faced by Near East and North Region Due to the Ukraine Crisis.* Country Information Notes. Cairo, FAO.
https://www.fao.org/3/cc0043en/cc0043en.pdf

FAO. 2022c. *Food Policy Bulletin in the Near East and North Africa region* 4th Quarter 2022. Cairo, FAO.
https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc3210en/

منظمة الأغذية والزراعة. 2022d. حالة أسواق السلع الزراعية 2022. جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية: نهج السياسات من أجل التنمية المستدامة. روما.
https//:www.fao.org/3/cc0471ar/cc0471ar.pdf

To be .*Healthy Diet in the NENA region – Addressing Trade-Offs and Challenges* .**FAO.** 2022e .published in 2023 .Cairo, FAO

Information Note - The Importance of Ukraine and the Russian Federation for .**FAO.** 2022f Rome, FAO. .*Global Agricultural Markets and the Risks Associated with the War in Ukraine* https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf

FAO, IFAD (International Fund for Agricultural Development), UNICEF (United Nations Chil- .2020 **.(dren's Fund), WFP (World Food Programme) & WHO (World Health Organization** Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Near East and North Africa 2019 – .Rome, FAO .Rethinking food systems for healthy diets and improved nutrition https://www.fao.org/3/ca8684en/ca8684en.pdf

منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2021. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحيّة ميسورة الكلفة. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https//:www.fao.org/3/cb4474ar/cb4474ar.pdf

منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2022. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https//:www.fao.org/3/cc0639ar/cc0639ar.pdf

.Sustainable Healthy Diets Guiding Principles .**FAO & WHO (World Health Organization).** 2019 .Rome, FAO https://www.fao.org/3/ca6640en/ca6640en.pdf

منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية. 2017. التجارة والمعايير الغذائية 2017. جنيف، منظمة التجارة العالمية، وروما، منظمة الأغذية والزراعة. https//:www.fao.org/3/I7407AR/i7407ar.pdf

Cited: .St. Gallen .*Global Trade Alert* .Global Trade Alert Database .2022 **.Global Trade Alert** October 2022. https://www.globaltradealert.org/data_extraction

Methods and .**Herforth, A., Venkat, A., Bai, Y., Costlow, L., Holleman, C. & Masters W.A.** 2022 Background paper .*options to monitor the cost and affordability of a healthy diet globally* .Rome, FAO .for The State of Food Security and Nutrition in the World 2022 https://www.fao.org/3/cc1169en/cc1169en.pdf

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2017. التغذية والنظم الغذائية. تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. روما. https//:www.fao.org/3/I7846AR/i7846ar.pdf

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2020. الأمن الغذائي والتغذية. بناء سردية عالمية نحو عام 2030. تقرير 15. روما. https//:www.fao.org/3/ca9731ar/ca9731ar.pdf

:(*American Economic Review*, 103(7 .Time as a Trade Barrier .**Hummels, D.L. & Schaur, G.** 2013 https://doi.org/10.1257/aer.103.7.2935 .2959–2935

Kanter, D.R., Musumba, M., Wood, S.L.R., Palm, C., Antle, J., Balvanera, P., Dale, V.H. *et al.* .Evaluating agricultural trade-offs in the age of sustainable development .2018 *Agricultural Systems*, 163: 73–88. https//doi.org/10.1016/j.agsy.2016.09.101

Southern Econom- .A Generalized Interpretation of the Herfindahl Index .**Kelly, W.A., Jr.** 1981 *ic Journal*, 48(1): 50–57. https//doi.org/10.2307/1058595

Identifying synergies and trade-offs with food .**Kuiper, M. & van den Bos Verma, M.** 2021
Projected changes by 2050 in inclusiveness, nutrition, economy and :system interventions
.Rome, IFAD *.sustainability using global CGE modelling*
https://www.ifad.org/documents/38714170/43704363/rdr2021_sinergies.pdf/a40f6da5-0a67-5b73-9e60-e2efc4e7a82b?t=1631621453329

?Do terms-of-trade effects matter for trade agreements .**Ludema, R. D., Mayda A. M.** 2013
The Quarterly Journal of Economics, Vol. 128, No. 4 (Novem- .Evidence from WTO countries
Oxford University Press :ber 2013), pp. 1837-1894 (58 pages), Published By

Washington, .Handbook of Deep Trade Agreements .**Matoo, A., Rocha, N. & Ruta, M.** 2020
DC., World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34055

The Potential Impact of Trade :Trade Facilitation Indicators .**Moïsé, E. & Sorescu, S.** 2013
Paris, OECD .OECD Trade Policy Papers No. 144 .Facilitation on Developing Countries' Trade
Publishing. https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/5k4bw6kg6ws2-en.pdf?expires=1661004392&id=id&accname=guest&checksum=8CDF649F80BC710BE105B33C804EC63A

A feasibil- :Trade facilitation in perishable agro-food products .**Moïsé, E. & Sorescu, S.** 2021
Paris, .OECD Trade Policy Papers, No. 254 .ity study for addressing at-the-border challenges
.OECD Publishing
https://doi.org/10.1787/a2995a7a-en.

Understanding the Trade :International Regulatory Co-operation and Trade .**OECD.** 2017
.Paris, OECD Publishing .Costs of Regulatory Divergence and the Remedies
http://dx.doi.org/10.1787/9789264275942-en

.Paris, OECD Publishing .Trade Facilitation and the Global Economy .**OECD.** 2018
http://dx.doi.org/10.1787/9789264277571-en

Paris, OECD Publishing. .Trade Facilitation and the COVID-19 Pandemic .**OECD.** 2020a
https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=130_130609-v8jn83j1j3&title=Trade-facilitation-and-the-covid-19-pandemic

.Paris, OECD Publishing .OECD Trade Facilitation Indicators .**OECD.** 2020b
https://www.compareyourcountry.org/trade-facilitation?cr=oecd&lg=en

Digital opportunities for Sanitary and Phytosanitary (SPS) Systems and the trade .**OECD.** 2021
.Paris, OECD Publishing .facilitation effects of SPS Electronic Certification
https://doi.org/10.1787/cbb7d0f6-en

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة. 2018. التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة **2018-2027.** تركيز خاص: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. باريس، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وروما، منظمة الأغذية والزراعة. https://www.fao.org/3/CA0064AR/CA0064AR.pdf

Paris, OECD Publishing. .OECD FAO Agricultural Outlook 2021-2030 .**OECD & FAO.** 2022
https://www.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/oecd-fao-agricultural-outlook-2021-2030_19428846-en

The .**Ritchie K., Carrière I., Su L., O'Brien J.T., Lovestone S., Wells K. & Ritchie C.W.** 2017
The PRE- :midlife cognitive profiles of adults at high risk of late-ons*et Al*zheimer's disease
.1097–1089 :(Alzheimer's & Dementia, 13(10 .VENT study
https//doi.org/10.1016/j.jalz.2017.02.008

Options for reforming agricultural subsidies from .**Springmann, M. & Freund, F.** 2022
.(Nature Communications, 13(82 .health, climate, and economic perspectives
https://doi.org/10.1038/s41467-021-27645-2

International .2019 .**(UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development**
.New York, United Nations Publishing .Classification of Non-tariff Measures, 2019 Version
https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab2019d5_en.pdf

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). 2022a. التدابير غير التعريفية: من الألف إلى الياء.
نيويورك، منشورات الأمم المتحدة. https://:United Nations/org.Nations/system/files/official-document/ditctab2021d3_ar.pdf

The role of the Black Sea Grain Initiative in bringing :A trade hope .**UNCTAD.** 2022b
.New York, United Nations Publishing .**Ukrainian grain to the world**
https://unctad.org/system/files/official-document/osginf2022d6_en.pdf

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا». 2013. سلاسل القيمة الزراعية
الخضراء لتحسين سبل العيش في المنطقة العربية. بيروت، الإسكوا.
https//:archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdp-d_2_13_a.pdf

Subsidy reforms in the Middle East and North Africa - .**Vidican Auktor, G., Loewe, M.** 2021
.Discussion Paper .**Strategic options and their consequences for the social contract**
https://www.idos-research.de/uploads/media/DP_12.2021.pdf

.Implications of COVID-19 .Jordan Food Security Update .2020 .**WFP, FAO, IFAD & World Bank**
https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000119472/download/

Preventing and controlling micronutrient deficiencies in pop- .2006 .**WHO, WFP & UNICEF**
ulations affected by an emergency: multiple vitamin and mineral supplements for preg-
Joint Statement by the .**nant and lactating women, and for children aged 6 to 59 months**
.World Health Organization, the World Food Programme and the United Nations Children's Fund
.Geneva, WHO
https://www.who.int/publications/m/item/WHO-WFP-UNICEF-statement-micronutrients-deficiencies-emergency

From Subsidies to Targeted and Ex- :Renewing the Social Assistance Contract .**World Bank.** 2016
.Washington, DC., World Bank .panded Safety Nets in Tunisia Public Expenditure Review
https://documents1.worldbank.org/curated/en/225051591252911165/pdf/Tunisia-Public-Expenditure-Review-A-New-Pact-for-the-Transition-Modernizing-the-State-for-Better-and-Fairer-Public-Spending-Overview-Report.pdf

2022a. مؤشرات التنمية العالمية. **البنك الدولي**. واشنطن العاصمة. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.
https//:databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

Uniform cash transfers are better than subsidiesWorld Bank. :MENA .**World Bank.** 2022b
.Cited February 2023 .Washington, DC
https://blogs.worldbank.org/arabvoices/mena-uniform-cash-transfers-are-better-subsidies

عُمان
نساء من الساحل العُماني يتحضرن لسحق وطحن السردين المجفف لإعداد طبق "القاشع" المحلي.
© منظمة الأغذية والزراعة / فهد الدهلي

المرفقات

مرفق 1

جداول البيانات — الجزء الأول

الجدول 19

انتشار نقص التغذية (نسبة مئوية)

	2000–2002	2004–2006	2009–2011	2014–2016	2017–2019	2018–2020	2019–2021
العالم	13.1	12.2	8.9	7.9	7.8	8.3	9.0
الدول العربية	12.4	11.9	10.6	11.2	11.7	11.7	11.8
البلدان منخفضة الدخل	25.8	24.7	23.3	26.8	28.1	27.3	27.3
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	6.4	6.4	4.8	4.2	4.4	4.4	4.7
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	16.4	13.8	11.7	13.9	14.8	15.3	15.2
البلدان مرتفعة الدخل	5.1	5.3	6.2	4.5	4.5	4.6	4.5
أقل البلدان العربية نمواً	9.2	8.7	6.6	8.4	9.4	9.6	9.6
البلدان التي تشهد نزاعات	23.7	22.1	20.5	23.8	24.6	24.0	23.7
البلدان التي لا تشهد نزاعات	6.3	6.3	5.1	4.3	4.7	5.0	5.3
الجزائر	8.0	6.7	4.3	2.8	أقل من 2.5	أقل من 2.5	أقل من 2.5
البحرين							
جزر القمر							
جيبوتي	42.0	31.3	22.4	14.2	13.1	13.1	13.5
مصر	5.2	6.4	4.5	4.4	4.9	5.0	5.1
العراق	22.1	17.9	15.0	18.4	18.1	17.4	15.9
الأردن	9.7	5.5	6.2	6.3	11.2	14.6	16.9
الكويت	2.6	أقل من 2.5	أقل من 2.5	أقل من 2.5	أقل من 2.5	أقل من 2.5	2.7
لبنان	7.8	10.9	5.7	5.9	7.1	9.0	10.9
ليبيا							
موريتانيا	8.3	9.4	8.2	8.3	8.6	9.2	10.1
المغرب	6.3	5.5	5.1	3.8	3.8	4.4	5.6
عُمان	12.3	9.6	7.7	8.1	7.9	8.8	9.8
فلسطين							
قطر							
السعودية	4.9	4.8	5.9	3.7	3.8	3.9	3.7
الصومال							
السودان	21.5	18.9	16.5	11.2	11.8	11.7	12.8
سوريا							
تونس	4.4	4.3	3.4	2.5	أقل من 2.5	2.6	3.1
الإمارات	2.8	8.0	8.4	6.5	6.2	6.0	5.6
اليمن	26.7	27.8	27.1	43.4	44.7	42.8	41.4

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

الجدول 20

عدد من عانوا من نقص التغذية (بالملايين)

	2000–2002	2004–2006	2009–2011	2014–2016	2017–2019	2018–2020	2019–2021
العالم	816.7	798.9	620.6	581.8	594.1	643.5	702.7
الدول العربية	35.9	37.6	37.8	44.3	49.1	49.9	51.5
البلدان منخفضة الدخل	18.5	19.7	21.2	26.1	28.7	28.6	29.3
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	9.4	10.1	8.2	7.8	8.7	9.0	9.8
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	6.4	5.9	5.6	8.0	9.2	9.7	9.8
البلدان مرتفعة الدخل	1.5	1.9	2.8	2.4	2.5	2.7	2.7
أقل البلدان العربية نمواً	11.4	11.7	9.9	14.0	16.5	17.1	17.5
البلدان التي تشهد نزاعات	24.1	24.8	26.1	33.1	36.3	36.2	36.6
البلدان التي لا تشهد نزاعات	11.8	12.8	11.7	11.2	12.8	13.8	14.9
الجزائر	2.5	2.2	1.6	1.1	ل.ب	ل.ب	ل.ب
البحرين							
جزر القمر	0.2	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2
جيبوتي	0.3	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1
مصر	3.7	4.9	3.7	4.1	4.8	5.0	5.2
العراق	5.4	4.8	4.5	6.5	6.9	6.8	6.4
الأردن	0.5	0.3	0.5	0.6	1.1	1.5	1.7
الكويت	أقل من 0.1	ل.ب	ل.ب	ل.ب	ل.ب	ل.ب	0.1
لبنان	0.3	0.5	0.3	0.4	0.5	0.6	0.7
ليبيا							
موريتانيا	0.2	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.5
المغرب	1.8	1.7	1.6	1.3	1.4	1.6	2.1
عُمان	0.3	0.2	0.2	0.3	0.4	0.4	0.5
فلسطين							
قطر							
السعودية	1.0	1.1	1.6	1.2	1.3	1.3	1.3
الصومال							
السودان	6.0	5.8	5.7	4.4	4.9	5.0	5.6
سوريا							
تونس	0.4	0.4	0.4	0.3	ل.ب	0.3	0.4
الإمارات	أقل من 0.1	0.4	0.7	0.6	0.6	0.6	0.6
اليمن	4.8	5.6	6.3	11.5	12.7	12.5	12.3

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

ملاحظة: ل.ب «لا بيانات» = لم يتم الإبلاغ عن البيانات لأن معدل الانتشار أقل من 2.5 في المائة.

الجدول 21
انتشار انعدام الأمن الغذائي (نسبة مئوية)

	انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد				انعدام الأمن الغذائي الشديد			
	2014–2016	2017–2019	2018–2020	2019–2021	2014–2016	2017–2019	2018–2020	2019–2021
العالم	21.8	24.8	26.6	28.1	7.7	8.9	9.7	10.7
الدول العربية	30.3	32.0	31.7	32.7	11.2	11.4	11.1	11.4
البلدان منخفضة الدخل	39.3	43.1	44.2	46.0	14.6	16.3	16.7	17.3
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	26.2	27.3	26.1	27.1	8.9	7.7	7.1	7.7
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	37.7	40.6	40.9	41.4	17.1	19.0	17.9	17.3
البلدان مرتفعة الدخل	19.9	19.2	18.8	18.3	6.7	7.2	7.0	6.7
أقل البلدان العربية نمواً	41.8	46.0	47.2	49.0	15.6	17.3	17.7	18.4
البلدان التي تشهد نزاعات	40.4	43.9	44.3	45.0	16.1	18.2	17.8	17.6
البلدان التي لا تشهد نزاعات	24.8	25.6	24.9	25.9	8.5	7.7	7.4	7.9
الجزائر	22.9	17.6	17.6	19.0	13.0	9.3	6.9	6.2
البحرين								
جزر القمر	غ.م	غ.م	غ.م	79.7	غ.م	غ.م	غ.م	27.4
جيبوتي	غ.م	غ.م	غ.م	49.2	غ.م	غ.م	غ.م	16.5
مصر	27.8	31.2	27.8	27.3	8.4	7.4	6.7	7.1
العراق								
الأردن	30.2	35.6	37.7	43.0	14.3	13.2	15.1	17.0
الكويت	12.6	12.3	12.2	12.2	4.9	4.9	4.9	4.9
لبنان	غ.م	14.7	21.2	29.1	غ.م	4.2	6.9	10.2
ليبيا	29.1	35.7	37.4	39.4	11.2	16.7	18.6	20.7
موريتانيا	26.3	35.9	41.2	45.3	4.6	5.9	6.6	7.2
المغرب	26.7	26.7	28.0	31.6	6.0	6.0	7.1	9.7
عُمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	غ.م	26.8	27.8	28.7	غ.م	4.2	3.8	3.5
قطر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السعودية								
الصومال	غ.م	غ.م	غ.م	77.4	غ.م	غ.م	غ.م	41.6
السودان	41.4	48.9	49.4	50.7	13.4	16.4	16.8	17.4
سوريا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
تونس	18.2	22.1	25.1	28.0	9.1	9.7	10.7	12.6
الإمارات	غ.م	غ.م	غ.م	7.5	غ.م	غ.م	غ.م	0.8
اليمن	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

ملاحظة: غ.م = البيانات غير متوفرة

الجدول 22

عدد من عانوا من انعدام الأمن الغذائي (بالملايين)

	انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد				انعدام الأمن الغذائي الشديد			
	2014–2016	2017–2019	2018–2020	2019–2021	2014–2016	2017–2019	2018–2020	2019–2021
العالم	1 609.1	1 888.9	2 053.0	2 187.4	569.3	675.4	751.5	830.2
الدول العربية	119.9	134.5	135.9	142.6	44.4	47.9	47.3	49.6
البلدان منخفضة الدخل	38.3	44.1	46.3	49.3	14.2	16.7	17.5	18.6
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	49.4	54.4	53.0	56.0	16.8	15.4	14.5	16.0
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	21.7	25.1	25.8	26.6	9.8	11.8	11.3	11.1
البلدان مرتفعة الدخل	10.6	10.9	10.9	10.7	3.5	4.1	4.1	3.9
أقل البلدان العربية نمواً	35.5	42.1	44.3	47.1	13.3	15.8	16.6	17.7
البلدان التي تشهد نزاعات	56.3	64.7	66.8	69.5	22.5	26.9	26.8	27.2
البلدان التي لا تشهد نزاعات	63.7	69.8	69.1	73.1	21.9	21.0	20.5	22.3
الجزائر	9.1	7.4	7.6	8.3	5.2	3.9	3.0	2.7
البحرين								
جزر القمر	غ.م	غ.م	غ.م	0.7	غ.م	غ.م	غ.م	0.2
جيبوتي	غ.م	غ.م	غ.م	0.5	غ.م	غ.م	غ.م	0.2
مصر	25.7	30.7	27.9	27.9	7.8	7.3	6.8	7.3
العراق								
الأردن	2.8	3.5	3.8	4.4	1.3	1.3	1.5	1.7
الكويت	0.5	0.5	0.5	0.5	0.2	0.2	0.2	0.2
لبنان	غ.م	1.0	1.5	2.0	غ.م	0.3	0.5	0.7
ليبيا	1.9	2.4	2.5	2.7	0.7	1.1	1.3	1.4
موريتانيا	1.1	1.6	1.9	2.1	0.2	0.3	0.3	0.3
المغرب	9.3	9.6	10.2	11.7	2.1	2.2	2.6	3.6
عُمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	غ.م	1.3	1.4	1.5	غ.م	0.2	0.2	0.2
قطر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السعودية								
الصومال	غ.م	غ.م	غ.م	12.3	غ.م	غ.م	غ.م	6.6
السودان	16.1	20.4	21.2	22.2	5.2	6.8	7.2	7.6
سوريا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
تونس	2.0	2.6	2.9	3.3	1.0	1.1	1.2	1.5
الإمارات	غ.م	غ.م	غ.م	0.8	غ.م	غ.م	غ.م	أقل من 0.1
اليمن	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

ملاحظة: غ.م = البيانات غير متوفرة

الجدول 23

انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية)

	2000	2005	2010	2015	2018	2019	2020
العالم	33.1	30.7	27.7	24.4	22.9	22.4	22.0
الدول العربية	28.7	27.1	24.5	21.9	21.0	20.8	20.5
البلدان منخفضة الدخل	40.6	39.9	37.3	35.7	34.1	33.5	32.9
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	24.8	22.1	19.7	17.9	17.6	17.4	17.3
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	24.3	23.0	19.8	16.1	14.6	14.0	13.5
البلدان مرتفعة الدخل	12.7	8.8	6.5	5.5	5.2	5.2	5.1
أقل البلدان العربية نمواً	43.5	42.0	39.3	36.1	34.1	33.5	32.9
البلدان التي تشهد نزاعات	37.1	36.1	33.3	30.7	29.0	28.4	27.8
البلدان التي لا تشهد نزاعات	22.3	19.5	17.2	15.7	15.4	15.3	15.2
الجزائر	22.1	17.9	13.7	11.1	9.9	9.5	9.3
البحرين	11.0	8.6	6.8	5.8	5.3	5.2	5.1
جزر القمر	42.4	38.8	34.7	28.7	24.9	23.7	22.6
جيبوتي	30.0	29.8	30.8	33.1	33.9	34.0	34.0
مصر	26.9	25.1	23.7	21.9	22.2	22.3	22.3
العراق	28.4	26.3	21.8	16.2	13.4	12.5	11.6
الأردن	11.0	9.7	8.2	7.7	7.6	7.5	7.3
الكويت	4.2	4.2	4.5	5.3	5.7	5.8	6.0
لبنان	16.0	16.6	15.7	11.4	10.9	10.6	10.4
ليبيا	20.5	22.6	26.2	34.8	40.1	41.5	43.5
موريتانيا	40.4	32.3	27.9	26.0	25.1	24.7	24.2
المغرب	25.2	20.3	17.4	15.1	13.8	13.4	12.9
عُمان	15.1	12.3	11.3	11.7	12.0	12.1	12.2
فلسطين	9.9	11.0	11.1	9.0	8.1	7.9	7.8
قطر	9.4	7.3	6.2	5.6	4.9	4.7	4.6
السعودية	13.3	8.9	6.2	4.7	4.2	4.1	3.9
الصومال	31.9	32.6	31.9	29.7	28.3	27.9	27.4
السودان	40.8	38.6	36.7	35.3	34.4	34.1	33.7
سوريا	28.1	28.8	26.9	30.5	30.9	30.3	29.6
تونس	12.9	11.1	9.5	8.8	8.7	8.6	8.6
اليمن	55.2	55.0	50.1	43.1	39.3	38.2	37.2

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021 .Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021

الجدول 24

انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية)

	2000	2005	2010	2015	2018	2019	2020
العالم							6.7
الدول العربية							7.8
البلدان منخفضة الدخل							16.3
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا							6.6
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا							3.8
البلدان مرتفعة الدخل							6.7
أقل البلدان العربية نمواً							15.8
البلدان التي تشهد نزاعات							10.2
البلدان التي لا تشهد نزاعات							6.6
الجزائر	3.1					2.7	
جزر القمر	13.3						
مصر		5.3					
العراق	6.6				3.0		
الكويت		3.3	2.4	3.1			
موريتانيا	15.3			14.8	11.5		
فلسطين	2.0		3.3				1.3
السودان			15.4				
سوريا	4.9		11.5				
تونس	2.9				2.1		
اليمن		13.8					

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. *Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition*. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021

الجدول 25

انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (نسبة مئوية)

	2000	2005	2010	2015	2018	2019	2020
العالم	5.4	5.7	5.6	5.6	5.7	5.7	5.7
الدول العربية	9.4	9.8	10.0	10.4	10.6	10.6	10.7
البلدان منخفضة الدخل	6.7	6.7	6.3	4.9	4.6	4.6	4.7
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	12.4	13.0	13.5	14.3	14.8	14.9	15.0
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	9.7	10.3	10.7	11.0	11.0	11.0	10.9
البلدان مرتفعة الدخل	3.4	4.4	5.6	6.8	7.2	7.3	7.4
أقل البلدان العربية نمواً	4.2	3.9	3.0	2.7	2.7	2.7	2.8
البلدان التي تشهد نزاعات	7.5	7.7	7.5	6.7	6.4	6.4	6.4
البلدان التي لا تشهد نزاعات	10.9	11.5	12.1	13.0	13.5	13.7	13.8
الجزائر	13.0	13.7	13.6	13.2	13.0	12.9	12.9
البحرين	4.1	4.7	5.4	6.0	6.2	6.3	6.4
جزر القمر	12.3	14.2	11.7	10.1	9.8	9.7	9.6
جيبوتي	8.0	9.0	7.6	6.9	7.1	7.2	7.2
مصر	13.9	14.6	15.4	16.5	17.3	17.6	17.8
العراق	8.6	9.0	9.1	9.2	9.1	9.1	9.0
الأردن	5.1	5.1	5.5	6.1	6.6	6.8	7.1
الكويت	7.9	8.1	8.0	7.6	7.3	7.2	7.1
لبنان	17.6	18.7	19.4	19.8	19.8	19.7	19.7
ليبيا	17.6	21.4	24.8	26.0	25.9	25.8	25.4
موريتانيا	3.4	3.3	2.1	2.0	2.4	2.5	2.7
المغرب	12.2	12.3	11.9	11.5	11.4	11.3	11.3
عُمان	1.8	2.0	2.6	3.6	4.3	4.5	4.8
فلسطين	7.1	7.6	7.9	8.3	8.4	8.5	8.5
قطر	9.9	11.4	12.6	13.5	13.8	13.9	13.9
السعودية	3.1	4.1	5.5	6.9	7.4	7.5	7.6
الصومال	4.5	4.5	3.4	2.9	2.9	2.9	2.9
السودان	3.5	3.5	2.7	2.4	2.6	2.6	2.7
سوريا	16.9	18.4	19.2	18.7	18.4	18.3	18.2
تونس	4.6	6.4	9.5	13.3	15.4	16.0	16.5
اليمن	4.8	3.8	3.1	2.7	2.6	2.6	2.7

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. *Levels and Trends in Child Malnutrition. UNICEF/WHO/World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates. Key findings of the 2021 edition*. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021

الجدول 26

انتشار فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً (نسبة مئوية)

	2000	2005	2010	2015	2017	2018	2019
العالم	31.2	29.9	28.6	28.8	29.3	29.6	29.9
الدول العربية	38.1	36.2	33.8	32.8	32.9	33.0	33.2
البلدان منخفضة الدخل	47.2	45.3	43.1	43.2	43.5	43.7	43.8
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	35.9	34.4	32.1	30.7	30.4	30.3	30.3
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	35.8	33.0	29.9	29.1	29.6	29.8	30.2
البلدان مرتفعة الدخل	31.2	28.6	26.1	25.8	26.5	26.7	27.1
أقل البلدان العربية نمواً	50.4	48.6	46.6	45.8	45.8	45.8	45.9
البلدان التي تشهد نزاعات	44.5	42.2	39.6	38.7	38.9	39.0	39.2
البلدان التي لا تشهد نزاعات	34.9	33.2	30.8	29.8	29.8	29.8	29.9
الجزائر	37.6	35.2	33.3	32.8	33.0	33.1	33.3
البحرين	43.3	40.1	36.9	35.7	35.6	35.5	35.4
جزر القمر	38.4	35.8	33.2	33.0	33.3	33.5	33.8
جيبوتي	37.2	33.3	31.0	31.3	31.8	32.0	32.3
مصر	35.5	34.5	31.9	29.7	28.8	28.5	28.3
العراق	39.5	35.9	31.2	28.6	28.4	28.4	28.6
الأردن	30.4	29.0	29.3	33.2	35.6	36.6	37.7
الكويت	24.1	21.2	20.4	22.4	23.1	23.4	23.7
لبنان	26.6	25.6	25.0	26.7	27.5	27.9	28.3
ليبيا	32.6	30.7	28.8	28.9	29.4	29.6	29.9
موريتانيا	48.7	47.7	45.9	44.2	43.7	43.5	43.3
المغرب	35.3	33.2	30.5	29.5	29.6	29.7	29.9
عُمان	37.8	33.8	29.7	28.8	29.1	29.1	29.1
فلسطين	36.7	34.5	31.3	30.2	30.5	30.7	31.0
قطر	31.4	29.2	27.4	27.2	27.6	27.9	28.1
السعودية	31.7	29.2	26.4	26.0	26.8	27.1	27.5
الصومال	47.9	46.6	44.6	43.5	43.3	43.2	43.1
السودان	42.9	40.2	37.4	36.3	36.4	36.4	36.5
سوريا	36.8	34.4	32.1	31.9	32.2	32.5	32.8
تونس	31.5	30.9	30.3	30.8	31.4	31.7	32.1
الإمارات	24.3	23.4	23.8	23.7	23.7	24.0	24.3
اليمن	66.1	64.3	62.1	61.3	61.4	61.5	61.5

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2021. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي: التقديرات العالمية لفقر الدم، إصدار 2021. في منظمة الصحة العالمية. جنيف. 25 مايو/آيار 2021.

www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-anaemia-in-women-of-reproductive-age-(-)

الجدول 27

انتشار السمنة بين البالغين في البلدان العربية (نسبة مئوية)

	2000	2005	2010	2013	2014	2015	2016
العالم	8.7	9.9	11.2	12.1	12.5	12.8	13.1
الدول العربية	19.5	22.0	25.0	26.9	27.5	28.2	28.8
البلدان منخفضة الدخل	11.7	13.7	16.3	17.5	17.9	18.3	18.8
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	19.4	22.0	25.0	27.0	27.6	28.3	29.0
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	23.3	25.5	28.2	29.9	30.5	31.1	31.7
البلدان مرتفعة الدخل	25.2	27.4	30.1	32.0	32.7	33.3	34.0
أقل البلدان العربية نمواً	7.1	8.9	11.1	12.5	13.1	13.6	14.1
البلدان التي تشهد نزاعات	16.3	18.4	20.8	22.4	23.0	23.5	24.1
البلدان التي لا تشهد نزاعات	20.6	23.2	26.4	28.4	29.0	29.7	30.4
الجزائر	17.4	20.2	23.3	25.3	26.0	26.7	27.4
البحرين	22.9	24.7	26.6	28.2	28.8	29.3	29.8
جزر القمر	4.1	5.1	6.2	6.9	7.2	7.5	7.8
جيبوتي	9.3	10.5	11.8	12.6	12.9	13.2	13.5
مصر	22.2	24.9	28.0	30.0	30.6	31.3	32.0
العراق	22.2	24.4	26.9	28.6	29.2	29.8	30.4
الأردن	26.4	29.2	31.9	33.7	34.3	34.9	35.5
الكويت	29.6	32.0	34.6	36.2	36.8	37.4	37.9
لبنان	24.6	26.3	28.7	30.3	30.8	31.4	32.0
ليبيا	23.5	26.0	28.8	30.6	31.3	31.9	32.5
موريتانيا	6.7	8.4	10.3	11.4	11.8	12.3	12.7
المغرب	16.7	19.2	22.1	24.1	24.7	25.4	26.1
عُمان	18.0	20.0	23.1	24.9	25.6	26.3	27.0
قطر	26.2	28.7	31.1	33.1	33.8	34.5	35.1
السعودية	26.2	28.4	31.5	33.4	34.1	34.7	35.4
الصومال	4.1	5.2	6.4	7.3	7.6	7.9	8.3
سوريا	18.2	20.7	23.8	25.8	26.4	27.1	27.8
تونس	18.2	20.7	23.4	25.1	25.7	26.3	26.9
الإمارات	21.8	24.5	27.7	29.7	30.3	31.0	31.7
اليمن	8.8	11.0	13.5	15.2	15.9	16.5	17.1

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2020. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي: التقديرات العالمية لفقر الدم، إصدار 2021. في منظمة الصحة العالمية. جنيف. 28 إبريل/نيسان 2020.
https://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en

الجدول 28

انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع من عمر 0 إلى 5 أشهر (نسبة مئوية)

	2000	2005	2010	2012	2015	2019	2020
العالم				37.1			43.8
الدول العربية				34.8			36.9
البلدان منخفضة الدخل				33.1			46.2
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا				39.7			35.3
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا				20.0			25.8
البلدان مرتفعة الدخل				غ.م			غ.م
أقل البلدان العربية نمواً				29.6			49.4
البلدان التي تشهد نزاعات				29.0			40.0
البلدان التي لا تشهد نزاعات				38.8			34.7
الجزائر	12.6			25.4		28.6	
جزر القمر	10.2			11.4			
جيبوتي				12.4			
مصر	56.1	41.1					
العراق	11.6						
الأردن				22.7			
موريتانيا	20.2				41.1		
فلسطين			28.7				38.9
قطر				29.3			
السودان			41.0				
سوريا			42.6			28.5	
تونس				8.5			

المصدر: اليونيسيف. 2021. تغذية الرضع وصغار الأطفال. اليونيسف. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. 6 أبريل/نيسان 2022.
https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding

الجدول 29

انتشار انخفاض الوزن عند الولادة (نسبة مئوية)

	2000	2005	2010	2012	2013	2014	2015
العالم	17.5	16.4	15.3	15.0	14.8	14.7	14.6
الدول العربية				11.8			11.6
البلدان منخفضة الدخل				13.6			13.5
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا				11.6			11.4
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا				10.1			9.9
البلدان مرتفعة الدخل				9.1			9.1
أقل البلدان العربية نمواً				14.7			14.4
البلدان التي تشهد نزاعات				12.4			12.3
البلدان التي لا تشهد نزاعات				11.3			11.2
الجزائر	7.7	7.5	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3
البحرين	8.5	8.9	9.5	10.2	10.6	11.2	11.9
جزر القمر	25.9	25.4	24.6	24.2	24.1	23.9	23.7
الأردن	14.6	14.3	14.0	13.9	13.9	13.8	13.8
الكويت	10.2	10.1	10.0	9.9	9.9	9.9	9.9
لبنان	9.8	9.5	9.3	9.3	9.3	9.3	9.2
المغرب	18.8	18.2	17.7	17.5	17.4	17.4	17.3
عُمان	10.9	10.7	10.6	10.6	10.6	10.5	10.5
فلسطين	8.8	8.6	8.5	8.5	8.4	8.4	8.4
قطر	9.1	8.3	7.7	7.5	7.4	7.4	7.3
تونس	8.2	7.8	7.6	7.5	7.5	7.5	7.5
الإمارات	13.0	12.9	12.8	12.7	12.7	12.7	12.7

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. 2019. Cited 28 April 2020.

UNICEF-WHO joint low birthweight estimates. *UNICEF*. New York and Geneva.

www.unicef.org/reports/UNICEF-WHO-low-birthweight-estimates-2019

الجدول 30
القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي

	عدد الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة تبني نمط غذائي صحي (بالملايين)				نسبة الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة تبني نظام غذائي صحي (نسبة مئوية)			
	2017	2018	2019	2020	2017	2018	2019	2020
العالم	3 049.1	2 973.8	2 961.9	3 074.2	42.9	41.5	40.9	42.0
الدول العربية	158.5	164.1	163.7	162.7	54.3	55.1	53.9	52.6
البلدان منخفضة الدخل	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	101.7	104.9	102.9	101.0	52.3	52.9	51.0	49.2
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	21.6	21.9	21.3	21.5	45.6	45.3	43.1	42.6
البلدان مرتفعة الدخل	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
أقل البلدان العربية نمواً	38.5	40.6	42.8	43.7	83.7	86.1	88.5	88.3
البلدان التي تشهد نزاعات	55.2	57.7	59.3	60.2	70.5	71.9	72.2	71.6
البلدان التي لا تشهد نزاعات	103.3	106.4	104.4	102.5	48.3	48.9	47.1	45.5
الجزائر	14.6	14.3	13.7	13.2	35.2	33.9	31.8	30.2
البحرين	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
جيبوتي	0.6	0.6	0.6	0.6	64.6	62.7	62.0	63.9
مصر	73.5	77.3	76.2	74.6	76.2	78.5	75.9	72.9
العراق	20.0	20.4	19.9	19.9	53.3	53.2	50.6	49.6
الأردن	1.6	1.5	1.4	1.5	15.8	14.9	14.2	14.9
الكويت	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
موريتانيا	2.7	2.7	2.7	2.8	62.9	62.4	60.7	60.7
المغرب	6.7	6.3	6.1	6.2	18.9	17.5	16.7	16.7
عُمان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	1.1	1.2	1.2	1.1	25.4	25.8	25.4	23.1
قطر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السعودية	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السودان	35.2	37.3	39.4	40.3	86.3	89.1	92.1	91.8
تونس	2.5	2.5	2.4	2.4	21.8	21.2	20.8	20.3
الإمارات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD

ملاحظة: لا تتوفر القيم الخاصة بالبلدان منخفضة الدخل والبلدان مرتفعة الدخل بسبب عدم كفاية التغطية القطرية.

الجدول 31

تكلفة نظام غذائي صحي (بالدولار الأمريكي للفرد في اليوم)

	2017	2018	2019	2020
العالم	3.31	3.35	3.43	3.54
الدول العربية	3.22	3.31	3.40	3.47
البلدان منخفضة الدخل	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	3.29	3.35	3.40	3.39
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	3.40	3.46	3.52	3.58
البلدان مرتفعة الدخل	3.02	3.11	3.21	3.38
أقل البلدان العربية نمواً	3.31	3.45	3.65	3.70
البلدان التي تشهد نزاعات	3.53	3.69	3.92	3.92
البلدان التي لا تشهد نزاعات	3.18	3.26	3.33	3.40
الجزائر	3.76	3.82	3.80	3.76
البحرين	3.38	3.46	3.57	3.84
جيبوتي	2.80	2.87	2.99	3.11
مصر	3.46	3.51	3.50	3.370
العراق	3.38	3.46	3.53	3.54
الأردن	3.41	3.45	3.50	3.61
الكويت	3.34	3.41	3.47	3.61
موريتانيا	3.45	3.57	3.65	3.69
المغرب	2.71	2.75	2.76	2.80
عُمان	2.82	2.84	2.92	3.02
فلسطين	3.34	3.40	3.49	3.36
قطر	2.38	2.43	2.48	2.58
السعودية	3.44	3.66	3.89	4.15
السودان	3.67	3.92	4.31	4.31
تونس	3.48	3.56	3.63	3.64
الإمارات	2.76	2.84	2.90	3.11

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD

ملاحظة: لا تتوفر القيم الخاصة بالبلدان منخفضة الدخل بسبب عدم كفاية التغطية القطرية.

مرفق 2

التعريفات — الجزء الأول

نقص التغذية

يُعرَّف نقص التغذية بأنه الحالة التي يكون فيها استهلاك الفرد المعتاد من الطعام غير كافٍ ليمده، في المتوسط، بكمية الطاقة الغذائية اللازمة ليهنأ بعيش حياة طبيعية ونشطة وصحية. ويتم الإبلاغ عن المؤشر باعتباره معدل انتشار ويطلق عليه «انتشار نقص التغذية»، وهو تقدير للنسبة المئوية للأفراد الذين يعانون من نقص التغذية من إجمالي السكان.

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

انعدام الأمن الغذائي مقاساً بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

يشير انعدام الأمن الغذائي المقاس بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي إلى محدودية القدرة على الحصول على الغذاء، سواء على مستوى الأفراد أو الأسر، لأسباب تتعلق بنقص المال أو غيره من الموارد.

وتُقاس شدة انعدام الأمن الغذائي باستخدام بيانات يتم جمعها باستخدام مسح خاص بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، والذي يتضمن ثمانية أسئلة ترسل إلى الأشخاص وتتمحور حول ظروفهم وتجاربهم المرتبطة عادةً بمحدودية قدرتهم على الحصول على الغذاء. ولأغراض الرصد السنوي لمستوى التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تستهدف أسئلة المسح الاستعلام عن حالة الأفراد أو الأسر خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت المسح.

تقدم منظمة الأغذية والزراعة تقديرات لانعدام الأمن الغذائي على مستويين مختلفين من الشدة: انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وانعدام الأمن الغذائي الشديد. يعاني الناس من انعدام الأمن الغذائي المعتدل عندما يكونوا غير متيقنين من قدرتهم على الحصول على الغذاء في أي وقت خلال العام، وبالتالي يضطرون إلى تقليل نوعية و/أو كمية الطعام الذي يستهلكونه بسبب نقص الأموال أو الموارد الأخرى. أما بالنسبة لانعدام الأمن الغذائي الشديد، فهو يشير إلى الاحتمال الكبير بأن الطعام لدى الناس قد نفد وعانوا بالفعل من الجوع، وفي أسوء الظروف قضوا أياماً دون تناول أي طعام. انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد هو الانتشار المشترك لانعدام الأمن الغذائي على مستويي الشدة.

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

التقزم والهزال وزيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة

التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة هو عندما يكون: الارتفاع/ الطول (بالسنتيمتر) بالنسبة للعمر (بالأشهر) أقل من انحرافين معياريين عن متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. يعتبر انخفاض الطول بالنسبة للعمر مؤشراً يعكس الآثار التراكمية لنقص التغذية والإصابة بالأمراض منذ الولادة وحتى قبلها. وقد يكون نتيجة لحرمان غذائي ممتد ومعاناة متكررة مع الأمراض وضعف البنية التحتية للمياه والصرف الصحي. ويعتبر الأطفال الذين يعانون من التقزم أكثر عرضة من غيرهم للإصابة بالأمراض والوفاة. وغالباً ما يؤثر التقزم سلباً على النمو المعرفي والبدني للأطفال، مما يؤدي إلى ضعف الأداء في المدرسة وانخفاض القدرة الذهنية.

القيم الحدية التي يمكن معها اعتبار التقزم مشكلة صحة عامة: أقل من 2.5: منخفض جداً؛ من 2.5 إلى 10: منخفض؛ من 10 إلى 20: متوسط؛ من 20 إلى 30: مرتفع: أكثر من أو يساوي 30: مرتفع جداً.

يعاني الأطفال من الهزال عندما يكون: الوزن (بالكيلوغرام) بالنسبة للارتفاع/ الطول (بالسنتيمتر) أقل من انحرافين معياريين عن متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. ويعتبر انخفاض الوزن بالنسبة للطول مؤشراً على فقدان حاد للوزن أو عدم القدرة على اكتساب الوزن ويمكن أن يكون نتيجة عدم تناول ما يكفي من الطعام و/أو الإصابة بأمراض معدية، وخاصة الإسهال. كما يعد الهزال مؤشراً على إصابة الطفل بسوء التغذية الحاد ويزيد من مخاطر الوفاة في الطفولة من الأمراض المعدية مثل الإسهال والالتهاب الرئوي والحصبة.

القيم الحدية التي يمكن معها اعتبار الهزال مشكلة صحة عامة: أقل من 2.5: منخفض جداً؛ من 2.5 إلى 5: منخفض؛ من 5 إلى 10: متوسط؛ من 10 إلى 15: مرتفع: أكثر من أو يساوي 15: مرتفع جداً.

يعاني الأطفال من زيادة الوزن عندما يكون: الوزن (بالكيلوغرام) بالنسبة للارتفاع/ الطول (بالسنتيمتر) أكثر من انحرافين معياريين عن متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. ويعكس هذا المؤشر أن هناك زيادة مفرطة في الوزن بالنسبة إلى الطول، ويرجع ذلك عموماً إلى استهلاك الطفل كميات من الطاقة الغذائية تتجاوز حاجته الطبيعية. وترتبط زيادة الوزن والسمنة في مرحلة الطفولة بزيادة احتمالية زيادة الوزن والسمنة في مرحلة البلوغ، مما قد يؤدي إلى العديد من الأمراض غير المعدية، مثل مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية.

القيم الحدية التي يمكن معها اعتبار زيادة الوزن في مرحلة الطفولة مشكلة صحة عامة: أقل من 2.5: منخفض جداً؛ من 2.5 إلى 5: منخفض؛ من 5 إلى 10: متوسط؛ من 10 إلى 15: مرتفع: أكثر من أو يساوي 15: مرتفع جداً.

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2021. UNICEF-WHO-World Bank: Joint child malnutrition estimates - Levels and trends (2021 edition). Cited 6 April 2022. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2021, www.who.int/data/gho/data/themes/topics/joint-child-malnutrition-estimates-unicef-who-wb, https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition

الرضاعة الطبيعية الخالصة

تُعرف الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع الذين تقل أعمارهم عن 6 أشهر على أنها رضاعة حليب الأم فقط ولا شيء آخر غير ذلك سواء كان ذلك طعاماً أو شراباً أو حتى ماءً. وتعد الرضاعة الطبيعية الخالصة هي الأساس لبقاء الطفل على قيد الحياة وهي أفضل غذاء لحديثي الولادة، حيث يساهم حليب الأم في تشكيل ميكروبيوم الطفل ويقوي جهاز المناعة ويقلل من خطر الإصابة بالأمراض المزمنة. كما تفيد الرضاعة الطبيعية الأمهات أيضاً من خلال منع النزيف بعد الولادة وإعادة الرحم إلى وضعه الطبيعي، وتقليل مخاطر الإصابة بفقر الدم الناجم عن نقص الحديد، وتقليل مخاطر الإصابة بأنواع مختلفة من السرطان، فضلاً عن المساهمة في تحسين الوضع النفسي والعاطفي للأم.

المصدر: اليونيسيف. 2021. تغذية الرضع وصغار الأطفال. اليونيسف. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. 6 أبريل/نيسان 2022. https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding

انخفاض الوزن عند الولادة

انخفاض الوزن عند الولادة هو الحالة التي يكون فيها وزن الطفل عند الولادة أقل من 2 500 غرام (أقل من 5.5 رطلاً)، بغض النظر عن عمر الحمل. ويعتبر وزن الطفل عند الولادة علامة مهمة على صحة الأم والجنين وحالتهما التغذوية.

المصدر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. 2010. UNICEF-WHO joint low birthweight estimates. UNICEF. New York and Geneva. Cited 28 April 2020. www.unicef.org/reports/UNICEF-WHO-low-birthweight-estimates-2019, www.who.int/nutrition/publications/UNICEF-WHO-lowbirthweight-estimates-2019

السمنة لدى البالغين

يستخدم مؤشر كتلة الجسم، الذي يقيس نسبة الوزن إلى الطول، عادة لتقييم الحالة التغذوية للبالغين. ويتم حسابه على أساس وزن الجسم بالكيلوغرام مقسوماً على مربع طول الجسم بالأمتار (كجم/ م^2). ويعتبر أي شخص أنه يعاني من السمنة عندما يكون مؤشر كتلة الجسم لديه يساوي أو يزيد عن 30 كجم/ م^2.

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2020. مستودع بيانات مرصد الصحة العالمي. منظمة الصحة العالمية. جنيف. 28 إبريل/ نيسان 2020. https://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en

فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً

التعريف: النسبة المئوية للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً واللائي يكون تركيز هيموجلوبين الدم لديهن أقل من 120 جم/ لتر للنساء غير الحوامل والمرضعات، وأقل من 110 جم/ لتر للنساء الحوامل، معدلة وفقاً لارتفاع المنطقة التي تعيش فيها المرأة وحالة التدخين من عدمه.

القيم الحدية التي يمكن معها اعتبار أو عدم اعتبار فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً مشكلة صحة عامة: أقل من 5 في المائة: لا تمثل مشكلة صحة عامة؛ من 5 إلى 19.9 في المائة: مشكلة بسيطة؛ من 20 إلى 39.9 في المائة: مشكلة متوسطة؛ 40 في المائة أو أكثر: مشكلة حادة.

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2021. WHO. Vitamin and Mineral Nutrition Information System (VMNIS). Geneva. Cited 25 May 2021. www.who.int/teams/nutrition-food-safety/databases/vitamin-and-mineral-nutrition-information-system. WHO. 2021. Global anaemia estimates, Edition 2021. WHO | Global Health Observatory. Geneva. Cited 25 May 2021. www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-(-)-anaemia-in-women-of-reproductive-age

تكلفة اتباع نمط غذائي صحي والقدرة على تحملها

تُعرَّف تكلفة النمط الغذائي الصحي على أنها التكلفة اللازمة لشراء أطعمة متوفرة محلياً وميسورة التكلفة لتلبية متطلبات الطاقة البالغة 330 2 كيلو كالوري/ للفرد في اليوم، وبما يلبي المعايير الغذائية المنصوص عليها في الإرشادات الغذائية الوطنية حول العالم، مع ضمان أن تكون هذه الأطعمة متنوعة نوعاً وكماً بين المجموعات الغذائية وداخلها. وتمثل التكلفة النهائية مجموع العناصر الغذائية الأقل تكلفة في ست مجموعات غذائية محددة لنظام غذائي صحي: الفواكه؛ الخضروات؛ النشويات الأساسية؛ الأطعمة ذات المصدر الحيواني؛ البقوليات والمكسرات والبذور؛ الزيوت والدهون. وبالنسبة لكل بلد، تتم مقارنة تكلفة النظام الغذائي الصحي بتوزيعات الدخل الخاصة بكل بلد والمتاحة في منصة الفقر وعدم التابعة للبنك الدولي https://pip.worldbank.org/home. تتيح المنصة تقدير مؤشري القدرة على تحمل التكاليف اللذين يقيسان، على التوالي، النسبة المئوية وعدد الأشخاص في بلد ما غير القادرين على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي لأن مخصصاتهم المالية لشراء الطعام أقل من التكلفة المقدرة.

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD

مرفق 3

مذكرات – الجزء الأول

للاطلاع على مذكرات قطرية محددة، يرجى الرجوع إلى الجدولين «1.1.أ» و «1.2.أ» - التقرير الصادر عن: منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2022. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
https://www.fao.org/documents/card/ar/c/CC0639AR

انتشار نقص التغذية

جرى إدراج التقديرات الإقليمية عندما تمت تغطية أكثر من 50 في المائة من السكان. يتم تقديم التقديرات الوطنية كمتوسطات متحركة لمدة ثلاث سنوات لمراعاة عدم موثوقية بعض المتغيرات الأساسية، مثل التغير الحاصل من سنة إلى أخرى في مخزون السلع الغذائية، وهو أحد مكونات الموازين الغذائية السنوية لمنظمة الأغذية والزراعة، والتي لا تتوفر عنها بيانات شاملة ودقيقة. ويتم عرض المجاميع الإقليمية والعالمية كتقديرات سنوية لأنه لا يُتوقع أن تكون الأخطاء المحتملة في التقدير مشتركة بين الدول.

انعدام الأمن الغذائي

جرى إدراج التقديرات الإقليمية عندما تمت تغطية أكثر من 50 في المائة من السكان. ولتقليل هامش الخطأ، يتم عرض التقديرات الوطنية كمتوسط ثلاث سنوات. تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى عدد الأشخاص الذين يعيشون في أسر عانى فيها شخص بالغ على الأقل من انعدام الأمن الغذائي.

يتم عرض النتائج على المستوى القطري فقط للبلدان التي تعتمد التقديرات الخاصة بها على بيانات وطنية رسمية أو كتقديرات مؤقتة، بناءً على بيانات منظمة الأغذية والزراعة والتي تم جمعها من خلال استطلاع غالوب العالمي في البلدان التي لم تبد السلطات الوطنية المختصة أي اعتراض على نشرها. ويجب الانتباه أن الموافقة على النشر لا تعني بالضرورة مصادقة على صحة التقدير من قبل السلطات الوطنية المعنية وأن التقدير سيخضع للمراجعة بمجرد توفر البيانات المناسبة من المصادر الوطنية الرسمية. وتستند المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية إلى بيانات تم جمعها في حوالي 150 دولة.

التقزم والهزال وزيادة الوزن لدى الأطفال

كانت عملية جمع بيانات المسح الأسري حول طول الطفل ووزنه محدودة في عام 2020 بسبب تدابير التباعد المطبقة نتيجة جائحة كوفيد-19. وتم في عام 2020 إجراء أربع دراسات استقصائية وطنية فقط (جزئياً على الأقل)، بحيث تم إدراجها في قاعدة البيانات. وبالتالي،

فإن التقديرات المتعلقة بالتقزم والهزال وزيادة الوزن في مرحلة الطفولة تستند بالكامل تقريباً إلى البيانات جرى جمعها قبل عام 2020 ولا تأخذ في الاعتبار تأثير جائحة كوفيد-19.

بالنسبة للتقديرات الإقليمية للهزال بين الأطفال، تتوافق القيم مع التقديرات المتوقعة لعام 2020 فقط. ولأن الهزال حالة حادة يمكن أن تتغير كثيراً وبسرعة على مدار السنة التقويمية، فإنه من الصعب وضع اتجاهات موثوقة لمستوى الانتشار في ظل البيانات المتاحة، ولذلك يقدم هذا التقرير أحدث التقديرات العالمية والإقليمية فقط.

تم حساب بعض المجاميع من قبل منظمة الأغذية والزراعة.

الرضاعة الطبيعية الخالصة

جرى إدراج التقديرات الإقليمية عندما تمت تغطية أكثر من 50 في المائة من السكان.

تم حساب بعض المجاميع من قبل منظمة الأغذية والزراعة.

انخفاض الوزن عند الولادة

تم حساب بعض المجاميع من قبل منظمة الأغذية والزراعة.

السمنة لدى البالغين

تم حساب بعض المجاميع من قبل منظمة الأغذية والزراعة.

فقر الدم بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً

تم حساب بعض المجاميع من قبل منظمة الأغذية والزراعة.

تكلفة اتباع نمط غذائي صحي والقدرة على تحملها

تُقدَّر تكلفة النظام الغذائي الصحي في عام 2017 (السنة المعيارية) باستخدام أحدث بيانات أسعار التجزئة المتاحة من برنامج المقارنات الدولية التابع للبنك الدولي. ولتحديث السلسلة للسنوات 2010–2021، حيث لا تتوفر بيانات البرنامج، تم تضخيم مؤشر التكلفة لعام 2017 باستخدام بيانات فاوستات لمؤشر أسعار المستهلك لكل بلد، وبيانات مؤشرات التنمية العالمية لحساب أسعار صرف تعادل القوة الشرائية. وفيما يتعلق بمؤشرات القدرة على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي، فإن توزيعات الدخل في منصة الفقر وعدم المساواة متاحة حالياً للأعوام 2017 و2018 و2019، ولكنها غير متاحة لعام 2020. وبالتالي، تم حساب النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة اتباع نظام غذائي صحي في عام 2020 باستخدام تكلفة النظام الغذائي المضخمة وفق مؤشر أسعار المستهلك لعام 2020 وتوزيعات الدخل المقابلة لعام 2019 المتاحة في منصة الفقر وعدم المساواة. لذلك، في حين أن تقديرات القدرة على تحمل التكاليف في عام 2020 تعكس التغير الحاصل في أسعار الغذاء نتيجة جائحة كوفيد-19، فإن التغير في مستوى الدخل لم يتم قياسه بعد. يتم التعبير عن المجاميع الإقليمية والقطرية التي تشير إلى نسبة الأشخاص غير القادرين على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي كنسب مئوية مرجحة باستخدام أوزان السكان.

مرفق 4

التصنيفات الفرعية للبلدان حسب مستوى الدخل الجزء الأول

تستخدم منظمة الأغذية والزراعة التصنيفات الفرعية القائمة على مستوى الدخل والصادرة عن البنك الدولي والمتاحة على الرابط: https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups.

وهذه التصنيفات هي:

- البلدان مرتفعة الدخل: البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛
- البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا: الجزائر وجزر القمر وجيبوتي ومصر وموريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس؛
- البلدان منخفضة الدخل: جمهوريّة الصومال الاتحادية والسودان والجمهورية العربية السورية والجمهورية واليمنية؛ و
- البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا: العراق والأردن ولبنان وليبيا.
- بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام المجموعات التالية لأغراض معلوماتية:
- أقل البلدان العربية نمواً: جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا وجمهوريّة الصومال الاتحادية والسودان والجمهورية واليمنية؛
- البلدان التي تشهد نزاعات: العراق وليبيا وجمهوريّة الصومال الاتحادية والسودان والجمهورية العربية السورية والجمهورية واليمنية؛
- والبلدان التي لا تشهد نزاعات: الجزائر وجزر القمر وجيبوتي ومصر والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب وعُمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة.

مكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا هو من وضع التصنيف المستخدم للبلدان في هذا التقرير، أي تعاني أو لا تعاني من نزاعات، ولا يتماشى هذا التصنيف بالضرورة مع التصنيف المستخدم في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

مرفق 5

إنتاج الحبوب والخضراوات والفواكه في المنطقة العربية (2010–2020)

الجدول 32

إنتاج الحبوب في المنطقة العربية (بالطن) للفترة (2010–2020)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	4 211 355	4 247 535	5 137 455	4 912 551	3 435 535	3 761 230	3 445 228	3 478 161	6 066 235	5 633 586	4 393 322
جزر القمر	29 214	31 893	32 363	35 154	36 197	36 500	37 300	36 666	36 822	36 929	36 806
جيبوتي	14	15	16	16	16	18	17	17	17	17	17
مصر	19 464 743	22 014 225	23 755 745	24 123 416	23 323 609	23 141 275	23 385 497	22 920 861	17 562 759	21 913 681	22 320 185
العراق	4 362 383	4 270 151	4 790 950	6 498 524	7 048 606	3 471 116	4 007 685	3 735 255	2 615 277	6 913 550	8 885 242
الأردن	87 266	83 062	84 041	102 175	90 770	95 323	99 170	99 289	84 784	114 217	95 201
الكويت	20 303	35 457	26 862	33 254	53 636	9 312	5 257	6 103	11 217	31 382	20 688
لبنان	111 784	158 638	188 629	178 659	176 627	180 116	181 184	166 851	163 620	175 491	174 469
ليبيا	243 539	275 210	307 526	305 900	304 363	254 600	299 288	209 417	279 435	219 380	209 411
موريتانيا	278 473	199 092	343 848	311 756	373 295	315 852	308 605	372 303	434 503	479 831	486 125
المغرب	7 834 479	8 689 334	5 311 219	9 874 544	6 936 818	11 687 923	3 560 829	9 786 680	10 388 498	5 314 207	3 303 527
عُمان	46 034	58 015	52 464	50 873	40 664	78 950	63 203	63 412	64 777	65 414	182 051
فلسطين	26 980	24 652	35 904	59 055	59 112	50 142	57 727	51 066	50 162	50 668	50 655
قطر	2 665	1 700	1 908	2 259	2 455	1 801	1 377	1 374	2 308	1 011	1 803
السعودية	1 565 155	1 414 016	1 084 597	881 553	1 568 940	1 616 813	1 507 153	1 493 943	1 280 769	1 262 801	1 180 993
الصومال	355 815	118 873	385 345	383 243	256 620	265 481	142 414	174 691	234 527	184 325	177 226
السودان			3 026 000	5 947 000	8 063 900	4 088 600	8 509 000	5 546 184	8 860 000	5 630 000	3 821 458
سوريا	3 900 866	4 826 031	4 597 304	4 204 517	2 696 840	3 975 474	3 028 655	2 934 172	1 733 868	6 356 573	5 322 612
تونس	1 113 434	2 343 805	2 305 900	1 328 220	2 350 003	1 339 798	1 324 695	1 637 768	1 444 244	2 426 801	1 564 798
الإمارات	5 336	4 590	3 779	772	2 580	3 695	5 988	17 143	8 170	26 072	15 978
اليمن	1 012 945	816 555	909 741	863 334	699 962	459 246	357 068	358 355	344 648	456 714	447 496
منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي	**44 672 783**	**49 612 849**	**52 381 596**	**60 096 775**	**57 520 548**	**54 833 265**	**50 327 340**	**53 089 711**	**51 666 640**	**57 292 650**	**52 690 063**

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): الإنتاج. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022.

https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

الجدول 33

إنتاج الخضروات في المنطقة العربية (بالطن) للفترة (2010–2020)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	4 116 878	44 22 555	4 688 991	5 483 498	5 849 537	5 985 283	6 446 878	6 523 552	6 908 955	7 293 991	7 986 465
البحرين	15 324	14 414	14 829	14 961	15 134	15 597	15 990	16 843	17 564	18 332	18 179
جزر القمر	5 019	5 037	5 370	5 031	5 071	5 336	5 190	5 153	5 261	5 277	5 295
جيبوتي	31 337	32 255	36 912	33 958	34 776	36 044	35 013	35 386	35 546	35 370	35 486
مصر	16 773 785	16 444 457	16 942 842	1 510 3208	1 635 4977	1 639 6416	1 525 6770	15 516 968	15 384 986	16 006 802	16 135 024
العراق	3 059 473	3 349 278	2 981 238	3 228 583	2 627 614	1 106 412	833 353	663 861	1 010 940	1 275 678	1 733 642
الأردن	1 412 842	1 574 761	1 426 037	1 602 829	1 558 344	1 690 762	1 889 673	1 426 199	1 509 832	1 211 476	1 401 350
الكويت	334 009	328 999	280 518	407 153	300 146	296 352	313 961	348 128	322 065	388 489	376 740
لبنان	879 599	865 683	798 467	805 474	821 114	754 543	661 296	694 475	713 734	688 707	680 318
ليبيا	652 469	655 268	678 629	675 589	680 420	677 741	680 455	684 875	682 394	685 931	688 745
موريتانيا	4 410	4 492	4 700	4 633	4 635	4 649	4 674	4 720	4 743	4 769	4 794
المغرب	4 379 584	4 242 357	4 442 713	4 418 834	4 062 936	4 213 408	3 652 446	3 973 859	4 491 254	4 213 753	3 983 906
عُمان	302 928	254 990	254 830	319 261	324 228	385 066	378 868	619 516	632 863	632 659	836 190
فلسطين	435 421	551 072	550 881	636 850	429 167	290 637	532 805	524 907	478 206	471 067	465 434
قطر	41 347	34 858	32 334	33 221	38 029	34 955	31 736	36 920	52 002	62 299	71 035
السعودية	1 271 985	1 281 482	1 292 036	1 296 039	678 809	648 299	664 457	659 753	699 228	818 036	1 052 171
الصومال	96 252	94 554	97 758	101 112	101 643	103 858	105 972	103 649	104 442	104 688	104 260
السودان			2 293 152	2 338 345	3 074 568	3 276 697	3 277 027	3 263 798	3 435 341	3 798 767	3 868 342
سوريا	2 368 171	2 437 434	1 871 672	1 481 671	1 656 038	1 775 644	1 847 882	1 649 180	1 613 149	1 932 746	2 088 946
تونس	2 541 536	2 525 519	2 792 447	2 618 390	2 862 573	3 140 932	3 056 695	2 940 000	2 902 514	3 242 871	3 138 362
الإمارات	188 242	187 657	195 937	175 030	223 747	184 898	171 177	246 181	260 000	311 153	233 009
اليمن	646 029	552 132	631 634	541 697	515 408	482 325	426 320	416 278	457 594	476 429	480 563
منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي	39 556 640	39 859 254	42 313 927	41 325 367	42 218 914	41 505 854	40 288 638	40 354 201	41 722 613	43 679 290	45 388 256

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): الإنتاج. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/أيلول 2022.

https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

الجدول 34

إنتاج الفواكه في المنطقة العربية (بالطن) للفترة (2010–2020)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	4 447 608	4 904 459	5 247 002	5 642 475	5 719 859	6 235 744	6 193 175	6 379 277	6 613 971	7 070 006	7 055 092
البحرين	20 154	20 045	19 916	19 702	21 686	22 987	25 550	21 410	21 595	21 795	21 284
جزر القمر	61 690	56 482	50 548	51 780	50 968	49 815	50 869	50 553	50 406	50 607	50 526
جيبوتي	4 152	4 219	4 298	4 355	4 430	4 553	4 657	4 683	4 737	4 805	4 873
مصر	12 313 121	12 467 394	13 497 668	13 263 864	14 781 554	15 395 048	15 058 945	14 774 364	14 911 115	14 334 264	14 733 617
العراق	15 43 569	16 176 72	17 698 02	18 802 53	1 690 474	1 109 403	1 195 588	1 251 553	1 427 301	1 922 953	2 160 646
الأردن	475 795	469 911	467 873	451 228	469 351	589 532	615 680	546 418	557 183	539 449	558 727
الكويت	37 734	114 783	121 436	118 246	127 031	104 812	102 096	96 211	104 941	116 853	124 522
لبنان	852 574	843 534	861 833	846 946	975 684	1 053 911	1 277 944	1 159 228	1 076 297	1 048 861	1 036 334
ليبيا	648 862	649 667	657 616	661 301	665 787	668 487	686 156	680 288	679 760	683 190	685 416
موريتانيا	25 773	26 072	26 595	26 904	25 019	27 970	28 476	29 748	29 462	28 702	29 055
المغرب	4 297 236	4 989 770	5 047 937	4 879 024	5 764 685	5 642 885	4 906 880	6 218 434	6 085 031	6 377 488	5 586 937
عُمان	382 421	376 587	382 491	391 497	386 583	416 832	427 567	495 765	505 114	514 751	505 249
فلسطين	94 317	123 376	132 640	145 954	162 367	102 937	119 602	112 522	110 751	110 138	109 350
قطر	24 634	22 543	23 533	33 807	29 118	28 890	30 533	29 876	32 170	28 896	29 144
السعودية	2 155 020	2 244 607	2 240 151	2 319 965	1 676 214	2 051 296	2 223 631	2 370 735	2 368 205	2 686 093	2 913 925
الصومال	207 780	208 125	212 309	211 101	208 584	209 967	212 424	212 931	213 256	213 873	214 348
السودان			3 002 164	3 069 022	3 270 740	3 618 376	3 292 745	3 202 433	3 162 737	3 191 744	3 263 482
سوريا	2 753 720	2 970 548	2 579 220	2 450 013	2 333 630	2 429 353	2 487 010	2 564 399	2 737 092	2 603 154	2 449 998
تونس	1 704 534	1 757 644	1 830 529	1 897 925	1 966 984	2 168 329	2 037 072	2 194 089	2 352 714	2 418 701	2 389 063
الإمارات	858 950	270 024	258 669	262 379	358 222	435 844	445 361	376 829	381 346	371 219	361 471
اليمن	1 253 538	1 162 820	1 210 468	1 207 117	1 180 228	1 112 288	1 085 944	1 079 309	1 013 127	1 158 415	1 173 553
منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي	34 163 182	35 300 282	39 644 698	39 834 858	41 869 198	43 479 259	42 507 905	43 851 055	44 438 311	45 495 957	45 456 612

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): الإنتاج. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022.

https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL

مرفق 6

متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية وإمدادات المجموعات الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية

الجدول 35

متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية (نسبة مئوية، متوسط ثلاث سنوات)

	2009–2011	2010–2012	2011–2013	2012–2014	2013–2015	2014–2016	2015–2017	2016–2018	2017–2019	2018–2020	2019–2021
الجزائر	140	143	146	147	149	149	149	149	149	151	153
جزر القمر	102	102	102	103	103	104	104	105	104	103	103
جيبوتي	104	105	106	109	112	114	115	115	116	116	115
مصر	145	148	148	147	146	145	145	144	144	143	143
العراق	115	115	114	114	114	113	113	114	115	116	118
الأردن	123	124	123	124	124	123	120	117	113	109	108
الكويت	142	141	142	141	141	140	139	139	139	138	136
لبنان	124	128	127	126	124	123	122	121	120	119	119
موريتانيا	127	127	128	129	129	128	128	128	128	128	126
المغرب	139	141	142	143	143	144	143	144	143	143	142
عُمان	119	121	121	121	120	118	117	117	118	116	115
السعودية	129	131	130	133	134	136	136	137	136	136	136
السودان	111	112	116	117	117	117	116	116	116	117	116
تونس	141	142	143	144	146	147	147	148	148	149	149
الإمارات	111	110	112	113	114	114	115	114	115	115	116
اليمن	103	105	105	104	100	94	92	91	93	95	96
متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	123	125	125	126	126	126	125	125	125	125	124
المتوسط العالمي	119	121	121	122	122	123	123	124	124	124	124

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 36

إجمالي الإمدادات الغذائية في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	3 250	3 350	3 366	3 436	3 424	3 417	3 443	3 383	3 382	3 493
جزر القمر	2 272	2 251	2 252	2 289	2 301	2 299	2 332	2 331	2 314	2 285
جيبوتي	2 462	2 510	2 552	2 600	2 691	2 764	2 746	2 760	2 790	2 795
مصر	3 487	3 452	3 455	3 411	3 388	3 388	3 336	3 344	3 298	3 307
العراق	2 608	2 569	2 523	2 590	2 606	2 532	2 539	2 588	2 613	2 615
الأردن	2 847	2 803	2 821	2 820	2 866	2 842	2 786	2 739	2 606	2 529
الكويت	3 443	3 477	3 471	3 495	3 466	3 466	3 440	3 444	3 447	3 449
لبنان	3 126	3 080	3 049	3 010	2 958	2 930	2 921	2 892	2 851	2 870
ليبيا	3 113	3 057	3 115	3 114	3 122	3 125	3 132	3 116	3 130	3 141
موريتانيا	2 789	2 837	2 875	2 879	2 882	2 878	2 850	2 854	2 891	2 875
المغرب	3 289	3 337	3 353	3 355	3 396	3 384	3 421	3 366	3 409	3 365
عُمان	2 943	2 950	2 990	3 023	2 989	2 948	2 886	2 936	2 946	2 951
السعودية	3 124	3 103	3 268	3 255	3 274	3 291	3 312	3 299	3 308	3 302
السودان			2 520	2 575	2 595	2 589	2 579	2 549	2 599	2 581
سوريا	3 307	3 267	3 164	3 103	2 972	2 889	2 820	2 750	2 778	2 760
تونس	3 345	3 368	3 393	3 397	3 435	3 454	3 451	3 457	3 491	3 499
الإمارات	2 967	2 984	3 017	3 062	3 056	3 070	3 049	3 074	3 048	3 084
اليمن	2 261	2 208	2 273	2 267	2 157	2 032	1 936	1 991	2 009	2 019
متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	2 978	2 977	2 970	2 982	2 977	2 961	2 943	2 937	2 939	2 940

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS

ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 37

الإمدادات الغذائية من الفواكه (بما في ذلك البطيخ بأنواعه) في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	190	207	219	231	231	241	237	232	227	239
جزر القمر	133	119	104	104	102	115	112	98	95	51
جيبوتي	23	21	20	42	55	59	62	50	46	50
مصر	181	177	186	175	187	201	187	185	178	171
العراق	101	93	88	118	94	93	97	119	123	132
الأردن	75	76	76	74	67	77	80	72	71	66
الكويت	114	208	234	235	250	207	212	176	179	171
لبنان	97	102	104	101	122	115	112	112	107	115
ليبيا	164	139	170	175	153	157	143	145	147	146
موريتانيا	37	35	36	35	35	40	36	36	38	36
المغرب	117	126	129	122	143	139	131	148	149	155
عُمان	447	392	424	402	383	385	390	403	378	389
السعودية	209	217	221	222	124	179	193	203	224	221
السودان	110	109	116	115	119	129	117	111	106	107
سوريا	100	117	107	105	100	109	110	119	123	135
تونس	129	139	135	128	137	150	146	158	156	161
الإمارات	124	80	88	117	86	94	99	98	85	85
اليمن	69	61	62	64	58	57	51	47	44	55
متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	134	134	140	142	136	142	140	140	138	138

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS

ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 38

الإمدادات الغذائية من الخضروات في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	105	112	115	126	123	126	129	125	134	151
جزر القمر	9	9	8	10	11	12	14	12	12	13
جيبوتي	39	43	45	43	68	73	68	74	66	58
مصر	132	129	131	113	127	127	122	130	130	125
العراق	102	86	78	82	69	38	49	44	55	59
الأردن	80	73	67	65	64	71	86	70	68	79
الكويت	103	114	91	151	125	117	112	119	116	111
لبنان	138	124	116	109	106	102	104	95	103	89
ليبيا	155	161	150	164	151	152	167	153	149	148
موريتانيا	13	18	22	25	25	27	27	29	38	30
المغرب	99	101	98	87	83	81	70	72	80	80
عُمان	90	76	71	77	74	72	77	110	116	111
السعودية	82	74	76	77	57	57	53	52	56	101
السودان	41	41	43	45	56	58	55	52	55	62
سوريا	68	94	83	65	67	70	81	72	80	92
تونس	142	142	150	154	154	172	161	158	160	170
الإمارات	41	45	46	46	48	60	63	57	41	47
اليمن	20	16	19	17	18	14	13	10	12	14
متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	81	81	78	81	79	79	81	80	82	85

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS

ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 39

الإمدادات الغذائية من الحبوب في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	1 614	1 597	1 641	1 597	1 581	1 598	1 560	1 549	1 645	1 637
جزر القمر	945	957	976	999	998	1 004	1 025	1 039	1 025	1 044
جيبوتي	1 387	1 411	1 432	1 449	1 439	1 464	1 490	1 495	1 506	1 521
مصر	2 212	2 222	2 213	2 215	2 180	2 156	2 147	2 137	2 080	2 120
العراق	1 519	1 491	1 510	1 527	1 571	1 498	1 490	1 530	1 570	1 572
الأردن	1 271	1 300	1 251	1 294	1 312	1 265	1 251	1 247	1 076	1 000
الكويت	1 416	1 370	1 425	1 320	1 381	1 402	1 388	1 408	1 401	1 430
لبنان	1 161	1 174	1 202	1 179	1 179	1 235	1 246	1 232	1 148	1 167
ليبيا	1 463	1 434	1 395	1 480	1 597	1 594	1 605	1 494	1 444	1 480
موريتانيا	1 486	1 517	1 455	1 509	1 532	1 562	1 555	1 547	1 591	1 552
المغرب	1 907	1 948	1 929	1 957	1 987	2 018	2 036	1 987	1 993	1 957
عُمان	1 099	1 101	1 096	1 143	1 204	1 232	1 143	1 150	1 151	1 192
السعودية	1 472	1 417	1 438	1 426	1 587	1 590	1 574	1 591	1 594	1 576
السودان	742	847	1 276	1 352	1 311	1 316	1 331	1 339	1 361	1 303
سوريا	1 596	1 459	1 445	1 474	1 349	1 235	1 193	1 124	1 178	1 235
تونس	1 639	1 699	1 625	1 648	1 681	1 645	1 675	1 649	1 657	1 651
الإمارات	1 211	1 202	1 236	1 204	1 215	1 150	1 202	1 131	1 081	1 077
اليمن	1 442	1 411	1 440	1 417	1 394	1 305	1 246	1 297	1 313	1 339
متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	1 421	1 420	1 444	1 455	1 472	1 459	1 453	1 441	1 434	1 436

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS

ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 40

الإمدادات الغذائية من السكر والشراب والعسل في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	266	267	268	269	271	273	275	274	273	271
جزر القمر	94	78	72	87	81	78	81	84	121	116
جيبوتي	307	309	312	316	322	331	333	336	364	401
مصر	294	294	298	297	297	299	299	299	301	299
العراق	157	155	160	173	157	167	172	175	176	172
الأردن	422	362	418	396	414	390	358	358	358	322
الكويت	345	348	354	379	399	425	413	427	396	381
لبنان	398	397	396	395	387	391	386	376	379	401
ليبيا	305	316	309	324	413	288	278	339	269	298
موريتانيا	345	346	350	355	359	359	357	358	358	359
المغرب	368	381	394	392	362	352	371	348	335	332
عُمان	256	289	263	261	268	253	261	250	231	222
السعودية	319	314	311	308	296	297	300	299	302	299
السودان	418	620	317	300	297	307	278	296	271	283
سوريا	337	334	329	322	314	320	331	326	277	203
تونس	337	337	337	338	337	337	337	339	330	325
الإمارات	339	326	343	346	348	355	356	382	344	340
اليمن	268	266	264	249	226	264	244	257	245	240
متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	310	319	305	306	308	305	302	307	296	293

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS

ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 41

الإمدادات الغذائية من الحليب ومنتجاته (باستثناء الزبدة) في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	241	259	263	264	273	258	270	266	239	240
جزر القمر	38	43	40	40	35	38	37	34	25	39
جيبوتي	72	82	84	102	100	126	114	115	106	85
مصر	93	94	97	85	83	76	73	76	73	65
العراق	47	43	40	41	60	78	80	76	76	72
الأردن	132	135	124	117	124	127	121	121	128	141
الكويت	194	183	168	213	214	204	218	203	206	212
لبنان	142	159	153	168	134	128	128	125	143	151
ليبيا	166	164	218	197	158	155	172	171	192	193
موريتانيا	256	256	253	249	253	248	252	235	241	245
المغرب	63	69	73	68	70	71	71	73	80	75
عُمان	245	295	301	302	289	291	285	276	266	259
السعودية	145	171	186	153	173	159	170	165	152	160
السودان	16	12	225	222	218	215	214	208	208	204
سوريا	176	207	203	203	209	205	207	190	183	178
تونس	162	164	171	174	187	203	205	204	204	204
الإمارات	116	132	121	180	201	220	190	186	232	211
اليمن	44	41	43	44	41	32	22	24	27	28
متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	131	139	153	157	157	157	157	153	155	153

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS

ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 42
الإمدادات الغذائية من منتجات اللحوم الكاملة في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	86	87	88	88	91	92	90	89	88	88
جزر القمر	63	62	63	68	72	69	71	70	64	32
جيبوتي	81	75	86	77	85	88	79	81	83	80
مصر	98	93	97	102	106	106	102	104	109	95
العراق	75	89	84	78	63	62	54	71	54	40
الأردن	144	145	142	147	145	144	139	130	143	135
الكويت	343	338	311	290	266	267	267	263	269	270
لبنان	150	145	140	129	133	126	117	113	118	119
ليبيا	132	142	131	126	127	157	148	158	174	147
موريتانيا	128	129	125	126	129	129	127	125	124	140
المغرب	130	132	133	134	136	136	137	138	136	138
عُمان	210	204	206	212	193	179	172	172	175	176
السعودية	219	218	218	243	205	213	206	187	171	193
السودان	72	23	127	130	138	129	128	124	120	117
سوريا	107	118	114	114	107	107	107	108	111	112
تونس	111	105	116	120	117	117	116	117	116	114
الإمارات	115	114	125	126	117	146	143	138	178	169
اليمن	95	92	113	114	92	77	74	72	77	83
متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	131	128	134	135	129	130	127	126	128	125

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS

ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 43

الإمدادات الغذائية من الجذور والدرنات في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	129	129	129	129	130	130	131	131	130	130
جزر القمر	326	317	317	302	310	304	298	294	290	279
جيبوتي	30	27	28	28	28	29	29	29	30	30
مصر	70	70	70	70	70	75	66	71	74	68
العراق	28	33	31	36	35	36	36	32	31	36
الأردن	45	44	43	43	41	40	45	42	31	30
الكويت	55	56	55	68	54	54	54	52	52	55
لبنان	78	81	77	77	78	72	77	78	84	75
ليبيا	54	44	61	44	35	40	43	43	64	49
موريتانيا	19	19	19	19	20	20	19	20	19	15
المغرب	84	86	87	88	89	91	91	83	80	80
عُمان	22	22	23	22	22	22	22	22	22	22
السعودية	18	21	21	25	21	22	22	21	22	21
السودان	19	34	45	46	46	47	48	44	44	43
سوريا	59	58	54	50	51	51	51	51	53	54
تونس	57	56	57	57	57	57	57	58	56	55
الإمارات	8	9	8	8	21	24	26	24	22	22
اليمن	25	21	21	22	20	15	14	13	12	12
متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	63	63	64	63	63	63	63	62	62	60

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS

ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

الجدول 44

الإمدادات الغذائية من الزيوت والدهون الحيوانية في المنطقة العربية (سعرة حرارية/ للفرد/ يومياً)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	19	22	17	18	23	16	16	14	16	15
جزر القمر	3	3	3	2	3	3	3	3	3	16
جيبوتي	16	18	15	14	17	17	18	17	16	16
مصر	49	61	49	43	46	41	39	34	34	31
العراق	12	10	11	10	32	23	26	26	24	26
الأردن	33	32	35	31	33	32	31	28	35	33
الكويت	44	34	49	51	50	48	45	41	43	43
لبنان	44	40	36	36	38	35	33	32	34	28
ليبيا	15	7	15	13	11	10	10	13	7	11
موريتانيا	24	22	26	25	24	23	23	23	19	19
المغرب	44	43	48	50	49	44	47	43	44	42
عُمان	50	46	43	40	35	32	37	34	61	39
السعودية	48	51	55	51	53	46	49	41	47	37
السودان	6	8	13	13	15	15	15	15	15	14
سوريا	60	84	80	79	70	72	93	87	88	78
تونس	15	17	28	27	23	24	25	26	28	32
الإمارات	37	31	35	41	37	36	37	37	39	37
اليمن	13	11	14	14	16	13	13	13	12	11
متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	29	30	32	31	32	29	31	29	31	29

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS

ملاحظة: المتوسطات الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي متوسطات (حسابية) بسيطة غير مُرجحة بعدد السكان.

مرفق 7

بيانات وإحصاءات الواردات والصادرات

الجدول 45

واردات الحبوب في المنطقة العربية (بالطن)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	7 912 457	11 091 246	9 913 282	10 172 077	12 429 616	13 827 675	13 358 189	12 904 349	13 074 632	11 385 668	13 071 269
البحرين	172 580	182 386	187 546	165 903	200 097	203 158	169 477	226 910	242 295	199 107	186 333
جزر القمر	53 925	37 892	65 443	39 991	57 647	39 283	30 994	40 840	47 539	74 979	59 556
جيبوتي	139 489	571 082	707 373	857 635	649 785	963 171	690 098	770 964	512 639	579 432	443 696
مصر	16 888 735	16 992 099	17 840 321	16 134 418	19 460 729	18 696 448	19 746 838	21 353 140	22 032 598	19 008 436	17 005 340
العراق	2 980 723	4 016 632	3 812 175	3 571 270	2 058 442	1 500 140	1 382 114	1 615 723	3 505 743	3 013 369	2 911 627
الأردن	1 676 335	2 243 222	2 450 680	2 113 526	2 760 180	2 325 980	3 864 264	2 804 511	2 985 437	2 693 907	2 382 479
الكويت	820 400	886 447	912 603	1 101 838	1 450 854	1 113 713	1 262 772	1 528 544	1 360 713	1 404 776	1 328 967
لبنان	979 868	984 710	1 041 550	1 082 119	1 200 565	1 279 987	1 300 407	1 413 118	1 297 026	1 251 187	1 369 166
ليبيا	2 901 098	1 512 727	2 581 439	3 415 415	3 310 355	3 035 843	3 426 700	2 766 370	3 022 029	1 485 660	2 818 056
موريتانيا	441 756	417 135	719 802	563 888	613 487	719 113	495 380	620 083	850 146	759 690	747 083
المغرب	5 507 074	5 597 960	6 695 632	4 703 696	7 731 022	5 676 973	9 307 176	6 445 329	6 665 808	7 005 522	9 607 240
عُمان	528 171	498 028	552 181	902 451	1 193 643	1 034 980	1 088 602	1 292 134	1 255 867	1 454 781	1 467 458
فلسطين	297 507	287 539	264 025	235 663	334 412	343 460	383 290	403 713	175 383	398 100	218 503
قطر	425 031	385 255	421 115	249 391	437 162	576 153	701 176	554 289	702 652	825 940	621 601
السعودية	12 077 212	11 192 310	13 701 001	16 050 675	14 796 617	13 319 930	15 553 619	16 351 011	14 517 327	11 673 604	10 629 615
الصومال	244 507	322 331	321 602	219 138	258 793	314 285	457 655	594 097	495 805	590 569	647 877
السودان			881 261	2 647 401	2 935 436	1 368 720	1 857 969	2 245 547	2 748 784	2 344 994	2 619 964
سوريا	3 460 634	2 647 293	1 432 296	2 653 894	1 562 937	892 613	525 842	659 622	366 811	785 591	424 969
تونس	3 250 666	2 689 720	2 866 824	3 194 753	3 138 620	3 627 584	4 017 984	3 698 327	3 530 401	3 449 638	3 998 890
الإمارات	3 226 954	2 744 994	3 843 966	3 214 161	3 406 165	3 223 034	3 080 880	3 067 202	2 938 120	2 763 550	3 195 031
اليمن	3 520 638	3 467 155	4 975 155	4 019 368	4 928 363	3 791 751	3 784 684	4 170 440	4 258 041	4 161 732	4 383 291
منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي	67 505 760	68 768 163	76 187 272	77 308 671	84 914 927	77 873 994	86 486 110	85 526 263	86 585 796	77 310 232	80 138 011

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022.
https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL

الجدول 46
صادرات الفواكه في المنطقة العربية (بالطن)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	11 039	30 473	21 268	21 550	33 779	40093	46378	58 327	63 511	104 872	129 113
البحرين	11 324	12 351	12 666	60 788	10 607	10875	17511	17 374	10 062	9 366	3 999
جزر القمر	0	0	0	0	0	0		0		1	
جيبوتي	699	583	583	583		3	3	6 527	52		7
مصر	888 107	1 506 481	1 002 513	1 571 968	1 736 950	1727302	1929811	1 966 987	1 832 860	3 168 455	2 823 201
العراق	127 308	139 382	178 834	146 065	364 191	298 380	321 661	256 417	266 757	232 937	212 456
الأردن	96 044	109 599	132 666	151 043	150 713	166 852	147 129	148 307	135 544	176 471	133 152
الكويت	38 813	37 451	39 088	175 702	161 122	227 767	139 197	232 944	310 648	160 671	52 003
لبنان	388 029	309 952	334 111	287 874	243 842	201 682	205 820	206 288	208 442	171 342	268 005
ليبيا	470	106	221	500	613	241	856	1 317	3 145	2 451	5 557
موريتانيا	0	0	0	79	1 427	1 458	455	25	1 112	2 568	1 688
المغرب	719 531	695 792	677 691	712 323	770 160	817 002	874 416	1 038 270	1 154 838	1 064 933	1 093 172
عُمان	43 245	47 726	37 180	33 533	32 535	29 699	40 412	56 680	49 758	25 763	31 345
فلسطين	352	1 147	1 616	2 670	4 618	2 592	3 222	2 167	9 892	8 638	8 162
قطر	639	3 696	1 033	609	2 665	5 626	1 375	310	88	88	300
السعودية	730 022	730 776	820 970	879 017	977 953	1 029 792	934 179	845 209	842 180	689 294	642 874
الصومال	287	348	255	406	11 521	12 069	20 193	20 118	7 543	5 479	14 434
السودان			4 725	3 537	17 414	28 697	19 531	25 618	15 340	12 498	6 097
سوريا	892 050	167 098	119 451	173 235	104 813	78 439	85 255	127 706	91 165	65 953	102 937
تونس	159 240	160 281	168 593	190 654	174 477	192 994	172 015	153 581	181 766	184 619	141 417
الإمارات	313 803	225 636	269 689	320 661	756 912	782 968	733 835	572 407	742 437	748 339	854 246
اليمن	113 856	178 222	186 066	139 795	108 602	89 078	80 795	208 900	140 474	100 837	123 074
منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي	4 534 858	43 57 100	4 009 219	4 872 592	5 664 914	5 743 609	5 774 049	5 945 479	6 067 614	6 935 575	6 647 239

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL

الجدول 47
واردات الفواكه في المنطقة العربية (بالطن)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	245 910	459 503	482 508	515 204	566 027	503 810	338 397	234 364	186 438	284 444	349 234
البحرين	85 628	117 064	146 407	146 778	162 129	169 853	177 515	180 542	170 432	165 076	168 595
جزر القمر	231	175	234	490	5 403	6 166	13 512	2 891	2 462	3 126	3 873
جيبوتي	1 2384	13 198	11 680	23 300	29 852	33 329	36 062	34 235	32 531	26 813	25 443
مصر	167 500	313 299	339 197	331 214	396 999	504 452	390 976	464 402	483 873	376 840	277 634
العراق	668 364	382 314	312 821	669 787	1 173 826	1 873 790	2 202 559	2 411 904	2 504 808	2 037 011	1 909 293
الأردن	143 978	159 815	180 322	196 610	217 268	204 346	205 098	195 321	166 051	187 545	198 587
الكويت	162 051	212 626	242 509	816 938	560 421	602 979	528 977	518 474	563 945	470 020	447 037
لبنان	46 047	48 687	51 500	75 397	64 603	70 471	65 204	77 877	73 697	74 297	40 043
ليبيا	171 022	107 396	221 896	280 525	248 167	201 715	97 978	86 680	151 418	187 431	152 545
موريتانيا	12 132	14 614	18 409	18 149	30 708	54 418	31 695	32 912	29 745	35 900	41 307
المغرب	123 502	99 176	126 175	116 003	133 745	142 718	146 015	163 986	221 244	226 289	196 408
عُمان	266 784	254 094	352 278	283 048	342 397	337 587	382 677	426 918	454 660	439 050	369 650
فلسطين	102 659	113 702	102 841	108 830	158 915	56 663	79 679	92 672	90 437	92 660	80 011
قطر	138 348	140 679	137 103	131 320	181 764	201 247	230 262	220 156	253 360	289 541	279 240
السعودية	1 512 356	1 633 738	1 705 460	1 686 043	1 737 643	1 872 477	1 908 651	1 896 816	1 815 552	1 837 224	2 092 476
الصومال	243	1 264	12 970	35 176	41 121	50 766	43 545	51 580	49 886	49 035	45 715
السودان			52 702	75 941	52 110	71 289	30 885	34 022	26 472	38 007	29 030
سوريا	383 174	173 166	105 213	126 083	118 014	122 102	83 333	74 788	145 814	204 203	245 238
تونس	30 393	52 624	23 508	33 866	49 160	72 068	80 319	71 960	68 110	57 082	72 051
الإمارات	942 647	910 272	1 014 499	1 467 425	1 962 158	2 004 105	1 965 514	1 849 193	1 724 277	1 777 312	178 5664
اليمن	130 358	155 427	186 056	267 164	273 253	172 541	108 655	109 650	115 136	210 025	300 829
منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي	5 345 711	5 362 833	5 826 288	7 405 291	8 505 683	9 328 892	9 147 508	9 231 343	9 330 348	9 068 931	9 109 903

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL

الجدول 48
صادرات الخضروات في المنطقة العربية (بالطن)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	7 217	9 454	6 879	6 350	5 668	5 808	5 206	5 286	5 304	8 714	6 613
البحرين	8 645	6 416	14 038	8 859	9 320	6 469	6 513	6 582	7 141	6 244	4 127
جيبوتي	0	0	0	0	392	29	3	2 192	27		0
مصر	630 169	789 898	581 262	742 566	767 749	957 611	864 337	882 242	681 011	1 172 720	1 061 893
العراق	143	100	141	151		40		322	279	1 462	1 928
الأردن	691 285	781 765	710 775	837 314	786 296	676 821	580 388	480 416	438 524	424 422	385 342
الكويت	1 134	1 521	2 174	9 051	12 310	34 974	35 945	23 187	19 251	2 866	3 842
لبنان	77 570	76 527	77 017	100 854	111 408	63 962	50 137	47 555	48 376	52 914	62 886
ليبيا	499	480	483	265	188	1 147	3 585	2 605	92	68	0
موريتانيا	0	0	0	0		60	21	72	21	0	
المغرب	736 471	776 011	791 374	901 449	953 213	879 496	1 030 604	1 107 981	1 295 177	1 178 855	1 227 018
عُمان	62 218	75 332	58 922	69 717	96 221	91 370	123 845	108 080	114 827	101 389	84 330
فلسطين	9 215	8 823	9 238	8 958	10 947	13 546	14 831	11 370	9 871	3 808	4 474
قطر	236	653	562	600	152	337	170	710	573	272	213
السعودية	339 457	379 734	232 633	138 993	148 335	182 738	193 920	191 092	117 668	104 882	99 018
الصومال	0	0	8	29	23	29	1 358	5	4	36	20
السودان			10 464	11 993	37 428	38 004	84 175	56 699	6438	4 536	23 053
سوريا	843 084	296 311	284 246	123 488	154 543	77 484	72 603	90 032	50 784	106 216	170 828
تونس	47 887	78 176	67 764	60 984	50 027	55 872	67 791	53 290	56 243	53 488	52 512
الإمارات	79 261	96 138	89 495	139 713	219 464	197 139	176 303	168 958	303 458	353 362	391 628
اليمن	93 004	137 610	121 108	131 327	51 565	114 159	41 058	107 295	67 545	64 114	87 895
منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي	3 627 495	3 514 949	3 058 583	3 292 661	3 415 249	3 397 095	3 352 793	3 345 971	3 222 614	3 640 368	3 667 620

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL

الجدول 49
واردات الخضروات في المنطقة العربية (بالطن)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	83 252	108 127	150 366	130 234	122 763	133 358	138 160	93 538	102 053	111 584	92 957
البحرين	97 463	94 853	119 617	124 665	156 507	161 065	169 632	180 093	176 544	164 525	150 259
جزر القمر	2 021	2 042	1 995	2 809	10 637	19 744	4 342	4 334	4 771	4 087	5 582
جيبوتي	23 460	28 165	27 736	27 209	50 975	56 540	48 946	52 113	42 942	42 548	37 029
مصر	39 714	42 665	30 218	38 550	52 188	61 846	68 791	24 879	34 955	39 736	35 306
العراق	1 113 492	315 066	278 434	308 606	603 819	864 744	1 541 050	1 299 973	1 562 095	1 381 420	1 415 046
الأردن	83 623	88 606	83 858	89 641	106 636	66 988	86 216	72 206	74 745	66 965	69 278
الكويت	147 943	200 482	182 310	410 019	406 422	408 693	393 923	385 383	397 561	386 118	427 152
لبنان	130 030	129 908	149 327	129 166	137 547	135 739	115 015	137 084	72 855	95 300	87 427
ليبيا	83 288	125 289	70 234	140 793	92 358	102 535	169 078	128 718	134 885	189 689	117 204
موريتانيا	52 511	72 993	89 352	102 118	123 231	128 417	135 264	155 660	160 637	159 663	192 800
المغرب	42 701	33 971	34 814	45 962	37 681	39 718	45 320	47 572	50 647	47 787	55 870
عُمان	149 080	150 829	163 144	171 587	206 078	189 179	220 559	259 239	273 367	257 873	198 512
فلسطين	23 600	23 668	27 419	48 724	19 209	18 611	27 924	61 689	39 276	48 783	43 319
قطر	217 261	225 421	231 737	244 954	284 056	334 524	357 978	288 831	326 455	334 102	333 153
السعودية	932 127	942 539	964 970	854 955	983 489	1 127 418	1 119 749	1 149 481	1 177 686	1 101 717	1 288 300
الصومال	1 006	3 701	66 037	132 799	165 643	160 416	83 376	102 937	112 071	122 436	113 732
السودان			30 549	31 985	34 834	45 467	48 927	39 726	36 254	50 467	34 706
سوريا	235 981	280 321	275 656	170 802	191 908	135 631	82 419	91 916	78 076	120 828	153 369
تونس	19 008	18 571	18 742	15 931	20 050	25 528	19 159	28 079	15 991	13 441	25 252
الإمارات	724 216	715 601	768 832	787 197	1 242 764	1 340 331	1 386 374	1 362 518	1 277 983	1 405 192	1 443 842
اليمن	62 367	81 134	120 335	109 381	108 482	93 502	119 707	91 731	27 566	91 286	147 162
منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي	4 264 144	3 683 952	3 885 682	4 118 087	5 157 277	5 649 994	6 381 909	6 057 700	6 179 415	6 235 547	6 467 257

لمصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL

الجدول 50
صادرات اللحوم في المنطقة العربية (بالطن)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	76	404	240	370	1 818	1 412	990	1 520	379	1 109	623
البحرين	1 753	823	787	466	1 086	1 082	666	813	1 230	612	346
مصر	2 978	2 954	1 795	832	1 424	1 134	2 192	2 950	2 890	4 857	5 926
العراق	0	0	0	0	0	0	0	313	1 191	1 666	2 357
الأردن	50 874	44 722	54 404	52 501	52 485	46 019	30 492	21 995	24 271	25 146	26 259
الكويت	697	791	988	4 855	3 917	6 125	5 767	9 873	10 575	2 840	8 809
لبنان	6 027	5 748	9 049	8 786	10 513	7 030	4 585	6 895	6 658	6 584	6 240
موريتانيا	28	0	0	0	0	4	511	966	499	282	137
المغرب	587	483	1 717	2 938	2 206	1 964	1 545	1 348	1 408	1 030	1 122
عُمان	14 119	13 597	11 691	9 953	9 702	20 140	14 410	17 148	16 952	13 714	13 566
فلسطين	517	1 944	12 122	11 322	1 789	1 847	1 548	1 993	1 765	1 981	1 157
قطر	372	393	385	435	393	1 054	39	45	194	1	49
السعودية	44 561	50 191	53 958	47 136	51 270	53 529	55 924	62 475	50 465	45 292	42 557
الصومال	0	38	58	39	508	1 498	951	970	760	106	0
السودان	0	0	7 529	2 114	3 503	21 735	3 647	4 695	14 776	9 246	11 251
سوريا	7 339	2 607	3 158	3 207	64	262	265	159	73	256	191
تونس	3 019	5 330	3 886	1 934	2 804	2 248	2 687	4 236	4 152	4 138	731
الإمارات	23 098	26 014	30 479	52 042	51 205	29 510	32 532	43 676	99 317	221 820	121 048
اليمن	0	31	379	0	78	156	0	99	0	0	0
منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي	156 045	156 070	192 625	198 930	194 765	196 749	158 751	182 169	237 555	340 680	242 369

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL

الجدول 51
واردات اللحوم في المنطقة العربية (بالطن)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	36 363	51 006	74 791	70 250	82 937	71 445	69 314	52 895	52 173	58 403	24 264
البحرين	60 240	61 141	64 753	77 149	78 015	75 768	90 931	83 764	86 746	90 114	94 063
جزر القمر	11 614	8 480	13 460	8 616	12 338	10 392	13 797	15 760	15 940	15 602	28 754
جيبوتي	5 974	2 546	6 121	4 227	1 930	2 523	2 393	3 331	3 901	3 922	3 877
مصر	380 378	250 638	402 943	517 166	393 724	540 377	464 484	644 097	648 886	660 764	514 407
العراق	269 128	379 506	364 489	427 083	151 473	274 149	231 921	402 397	246 960	129 514	468 480
الأردن	112 298	115 793	130 321	150 575	149 492	159 576	135 745	126 562	124 600	123 078	113 561
الكويت	216 139	190 515	157 968	184 888	177 647	187 003	182 385	191 025	199 637	197 502	198 650
لبنان	58 497	45 233	44 703	48 892	52 422	45 407	44 951	46 440	46 240	43 013	28 478
ليبيا	18 934	31 240	112 195	101 267	101 112	99 348	72 905	63 887	130 127	86 571	109 374
موريتانيا	7 371	11 473	12 086	17362	14 927	24 492	22 613	23 661	25 600	31 065	34 920
المغرب	8 892	13 240	7 188	14 270	13 664	6 323	11 222	9 285	11 505	16 158	7 034
عُمان	108 753	126 480	219 723	154 015	151 965	156 340	149 616	164 339	159 605	154 556	135 489
فلسطين	12 582	11 115	8 713	6 241	23 989	20 073	15 740	16 648	20 709	23 402	236 44
قطر	127 690	139 820	136 099	126 244	139 035	161 630	174 336	189 841	179 244	183 168	185 123
السعودية	879 379	959 094	1 004 477	1 050 463	1 015 331	1 157 434	1 109 666	924 279	801 716	804 738	793 210
الصومال	47	15	56	1 222	1 399	2 408	2 623	3 007	5 264	4 418	7 632
السودان	0	0	1 798	4 556	4 197	851	3 140	1 513	1 960	1 467	1 311
سوريا	17 990	11 105	13 582	30 351	31 342	26 742	17 361	34 308	32 475	25 496	22 081
تونس	8 574	5 808	12 963	8 193	8 093	4 025	2 865	4 318	7 150	7 762	2 300
الإمارات	383 205	406 630	458 010	477 054	615 017	749 209	733 320	674 061	854 158	1 018 737	727 653
اليمن	111 930	86 284	118 511	113 903	129 536	61 818	86 336	82 125	96 996	140 381	141 051
منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا — الإجمالي	3 105 106	3 286 668	3 729 439	4 021 070	3 501 058	4 111 482	3 869 585	4 159 940	3 998 552	3 949 345	4 133 836

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): التجارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL

مرفق 8

معدلات الاعتماد على الواردات وتنوع مصادر الاستيراد أو الاعتماد على عدد محدود من الموردين للمجموعات الغذائية الرئيسية الأربع

1. مصادر البيانات وتعريف المجموعات الغذائية (الجزء 2، القسم 6.4.)

يتم حساب المقاييس الواردة في القسم 6.4 كمتوسطات خلال الفترة 2017–2019، وهي، في الوقت نفسه، آخر فترة تتوفر عنها جميع البيانات (انظر الاستثناءات في النص أدناه).

يعتمد التحليل على مصدرين أساسيين للبيانات. أولاً، تقدم بيانات ميزانيات الأغذية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بيانات عن الإنتاج والواردات والصادرات لنحو 120 منتجاً غذائياً فردياً. وتُستخدم هذه البيانات لوضع مقاييس لتقييم دور الواردات في الإمداد الكلي للأغذية باستخدام مجموعة بيانات موحدة ومنسقة. وتتمثل أوجه القصور في هذه البيانات في عدم توفر أي بيانات عن كل من البحرين وقطر ، وأن إنشاء بيانات ميزانيات الأغذية لالإمارات العربية المتحدة قد توقف في عام 2013 وعادت منذ وفترة وجيزة. وعليه، بالنسبة لالإمارات العربية المتحدة، تم استخدام المتوسطات للفترة من 2011 إلى 2013.

ثانياً، نظراً لأن بيانات ميزانيات الأغذية لا توفر سوى بيانات مجمعة عن الواردات دون الكشف عن الشركاء التجاريين للبلد، فإن التحليل يستخدم بيانات التجارة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات)، والتي توفر بيانات عن الواردات والصادرات على مستوى البلد المستورد، وبلد المنشأ، والمواد الغذائية المستوردة. وتُستخدم هذه البيانات لوضع المقاييس الموضحة أعلاه أو مستوى الاعتماد على عدد محدود من الموردين من عدمه. وتتمثل أوجه القصور في هذه البيانات في أن مصفوفة التجارة التفصيلية لمنظمة الأغذية والزراعة لا تشمل «الأسماك والمنتجات السمكية»، وبالتالي تم استبعادها من تحليل مستوى الاعتماد على عدد محدود من الموردين من عدمه. ونظراً لأن التحويلات من أعداد الرؤوس إلى الأطنان للحيوانات الحية غير متوفرة حالياً، فقد تم استبعاد الحيوانات الحية أيضاً من تحليل التجارة. أخيراً، نظراً لأن بيانات التجارة المفصلة حسب المنتج والشريك التجاري لكل من العراق والسودان غير متوفرة في قاعدة بيانات الفاوستات (من حيث شركائهما التجاريين)، فقد تم إعادة تكوين هذه التدفقات التجارية بالاستعانة بتقارير الشركاء التجاريين («معكوسة»).

يتم دمج كلا مصدري البيانات على مستوى مجاميع الأغذية، وكذلك على مستوى مجموعات الأغذية الفردية (انظر التعريفات أدناه). وقد تم ربط ما يقرب من 400 مادة غذائية مدرجة في

بيانات التجارة لمنظمة الأغذية والزراعة بحوالي 120 مادة تغطيها بيانات ميزانيات الأغذية، وذلك باستخدام التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. وتم إسقاط المواد المدرجة في بيانات التجارة، ولكن ليست مدرجة في بيانات ميزانيات الأغذية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة، عند حساب مؤشرات الاعتماد على عدد محدود من الموردين حيث لا يتم اعتبارها «أغذية» ولكنها تغطي المواد الزراعية غير الغذائية الأخرى (على سبيل المثال، «الصوف والشعر»). بالنسبة لمقاييس نصيب الفرد الواردة في هذه المذكرة، تم الحصول على بيانات عن عدد سكان بلد ما من بيانات ميزانيات الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة وحساب متوسطها للفترة 2017–2019.

يوضح الجدول 52 مختلف المواد الغذائية المدرجة في كل مجموعة من المجموعات الغذائية الأربع. يتم عرض «الأغذية» المجمعة على النحو المحدد في جميع المواد المدرجة في مقاييس بيانات ميزانيات الأغذية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة على شكل أوزان. بالنسبة لمجاميع الأغذية، يتم تحويل بيانات التجارة والإنتاج إلى سعرات حرارية، باستخدام عوامل التحويل الخاصة بالبلد<>المادة<>السنة التي تصف المحتوى النموذجي من السعرات الحرارية لمادة غذائية معينة. ويتم حساب هذا المحتوى من المعلومات المضمنة في بيانات ميزانيات الأغذية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة (على سبيل المثال، احتوى متوسط كيلوغرام واحد من «القمح ومنتجاته» في هولندا على حوالي 3115 سعرة حرارية لكل كيلوغرام في عام 2018). تتم مقارنة البيانات الخاصة بالمحتويات الغذائية لمختلف الأغذية والتحقق من صحتها مقارنة ببيانات منظمة الأغذية والزراعة حول «بيانات مكونات الأغذية للاستخدام الدولي».

الجدول 52
قائمة المواد الفردية المدرجة في المجموعات الغذائية الأربع

الحبوب	الفواكه والخضروات	اللحوم	البقول
الشعير ومنتجاته	التفاح ومنتجاته	اللحوم البقرية	الفاصوليا
الحبوب - باستثناء البيرة	الموز	اللحوم	والبقول
الحبوب وغيرها	الحمضيات وغيرها	اللحوم وغيرها	البقول ومنتجات أخرى
الذرة ومنتجاتها	جوز الهند، بما في ذلك لب جوز الهند	لحوم الضأن والماعز	
الدخن ومنتجاته	التمور	الأحشاء الحيوانية	
الشوفان	الفواكه - باستثناء النبيذ	الأحشاء الحيوانية، الأجزاء الصالحة للأكل	
الأرز (وما يعادله من منتجاته المطحونة)	الفواكه وغيرها	لحم الخنزير	
الجاودار ومنتجاتها	الجريب فروت ومنتجاته	لحوم الدواجن	
الذرة الرفيعة ومنتجاتها	العنب ومنتجاته (باستثناء النبيذ)	اللحوم والدجاج المعلبة*	
القمح ومنتجاته	الليمون الأصفر والأخضر ومنتجاتهما	وجبات اللحوم*	
الأرز غير المقشور (ما يعادله من الأرز المطحون)*	الزيتون (بما في ذلك المحفوظ)		
	البصل		
	البرتقال واليوسفي		
	البازيلاء		
	الفلفل		
	الفلفل الإسباني		
	الأناناس ومنتجاته		
	الطماطم ومنتجاتها		
	الخضروات		
	الخضروات وغيرها الخضروات ومنتجاتها الطازجة أو المجففة غير المصنفة في أي مكان آخر*		

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS

ملاحظات: * يتم تضمينها فقط في حساب مقاييس الاعتماد على عدد محدود من الموردين. يشير مصطلح مجاميع «الأغذية» في التحليل إلى جميع المواد المدرجة في بيانات ميزانيات الأغذية لدى منظمة الأغذية والزراعة. غير المصنفة في أي مكان آخر: أي تلك التي لم يتم تضمينها بالفعل في فئة أخرى.

2. الاعتماد على الاستيراد

الجدول 53

معدل الاعتماد على استيراد الحبوب (نسبة مئوية) (متوسط 3 سنوات)

	2009–2011	2010–2012	2011–2013	2012–2014	2013–2015	2014–2016	2015–2017	2016–2018	2017–2019
الجزائر	70	69.7	68	70.2	72.9	76.6	77.4	74.3	70.1
جزر القمر		63.9	65.6	63.2				73.2	
جيبوتي	100	100	98.7	98.3	98.8	99.5	100	100	97.9
مصر	42.6	41.6	39.6	39.7	41.9	43.3	44.2	47.9	47.8
العراق	56	50.9	47.9					61.8	57.0
الأردن	93.4	98.5	100	100	99.8	95	97.3	99.9	100
الكويت	97.5	95.9	95	93.8	97.9	98.0	100	98.7	96.2
لبنان	94.3	100	100	100	92.0	96.4	99	97.3	93.5
ليبيا		93	91.5	90.4	90.4	90.1	88.9	86.7	93.9
موريتانيا	79.3	66.6	65.4	55.5	56.4	58.2			
المغرب	36.8	46.1	42	47.7	36.4	59.6	54	56.8	48.9
عُمان	87.1	87.2	94.6	94.7	96.2	93.3	93	93.4	85.2
السعودية	85.7	86.3	88.8	89.1	88.5	88	89	95.2	93.8
السودان			42.2	34.6	28.9	27.2	29.3	22.8	25
سوريا		38.2	33.8	37.3	36.5	35	28.7	42.7	36.5
تونس	55.2	56.6	57.5	58.9	67.5	66.8	71.5	70.1	63.1
الإمارات	94	98.8	100	99	97.6	94.3	92.9	97.9	99.9
اليمن	86.5	81	82.5	79.6	84.6	88.8	94.3	96.3	96.3
متوسط منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	77	75	73	73.6	74.1	75.6	77.3	77.4	75.3

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

الشكل 50

الاعتماد على الواردات والواردات للفرد في أربع مجموعات غذائية (متوسطات 2017–2019)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية ومصفوفة التجارة التفصيلية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS and https://www.fao.org/faostat/en/#data/TM

ملاحظة: بيانات الإمارات العربية المتحدة هي للفترة من 2011 إلى 2013. الأعمدة الزرقاء هي نسب الاعتماد على الواردات (محسوبة على أساس الأوزان) والنقاط البرتقالية هي صافي الواردات للفرد (في السنة، بالكيلوغرام). لا تتوفر بيانات لكل من البحرين وقطر. المواد المدرجة في المجموعات الغذائية الأربع مفصلة في المرفق 8. تم إسقاط الحالات ذات معدل الاعتماد السلبي على الواردات لكون البلد يعتبر مُصدراً صافياً للمجموعة الغذائية المعنية (مثل المغرب للفواكه والخضروات).

3. مستوى الاعتماد على عدد محدود من الموردين

الشكل 51

مقاييس الاعتماد على عدد محدود من الموردين
لأربع مجموعات غذائية (متوسطات 2017–2019)

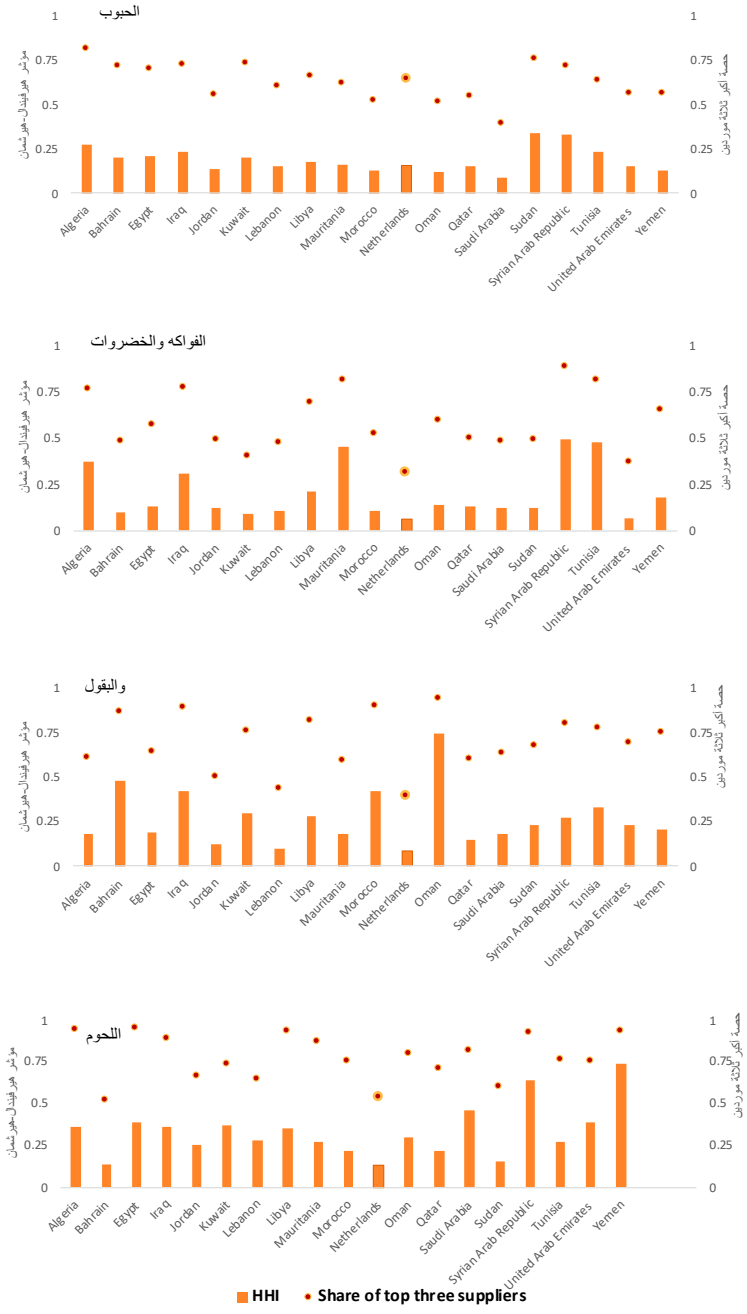

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): بيانات ميزانيات الأغذية ومصفوفة التجارة التفصيلية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS and https://www.fao.org/faostat/en/#data/TM

ملاحظة: تمثل الأعمدة الزرقاء قيماً لمؤشر هيرفيندال-هيرشمان، وتمثل النقاط البرتقالية حصص الاستيراد من أكبر ثلاث دول موردة. تم إنشاء البيانات الخاصة بالعراق والسودان من معلومات وتقارير الشركاء التجاريين. وتم حساب جميع القيم بناءً على المتوسطات المأخوذة خلال الفترة من 2017 إلى 2019 وهي قائمة على الأوزان.

الملحقات

ملحق 1

نظرة عامة على التنمية على المستوى القطري والأولويات الوطنية ذات الصلة بالتجارة والأمن الغذائي

بذلت العديد من البلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا جهوداً مكثفة لتقليل اعتمادها على التجارة من خلال توسيع قطاعها الزراعي. وبغض النظر عن مستوى اعتماد دول المنطقة على الواردات، كانت هناك جهود للتحول نحو الاكتفاء الذاتي، وكذلك لإجراء إعادة هيكلة استراتيجية لسلال الصادرات والواردات الخاصة بكل منها. ويقدم القسم أدناه لمحة سريعة عن التنمية على المستوى القطري ومستوى اتساقها مع الأولويات الوطنية.

الجزائر

يساهم القطاع الزراعي بنسبة تصل إلى 12.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ويوفر أكثر من 2 5 مليون فرصة عمل مباشرة. وترى الحكومة الجزائرية أن الوضع الاقتصادي العالمي، الذي يتسم بتقلب أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد الغذائية، يمثل درساً حول أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الأساسية. وفي إطار الجهود المبذولة لتحرير السوق، ألغت السلطات الجزائرية نظام الدعم الحكومي في عام 1994. واعتباراً من عام 2001، اقتصرت قائمة السلع، التي تتحكم الحكومة بأسعارها والتي تؤثر على القطاع الزراعي، على الحليب المبستر ودقيق الخبز والخبز ومياه الشرب والمياه المستخدمة في الزراعة، وكذلك منتجات الطاقة.

تهدف سياسة التجارة في الجزائر إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على التجارة في المنتجات الزراعية. وفي عام 2021، وضعت الحكومة هدفاً لخفض استيراد المنتجات الزراعية بمقدار 2.5 مليار دولار أمريكي، مما سيؤثر على السلع المستهدفة مثل الحبوب والسكر والحليب المجفف والزيوت النباتية.

وفي عام 2020، كشفت الحكومة الجزائرية عن استراتيجية تهدف إلى تطوير قطاع الحبوب مع التركيز على الخبز (الشعبي) والقمح والذرة ومحاصيل السكر والبذور الزيتية. إذ لا تزال هذه المنتجات تشكل جزءاً كبيراً من واردات الجزائر (أكثر من 10 مليار دولار أمريكي). وتنطوي الاستراتيجية أيضاً على تحديث نظام الري للتخفيف من الإجهاد المائي وزيادة غلة المحاصيل. وستواصل الحكومة دعم أسعار الخبز. ولتشجيع الإنتاج المحلي، تقدم الحكومة أيضاً إعانات للمنتجات البديلة للواردات (مثل الحليب المبستر المعبأ محلياً بدلاً من الحليب المجفف المستورد). كما تعمل الحكومة على إنشاء مراكز تجميع محلية لزيادة قدرات ومرافق تخزين

الحبوب. كما تقوم بإنشاء مجمعات صغيرة للصناعات الزراعية، وتطوير قطاع البذور وتعزيز الزراعة الذكية (المقاومة لتغير المناخ). يتجاوز إمداد الطاقة الغذائية في الجزائر احتياجات سكان البلاد من الطاقة. وتمثل الحبوب والزيوت النباتية والمحليات ثلاثة أرباع إمدادات الطاقة. وعلى الرغم من زيادة مؤشر التنوع الغذائي، إلا أن جودة النظام الغذائي لا تزال دون المستوى المطلوب. فمشاكل نقص التغذية والسمنة ونقص المغذيات الدقيقة منتشرة بين الناس، وهناك حاجة ماسة لسياسات مركزة لمواجهة هذه التحديات.

جزر القمر

تاريخياً، هيمنت الزراعة على اقتصاد جزر القمر بسبب تربتها البركانية الخصبة وتنوع مناخها. فمنذ عام 2000، نما اقتصاد جزر القمر والذي يعتمد على قطاع الزراعة نمواً بطيئاً بنسبة 2.6 في المائة سنوياً. ويحتل الحجم النسبي لقطاع الزراعة، الذي يستحوذ على 38 في المائة من الوظائف و36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، المرتبة 94 في المائة على مستوى العالم. وتمثل مجموعة صغيرة من ثلاثة محاصيل تصديرية (القرنفل والفانيليا واليلانج) نحو 90 في المائة من الدخل المتأتي من التصدير، وهناك محاولات لتنويع سلة الصادرات لتشمل لب جوز الهند وزيت جوز الهند والبن.

كان النمو الزراعي على مدى العقدين الماضيين مدفوعاً باستراتيجية غير مستدامة لتحويل أراضي الغابات لاستخدامها في الزراعة، بدلاً من تحسين إنتاجية المزارع القائمة أو تعزيز قيمتها المضافة. ويعد 72 في المائة على الأقل من المزارعين هم من منتجي الكفاف وتتسم ارتباطاتهم بسوق أغذية محلي سريع النمو بضعفها، ناهيك عن تحول نحو استهلاك المزيد من اللحوم والخضروات ومنتجات الألبان. وبات الإنفاق على المحاصيل سريعة التلف والماشية الآن يتجاوز الحبوب. وقد أدى التجزؤ في سوق الأغذية والمشروبات في جزر القمر إلى تغيير النظام الغذائي بحيث أصبح الآن يشبه النظام الغذائي الذي تتبعه الطبقة المتوسطة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، في ضوء تزايد الطلب المحلي على المواد الغذائية سريعة التلف والأطعمة المصنعة. فإنتاج البلاد من الغذاء غير كاف وغير متوافق مع طلب السوق. وعلى الرغم من وجود إشارات أن هناك تحولاً في الإنتاج المحلي من الأرز وجوز الهند إلى الدرنات والبقول، لم يكن هناك موائمة مع التغيرات الحاصلة في الطلب نتيجة تبدل الأنماط الغذائية.

في الوقت الحالي، يفتقر القطاع إلى استراتيجية معتمدة تحدد المسار نحو تحقيق التزام الحكومة بتحويل قطاع الزراعة. فالهيكل المؤسسي الذي يسيطر على قطاع الزراعة لا مركزي ومعقد، والخدمات ضعيفة بسبب عدم وجود نماذج مستدامة مدرة للدخل. كما يتسم الاستثمار الحكومي في الزراعة بضعفه منذ عدة سنوات، حيث تعتمد غالبية مبادرات دعم قطاع الزراعة على المشاريع الممولة من الجهات المانحة.

جيبوتي

يساهم القطاع الزراعي في جيبوتي، الذي يرتكز بشكل كبير على الظروف الجغرافية، بما في ذلك المناخ، بحوالي 3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وتمتلك جيبوتي 10000 هكتار فقط من الأراضي الصالحة للزراعة، منها 1000 هكتار مزروعة. ويقوم الإنتاج الزراعي على استخدام الواحات ويديره بشكل رئيسي الأسر المزارعة ومزارعو الكفاف. وتمثل تربية الماشية النشاط الاقتصادي الرئيسي لسكان الريف. ومن جهة أخرى، يتسم قطاع مصايد الأسماك في جيبوتي بضعفه وعدم تطوره. والمحاصيل الزراعية الرئيسية في جيبوتي هي التمر والليمون والمانجو والبطيخ والخضروات. ونظراً لأن جيبوتي تستورد معظم غذائها، يتأثر سعر السوق المحلي للمواد الغذائية بالتقلبات في أسعار الغذاء الدولية. إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من 40 في المائة من أي ارتفاع في أسعار المواد الغذائية الدولية ينعكس مباشرة على أسعار المواد الغذائية المحلية في جيبوتي. كما أثرت موجات الجفاف الشديدة والممتدة على الأمن الغذائي لنحو 20 في المائة من سكان العاصمة وثلاثة أرباع الأسر الريفية في الماضي.

يتمثل الهدف الرئيسي لسياسة جيبوتي الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي. ولتحقيق ذلك، تخطط الحكومة للقيام بالإجراءات التالية: (1) زيادة المساحات المروية؛ (2) تنويع أنشطة تربية الثروة الحيوانية؛ (3) استغلال الأسماك السطحية الصغيرة الموجودة في المياه الإقليمية الجيبوتية؛ (4) توفير إمدادات مأمونة من مياه الشرب في المناطق الريفية لزيادة إنتاج الثروة الحيوانات والمزروعات، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي لأضعف قطاعات السكان. وتهدف استراتيجية الأمن الغذائي لحكومة جيبوتي إلى: (أ) إنشاء مشاريع زراعية في البلدان المجاورة، لا سيما في إثيوبيا والسودان لضمان مخزون احتياطي من الغذاء؛ و (ب) تطوير الأراضي الصالحة للزراعة داخل البلد من خلال أنظمة الري وتعبئة المياه السطحية.

على الرغم من مكاسب التنمية العديدة، كان للجفاف بين عامي 2008 و2011 تأثير هائل على القطاع. وبات الوضع الآن يتطلب تدابير تخفيف مثل التوسع في استخدام الأساليب المبتكرة لحصاد المياه وإدارتها وتعزيز الأنشطة الريفية المدرة للدخل (من الخيارات المتاحة مصايد الأسماك والحرف اليدوية). بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لاعتماد تدابير الحفاظ على التربة والمياه لحماية الأجسام المائية ومصادر المياه وتعزيز تجديد الغطاء النباتي حول هذه الموارد. كما أن هناك حاجة لدمج اعتبارات التغذية وأهدافها في السياسات الزراعية والتجارية.

مصر

تتجه مساهمة الزراعة في الدخل القومي لمصر نحو الانخفاض. إذ تشير الأدلة التجريبية إلى أن مساهمة قطاع الزراعة قد انخفضت من 29 إلى 16.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1970 و2000، وانخفض الإنتاج الزراعي بمعدل سنوي قدره 2.8 في المائة بين عامي 1960 و1980. وبلغ متوسط مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 13.2 في المائة بين عامي 2000 و2017، في حين بلغ متوسط العمالة في هذا القطاع 29 في المائة خلال الفترة نفسها. بشكل عام، تواجه البلاد تحدي مناخها الجاف، وزيادة طلب

المحاصيل المروية على المياه والاعتماد المتزايد والمتجذر على المحاصيل المروية بمياه النيل. وهذه الجوانب تزيد من قابلية تأثر البلاد بتغير المناخ.

لطالما كان الاكتفاء الذاتي من الغذاء أحد الأهداف الرئيسية للسياسات في مصر (المادة 79 من دستور 2014). وقد تم تنفيذ برنامجين لإصلاح السياسات الزراعية بين عامي 1987 و2002 بما في ذلك مشروع الإنتاج الزراعي والائتمان (1987–1995). وبرنامج إصلاح السياسات الزراعية (1996–2002).

تواصل الحكومة المصرية مشاركتها في هذا القطاع من خلال ضبط مخصصات المياه من خلال نظام الري بالنيل واستخدام نظام الري العام. وفيما يخص السياسات المتصلة بتوفير المدخلات الزراعية، تحولت الحكومة تدريجياً من السيطرة الكاملة إلى تحرير هذا الجانب وزيادة إشراك الشركات الخاصة. وتركز سياسة التجارة الزراعية للحكومة على زيادة الإنتاج، لتحقيق الاكتفاء الذاتي، من المحاصيل ذات الاستهلاك المحلي المرتفع.

تحدد استراتيجية التنمية الزراعية 2030 أهداف الاكتفاء الذاتي للقمح والذرة بنسبة 81 في المائة و92 في المائة على التوالي. وتعمل مبادرات استصلاح الأراضي على إحداث تحول نحو زراعة المحاصيل عالية القيمة القابلة للتصدير في الأراضي المستصلحة. وقد قوبلت هذه السياسات بالنقد لعدم أخذها في الاعتبار القيمة الاقتصادية للموارد الشحيحة، مثل الأراضي والمياه. إذ تعتبر تكلفة الفرصة البديلة عن زراعة الحبوب كبيرة عند مقارنتها بالفواكه والخضروات ذات العوائد الاقتصادية المرتفعة نسبياً.

تعمل الحكومة المصرية أيضاً على تعزيز الصادرات من خلال إنشاء المناطق التجارية، وخاصة حول الموانئ الرئيسية. وفي عام 2002، تم اعتماد قانون جديد لتشجيع الصادرات، مما مهد الطريق لإنشاء صندوق تنمية الصادرات وإطلاق برنامج دعم الصادرات. بشكل عام، هناك حاجة لوضع سياسات لتحسين الحالة التغذوية وضمان اتباع أنماط غذائية صحية في البلاد.

العراق

يعد القطاع الزراعي في العراق جزءاً حيويًا من الاقتصاد على الرغم من حقيقة أنه لا يمثل سوى 3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وتتم ممارسة الأنشطة الزراعية في الغالب في وحدات زراعية صغيرة، وهي عبارة عن نظام منخفض المدخلات والمخرجات. فغلة المحاصيل متدنية بكل المقاييس، إذ يميل المزارعون إلى تقليل التكاليف ذات الصلة بتجهيز الأرض والغرس وإزالة الأعشاب الضارة والحصاد. ويعتبر إنتاج المحاصيل المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لغالبية المزارعين (75 في المائة) في العراق، بينما يعتمد الباقي على تربية الثروة الحيوانية أو الأنشطة المختلطة التي تشمل زراعة المحاصيل وتربية الثروة الحيوانية.

بعد أن كان العراق بلداً منتجاً للأغذية يعتمد على أصحاب الحيازات الصغيرة ويغطي احتياجاته الأساسية، فقد أصبح اليوم مستورداً رئيسياً للغذاء. وقد تعرضت استدامة القطاع الزراعي لضرر كبير بسبب النزاع وسوء الإدارة. ونتيجة لذلك، تراجعت قدرة المزارعين على إنتاج الغذاء وإطعام الناس. وعلى الرغم من الإمكانات التي تتيحها الزراعة لإنتاج الغذاء وخلق فرص العمل وتوليد الدخل، يمثل نظام الأغذية الزراعية الحالي مشكلة بسبب انخفاض إنتاجيته والتي

يُلقى باللوم فيها على حقيقة أن النظام الحالي يقوم على نموذج أصحاب الحيازات الصغيرة. ولا يزال العاملون في الزراعة يشكلون حوالي 20 في المائة من إجمالي القوى العاملة في العراق.

كان نظام التوزيع العام، الذي تم وضعه في التسعينيات كرد فعل للعقوبات الدولية التي منعت استيراد السلع الزراعية إلى العراق، يتضمن إعانات كبيرة لأسعار المواد الغذائية الأساسية كوسيلة لتفادي الأزمات الإنسانية في البلاد. ومع ذلك، فقد أدى هذا النظام إلى إزالة أي حوافز من أمام القطاع الخاص لزيادة الإنتاج الزراعي المحلي في حال استدعت ظروف السوق ذلك.

حالياً، تهدف سياسات وزارة الزراعة إلى تحسين أداء الأسواق الزراعية. الهدف من هذه السياسات هو رفع كفاءة أسواق السلع من خلال: (1) تصنيف السلع الزراعية؛ (2) تعزيز قيمة السلع الزراعية وتعبئتها؛ (3) التوسع في تحويل الصناعة الزراعية ومرافق التصنيع؛ (4) تحديث مخازن التبريد والتبريد؛ (5) تعزيز شبكات المعلومات لتعزيز القدرة التنافسية. ولأسباب لا تزال غير معلومة، لم يتم التركيز على التغذية في السياسات الحالية للحكومة كما هو مطلوب.

الأردن

انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الأردني، بالأسعار الجارية، بشكل مطرد منذ السبعينيات. فقد انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 14.4 في المائة إلى 8.3 في المائة بين عامي 1971 و1975، وانخفضت تدريجياً إلى 7.1 في المائة و6 في المائة وأخيراً إلى 3 في المائة في أعوام 1980 و1995 و2006 على التوالي.

وفي عام 2002، تبنت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2010–2002. وتسلط الاستراتيجية الضوء على دور القطاع الزراعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والوضع الحالي للقطاع والسيناريوهات المستقبلية في ظل سيناريو «الوضع الراهن» وسيناريو «التنمية» لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذه التنمية. وتقدم الاستراتيجية لمحات عن المشاريع المقترحة في القطاعات الفرعية الزراعية الخمسة للزراعة البعلية، والزراعة المروية في وادي الأردن، والزراعة المروية في المرتفعات، والثروة الحيوانية والمراعي، وتسويق المنتجات الزراعية.

وضعت وزارة البيئة الخطة التنفيذية الوطنية للنمو الأخضر 2021–2025 كخطوة تالية نحو تنفيذ التوصيات الواردة في الخطة الوطنية للنمو الأخضر. وتحدد خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر أطراً وإجراءات للنمو الأخضر على مستوى قطاعات الزراعة والطاقة والسياحة والنقل والنفايات والمياه لدعم تنفيذ رؤية الأردن للنمو الأخضر وتعزيز قدرتها المستقبلية على التعافي واحتواء الصدمات من أي كوارث مثل جائحة كوفيد-19. في المقابل، لا تركز السياسات الحالية في الأردن على جانب التغذية.

البحرين

تمثل الزراعة مكوناً لا يكاد يذكر في اقتصاد البحرين، إذ تمثل 0.3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت الذي لا تمتلك فيه البحرين استراتيجية وطنية طويلة المدى لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، تعمل الحكومة حالياً على صياغة مثل هذه الاستراتيجية، ومن المتوقع أن تكون الهيئة الوطنية للأمن الغذائي بمثابة أداة لتوحيد وتنسيق الجهود الموزعة حالياً على عدة إدارات حكومية. وستكون الركائز الأساسية للاستراتيجية طويلة المدى هي قطاع الزراعة وصيد الأسماك، فضلاً عن إنشاء صندوق خاص للأمن الغذائي ضمن الميزانية الوطنية. ومن بين التوصيات التي تضمنتها الاستراتيجية: (1) فرض قيود على الواردات الزائدة التي من شأنها أن تنافس المنتجات المحلية؛ (2) تشجيع البنوك على الدخول كشركاء في مشروعات الأمن الغذائي أو تمويلها؛ (3) طلب الدعم المالي من قبل المنظمات الدولية التي تشارك فيها البحرين؛ (4) إبرام اتفاقيات مشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الأمن الغذائي؛ (5) تأمين وتوفير مساحات من الأراضي في الدول الأخرى بما يمكن للبحرينيين الاستثمار الزراعي فيها.

تم إطلاق العديد من المبادرات الزراعية في البحرين، تشمل إنشاء المختبرات الزراعية وتقديم الدعم للمزارعين من خلال خدمات الإرشاد الزراعي وتشجيع الاستثمارات الزراعية والتسويق للمزارعين. وفي قطاع المصايد، توفر الحكومة للقطاع الخاص الفرصة للاستثمار في مشاريع الاستزراع السمكي.

الكويت

نما القطاع الزراعي في الكويت على مر السنين، وزادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 0.16 في المائة في عام 2008 إلى 0.457 في المائة في عام 2020.

ومع ذلك، فإن حوالي 90 في المائة من إجمالي مساحة البلاد غير صالحة للزراعة حيث لا يدعم المناخ ولا الموارد الطبيعية تطوير قطاع الزراعة. فموارد المياه الطبيعية في الكويت شحيحة وتربتها رملية وتتطلب رياً مكثفاً. لذلك، تعتمد البلاد في إنتاجها الزراعي على البيوت البلاستيكية. وتشكل الخضار والبطاطس والحبوب غالبية إنتاج المحاصيل في الكويت، ونموذج الزراعة الأسرية غير موجود.

تعتمد الكويت بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية التي، كما هو معلوم، محكومة بالتقلبات الحاصلة في أسعار السلع في الأسواق الدولية. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 وتداعياتها على سلاسل الإمداد الغذائي الضوء على الحاجة إلى تعزيز الإنتاج المحلي.

تهدف رؤية الكويت لعام 2035 إلى تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي وتحسين بيئة الأعمال لجذب المستثمرين الأجانب. وتتمثل إحدى الركائز الرئيسية لخطة التنمية الوطنية للكويت في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. وتعتزم الحكومة تحقيق ذلك من خلال الزراعة في الأراضي الجافة في المناطق الحضرية وتبني التقنيات المبتكرة، بالإضافة إلى توفير الموارد الضرورية الأخرى والعمالة الماهرة لتعزيز إنتاجها الغذائي.

لبنان

انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبنان في السنوات الأخيرة من 6.79 في المائة عام 1995 إلى 3 في المائة عام 2020.

يمتلك لبنان أراضي زراعية متنوعة نسبياً وميزة نسبية داخل المنطقة في تجارة الخضار والفواكه والنبيذ وزيت الزيتون والدرنات. ومع ذلك، يعترض طريق تطوير قطاع الزراعة مجموعة من القيود. فمعظم المزارعين في لبنان هم من صغار المزارعين ومزارعي شبه الكفاف وسوق الأراضي غير ملائم للغاية (إيجارات مرتفعة وتكاليف ضخمة للمعاملات والتسجيل). ومن بين التحديات الرئيسية الأخرى التي يواجهها القطاع الزراعي ممارسات ما بعد الحصاد وضعف البنية التحتية والتنظيم وتدهور التربة والتلوث بسبب الإفراط في استخدام المواد الكيماوية الزراعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض إنتاجية المحاصيل والعمالة غير الماهرة.

تحدد الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2020–2025 عدداً من الأولويات ومجموعة من التدخلات ذات الصلة لمعالجة المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة. وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين استخدام التمويل العام وتحفيز التمويل الخاص لتحقيق النتائج المرجوة. والهدف الرئيسي من الاستراتيجية الوطنية للزراعة هو تحقيق الأمن الغذائي والتنويع. كما تهدف الاستراتيجية إلى جعل نظام الأغذية الزراعية مساهماً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي ومحركاً رئيسياً للصمود وتحويل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد منتج.

على سبيل المثال، توضح الركيزة الأولى أن الاستراتيجية ستعطي الأولوية لجهود الحد من مخاطر تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي (بما في ذلك عن طريق الواردات الغذائية المدعومة من قبل الدولة). ومع ذلك، كما هو الحال مع العراق، لا تلبي الاستراتيجية على وجه التحديد الاحتياجات التغذوية للسكان.

ليبيا

ارتبط تاريخ التنمية الزراعية في ليبيا ارتباطاً وثيقاً، وإن كان عكسياً، بتطور قطاع النفط فيها. فقد كانت مساهمة قطاع الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا عام 1958 قبل عصر الثروة النفطية أكثر من 26 في المائة، قبل أن تتراجع من 5.18 في المائة عام 2002 إلى 1.8 في المائة عام 2008. ونسبة الليبيين العاملين في شكل من أشكال الإنتاج الزراعي كبيرة نسبياً (22 في المائة).

وتشمل الأسباب الرئيسية لمثل هذا التدهور النزاع وعدم الاستقرار السياسي وندرة المياه وأمراض الحيوان والنبات والتصحر وقلة العمالة. كما تأثرت إنتاجية المحاصيل بشكل خاص نتيجة ارتفاع تكلفة المعدات والمدخلات الزراعية، مثل الآلات ومضخات المياه والبذور والمبيدات. وقد أدت هذه المشاكل إلى تفاقم العديد من التحديات التي يواجهها المزارعون، مثل انخفاض جودة البذور والمبيدات المتاحة وانتشار الآفات والأمراض في المحاصيل وعدم القدرة على الحصول على مياه الري.

أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والحرب الأهلية المستمرة في ليبيا إلى نزوح السكان وتعطيل سبل عيش الأسر. على الرغم من ذلك، لا تزال الزراعة تمثل مصدرا مهماً للدخل في المناطق الريفية، وإن كان هناك اختلافات ملحوظة بين كل منطقة وأخرى. ومع استمرار حالة النزوح بفعل النزاع وارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة الأزمة الاقتصادية الحالية، سيظل الأمن الغذائي على رأس أولويات الحكومة.

وفي الوقت الذي تمكن فيه معظم الليبيين من الحفاظ على مستويات عالية نسبياً من استهلاك الغذاء، إلا أن مؤشرات أخرى للأمن الغذائي تنذر بأن الوضع سيتدهور. كما إن المعدلات المرتفعة للناس الذين يتبنون استراتيجيات تكيف مع الأزمات وحالات الطوارئ (60 في المائة من السكان)، وزيادة الإنفاق على الغذاء كلها عوامل تزيد من سوء الوضع الحالي بشكل لا يمكن تحمله. تنفق الأسر الليبية 53 في المائة من دخلها على الغذاء بينما ينفق 31 في المائة من الأسر أكثر من 65 في المائة. وفي الوقت الحالي، لا تستطيع الأسر الفقيرة الحصول على الغذاء لأنها لا تستطيع تحمل تكاليفه، إذ استمرت أسعار المواد الغذائية في الارتفاع وتقلصت مداخيل الأسر وقدرتها على التكيف مع الوضع القائم.

هناك حاجة لإيجاد حلول للمشاكل الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي في جميع أنحاء ليبيا. وهذا يشمل دعم الإنتاج الزراعي للتكيف مع النزاع والمناخ، فضلاً عن تسهيل حصول المزارعين على المدخلات عالية الجودة وخدمات الدعم، مثل خدمات الإرشاد الزراعي واللقاحات وبناء القدرات والدعم المالي. وبناءً على ذلك، يلزم إجراء المزيد من التقييمات المتعمقة للأنشطة الزراعية لتحديد التدخلات المناسبة لمجالات محددة، مثل الري بالتنقيط وتنويع المحاصيل العلفية وإنعاش قطاع مصايد الأسماك وخدمات صحة الحيوان. كما يتعين على هذا البلد أيضاً وضع سياسات تركز بشكل أكبر على الأمن الغذائي والتغذية.

موريتانيا

تؤدي الزراعة دوراً أساسياً في اقتصاد موريتانيا، إذ يكسب أكثر من نصف سكان البلاد البالغ قطاعان يوظفان حوالي 60 في المائة من إجمالي القوى العاملة في البلاد. وعلى الرغم من وجود تقلبات كبيرة في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، تظل الزراعة واحدة من أهم قطاعات في الاقتصاد. وكانت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 33.5 في المائة عام 1961 قبل أن تتراجع إلى 28.1 في المائة في عام 1995 ثم إلى 20.2 في المائة في عام 2020.

وعلى الرغم من الحصة الكبيرة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن إنتاج الحبوب المحلي في هذا البلد القاحل لا يلبي سوى حوالي ثلث احتياجاته الغذائية. وهذا بطبيعة الحال يدفعه للاعتماد على الواردات، وخاصة الذرة الرفيعة والدخن والقمح. وفيما يتعلق بالسياسات الزراعية، بدأت الحكومة بتحرير قطاع الزراعة بعد أن تبنت في التسعينيات سياسة ترمي إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي. ونتيجة لذلك ، فقدت شركة «سومينكس» الحكومية احتكارها للاستيراد. كما تم إلغاء الضرائب المفروضة على الصادرات وعلى حصص الاستيراد التي كانت تربط واردات الأرز بشراء الأرز المحلي، وتم توفير القروض الزراعية، التي كانت في السابق حكراً على منتجي الأرز، لمنتجي محاصيل أخرى. تظل أولوية الحكومة في هذا القطاع

هي الأمن الغذائي. وكما هو الحال مع بلدان أخرى في المنطقة، لا تعطي السياسات الحالية أي اهتمام لموضوع التغذية.

المغرب

تعد الزراعة أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد المغربي على الرغم من وجود تقلبات كبيرة في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، تظل الزراعة أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، إذ بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 23.4 في المائة في عام 1965 قبل أن تنخفض إلى 13.5 في المائة في عام 1995 ثم إلى 11.7 في المائة في عام 2020.

إلى جانب قطاعي صيد الأسماك والغابات، توفر الزراعة فرص عمل لنحو 45 في المائة من القوة العاملة المغربية ولها تأثير كبير على الاقتصاد بسبب تقلب إنتاج الحبوب نتيجة تذبذب هطول الأمطار، ودورها في التوظيف، ناهيك عن كونها أهم القطاعات التصديرية في البلاد. ويشكل انتشار المزارع الصغيرة والمشاكل المعقدة المتصلة بسندات ملكية الأراضي وزيادة أسعار الأراضي تحديات خطيرة لواضعي السياسات الزراعية.

في فبراير/ شباط 2020، أطلقت الحكومة المغربية خطتها الاستراتيجية الثانية للزراعة المسماة «الجيل الأخضر»، والتي تحدد استراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2030. وتقوم الاستراتيجية على ركيزتين أساسيتين هما:

1. إيجاد طبقة وسطى زراعية جديدة تمثل ما بين 000 350 و000 400 أسرة من خلال دعم رواد الأعمال الشباب عبر توفير مليون هكتار من الأراضي مشتركة الملكية وخلق 000 350 فرصة عمل مع التركيز على الزراعة عالية القيمة؛
2. والنهوض بالتنمية البشرية والاجتماعية.

يعتبر المغرب مستورداً صافياً للمنتجات الزراعية وما يتصل بها. لذلك، تهدف سياسة الدولة إلى زيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد والأمن الغذائي. وكما هو الحال مع العديد من بلدان المنطقة، أغفلت سياسة المغرب لهذا القطاع جانب التغذية.

عُمان

على الرغم من أن قطاع الزراعة في عُمان قد شهد تراجعاً هائلاً من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقود الأربعة الماضية، إلا أنه لا يزال قطاعاً مهماً في الاقتصاد. وقد كانت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 74.3 في المائة في عام 1961 قبل أن تنخفض إلى 2.8 في المائة في عام 1995 و3 في المائة في عام 2020. وعلى الرغم من أن عُمان تتمتع بموقع استراتيجي بين أسواق أوروبا وآسيا، إلا أنها تعاني من محدودية المنتجات المجدية من الناحية التجارية بسبب مناخها الجاف وملوحة التربة وندرة المياه. ومع ذلك، تمضي السلطنة قُدماً في خطط التنمية من خلال الاستفادة من التكنولوجيا لفتح مسارات جديدة للنمو.

في إطار خطتها الخمسية التاسعة للأعوام 2016–2020 ورؤية 2040، تركز الحكومة العُمانية كثيراً على الابتكار. على سبيل المثال، تمول الحكومة الأبحاث لتحديد واختبار أفضل الوسائل وأكثرها استدامة لاستخدام الموارد المتاحة، بما في ذلك التحول إلى زراعة المحاصيل التي يمكن أن تتحمل مستويات عالية من الملوحة، وتركيب عدادات ذكية لاسلكية لتنظيم استخدام المياه واستخدام مياه البحر لتبريد البيوت البلاستيكية. ووفقاً لمدير الاستراتيجية والتخطيط في وزارة الزراعة والثروة السمكية العُمانية، يمكن لسلطنة عمان مضاعفة إنتاجها الغذائي بمقدرات مرتين أو ثلاث مرات ببساطة عن طريق إدارة الموارد بكفاءة والتركيز على تحليل سلسلة القيمة والتكامل. ولتنفيذ هذه الخطط في وقت انخفضت فيه أسعار النفط، تتجه البلاد إلى القطاع الخاص، مما يساهم بإتاحة فرص جديدة أمام المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات. من جانب آخر، لا يوجد في عُمان أي سياسة للتغذية.

قطر

حققت قطر بعض المكاسب في قطاع الزراعة، وإن كانت غير كبيرة مقارنة بباقي بلدان المنطقة. وبلغت حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.373 في المائة في عام 2000 وارتفعت بشكل طفيف إلى 0.339 في المائة في عام 2020. في هذا السياق، تنفذ الحكومة القطرية سياسة طموحة لتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وضمان أن التغييرات الهيكلية في قطاع الزراعة تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية.

وقد اتخذت وزارة الشؤون الزراعية خطوات كبيرة نحو تغيير الهيكل الاقتصادي الزراعي كلياً لأن النموذج الزراعي الحالي لم يأت إلا بمكاسب طفيفة. وتشمل هذه الجهود تنويع قاعدة الإنتاج المحلي مع التركيز على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتحسين الكفاءة الاقتصادية والتسويقية، والاستمرار في تحسين جودة المحاصيل المحلية بما يحقق التوازن البيئي ويهيئ القطاع للتعامل بمرونة وكفاءة مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن قطر تعتبر مستورداً صافياً للمواد الغذائية، وخاصة الحبوب. وتبذل الدولة جهوداً كبيرة للمضي قدماً نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال مساعدة المزارعين (تقديم القروض، وما إلى ذلك) واعتماد تقنيات الزراعة المتقدمة بهدف تحقيق الأمن الغذائي. وكما هو الحال في باقي بلدان المنطقة، لا تركز سياسة وزارة الزراعية القطرية على جانب التغذية.

المملكة العربية السعودية

بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية حوالي 4.9 في المائة في عام 1968. وارتفعت هذه النسبة إلى 5.9 في المائة في عام 1995 قبل أن تنخفض إلى 2.6 في المائة في عام 2020. وتعاني المملكة العربية السعودية من محدودية خطيرة في الموارد الطبيعية اللازمة للزراعة. ويعتبر قلة هطول الأمطار وقلة الأراضي الصالحة للزراعة من بين أهم التحديات التي تواجهها المملكة في هذا الصدد. وتشكل الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته 1.5 في المائة فقط من إجمالي مساحة المملكة

العربية السعودية، ويستهلك قطاع الزراعة أكثر من 80 في المائة من موارد المياه في البلاد. كما تعتمد المملكة العربية السعودية اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية وحاولت في الثمانينيات، بسبب تقلب الواردات الغذائية، تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي من خلال تقديم إعانات ضخمة للمزارعين.

مع ذلك، لم تحقق هذه الإعانات أي نجاح يذكر وتم إصلاحها في عام 2007. في الوقت الحاضر، تدعم المملكة العربية السعودية أسعار الأعلاف المصنعة لمربي الماشية وتشجع إنتاج الخضروات باستخدام البيوت البلاستيكية والري بالتنقيط. وتهدف هذه التدابير إلى ترشيد استخدام المياه وفي الوقت نفسه ضمان إمدادات غذائية مستدامة.

تلتزم الحكومة السعودية بإصلاح القطاع الزراعي كجزء من برنامج رؤية 2030. ومن الأولويات القصوى للمملكة العربية السعودية تحسين استخدام قطاع الزراعة للموارد الطبيعية المحدودة، وفي الوقت نفسه، مواصلة تنمية المناطق الريفية. وتعتبر الزراعة مصدراً مهماً للوظائف، كما أن دعم المشاريع الزراعية في المملكة لا يحسن الأمن الغذائي فحسب، بل يحسن حياة الناس ككل. من جانب آخر، دفع ارتفاع مستويات استهلاك المأكولات البحرية الحكومة السعودية إلى إحداث تحول في قطاع تربية الأحياء المائية وتوسيعه. علاوة على ذلك، على الرغم من تناول كميات كبيرة من اللحوم والسكر في النظام الغذائي، وارتفاع مستويات السمنة بين السكان، فإن التغذية ليست جزءًا من سياسة الحكومة. يجب على المملكة العربية السعودية بذل جهود مركزة لإصلاح القطاع الزراعي.

الصومال

تعتبر تربية الماشية وزراعة المحاصيل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الصومال والمصادر الرئيسية للوظائف والصادرات. وقد أدت الزراعة دوراً مهماً للغاية في اقتصاد الصومال. فخلال الستينيات، بلغت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 64 في المائة. وكانت الصومال شبه مكتفية ذاتياً من الحبوب في أواخر الثمانينيات. وقد بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 62.7 في المائة عام 1990. وتشير التقديرات إلى أن الحصة الحالية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي 75 في المائة، وتمثل 93 في المائة من إجمالي الصادرات، مدفوعة في الغالب بصادرات البلاد القوية من الثروة الحيوانية في سنوات ما قبل الجفاف الأخيرة.

واجهت الصومال انهياراً في إنتاج المحاصيل المحلية وزيادة في الطلب المحلي مدفوعاً بشكل رئيسي بالنمو السكاني السريع والتوسع الحضري. حالياً، يواجه قطاع الزراعة في الصومال تحديات هائلة. فلقد تضررت قطاعات تربية الثروة الحيوانية وزراعة المحاصيل بسبب هشاشة وتدهور البيئة الطبيعية في البلاد، وزيادة وتيرة موجات الجفاف والفيضانات نتيجة تغير المناخ، وكذلك بسبب الافتقار إلى خدمات البحوث والإرشاد الزراعي. وقد ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة في زيادة كبيرة في الواردات الغذائية.

هناك العديد من الفرص لإعادة إنعاش الإنتاج الزراعي في الصومال، لكن هذا يعتمد على تحسن الوضع الأمني في البلاد وإيجاد مؤسسات عامة ومجتمعية قوية وإعادة تأهيل البنية التحتية المتهالكة للسيطرة على الفيضانات وتحسين أساليب الري والنقل. فهناك فجوات

كبيرة ومزمنة في السياسات وفي آليات المراقبة وفي الخدمات التي تقدمها الحكومة عادة. ويمكن تحقيق النمو في قطاع الزراعة من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية تطوير شاملة للقطاع، مدعومة بمؤسسات وتدخلات فعالة (ليس فقط في جنوب الصومال ولكن في البلد بأكمله) بالاستعانة بالقطاع الخاص المحلي. يتعين على الصومال تنفيذ برنامج العمل الوطني للتكيف مع تغير المناخ وخطة عمل المساهمات المحددة وطنياً بشكل كامل إذا ما أراد هذا البلد تعزيز قدرة قطاعه الزراعي على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

جمهورية السودان

اعتمد الاقتصاد السوداني اعتماداً كبيراً على قطاع الزراعة. فخلال الستينيات، بلغت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 51.4 في المائة قبل أن تنخفض إلى 37.2 في المائة في عام 1995. ووظف القطاع حوالي 80 في المائة من السكان وساهم بنسبة 80 في المائة من صادرات البلاد. ولكن تراجعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 20.3 في المائة عام 2020.

تتيح الظروف المناخية في السودان (مواسم الأمطار بشكل أساسي) زراعة وحصاد المحاصيل مرتين في السن (في يوليو/ تموز ونوفمبر/ تشرين الثاني) في الأجزاء الجنوبية من البلاد. وتتركز معظم الأنشطة الزراعية في السودان على جانبي نهر النيل. وهناك فجوة بين الجنسين فيما يخص إنتاج الغذاء والأمن الغذائي يتضح من حقيقة أن الأسر التي يعولها رجال تنتج غذاء أكثر من تلك التي تعولها إناث، وفرصتها في تحقيق الأمن الغذائي أفضل كذلك. ولذلك، هنالك حاجة إلى تدابير وتدخلات لتعزيز ملكية الإناث للأراضي.

تقوم السياسات الغذائية والزراعية في السودان على هدفين: تحقيق الأمن الغذائي وزيادة تسويق المنتجات الغذائية. وتهدف الاستراتيجية الزراعية في السودان، التي تركز على إنتاج الغذاء الأساسي، إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي لتمكين البلاد من استخدام إنتاجها المحلي لتلبية احتياجات السوق المحلية من الغذاء. كما تهدف الاستراتيجية الزراعية، التي تركز على الإنتاج الزراعي التجاري، إلى زيادة الإنتاج من المحاصيل النقدية الأخرى لتمكين السودان من الانخراط في التجارة مع الدول الأخرى من خلال تصدير إنتاجه الزراعي التجاري من المحاصيل النقدية إلى السوق الدولية. ومع ذلك، لا تركز هذه المساعي على تلبية الاحتياجات التغذوية لسكان البلاد.

تعتبر السياسات المتعلقة بملكية الأراضي مهمة لتسهيل الاستثمار في الأراضي ودعم التنمية الزراعية ويمكن أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي. يجب أن تستهدف السياسات تنويع المحاصيل الغذائية الزراعية وتحسين أنظمة الري والنهوض بالخدمات الزراعية. كما يجب أن تساهم السياسات في زيادة دخل الأسر من خلال دعم تنويع مصادر الدخل. علاوة على ذلك، تعتبر السياسات التي تهدف إلى تحسين مستويات التعليم مهمة لتعزيز المهارات ودعم الأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل.

الجمهورية العربية السورية

لطالما كان الاقتصاد السوري يعتمد تاريخياً على قطاع الزراعة. فخلال السبعينيات، كانت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 22.4 في المائة وارتفعت إلى 28.2 في المائة في عام 1995 وإلى 39.7 في المائة في عام 2019.

في عام 1987، بدأت الحكومة السورية بإصلاح السياسة الزراعية للبلاد تدريجياً بهدف التخلص التدريجي من البرامج المخططة والمدارة مركزياً والتحول إلى سياسات أكثر تحرراً. وقد أسفر هذا النهج عن نتائج إيجابية من حيث الإنتاج في التسعينيات. وفي نهاية التسعينيات، أصبحت سوريا مُصدراً صافياً للكثير من المنتجات الزراعية. في الوقت نفسه، تم استيراد كميات كبيرة من المنتجات الأساسية، مثل السكر والأرز والزيت النباتي والذرة ومنتجات الألبان مثل الحليب المجفف والزبدة، وكذلك اللحوم.

وعلى الرغم من تحرير التجارة، إلا أنها لا تزال خاضعة لسيطرة الدولة ولا تزال التدابير غير التعريفية قائمة. كما إن إجراءات الاستيراد مرهقة وعمليات التصدير والأسواق المحلية تخضع أيضاً لدرجات مختلفة من التدخل الحكومي. ويخضع القطاع الزراعي في سوريا أيضاً إلى ضوابط أسعار محلية تضعها الحكومة.

حددت الحكومة الأهداف الرئيسية المدرجة أدناه بوصفها الأهداف المتوخاة من السياسة الزراعية والغذائية. وتركز السياسات على تحقيق الاستدامة الذاتية والأمن الغذائي. وكما هو الحال في باقي بلدان المنطقة، لا تركز هذه السياسات والخطط على جانب التغذية.
الأهداف:

- تعزيز الاكتفاء الذاتي وتحسين الميزان التجاري من خلال تقليل الواردات الزراعية وزيادة الصادرات.
- تعزيز اندماج القطاع الزراعي في الاقتصاد؛
- وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف.

تونس

تساهم الزراعة في تونس بما يقرب من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم المحاصيل بنحو 82 في المائة من القيمة المضافة الزراعية. وتاريخياً، كانت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي أعلى عند مستوى 20.7 في المائة في عام 1965 و11.3 في المائة في عام 1995.

منذ ثمانينيات القرن الماضي، قلل برنامج الإصلاح الهيكلي في تونس من تدابير الحماية للقطاع الزراعي. وشملت هذه الإصلاحات تحرير أسعار المدخلات والمخرجات، وخفض دعم المدخلات وإلغاء تدابير الحماية ضد الواردات. ومع ذلك، ظلت هذه الإصلاحات غير مكتملة حيث واصلت الحكومة التدخل لحماية المزارعين والأمن الغذائي في البلاد. وذهب ما يقدر بنحو 11 في المائة من الحوافز المالية إلى القطاع الزراعي ولم يتم اتخاذ إجراءات إيجابية لدعم الصادرات.

وقد وضعت الحكومة العديد من الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لدعم الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي. وتهدف السياسات جميعها إلى زيادة الصادرات وتعزيز حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الأمن الغذائي. ولم يركز أي من هذه السياسات على موضوع التغذية.

اليمن

بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في اليمن 24.3 في المائة في عام 1990، لكن هذه النسبة تراجعت على مر السنين إلى 13.7 في المائة في عام 2000 و5 في المائة في عام 2020. وعلى الرغم من أن الاقتصاد اليمني يعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات النفط، إلا أن الزراعة هي قطاع رئيسي في الاقتصاد وهي المصدر الرئيسي للعمل لحوالي 37 في المائة من سكان البلاد. وتمثل إدارة الموارد الطبيعية واستهلاك المياه من أبرز الشواغل في قطاع الزراعة.

وهناك العديد من التحديات ذات الصلة بقطاع الزراعة في اليمن، أهمها انخفاض الإنتاجية ومحدودية الموارد (ندرة المياه) وضعف نظم التسويق وانخفاض مهارات الموارد البشرية وضعف البنية التحتية ووسائل الإنتاج وعدم كفاية الإمدادات من المدخلات. وفي ظل التحديات السياسية، تراجع دور الحكومة في القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة. وتتفاقم هذه المشاكل بسبب عوامل أخرى مثل تغير المناخ والنزاعات العرقية وانعدام الأمن.

وتتمثل أهداف السياسات الزراعية والغذائية في اليمن في زيادة الإنتاج وتحقيق الاستدامة الذاتية وتعزيز الأمن الغذائي والنهوض بالتجارة. وفي ضوء ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في اليمن ومحدودية الإنتاج الزراعي، فقد تم توسيع العديد من برامج المساعدات الغذائية الطارئة من قبل شركاء التنمية لمعالجة أزمة الغذاء وتداعياتها. وتلبي هذه البرامج الاحتياجات التغذوية للسكان.

ملحق 2

دراسات حالة قُطرية

دراسة 1: تونس

سمات القطاع الزراعي في تونس وأهميته

يحتل القطاع الزراعي مكانة مهمة في الاقتصاد التونسي. فبحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة والموارد المائية والثروة السمكية، بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 10.6 في المائة في عام 2019، ومثلت 8.9 في المائة من إجمالي الاستثمار في عام 2020. وفي المتوسط، ساهم قطاع الزراعة بنسبة 11 في المائة في صادرات تونس خلال الفترة 2015–2019 ووظف 15 في المائة من القوى العاملة. وتؤدي الزراعة دوراً مهماً في الأمن الغذائي في تونس. ويقوم القطاع الزراعي في تونس على نموذج الأسر الزراعية وأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يواجهون عقبات في الحصول على الموارد والمدخلات والتكنولوجيا والتمويل والقدرة على الولوج إلى الأسواق. كما إن اعتماد الزراعة الشديد على المناخ وتدهور الموارد الطبيعية والتقلبات في أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية كلها أسباب تجعل ظروف الإنتاج الزراعي أكثر صعوبة وخطورة وتتطلب سياسات داعمة.

الميزان التجاري الزراعي والأمن الغذائي

على الرغم من أن تونس حققت الاكتفاء الذاتي من منتجات الألبان والخضروات والفاكهة، إلا أن البلاد لا تزال تعتمد بشكل كبير على استيراد الحبوب[37]، إذ تستورد 50 في المائة من الحبوب المستخدمة للاستهلاك البشري و60 في المائة من تلك المستخدمة في علف الماشية. وتؤدي زيادة أسعار الحبوب في الأسواق الدولية إلى زيادة التكاليف التي تتحملها الحكومة التونسية في ضوء الحاجة إلى توفير مخزون كاف السلع الغذائية بما يحقق الأمن الغذائي.

وهذا، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية، يضع البلاد في وضع غير مستقر من ناحية الأمن الغذائي. وتدعونا هذه الملاحظة إلى مراجعة عناصر سياسة الدعم التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الأمن الغذائي.

سياسة الدعم والأمن الغذائي

يأتي معظم الدعم للمنتجين الزراعيين في تونس من سياسات تدعم أسعار المدخلات الزراعية وتدعم أسعار السوق، ولا سيما أسعار المنتجات الأساسية. ولكن عقب الزيادات الكبيرة في أسعار المدخلات في الأسواق الدولية وانخفاض قيمة الدينار التونسي، انخفض دعم المدخلات، ولم يعد هذا الدعم كافياً لتغطية التكاليف المتزايدة. وأصبح إعانات الأسعار

37 المصدر: وزير الزراعة بالإنابة يدعو إلى التفكير بنظام غذائي جديد في تونس. وكالة تونس أفريقيا للأنباء. منشور بتاريخ: 28/06/2021. كما في: أكتوبر/ تشرين الأول 2022. https://www.tap.info.tn/en/Portal-Economy/14147688-acting-agriculture

غير كافية ولم تعد توفر دعماً عادلاً للمنتجين، لا سيما في قطاعي الألبان والحبوب. وأدى عدم الاتساق بين أسعار المنتجين وبين التغيرات في تكاليف الإنتاج إلى تقويض سياسة الحوافز السعرية، بحيث لم تعد حافزاً فعالاً للإنتاج.

مثال: قطاع الحبوب وقطاع الألبان

تشمل سياسة الدعم لقطاع الحبوب دعم أسعار المستهلك وحوافز الأسعار لحماية القوة الشرائية للمستهلكين. وقد شجع هذا الاستهلاك بقوة، مما أدى إلى زيادة الواردات وأدى إلى ارتفاع أسعار الواردات بشكل متزايد في الأسواق الدولية. وقد أدى ذلك، إلى جانب انخفاض قيمة الدينار التونسي، إلى زيادة فاتورة الغذاء وعجز أكبر في الميزان التجاري، فضلاً عن زيادة النفقات المالية من خلال صندوق التعويضات العامة، وذلك بسبب سياسة دعم أسعار المستهلكين في السوق المحلية. كما شجعت سياسة دعم الاستهلاك هذه، والتي يستفيد منها الأغنياء والفقراء على حد سواء، على الهدر، والذي أدى بدوره إلى زيادة الاعتماد على الواردات من أسواق دولية تتسم بتقلبها الشديد وارتفاع أسعار المنتجات والمدخلات، ما يعمق من حالة عدم اليقين بشأن الأمن الغذائي.

كان أداء قطاع الألبان جيداً إلى حد وصول البلاد إلى الاكتفاء الذاتي من الحليب. ومع ذلك، فإن نظام الدعم الذي يركز على المستهلكين لم يعد قادراً على تلبية احتياجات جواب أخرى في هذا القطاع. فقد أدت الزيادة في أسعار المدخلات المستوردة لقطاع الألبان، ولا سيما الزيادة الضخمة في أسعار المواد الخام المستخدمة في تصنيع الأعلاف المركزة (فول الصويا والذرة والشعير)، إلى زيادة تكلفة إنتاج الحليب المحلي، والتي لم تنجح الزيادات المتتالية في إعانات الأسعار في تعويضها. كما أن الزيادات في أسعار المدخلات المستوردة تقوض أداء قطاع الثروة الحيوانية وتؤدي إلى تدهور وضع الرعاة ودفعهم إلى بيع جزء من قطعانهم، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى نقص الإنتاج والإمدادات. ويؤدي اللجوء اللاحق إلى الاستيراد بأسعار مرتفعة إلى زيادة الإنفاق من جانب الدولة لدعم الاستهلاك، بينما يتضرر النظام الإنتاجي من هذه السياسة.

آثار سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي

أدت سياسة خفض أسعار المنتجات الزراعية التي تهدف إلى تشجيع الاستهلاك على حساب الإنتاج إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي انخفاض الدخل الزراعي. وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض قدرة المزارعين على شراء المدخلات وكذلك إلى استنفاد الموارد الطبيعية بسبب الإفراط في استخدامها. ومثل هذا الوضع، إلى جانب تأثير تغير المناخ، لا يشجع الاستثمار في القطاع، ويجعل الشباب يحجمون عن العمل في قطاع يرون أنه غير ذي مردود ومحفوف بالمخاطر. ويزيد التأثير الإجمالي من هشاشة سكان الريف وكذلك من حالة عدم المساواة الاجتماعية، ويؤثر سلباً على كل من الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

قطاع زيت الزيتون

لا يستفيد قطاع إنتاج زيت الزيتون من أي نوع من الدعم، باستثناء زيت الزيتون المعبأ الذي يتلقى تمويلًا لغايات تسويقه. ويتسم قطاع زيت الزيتون، القطاع الزراعي الأهم في تونس، بتفاوت الإنتاج بين سنة وأخرى بسبب اعتماده الشديد على هطول الأمطار. ومن بين كل ثلاثة مواسم، يحظى قطاع زيت الزيتون بموسم جيد. وبالتالي، فمن الأهمية

بمكان ضمان الحصول على كامل قيمة الموسم. ومع ذلك، فإن التقلبات في أسعار زيت الزيتون في الأسواق الدولية، فضلا عن التكهنات بانخفاض أسعار البيع خلال المواسم ذات المحاصيل الغزيرة[38]، كما هو الحال مع موسم 2017–2018، أثرت بشدة على المنتجين في هذا القطاع. وقد تسبب الانخفاض الهائل وغير المتوقع في أسعار تصدير زيت الزيتون خلال الفترة 2017–2018 في خسائر فادحة في نظام لا يحظى بأي شكل من أشكال الدعم الحكومي.

وهذا يستدعي إدارة أفضل لموسم زيت الزيتون من خلال التدخل عند الضرورة (أي خلال فترات انخفاض الأسعار). وقد يعني هذا اللجوء إلى التخزين لحماية الأسعار والبيع عندما تتحسن الظروف في السوق الدولية (أي التصدير عندما ترتفع الأسعار).

التحول من نظام دعم يركز على الاستهلاك إلى نظام يدعم الإنتاج

تتجلى التبعات المذكورة أعلاه والمترتبة على سياسة دعم الاستهلاك على حساب الإنتاج الزراعي في تراجع ربحية القطاع الزراعي في تونس وقدرته على الاستمرارية. فهذه السياسة تؤدي إلى نشوء ظروف تقوض الإنتاج الزراعي، مما يهدد الأمن الغذائي على المدى المتوسط والطويل. لذلك، باتت هناك اليوم حاجة ملحة لإصلاح نظام الدعم الزراعي لإيجاد الظروف التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي بطريقة مستدامة. وتشمل الحلول المقترحة إيجاد نظام يدعم دخل المزارعين، وتبني استراتيجية تشجع الإنتاج وفي الوقت نفسه تعزز قدرة القطاع على الصمود وتنهض بالأمن الغذائي كذلك من خلال تحسين إدارة القطاع وأدائه. وهذا يشمل:

- تشجيع وتسهيل تأسيس الهياكل التنظيمية ومجموعات المنتجين، مثل تعاونيات الخدمات الزراعية التي تقدم المساعدة وخدمات الإشراف لصغار المزارعين لدعمهم وتمكينهم من الحصول على مدخلات الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وتسويق منتجاتهم؛
- تمويل إنشاء مرافق تخزين إضافية للاستفادة من وفرة المحاصيل (على سبيل المثال في قطاع زيت الزيتون)، أو للشراء عند انخفاض الأسعار في السوق الدولية (الحبوب)؛
- قيام الحكومة بدعم الاستثمارات في البنية التحتية؛
- دعم تطوير القطاعات الفرعية المتكاملة عمودياً والترويج للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية؛
- دعم تطوير المؤشرات الجغرافية وعلامات الجودة؛
- دعم إنشاء البنية التحتية الفنية، في كل من القطاعين العام والخاص، في مجالات الاختبار والتتبع وتقييم الامتثال للمعايير الصحية والفنية؛
- ومساعدة قطاع المنتجات العضوية في الاستفادة من الفرص الكبيرة المتاحة في أسواق التصدير.

38 المصدر: تونس: Olive oil, the curse of abundance. Published: 15/12/2019. Cited: October 2022.
https://www.researchmedia.org/tunisia-olive-oil-the-curse-of-abundance/

دراسة 2: الأردن

انضم الأردن إلى النظام التجاري متعدد الأطراف عقب انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية في أبريل/ نيسان 2000. كما أصبح الأردن عضواً في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى ووقع اتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وكندا ورابطة التجارة الحرة الأوروبية وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.

وعليه، فقد تطورت سياسة الأمن الغذائي في الأردن لتعزيز التجارة من خلال خفض الرسوم الجمركية على مختلف المواد الغذائية والزراعية. تعتبر الأردن دولة مستوردة صافية للغذاء، ومع ذلك، فهي شبه مكتفية ذاتياً من المحاصيل عالية القيمة (الخضروات بشكل أساسي)، ولكنها تعتمد بشكل كبير على واردات الأغذية الأساسية. إذ تبلغ قيمة واردات البلاد من المنتجات الغذائية والزراعية حوالي 4 مليارات دولار أمريكي سنوياً وتعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الحبوب وبنسبة 90 في المائة (الشكل 50). وهذا لأن إنتاج الأردن المحلي من الحبوب ضئيل.

يواجه الإنتاج الغذائي المحلي في الأردن عقبات هائلة تحول دون زيادة حصته في السوق المحلية. وتتمثل هذه العوائق في ارتفاع الضرائب وتكاليف الطاقة وانخفاض إمدادات المياه المستخدمة في ري الأراضي الزراعية والافتقار إلى الإعانات الزراعية. كما لا يتمتع الأردن بالحق الذي تتيحه منظمة التجارة العالمية والمتمثل في استخدام آلية الضمانات الخاصة لحماية إنتاجه الزراعي المحلي من «الضرر» الناجم عن زيادة الواردات. وعلى الرغم من النقص «غير الملحوظ» في بعض المواد الغذائية، فإن السياسة التجارية التي يستخدمها الأردن مكنت البلاد بشكل عام من تأمين إمداداتها الغذائية حتى أثناء جائحة كوفيد-19.

ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه الأردن، والذي يحد من قدرة الناس على الحصول على الغذاء، هو الارتفاع الكبير في الأسعار والذي يؤثر بشكل عام على أسعار المنتجات الغذائية. ونتجت الزيادات في الأسعار عن ضعف إنفاذ قانون المنافسة وكذلك بسبب الحواجز الفنية المفروضة على مختلف أنواع المنتجات الغذائية المستوردة. وعلى الرغم من أن قانون المنافسة صدر في عام 2004، إلا أنه لم ينجح لغاية اليوم في الحد من الممارسات التجارية غير العادلة مثل التواطؤ وإساءة استخدام المنصب. ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الحكومة على الحصول على متوسطات دقيقة للأسعار اليومية لمختلف المواد الغذائية، مما حد من قدرتها على مراقبة الأسعار والتحقق من الحالات التي زادت فيها الأسعار بشكل غير مبرر. كما يجب تعديل القانون نفسه لاختصار عملية اتخاذ القرار البيروقراطية المطولة التي ينطوي عليها.

أدت السياسات التي اعتمدتها الحكومة إلى العديد من الحواجز الفنية المرهقة. على سبيل المثال، تطبق وزارة الزراعة آلية ترخيص مشروطة على معظم المنتجات الغذائية المستوردة، مما يحد من المنافسة في السوق ويدفع الأسعار إلى الارتفاع. وعلى صعيد التجارة الدولية، قد يواجه الأمن الغذائي للأردن تحديات بسبب قيود التصدير التي تفرضها الدول المنتجة. لذلك، يجب على أعضاء منظمة التجارة العالمية تحديث القواعد لحظر مثل هذه القيود وذلك لمساعدة البلدان منخفضة الدخل مثل الأردن.

دراسة 3: المغرب

اكتسب البعد الجيوسياسي للزراعة أهمية هائلة في جداول الأعمال الدولية للحكومات والمنظمات في جميع أنحاء العالم. فقد مثّلت جائحة كوفيد-19 تحدياً للأنظمة الصحية والاستراتيجيات السياسية وأساليب العمل وأنماط الاستهلاك ونمو المجتمعات. كما سلطت الأزمة في أوكرانيا الضوء على الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية لقطاع الأغذية الزراعية والتجارة. لطالما كانت الزراعة في المغرب قطاعاً حيوياً يؤدي أدواراً اجتماعية واقتصادية رئيسية وبات ركيزة أساسية في جميع خطط التنمية الوطنية.

يمكن القول إن الخطط والاستراتيجيات الزراعية التي تبناها المغرب خلال العشرين سنة الماضية كانت ناجحة. ونجحت البلاد في زيادة إنتاجها الموجه للتصدير وقللت من انتشار نقص التغذية[39] بين السكان (على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 زادت من انعدام الأمن الغذائي). وعزز «مخطط المغرب الأخضر» الذي تم إطلاقه في عام 2008 التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال زيادة إنتاج الصادرات الزراعية عالية القيمة. فقد نجحت هذه الخطة في زيادة قيمة الصادرات الزراعية للبلاد بنسبة 117 في المائة[40] إلى ما يقرب من 3.5 مليار دولار أمريكي وساهمت في إيجاد 342000 فرصة عمل جديدة.[41] وفي عام 2019، بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 13 في المائة وكان مصدر العمل لنحو 40 في المائة من القوة العاملة في عموم البلاد وأكثر من 65 في المائة من سكان الريف.[42] وكثمرة لمخطط المغرب الأخضر، بات قطاع الأغذية الزراعية الآن يمثل 21 في المائة من إجمالي صادرات البلاد.[43]

على الرغم من هذه الإنجازات الملحوظة، فإن متوسط ثلاث سنوات لمعدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل إلى الشديد في المغرب (من 2019 إلى 2021) يبلغ 31.6 في المائة (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022). وقد يكون سبب ذلك هو الجفاف والتراجع الكبير في الهطول المطري السنوي وعدم انتظامه، مما أثر سلباً على محاصيل الحبوب.[44]

في الوقت الذي كان فيه الاكتفاء الذاتي من الغذاء أحد الركائز الأساسية لاستراتيجيات التنمية في المغرب منذ الاستقلال، فإن اعتماد البلاد المتزايد على دعم أسعار مجموعة من الواردات الغذائية الرئيسية بات يمثل خطراً متزايداً على نموذجه الاجتماعي والاقتصادي. ويعتمد المغرب، حاله حال الدول المجاورة، اعتماداً كبيراً على استيراد الحبوب. ولتعزيز مخطط المغرب

39 المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوستات): مؤشرات مختارة. منظمة الأغذية والزراعة. روما. كما في: سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#country/143

40 Source: H. Ghanem, 2015. AGRICULTURE AND RURAL DEVELOPMENT FOR INCLUSIVE GROWTH AND FOOD SECURITY IN MOROCCO. GLOBAL ECONOMY & DEVELOPMENT WORKING PAPER 82. Cited: October 2022. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Agriculture_WEB_Revised.pdf

41 المصدر: الإنجازات الرئيسية لمخطط المغرب الاخضر. موقع وكالة التنمية الفلاحية. كما في: أكتوبر/ تشرين الأول 2022. https://www.ada.gov.ma/ar/الإنجازات-الرئيسية-لمخطط-المغرب-الاخضر

42 Source: Oxford Business Group: Green Morocco Plan increases Morocco's agricultural output. Cited: August 2022. https://oxfordbusinessgroup.com/reports/morocco/2020-report/economy/bearing-fruit-the-sector-development-plan-makes-concrete-gains-but-challenges-to-reaching-full-potential-persist

43 Source: European Training Foundation, 2021. The future of skills: A case study of the agri-food sector in Morocco. Cited: August 2022. https://www.etf.europa.eu/en/publications-and-resources/publications/future-skills-case-study-agri-food-sector-morocco

44 Source: Middle East Institute, 2021. The Fragile State of Food Security in the Maghreb: Implication of the 2021 Cereal Grains Crisis in Tunisia, Algeria, and Morocco. Cited: August 2022. https://mei.edu/publications/fragile-state-food-security-maghreb-implication-2021-cereal-grains-crisis-tunisia

الأخضر، أطلق المغرب مبادرة جديدة مدتها 10 سنوات (2020–2030) تسمى الجيل الأخضر تهدف إلى استدامة الإنتاج الزراعي في البلاد للتصدير والاستهلاك المحلي وتعزيز قدرته على الصمود، وفي الوقت نفسه النهوض بـ 400000 أسرة إلى الطبقة المتوسطة.[45] ولكن لتحقيق هذه الأهداف، يجب على المغرب أن يخفف من شدة تأثره بتغير المناخ ومواسم الجفاف.

فيما يتعلق بالتجارة، قلل المغرب من اعتماده على الاتحاد الأوروبي وسعى للاستفادة من فرص التجارة والاستثمار الإقليمية، لا سيما داخل القارة الأفريقية. وشهدت العلاقات التجارية والاستثمارية بين المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء نمواً مطرداً على مدى العقدين الماضيين نتيجة للعديد من اتفاقيات التجارة التي وقعها المغرب مع مجموعة من البلدان الأفريقية. انضمت البلاد إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في مايو/ أيار 2019[46] وتقدمت بطلب للحصول على عضوية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في فبراير/ شباط 2017. والمثير للدهشة أنه بالمقارنة مع الواردات من الاتحاد الأوروبي أو دول أخرى، فإن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تفرض أعلى تعريفات جمركية على المنتجات المستوردة من المغرب.

وقع المغرب العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز التكامل الإقليمي، مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية مع مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير)، والعديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية الأخرى. كما إن المغرب هو الدولة الأفريقية الوحيدة[47] التي وقعت اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ساهمت بزيادة إجمالي التبادل التجاري بين البلدين إلى 5 مليارات دولار في 2019 مقارنة بـ 925 مليون دولار في 2005.[48]

على الرغم من هذه الجهود والاتفاقيات لتسهيل التجارة، إلا أن الدولة تواصل حماية السوق المحلية، خاصة السلع الاستهلاكية، مما يقوض جاذبية التصدير ويخلق حوافز للتجارة غير الرسمية. كما إن الرسوم الجمركية على بعض واردات المواد الغذائية الزراعية مثل المشروبات واللبن والكسكس والآيس كريم ومعجون الطماطم والكاتشب مرتفعة. وهذا بطبيعة الحال يشجع بعض الشركات المحلية على البقاء في السوق المحلية التي تتمتع فيها بالحماية والربحية وبالتالي تصرف النظر عن التوجه نحو التصدير.

45 المصدر: ملك المغرب يطلق مبادرة «الجيل الأخضر 2020-2030». منشور بتاريخ: 15/02/2020. موقع جريدة الشرق الأوسط. كما في: أغسطس/ آب 2022. https://english.aawsat.com/home/article/2132676/moroccos-king-launches-green-generation-2020-2030

46 بدأت التجارة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 1 يناير/ كانون الثاني 2021، ومع ذلك، لم تكن هناك تجارة بموجب نظام الاتفاقية. انظر، https://www.tralac.org/resources/infographic/13795-status-of-afcfta-ratification.html.

47 تعد البلدان الأفريقية جنوب الصحراء المؤهلة جزءًا من قانون النمو والفرص الأفريقي الأحادي الجانب وغير المتبادل (أجوا).

48 Source: Morocco Free Trade Agreement. Website of the Office of the United States Trade Representative. Cited: August 2022. https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/morocco-fta

لا تزال التجارة البينية في المنطقة دون المأمول ولم تحظى المنطقة بأي تحول اقتصادي رئيسي مثل ذلك الذي شهدته مناطق أخرى حول العالم بفضل الترتيبات والاتفاقيات التجارية الجديدة. وقد بذل المغرب جهوداً كبيرة مكنته من احتلال المرتبة الأولى في منطقة شمال أفريقيا على مؤشر «التجارة عبر الحدود» وذلك بفضل تبسيط إجراءات التخليص الجمركي وتقليصها. على سبيل المثال، يؤثر وقت التصدير والاستيراد، بوصفه إجراءً حدودياً، بشكل سلبي وكبير على التجارة البينية الإقليمية في المواد الغذائية الزراعية الوسيطة. ولدى المغرب القدرة على إعادة توجيه جزء من قطاع التصنيع الغذائي كثيف رأس المال فيه إلى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي التي تستورد المواد الخام الوسيطة من خارج المنطقة على الرغم من توفر إنتاج زراعي أولي عالي التنافسية في دول عربية غير خليجية.

تغيرت عادات المستهلكين وأنماط التوريد الدولية بعد جائحة كوفيد-19، الأمر الذي يتطلب من المؤسسات المغربية المشاركة في سلسلة القيمة الزراعية الاستجابة لهذه التغيرات بشكل مناسب. تشمل الاتجاهات الجديدة الواضحة في عادات المستهلكين زيادة الاهتمام بالمنتجات المحلية والتجارة الإلكترونية والمطابخ المنزلية. وستتواصل الجهود للنهوض بالتجارة الدولية وسلاسل التوريد العالمية وتقليل كلفها، وستواصل الدول سعيها نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية الأساسية.

2022

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية

التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية

«يقدم تقرير هذا العام أدلة على أن البلدان الأعضاء في المنطقة العربية تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المقاصد ذات الصلة بالقضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، وذلك في ضوء تزايد معدلات انتشار نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وسوء التغذية. كما استمرت معدلات انتشار الهزال وزيادة الوزن لدى الأطفال بالارتفاع، في حين باتت معدلات انتشار السمنة بين البالغين تمثل ضعف المتوسط العالمي. وتعاني أقل البلدان نمواً والبلدان المتضررة من النزاعات في المنطقة من مستويات مرتفعة جداً لانتشار الجوع وسوء التغذية، والتقزم والهزال لدى الأطفال، وفقر الدم لدى النساء.

ويقدم التقرير أيضاً أول تقييم لتكلفة تبني نمط غذائي صحي والقدرة على تحمل هذه الكلفة منذ تفشي جائحة كوفيد-19، إذ يُظهر التقييم زيادة مطردة في تكلفة الأنماط الغذائية المغذية في السنوات الأخيرة وأن أكثر من نصف سكان المنطقة العربية لا يستطيعون تحمل كلفة مثل هذه الأنماط. وقد فاقمت الأزمة في أوكرانيا، والتي تسببت في نقص الغذاء وتضخم أسعاره، من العبء الذي تمثله مشكلة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة.

وتركز نسخة هذا العام من التقرير على الدور والإمكانات التي تتيحها التجارة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة، في ضوء اعتماد دول المنطقة العربية اعتماداً كبيراً على استيراد السلع الغذائية الأساسية التي تعتبر ضرورية لتبني أنماط غذائية متنوعة وصحية.

ويناقش التقرير أيضاً دور التجارة وتيسير التجارة بوصفها عوامل تمكين أساسية لجميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية، ويتناول تأثير التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية على تكلفة الغذاء في المنطقة.

علاوة على ذلك، يسلط التقرير الضوء على البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الغذاء والتي قد تكون أكثر عرضة من غيرها للتأثر بالصدمات الخارجية كما تجلى خلال الجائحة والأزمة في أوكرانيا. ويقيّم التقرير مواطن الضعف في البلدان العربية، مثل الاعتماد على الواردات من جهة والاعتماد على عدد محدود من مصدري الغذاء من جهة ثانية.

وللحد من الانكشاف على مثل هذه الصدمات الخارجية، يشدد التقرير على أهمية إدارة التجارة الدولية بحصافة وتنويع مصادر الواردات وتوسيع العلاقات التجارية الدولية لتشمل شركاءً وأسواقاً جديدة.

ويختتم التقرير بتوصيات حول أفضل السياسات الواجب تبنيها لدمج التجارة في سياسات الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة.»

ISBN 978-92-5-137748-2

9 789251 377482

CC4773AR/1/03.23

حالة العالم